آراء حول الخليج
العـــدد 144
ديسمبر 2019

خطاب الملك أمام مجلس الشورى: مسار تصاعدي برؤية ٢٠٣٠

زيارة الأمير خالد بن سلمان لمسقط: مرحلة خليجية جديدة

ملف العدد:

حصاد عام ٢٠١٩: المخاطر والتحديات والقدرة على التعامل مع المتغيرات

- حبل سري بين تركيا وإيران تجمعهما المصالح والإسلام السياسي والعداء للعرب
- إقالة ترامب.. أو بقاء رئيس ضعيف يغري خصوم أمريكا على انتهاز الفرصة
- أمريكا تمر بأزمة ثقة وترامب نقل خبرة سماسرة العقار للسياسة والثأر من سلفه
- القواعد الإسرائيلية في انجرليك وقونية فضحت أردوغان .. وانتهاء مشروعه
- ٧ تحديات تواجه الاقتصاد العربي ومؤشر تراجع النمو الاقتصادي إلى ٢,٥٪
- ١٣٪ مساهمة السعودية في الإنتاج العالمي للنفط وتأتي في المرتبة الثالثة عالميًا
- واشنطن لن تتخلى عن صفقة القرن حتى وإن تأجلت ما بقيت إدارة ترامب
- انضم للتنظيمات الإرهابية ٢٣٠ ألف تكفيري بزيادة ٢٧٠٪ عن عام ٢٠١٨
- الطبقة السياسية العراقية متناقضة فهي تتمتع بمزايا الحكم وتنتقد النظام السياسي

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد

4 — ٢٠١٩... عام التحديات وشحذ الهمم
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

6 — تحولات في المشهد الداخلي وتجذير السياسة الخارجية وتأكيد الثوابت السعودية
د. علي بن حمد الخشيبان

10 — مجلس التعاون الخليجي: مؤشرات انفراج (الأزمة) ومواجهة التحديات بجهد جماعي
د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج

متابعات عربية

14 — "فكر١٧" يناقش تحدّيات العالَم العربي وسبل مواجهتها.. نحو فكر عربي جديد
آراء حول الخليج: بيروت ـ جدة

16 — ٩ اتفاقيات بين السعودية والبرازيل منهاالدفاع.. وشراكة مستقبلية متعددة الاتجاهات
د. صدفة محمد محمود

دراسة العدد

21 — دول الخليج وعام الأزمات الكبرى: الفرص المتاحة هي إعادة دارسة عوامل القوة السفير آدم كولاخ
د. محمد الرميحي

ثمن النسخة	
المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي	
الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

25 ٢٠١٩ عـام الانتـكـاسـات الاستراتيجـية التـركية وانتـهاء مشـروع أردوغـان
د. أيمن سمير

ملف العدد

32 د. ثامر محمود العاني
37 د. احمد سليم البرصان
43 د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي
50 د. محمد البنا
54 اللواء محمد إبراهيم
58 محمد زاهد جول
64 د. محمد مجاهد الزيات
69 د. دلال محمود
74 د. مثنى فائق العبيدي
79 د. غانم علوان الجميلي
86 د.ظافر محمد العجمي
89 د. محمد عباس ناجي
94 مها محمد الشريف
99 خالد خميس السَّحاتي
د. فؤاد فرحاوي
د. جيهان عبد السلام عباس محمود

إصدارات

115 "انزياح المركزية الغربية"
إحاطة سوسيولوجية بالمفكّرين ما بعد الكولونيالية
آراء حول الخليج: بيروت

وقفة

116 مراجعة تيارات الفكر العربي
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن يـدي القـراء مـن مجلـة (آراء حـول الخليـج)، والـذي يحمـل الرقـم "١٤٤" مـن سلسـلة إصـدار المجلـة ثـري بموضوعـات متعـددة ومتنوعـة، إضافـة إلى الملـف الرئيسـي للعـدد الـذي جـاء تحـت عنـوان "حصـاد عـام ٢٠١٩م: الإنجـازات والإخفاقـات في منطقـة الخليـج".. تناولـت افتتاحيـة العـدد أهـم التحديـات التـي واجهـت المنطقـة خـلال العـام الـذي أوشـك عـلى الانتهـاء، وكذلـك الإيجابيـات التـي شـهدتها المنطقـة ومـن أبرزهـا طـرح جـزء مـن أسـهم شركة أرامكـو السـعودية للاكتتـاب العـام، ومؤشـرات المصالحـة الخليجيـة، وقـرب إحـلال الوفـاق في اليمـن عـلى ضـوء اتفـاق الريـاض .. في المتابعـات تنـاول العـدد: رؤيـة تحليليـة لخطـاب خـادم الحرميـن الشـريفين أمـام مجلـس الشـورى في نوفمبـر الماضـي والتـي حـدد فيهـا توجهـات المملكـة المسـتقبلية، وانعقـاد مؤتمـر مؤسسـة الفكـر العربـي "فكـر ١٧" في الظهـران الـذي سـينعقد خـلال الفتـرة (٢ ـ ٥) ديسـمبر الجـاري، ونتائـج جولـة الرئيـس البرازيـلي في منطقـة الخليـج.

ثـم جـاءت دراسـات ومقـالات العـدد والتـي زادت عـن ٢٨ دراسـة ومقـالًا، تناولـت في مجملهـا أهـم التحديـات التـي واجهـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي، ومنطقـة الخليـج بصفـة عامـة خـلال عـام ٢٠١٩م، واقتـراح الحلـول الناجعـة لتجـاوز هـذه التحديـات عـلى كافـة المسـتويات سـواء الاقتصاديـة، السياسـية، الأمنيـة، والعسـكرية، وغيرهـا، إضافـة إلى المتغيـرات الإقليميـة والدوليـة، خاصـة الـدول الإقليميـة ذات التأثيـر عـلى الشـأن العربـي ومنهـا تركيـا، إيـران، إسـرائيل، إثيوبيـا، وكذلـك تحديـات العلاقـات الخليجيـة مـع القـوى الكبـرى وفي مقدمتهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، ثـم الصيـن، وروسـيا، والهنـد، ودول الاتحـاد الأوروبـي.

وكذلـك ناقشـت دراسـات العـدد التوجهـات الخليجيـة المسـتقبلية والحلـول والبدائـل والخيـارات المتاحـة أو الممكنـة عـلى ضـوء التحديـات التـي شـهدتها المنطقـة خـلال العـام الـذي أوشـك عـلى الأفـول، سـواء لحـل الخلافـات الخليجيـة ـ الخليجيـة، أو عـلى صعيـد التحالفـات الخليجيـة بمـا يحقـق التـوازن الاسـتراتيجي في منطقـة الخليـج، وملـء الفـراغ في هـذه المنطقـة.

وكتـب في هـذا العـدد كل مـن: د. عبـد العزيـز بـن صقـر، د. عـلي خشـيبان، د. صدفـة محمـود، د. محمـد الرميحـي، د. أيمـن سـمير، د. ثامـر العانـي، د. أحمـد سليم البرصـان، د. نـوزاد عبـد الرحمـن الهيتـي، د. زاوي رابـح، د. محمـد البنـا، اللـواء محمـد إبراهيـم، د. محمـد زاهـد جـول، د. عبـد اللـه عبـد الـرازق باحجـاج، د. محمـد مجاهـد الزيـات، د. دلال محمـود، د. غانـم علـوان الجميـلي، د. ظافـر العجمـي، د. محمـد عبـاس ناجـي، مهـا الشـريف، خالـد السـحاتي، محمـد محمـد إبراهيـم، د. فـؤاد فرحـاوي، د. جيهـان عبـد السـلام عبـاس محمـود.

محاور العدد المقبل

سـوف يتنـاول الملـف الرئيسـي للعـدد المقبـل لعـدد مجلـة (آراء حـول الخليـج) والـذي يحمـل رقـم (١٤٥)، موضـوع "استشـراف عـام جديـد وملامـح عقـد جديـد في منطقـة الخليـج" حيـث سـيصدر هـذا العـدد في مطلـع ينايـر ٢٠٢٠م، مـع بدايـة عـام جديـد في مسـتهل عقـد جديـد مـن الألفيـة الثالثـة ومـع مواكبـة خطـة التنميـة العالميـة التـي تتبناهـا دول مجلـس التعـاون الخليجـي والـدول العربيـة عامـة. وسـوف يركـز الملـف عـلى المحـاور الآتيـة:

- مستقبل التنمية المستدامة في منطقة الخليج والوطن العربي
- ما الذي تضيفه رؤى ٢٠٣٠ للاقتصادات الخليجية والعربية
- قضية التنمية المستدامة في المنطقة .. من الشعارات إلى الواقع
- التهديدات الإقليمية لدول المنطقة.. مصادرها وكيفية مواجهتها
- إيران النووية في العقد القادم .. حقيقة المخاطر على المنطقة
- اقتصاد المستقبل .. بين الاقتصادات والموارد التقليدية وآفاق المستقبل
- توطين الصناعات الاستراتيجية والعسكرية .. الواقع والطموحات
- مستقبل القضية الفلسطينية في العقد الثالث من الألفية الثالثة: الحلول والتعقيدات

٢٠١٩... عام التحديات وشحذ الهمم

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

بدا العام الميلادي الذي أوشك على الرحيل (٢٠١٩م)، من الأعوام التي شهدت العديد من الأحداث المهمة سواء في المملكة العربية السعودية، أو في منطقة الخليج، وإقليم الشرق الأوسط، ولكن بقدر خطورة التحدي، كان ارتفاع الهمة وزيادة القدرة على مواجهة هذا التحدي، والاستجابة لمتطلبات الذود عن حياض الوطن، والإصرار على سلامة أراضيه، بالتوازي مع الانحياز لمصلحة المواطن وتوفير احتياجاته، وتعزيز مكاسبه، وتعظيم الاقتصاد بتعدد روافده وتوسيع قاعدته، مع انتهاج سياسة خارجية ترتكز على نشر السلام ودعم الاستقرار، والحوار مع الآخر والانفتاح عليه دون تمييز، والاستمرار في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه.

وإن كان العام الذي تصرمت أيامه قد شهد عمليات إرهابية استهدفت أمن السعودية ومقدراتها بصفة خاصة، حيث أطلقت ميليشيات الحوثي على أراضي المملكة العديد من الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار والتي بلغ مجموعها ٢٨٦ صاروخًا، و٢٨٩ طائرة، وفي الرابع عشر من سبتمبر الماضي شنت إيران وأذرعها في المنطقة عملية إرهابية بقصف منشآت أرامكو السعودية في بقيق وخريص... إلا أن هذه العمليات العدائية ضد المملكة وأراضيها ومنشآتها الحيوية، لم تحقق أهداف إيران أو الجماعات الموالية لها، بل قابلها رفض دولي، وإصرار سعودي رسمي وشعبي على الصمود وإفشال مخططات الأعداء، وإضافة إلى ذلك مضت المملكة قدمًا في تحقيق المزيد من التنمية وفي كافة المجالات على صعيد الداخل، ونجاحات تجاه الخارج، فبينما تزداد إيران عزلة وانكفاءً بسبب السياسات الرعناء التي تتبعها طهران في الداخل وتجاه محيطها ظنًا منها أنها بذلك تتزعم المنطقة وتقودها، ولكن حدث العكس وتضررت كثيرًا ، ولعل اشتعال الداخل الإيراني بمظاهرات عارمة بسبب الأزمات الاقتصادية الطاحنة والتي طفت

على السطح مؤخرًا تحت ما يسمى بـ "أزمة البنزين" والشعارات التي يرددها المواطن الإيراني التي ترفض إهدار طهران مقدرات شعبها على ميليشيات في الخارج، تؤكد فشل السياسة الإيرانية. وتفجر المظاهرات في العراق ولبنان ضد التدخل الإيراني الطائفي في شؤون هذه البلاد العربية، يؤكد فشل المشروع الإيراني الخارجي وتهاوي سياسة تمدد نفوذ طهران الطائفية التي تعتمد على التدخل في شؤون الآخرين بالطائفية وعبر ميليشيات مسلحة الأمر الذي جعل إيران دولة منبوذة حتى من شعوب الدول التي كانت تفخر بالتواجد فيها.

وفي المملكة العربية السعودية، وقبل أن ينتهي عام ٢٠١٩م، والاستعداد لاستقبال العام الأول من العقد الثالث من الألفية الثالثة حققت المملكة الكثير من المكاسب، حيث تستعد لاستكمال تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ وهي متسلحة بحزمة من التشريعات الجديدة لتكون المملكة ومن خلال بيانات البنك الدولي من أكثر الدول تقدمًا والأولى في الإصلاحات من بين ١٩٠ دولة حول العالم.

وقبل أن يطوي عام ٢٠١٩م، أوراقه تسلمت المملكة رئاسة مجموعة العشرين وسوف تستضيف قمتها في العام المقبل ٢٠٢٠م، ما يؤكد ثقل وأهمية المملكة على الساحة الدولية، كما أطلقت المملكة مؤخرًا أكبر عملية لخصخصة جزء من شركة آرامكو وطرح كمية من أسهمها للاكتتاب العام ما يؤكد على قوة ومتانة هذه الشركة العملاقة، ويجسد هدف المملكة بإشراك المواطنين فيها ليكونوا شركاء فاعلين ويقتسمون الخيرات وبما يوطد توطين الفرص الاستثمارية والوظائف.

كما شهد عام ٢٠١٩م، مؤشرات نهاية الأزمة الخليجية ما من شأنه إعادة فتح الباب مجددًا أمام التعاون الخليجي القائم على الاحترام المتبادل بين الأسرة الخليجية الواحدة وتقارب سياساتها وتوحيد صفوفها في مواجه التحديات المشتركة، وقبل أن يلملم العام أيامه حدثت انفراجة على صعيد حلحلة الأزمة اليمنية باتفاق الرياض بين الأشقاء اليمنيين ما يمهد لتوحيد صفوف الشعب اليمني وإنهاء معاناته.

وجاء خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- أمام مجلس الشورى منذ أيام ليوضح خطوات المملكة الواثقة نحو المستقبل، فبعد أن حدد -أيده الله- معالم التحديات وكيفية تجاوزها بإصرار وقدرة، وأختتم خطابه بـ "يحق لنا ونحن ننظر إلى المسيرة الخيرة لوطننا نفخر بما تحقق له ولله الحمد من منجزات نباهي بها بين الأوطان، تمت بعزم شبابنا وشاباتنا، وهم يمضون في طريقهم إلى المستقبل بكل ثقة، مسلحين بعقيدتهم الإسلامية السمحاء، وشيمتهم العربية الأصيلة، والعلوم والمعارف التي نهلوا منها لمواصلة مسيرة البناء والازدهار".

وبذلك تكون المملكة حسمت أمرها وهي تخطو نحو العقد الجديد من الألفية الثالثة بتبني "المستقبل" والسير نحوه بثبات؛ متسلحة برؤية واضحة المعالم، وفقًا لمراحل زمنية دقيقة، وعلى ضوء دراسات حددت منطلقات التنمية التي ترتكز على توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وليس الاعتماد على النفط فقط كسلعة رئيسية في الدخل، ووضع خادم الحرمين الشريفين الأسس العريضة لهذا التوجه، الذي يتابعه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، والذي يتجسد في رؤية متعددة الاتجاهات تسعى لتوطين اقتصاديات المعرفة، والاعتماد على الاقتصاد الرقمي، والاستفادة من المزايا النسبية للمملكة سواء في السياحة، أو إعادة التصنيع والتصدير، مع التوسع في استثمارات الخدمات وغيرها، بما يحقق التنمية المستدامة في إطار المنافسة التي أوجدتها العولمة.

والمملكة إذ تتحرك تجاه المستقبل بهذه الرؤية، إنما تعي المتغيرات، واحتياجات الوطن على ضوء زيادة شريحة الشباب و تزايد احتياجات هذه الشريحة، وكذلك تسعى المملكة للاستفادة من طاقة هذه الفئة وإمكانياتها خصوصًا أن أكثرهم تلقى التعليم والتأهيل المناسب؛ ما يجعلهم قادرين على المساهمة بكل اقتدار في مسيرة التنمية المستدامة، كما أن المملكة تدرك طبيعة التحديات الإقليمية، والمتغيرات الدولية واختلالات توازن القوى في المنطقة لذلك فإنها تعي أهمية الانفتاح على مختلف دول العالم وكذلك التكتلات الاقتصادية الكبرى بما يحقق المحافظة على المصالح الوطنية، ويضمن استمرار التنمية دون حدوث صدمات.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

قراءة في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان أمام مجلس الشورى

تحولات في المشهد الداخلي وتجذير السياسة الخارجية وتأكيد الثوابت السعودية

لسبع دورات مضت، وبشكل سنوي أمام أعضاء مجلس الشورى يلقي ملك المملكة العربية السعودية خطابًا ملكيًا بهدف وضع الحروف على النقاط المحتدمة وليس العكس حول السياسة السعودية الداخلية والخارجية، وبما أن الفرق السنوي في الخطابات الملكية لايبدو مساحة واسعة أمام المحللين لإكتشاف فروقات التحول أو الفروقات، الحديثة التي طرأت، إلا أن السياسة السعودية تتميز بالمرونة الشديدة واعتادت أن تشكل جاذبيتها الاهتمام الكبير للمتابعين، فالسعودية خلال تاريخها الطويل ظلت نقطة مضيئة ولافتة للانتباه في مجرة دول العالم وهذه حقيقة واقعة، وفي هذا الخطاب الملكي تبدو الأولويات منصبة على إلتزام شديد التأكيد على تحولات المشهد الداخلي بجوانبه الثقافية والاجتماعية صعودًا نحو القمة لتحولات إقتصادية تم بلورتها بشكل ممنهج كحصيلة مطلوبة لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وباستدراك تاريخي دائم يبرهن على تجذر السياسية السعودية الخارجية وفق معطيات تاريخية لا تتجلى إلا في إطار يتميز بالمرونة السياسية.

د. علي بن حمد الخشيبان

رؤية ٢٠٣٠ خيارات الإنجاز

المملكة العربية السعودية وبرؤية ٢٠٣٠م، تتجه في مسار تصاعدي وإصرار حكومي واضح نحو تحقيق محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وقد استهل الخطاب الملكي بالتأشير مباشرة الى " أن المملكة سائرة بعون الله في طريقها نحو تحقيق المزيد من الإنجازات من خلال رؤية ٢٠٣٠م، بجميع محاورها التي ترتكز على تعزيز النمو الاقتصادي وإستدامته في جميع المجالات".

وقد ظهرت رؤية المملكة ٢٠٣٠م، كفاعل مهجن بين واقع حكومي مشحون بالبناء البيروقراطي وبين اقتصاد يعتمد بشكل كبير على مصدر واحد للضمان الاقتصادي، ولكي تخترق الرؤية هذه المسارات وتأتي التأكيدات الحكومية بشكل كبير على أن الرؤية كفاعل جديد على الساحة السعودية لابد وأن تحصل على الدعم المميز من القيادة السياسية، وخاصة أنه أنيط بهذه الرؤية مهمة نقل المجتمع بكل مكوناته إلى مرحلة ذات فرص ومجالات واعده. وهذا ما يعكس تكرار الإشارة إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠م، عشر مرات في الخطاب الملكي.

من الواضح أن خيار الإنجاز هو الخيار الوحيد أمام الجهاز الحكومي السعودي في سبيل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، بكل معاييرها وأدواتها، ولعل الرسالة المهمة في الخطاب الملكي قد حققت أهدافها عبر تعبئة الخطاب الملكي بالكثير من الإشارات لرؤية ٢٠٣٠م، وإنجازاتها المتواصلة في سبيل تحقيق أهدافها بعد عقد من الزمان حينما يحل العام ٢٠٣٠م.

دعم تحولات المشهد الداخلي

يبدو وبكل شفافية أن ديناميات التحول الداخلي في السعودية أصبحت من أهم العناوين في الرسالة الحكومية وخاصة أن الخطاب الملكي أمام مجلس الشورى دفع وبقوة إلى التركيز على الشعب السعودي عبر الالتزام التام بذلك، فقد جاء في الخطاب الملكي ما نصه التزام القيادة " بتطوير ودعم قدرات أبناء وبنات شعبنا العزيز من خلال رفع مستوى التعليم، وزيادة برامج التأهيل، وتوفير فرص العمل للحاضر والمستقبل في شتى الميادين التنموية والاقتصادية".

لقد أصبح من المؤكد أن دعم الدولة لقطاع السياحة يعكس انفتاحًا مستهدفا من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف المشتركة بين الثقافة والاقتصاد وقد أشار الخطاب الملكي إلى أنه "يأتي فتح قطاع السياحة وبدء العمل في إصدار التأشيرات السياحية

تحقيقًا لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠: أحد محفزات النمو الاقتصادي لجذب وتنويع الاستثمار في هذا القطاع الواعد الذي يوفر فرصًا كبيرة لأبنائنا وبناتنا، وجسرًا ثقافيًا للتواصل مع العالم ليشاركنا تراثنا الغني وكنوزنا الحضارية". الخيار التنموي في المجتمع السعودي عطفًا على هذه الرؤية مطلوب منها السير بخط متوازٍ بين المعطيات الثقافية والمعطيات الاقتصادية والمجتمعية وهو محور أساسي في رؤية السعودية ٢٠٣٠م.

الانفتاح الثقافي هذه المرة حصل على إشارة استثنائية في الخطابات الملكية من خلال الدليل العلمي بأن الشعوب يجب أن تتشارك تراثها الغني وكنوزها الحضارية عبر انفتاحها على بعضها البعض عبر السياحة أو غيرها من الأنشطة الثقافية أو الاجتماعية، ودلائل هذا الانفتاح الثقافي أصبحت واضحة بمجرد وجود التأشيرة السياحية وسهولة الحصول عليها بجانب الإشارة العلمية والفكرية بأن التراث السعودي تراث غني ويحظى بكنوز تاريخية يمكنها أن تكون فعل جاذب للمهتمين.

ولعل من أهم الإشارات الداعمة لتحول المشهد الداخلي أيضًا في إطار الرؤية التي يشير اليها الخطاب الملكي بدقة التزام الحكومة بمواصلة الجهود في "تمكين المرأة السعودية، ورفع نسب مشاركتها في القطاعين العام والخاص" وهذه دلائل مؤكدة إن التحولات في المشهد الداخلي الثقافي والمجتمعي جزء لا يمكن عزله عن المشهد الاقتصادي الذي يشكل لب رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

الطاقة توازن دولي واستثمار محلي

أشار الخطاب الملكي إلى الرغبة الدائمة في تطمين العالم بأن المسار الحكومي للسياسية البترولية السعودية ثابت كما هو نحو "سياسة بترولية تهدف إلى استقرار السوق العالمية بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء، والسعي إلى أمن وموثوقية في الإمدادات بشكل يعتمد عليها".

وفي جانب استثماري محلي تشير السياسة السعودية إلى أن طرح جزء من أسهم الشركة السعودية البترولية الأكبر على مستوى العالم هو مشروع استثماري كما يشير النص التالي من الخطاب الملكي " إن إعلان المملكة عن طرح جزء من أسهم أرامكو السعودية للاكتتاب العام سيتيح للمستثمرين داخل المملكة وخارجها المساهمة في هذه الشركة الرائدة على مستوى العالم مما يؤدي إلى جلب الاستثمارات وخلق آلاف الوظائف، كما سيحدث نقلة نوعية في تعزيز حجم السوق المالية السعودية لتكون في مصاف الأسواق العالمية، وسيعزز من الشفافية ومنظومة الحوكمة في الشركة بما يتماشى مع المعايير الدولية، وستوجه عائدات البيع الناتجة عن الطرح لصندوق الاستثمارات العامة لاستهداف قطاعات استثمارية واعدة داخل المملكة وخارجها"، وتعتبر هذه هي المرة الأولى والأكثر جرأة من القيادة السعودية نحو فتح المجال لمشاركة السوق المحلي في طرح جزء من أسهم شركة طالما اعتبرها السعوديون منيعة عن دخول سوق الأسهم مع العلم أن منتجات هذا الطرح كانت مبهرة من حيث التفاعل المجتمعي عبر شراء أسهم هذه الشركة.

تفتيت المخاطر

يشير الخطاب الملكي بكل وضوح إلى المسار التاريخي وقدرته على تفتيت المخاطر والثبات من خلال الإشارة المباشرة إلى أن المملكة العربية السعودية "قد أثبتت في كل الظروف على مدار الثلاثمائة عام الماضية أنها قادرة على تجاوز كافة التحديات بعزم وإصرار والخروج منها منتصرة دائمًا بحمد الله وفضله. وإن ما تعرضت له المملكة من اعتداءات بـ (٢٨٦) صاروخًا باليستيًا و (٢٨٩) طائرة بدون طيار، بشكل لم تشهد له مثيلاً أي دولة أخرى لم يؤثر على مسيرة المملكة التنموية ولا على حياة مواطنيها والمقيمين فيها، والفضل بعد الله يعود لمنسوبي قطاعاتنا العسكرية والأمنية الذين يسهرون على أمن هذا الوطن وبما يقومون به في الذود عنه، ونفخر بشهداء الواجب – رحمهم الله – والمصابين الذين ضربوا أروع الأمثلة في التضحية من أجل العقيدة والوطن".

الدلائل التاريخية هي أقوى الأدلة فثلاثة قرون من التاريخ صاغت القدرة السعودية على تفتيت المخاطر المحيطة مهما كانت متجددة، ولعل من البراهين الأكثر وضوحًا قدرة السعودية على التعامل بشكل إحترافي مع قضية محاربة الإرهاب والتطرف التي شكلت حصارًا كبيرًا على المجتمعات الشرق أوسطية، وعانت المملكة العربية السعودية منها كثيرًا وقد أشار الخطاب الملكي بوضوح بالغ أن " الإرهاب آفة خطيرة لا يمكن ربطها بأي دين أو وطن أو ثقافة ، وأنها تستلزم جهودًا دولية مشتركة لمحاربتها على كل الأصعدة ، ونشيد في هذا الصدد بما يثمر عنه التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين المملكة والدول الأخرى من جهود في إفشال المخططات الإرهابية وقطع مصادر تمويلها ومواجهة الفكر المرفوض الذي تستند عليه".

تتجه المملكة في مسار تصاعدي وإصرار لتحقيق محاور رؤية ٢٠٣٠ المرتكزة على تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته في جميع المجالات

سياسة خارجية مستقلة بوعيها

يشير الخطاب الملكي بدقة إلى أهم عملية تجذير تاريخية لمسار المملكة العربية السعودية تجاه القضايا السياسية التي تعكس مكانة المملكة عبر تاريخ طويل وممتد ويشير إليه الخطاب الملكي بهذا النص" ستظل مكانة المملكة الرائدة في العالمين العربي والإسلامي وموقفها الراسخ من دعم مسيرة العمل العربي والإسلامي المشترك مرتكزًا أساسيًا في سياستها الخارجية"، ويعكس هذا النص ثبات الموقف السعودي **من عدة قضايا:**

أولاً: الموقف السعودي تجاه قضية فلسطين التي أشار اليها الخطاب الملكي بوضوح بالقول " أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى. وموقف المملكة من القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى موقف مبدئي. ومنذ عهد المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن - رحمه الله - لم تدخر المملكة أي جهد لنصرة الشعب الفلسطيني الشقيق، إيمانًا منها بعدالة قضيته وضرورة وقف الممارسات والانتهاكات السافرة بحقه وإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يمكن الشعب الفلسطيني الشقيق من الحصول على جميع حقوقه، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقًا لمبادرة السلام العربية والقرارات الأممية ذات الصلة. وقد واصلنا - ولله الحمد - دعمنا للشعب الفلسطيني عبر وكالة الأونروا، لنصبح الداعم الأول لفلسطين خلال العقدين الماضيين" هنا لا يمكن البحث عن وضوح أكثر مما تناوله الخطاب الملكي حول القضية الفلسطينية فهذا التزام تاريخي لم يتغير منذ عهد مؤسس المملكة العربية السعودية وهذا النص حافظ بثبات على تواجده في كل الخطابات الملكية عبر السنوات كدليل على وعي مستقل وثابت للسياسة السعودية الخارجية يتم تأصيله في كل موقف يتطلب البث فيه.

ثانيًا: شكل الشأن اليمني مسارًا مهمًا للسياسة الخارجية السعودية خلال السنوات الماضية من خلال تأكيدات الخطاب الملكي " بثبات موقف المملكة في نصرة اليمن وحكومته الشرعية الذي جاء استجابة لنداء الأخوة وحسن الجوار في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، وحفظ مؤسسات الدولة اليمنية، وضمان وحدتها واستقلالها، وتوحيد الصف وتفعيل مؤسسات الدولة لخدمة اليمن بجميع مكوناته".

هذا ما يرسخ فكرة الالتزام السعودي بأن الحل السياسي في اليمن هو أحد أكثر الحلول فاعلية لإنهاء الأزمة اليمنية من خلال نص صريح في الخطاب الملكي يقول أثمرت " جهود المملكة السياسية بتوقيع اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي نأمل أن يفتح الباب أمام تفاهمات أوسع بين المكونات اليمنية للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية وفقًا للمرجعيات الثلاث يحصن اليمن ضد من لا يريد له الخير ويتيح للشعب اليمني العزيز استشراف مستقبل يسود فيه الأمن والاستقرار والتنمية"

ثالثًا: في الشأن السوري وبوضوح أشار الخطاب الملكي " بالتأكيد على موقف المملكة من أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للحفاظ على سوريا وطنًا آمنًا وموحدًا لجميع السوريين، وأن ذلك لن يتحقق إلا بإخراج كل القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها من الأراضي السورية".

وهنا يجب الإشارة إلى أن تداخلات إيران في الأزمة اليمنية والسورية شكلت فرصة سلبية لإضافة الكثير من المآسي إلى كل من الشعب اليمني والشعب السوري الذي ترى فيه السياسية السعودية أنه يتعرض لذات المسار من التدخلات الإيرانية، وقد عكست الأزمة السورية واليمنية مدى حجم التوغل الإيراني وعسكرة سياسة إيران الخارجية عبر التدخل المباشر وغير المباشر في الكثير من الدول.

وقد علق الخطاب الملكي بأهمية أن النظام الإيراني بهذا السلوك السياسي غير المقبول " لازال مستمرًا منذ أكثر من أربعة عقود بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومواصلاً الرعاية والدعم لقوى الإرهاب والميليشيات المسلحة التي تستهدف كيان الدول وتقوض مؤسساتها في المنطقة، وقد آن الأوان لإيقاف ما يحدثه هذا النظام من فوضى ودمار، وزعزعة للأمن والاستقرار في دول المنطقة. ونؤكد على أهمية قيام المجتمع الدولي بوضع حد لبرنامج النظام الإيراني النووي والبالستي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالوقف الفوري للتدخلات الإيرانية السافرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

استنتاج

اتجاه المملكة العربية السعودية بسياستها الداخلية في المقام الأول ذاهبة بلا تردد أو مواربة نحو تنفيذ رؤية ٢٠٣٠م، وجعلها منطلقًا استراتيجيًا يملأ الزمن للعشر سنوات القادمة، من خلال حزمة من البرامج والمشروعات التنموية ذات الأطر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولعل من الواضح أن التحديات بغض النظر عن حجمها أو شكلها سيتم مواجهتها بالكثير من الخطط والمشروعات بهدف ترويض البيئة البيروقراطية وتحويلها إلى بيئة أكثر إنتاجًا عبر تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول لرؤية السعودية ٢٠٣٠، والقاضي بتحييد الاعتمادية الكاملة على مصدر طاقة وحيد.

كل هذا من أجل نقل المجتمع إلى خيارات قائمة داخل المجتمع ولا تتطلب عملية استجلاب خارجي كونها خيارات قائمة في المجتمع مثل دعم السياحة والتشاركية الثقافية وتسهيل

طرح جزء من أسهم أرامكو للاكتتاب يجلب الاستثمارات وخلق آلاف الوظائف ويحقق نقلة نوعية في تعزيز حجم السوق المالية السعودية

فرص الاستثمار بجعل السعودية أكثر إضاءة في سماء الاستثمار الأجنبي وتوجيه البوصلة البيروقراطية والثقافية للعمل على خدمة المعطيات الناتجة عن برامج الرؤية ومشروعاتها إعتمادًا على ميزة تنافسية مهمة تتمثل في تكون المجتمع من طبقة من الشباب يشكلون ما يقارب من ثلثي المجتمع.

وتدرك السياسية السعودية بوضوح من خلال هذا الخطاب الملكي أن ذلك لايمكن تحقيقه إلا بتطوير مستويات الأداء في الأجهزة الحكومية وخاصة في مجال التعليم وتحسين وتطوير الأنظمة وتوفير البيئة الشاملة وتحسين جودة الحياة بما في ذلك التركيز على المعطيات الثقافية وتوفير البنية التحتية الشاملة بكل مكوناتها وهذا ما شغل حيزًا لا يستهان به من رؤية ٢٠٣٠.

السياسة السعودية الخارجية تؤكد التزامها التاريخي تجاه متغيرات المنطقة وتعكس توازنًا دائم ومستمر وغير متأثره بالدعاية الإعلامية أو التحولات سواء الناعمة أوالصلبة في محيط المنطقة السياسي، وخاصة في الموقف السعودي من القضايا المحورية مثل قضية فلسطين حيث الثبات السعودي تجاه هذه القضية يصل إلى درجة كبيرة فذات المطالب بذات الكلمات هي ما احتواه الخطاب الملكي عندما أشار إلى القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى موقف متزن وتاريخي من المملكة العربية السعودية تجاه القضايا الشائكة في المنطقة سواء تلك التي أنتجتها تحولات وثورات نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أو الموقف من إيران الممتد لأكثر من أربعة عقود ورفض طموحاتها التوسعية وتدخلاتها الجريئة في الخارطة الجيوسياسية للعالم العربي.

* كاتب ومحلل سياسي سعودي

زيارة الأمير خالد بن سلمان لسلطنة عمان فتحت الآمال لمرحلة خليجية جديدة

مجلس التعاون الخليجي: مؤشرات انفراج (الأزمة) ومواجهة التحديات بجهد جماعي

من المفارقات التي تستلزم التوقف عندها الآن، أنه ورغم اندلاع أزمة يونيو ٢٠١٧م، بين الأشقاء داخل مجلس التعاون الخليجي، لم نجد أي مسؤول خليجي يطالب بتفكيك المنظومة الخليجية التي تأسست عام ١٩٨١م، بل العكس، الكل يؤكد تمسكه ببقائها، ويراهن عليها في استقرار وأمن الدول الست في إطار المنظومة الخليجية، وقد برزت هذه الإيجابيات في عام ٢٠١٩م، بصورة صريحة ولافتة. وذلك من خلال مشاركة الدول الست في اجتماعات ولقاءات رفيعة المستوى، ومتعددة الأغراض، وإن طغى عليها الهاجس الأمني نتيجة مخاطر إقليمية ضاغطة متنامية على الدول الست مع التباين، وهذا يعني أن عام ٢٠١٩م، يؤسس حالة نضوج سياسية عالية المستوى ليس لحل أزمته الداخلية التي تفجرت في يونيو ٢٠١٧م، وإنما لنقلة نوعية وكمية لإصلاح المنظومة الخليجية. فالأحادية الخارجية الدافعة لقيام المنظومة الخليجية عام ١٩٨١م، وهي المخاطر الأمنية الإقليمية، بدأ هذا الواقع الأمني عام ٢٠١٩م، وكأنه لم يغادر ظروف نشأة المنظومة -أي بداية الثمانينيات- وهذه احدى الرهانات الكبرى الدافعة لتطوير هذه المنظومة، كما ظهرت دوافع داخلية للإصلاح، تحتم عدم تجاهلها من الدول الست، وهنا تجد الدول الست نفسها أمام دوافع خارجية وداخلية، وكلها في سلة واحدة من حيث الخطورة، عليها المواجهة بصورة جماعية ومشتركة.

د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج

عام ٢٠١٩ .. وتعاظم الآمال الخليجية

جاء عام ٢٠١٩م، ليطلق التفاؤل بقرب حل الخلافات الخليجية ـ الخليجية خاصة الأزمة التي تفجرت عام ٢٠١٧م، وربما علينا الذهاب بعيدًا في التفاؤل، بحيث نرى في الآفاق القريبة، الأمل في إقامة نظام إقليمي جديد بعد أحداث جسام، وصلت بدول المنطقة إلى نقطة الصفر، وكادت الحرب الرابعة تندلع، لذلك يؤسس لنا هذا العام مرحلتين في آن واحدة، خليجية ـ خليجية، وخليجية ـ إقليمية ربما تكونان غير مسبوقتين.

وفي هذا العام كذلك، ظهرت قناعات سياسية جديدة، وهي من بين أهم المعطيات التي نبني عليها التفاؤل الخليجي – الخليجي، والخليجي الإقليمي، أبرزها، أن المخاطر الإقليمية والداخلية مشتركة ومتشابهة، ولن تقدر أية دولة خليجية منفردة أو حتى ثنائية على مواجهتها لوحدها، وأنها سواء على المستوى الفردي والجماعي سيظل قدر دول المنظومة الخليجية أن تحاط بحزام ناري وبمخاطر متوقعة وغير متوقعة. وفي الوقت ذاته، جاء العام ٢٠١٩م، ليعزز من خيار الحروب غير النظامية وتسارع المخاطر العابرة كالإرهاب ومستقبل الجريمة المنظمة سواء في حالة حل الأزمة اليمنية أو بقائها، وهي تهديدات لن تكون مؤقتة بعد استقرار القاعدة وداعش وتعاظم شأن الحوثيين في اليمن، وبعد الحلف الإيراني ـ الأمريكي في العراق، وتورط طهران ببيع القاعدة في العراق أسلحة متطورة، يمكن أن توجه لدول المنظومة الخليجية.

لذلك، كان عام ٢٠١٩م، على دول المنظومة الخليجية، عامًا أمنيًا وعسكريًا بامتياز، فأهم ما يميزه استمرار التنسيق الأمني والعسكري بين الدول الست دون استثناء، والاستمرارية نفسها قد شهدتها الكثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية المختلفة.. في كل معظم العواصم الخليجية دون أن تثير استمرار الأزمة الخليجية ـ الخليجية لعامها الثالث أية موانع للتواصل والاتصال أو أية حساسية سياسية، وهذه خطوة متقدمة تمهد السبل لآفاق رحبة وطموحة لعام ٢٠٢٠م.

سنبدأ بآخر التطورات التي وقعت قبيل الانتهاء من كتابة هذا المقال، وهي زيارة الأمير خالد بن سلمان نائب وزير الدفاع السعودي ومسؤول الملف اليمني لسلطنة عمان يوم الاثنين ١١/

١١/ ٢٠١٩م، ولقائه مع عاهلها ومحادثاته مع كبار المسؤولين فيها، شملت الأمن في المنطقة وحل الأزمة اليمنية، وفتحت الآمال العريضة بمرحلة خليجية ــ خليجية جديدة وخليجية ــ إيرانية من رحم أحداث مجموعة أزمات إقليمية غير مسبوقة، أبرزها استهداف طهران أربع سفن تجارية بالمياه الإقليمية للإمارات، بينهما سفينتان سعوديتان، واستهداف مماثل لمحطتي ضخ نفط تابعتين لشركة "أرامكو" السعودية ،وما أعقبها من تصاعدات من الجانب الخليجي، يقابلها تصعيد مماثل من طهران.

وفي ظل تلكم الأحداث، دعت السعودية لعقد ثلاثة قمم عربية وخليجية إسلامية في ٣٠ مايو ٢٠١٩م، لبحث التهديدات الراهنة، وقد نجحت القمم الثلاث في حشد أكبر قدر من المواقف العربية والإسلامية في "مواجهة التهديدات الإيرانية، لكنها لم تذهب بعيدًا على الأرض عبر إقامة حلف "ناتو عربي" واسع، وإنما من مجموعة دول. كما عقد اجتماع استثنائي لرؤساء أركان جيوش دول الخليج العربية التي عقدت في الرياض بطلب من السعودية، وقد بحثوا فيه المواضيع التي تسهم في تعزيز مستقبل السياسة الدفاعية وتقوية التنسيق في مجالات التعاون العسكري بين الدول الست، وفق استراتيجية موحدة تخدم الأمن الخليجي المشترك. وكذلك اجتماعي أمني للجنة الاستخبارات والأمن بدول مجلس التعاون الخليجي، ضم الدول الست في الرياض، تم من خلاله بحث ومتابعة عدد من مواضيع العمل العسكري الخليجي المشترك لتطوير جانب من التكامل الاجتماعي بين القوات المسلحة بدول المجلس. وكذلك اجتماع وكلاء الداخلية بدول المجلس الخليجي في مسقط، وقد خرج بمجموعة توصيات أبرزها، تعزيز التعاون الأمني الخليجي لمكافحة الإرهاب والأمن السيبراني، وكذلك التمرين المشترك للأجهزة الأمنية الخليجية (أمن الخليج العربي)، ومشروع الشبكة الأمنية الخليجية، وقد تم إقرار توصية لإنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الأمنية والاستراتيجية، والتوصيات الخاصة باجتماعات حرس الحدود وخفر السواحل الخليجية، وأمن المطارات وتوصيات رؤساء الاتحادات الشرطية الخليجية.

وهكذا يبدو أن الهاجس الأمني والعسكري كان طاغيًا على عام ٢٠١٩م، لدواعي المرحلة الإقليمية التي تمر بها دول المنطقة، لكن ورغم ذلك، لم يكن لنتائج تلكم التطورات من انعكاسات مباشرة وملموسة على تعزيز التعاون الأمني بين دول المجلس أو ترسيخ الثقة بقوات دفاع درع الجزيرة واستكمالها لتصبح في مقدمة القوى التي تدافع عن أمن دول الخليج وتلزم الدول الأعضاء بالدفاع عن أي دولة منها تتعرض لتهديد أو خطر خارجي، لكن، الرهان ينصب الآن على محادثات نائب وزير الدفاع السعودي في مسقط، وربما تكون نتائج تلكم اللقاءات والاجتماعات الأمنية والعسكرية قد مهدت للقاء مسقط.

ورغم طغيان الهاجس الأمني والعسكري، إلا أنه لم يكن حصريًا، فقد شهدت كذلك الساحة الخليجية لقاءات اقتصادية ومؤتمرات متخصصة، كعقد اجتماعات للجنتي الملاية والاقتصادية في مسقط وكالمؤتمر الدولي للاعتماد لبحث تحديات العمل التجاري الخليجي المشترك، وكذلك اجتماعات بين كبار المسؤولين في قطاعات الصحة والسياحة.. الخ، ولم يكن لها أية انعكاسات ملحوظة على التعاون بين الدول الست، بل العكس، ففي تقرير لشركة كامكو، فإن العجز المتوقع لموازنات دول الخليج "٥٠" مليار دولار عام ٢٠١٩ م، وبذلك تكون دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٩م، كالعامين الأخيرين بعيدة عن تحقيق تكاملها الاقتصادي بدءًا من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعت عام ١٩٨١م، ومرورًا بالاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١م، والاتحاد النقدي والعملة الموحدة والتعاون التجاري والاتحاد الجمركي وجهود إنشاء السوق الخليجية المشتركة وتعزيز المواطنة الاقتصادية.

لكنها –أي اللقاءات والاجتماعات المالية والاقتصادية والثقافية– تظل مهمة من منظورين الأول، كسر الحاجز النفسي ومحظورات الجغرافيا السياسية، والثاني، استعداد المؤسسات لمرحلة آتية لا محالة، سيشهد التعاون الشامل بين الدول انطلاقة كبيرة في ضوء قناعات سياسية جديدة، تخرج من رحم الأزمة الخليجية ــ الخليجية، وما يصاحبها حتى الآن من متغيرات وتحولات في الكثير من المفاهيم الخليجية، خاصة فشل الرهانات السياسية على الأجنبي في تأمين الأمن والاستقرار للخليج، مما سيعيد ذلك البوصلة الخليجية نحو الاعتماد الخليجي على ذاته أولاً.

.

المخاطر الجديدة / القديمة لدول مجلس التعاون الخليجي

لا يمكننا النظر لهذه المخاطر من رؤية إقليمية خارجية فقط، وإنما من الرؤيتين معًا الداخلية والخارجية بصرف النظر عن الآفاق السياسية الجديدة بين دول المنظومة الخليجية وإيران، فهناك تحديات داخلية تفتح الأبواب لاختراقات إقليمية، وهي جديرة بالبحث فيها لدواعي تحصين الذات الخليجية الفردية والجماعية، ونجدها الآن تشكل دافعًا داخليًا قويًا لتطوير المنظومة الخليجية لمواجهة مجمل التحديات، وهي لا تقل أهمية

القناعة الجديدة هي تبدد نجاعة التحالفات الثنائية بين أطراف خليجية أو طرف خليجي مع أجنبي كبديل عن التحالف العسكري الخليجي

عن المخاطر الإقليمية، بل وتعزز من فرص نجاحها اذا لم تعمل المنظومة الخليجية على حلها سريعًا وبصورة جماعية.

أولاً: تحديات داخلية تواجه المجتمعات الخليجية

هناك مجموعة تساؤلات تطرح في هذا المحور كمقدمة لفهم طبيعة هذه التحديات، أبرزها، ما هو مستقبل الخليج العربي على ضوء استمرارية الأزمة الخليجية – الخليجية، وعلى ضوء مؤشرات بوجود أخطار من جراء تحولات في دور الدولة في الخليج من الرفاه إلى الضرائب، والعمل برؤية الصندوق والبنك والدوليين مع تغير مصالح وحقوق اجتماعية؟ فكيف تلقي بتداعياتها في ضوء مستقبل التحولات في المنطقة؟

هذا النوع من التحديات له تداعيات داخلية، قد يستغلها البعد الإقليمي لتوجيه مصاعب للمجتمعات الخليجية من الداخل، وبالتالي ينبغي تحصينها لسد كل الذرائع أمامها، وتأثيراتها من منظورين الأول، تأثيرها السلبي على تأخر المنظومة الخليجية، وكان بعضها بمثابة صخرة صماء تتحطم فوقها مسارات الاصلاحيات السابقة وستكون اللاحقة، والثاني، تحديات داخلية تفتح أبواب الدول الست مع التباين للإكراهات الإقليمية، وسنشير اليها في عجالة.

أولى هذه القضايا، المذهبية، فسنجد أنها تشكل بؤرة صراع في اتجاهين متوازيين، وهما خليجي ـ خليجي، وخليجي إيراني، يمثله الأيديولوجية الشيعية والمذهب السني. ويلاحظ، عمق المذهبية المتعصبة، وتحاول الرياض في عهدها الجديد التخفيف من حديتها، وجعلها ضمن مدنية الدولة، لكن الحل ينبغي أن يأتي من خلال عمل جماعي. من هنا، يستوجب أولاً إيجاد حل لهذه المعضلة المذهبية بين بعض الدول الخليجية الأساسية، والحل يكمن في إقامة الدولة المدنية القائمة على التعدد والتنوع، والاعتراف به للفرد والجماعات، ومكافحة التشدد بقوانين رادعة وبتطبيق قضائي صارم كتوجه سياسي خليجي مشترك.

والقضية الثانية، العامل الديموغرافي، فهناك عامل السن، فالمجتمعات الخليجية شابة في ظل وجود تحد آخر وخطير جدًا، وهو أن نصف خريجي الجامعات في بعض الدول الخليجية عاطلون، مما تشكل قضية البطالة في صفوف حملة الشهادات العليا قنبلة قد تفجرها الظروف المصاحبة لها، وهي ظروف آتية لا محالة في ظل إعادة الدول الخليجية هيكلة اقتصادها القائم على النفط، وتبني نظام ضريبي متكامل، يؤشر على انتقال الدولة الخليجية من دور الرفاه إلى دور الجبايات الذي يحمل المجتمعات أعباءً مالية متعددة من خلال نظام ضريبي متكامل.

الأهم في هذه التحولات، أن شكل العلاقة بين السلطة والمجتمع داخل كل دولة من الدول الست ستتغير، وهذا طبيعي بحكم التحول في دور الدولة من دور الرفاه إلى دولة الخدمات المدفوعة الثمن، وهنا التحول الاستراتيجي الكبير الذي يطرأ داخل الدول الست مجتمعة، حيث سيفتح مجتمعاتها على الخارج دون ضوابط أو ضمانات. وبالتالي، فإن علاقة تبعية المجتمع للسلطة التي كانت قائمة إبان مرحلة الرعاية في طريقها للتحول نحو الاستقلالية، ومعها ينبغي إدخال الإصلاحات، وإشراك المجتمع في صناعة القرار، وتحديد ماهية هذه الشراكة تترك لكل دولة على أن يظل سقف المتفق عليه قائمًا نحو بقاء قوة الدولة فوق قوة الفرد والجماعة أو الجماعات، وذلك عن طريق مأسسة الدولة واستقلاليتها، بما فيها القضاء.

وإذا كانت الحقوق لم تثار في مرحلة دور الدولة الأول بحكم تأمين الحقوق الاقتصادية، فإن الدور الثاني للدولة، سيطغى عليها الحقوق السياسية، فمن الصعب بقاء الأوضاع كما عليها في الدور الأول، لذا يستوجب المسارعة إلى إعادة ترتيب أوضاع الدول الست الداخلية–مع التفاوت –للتناغم مع هذه المرحلة السياسية الجديدة، لأن جيوب المواطنين قد أصبحت مصدر دخل للموازنات الخليجية. وتلكم التحولات الداخلية ومدى تقاطع المخاطر الإقليمية معها، لا ينبغي التقليل منها أبدًا، خاصة وأنه يجب أن يقابلها محاولات خليجية للحد من تداعياتها، ففي جيل واحد وهو الجيل الحالي، يحدث انتقال آلي عجيب وغير مدرك بالتداعيات، وهو نقل المجتمعات الخليجية من دولة الرعاية إلى دولة الخدمات المدفوعة الثمن في ظل الارتباط بالعولمة التي تأصل الفقر وتوسعه في البنيات الاجتماعية، من هنا نرى، أن الإصلاحات الداخلية أولاً حتمية لا مفر منها وعاجلة، لكن ما هي طبيعتها وأشكالها السياسية، فهذا شأن كل دولة، ولماذا حتمية، لأن المخاطر الإقليمية قد تخترق الشأن الخليجي الداخلي من خلالها.

ثانيًا: المخاطر الإقليمية ونظيراتها المتقاطعة معها دوليًا

ستظل إيران وقواها المنتشرة داخل وحول الحزام الأمني لدول المنظومة الخليجية من كبرى المخاطر الإقليمية قاطبة في ظل تحالفها مع أمريكا على العراق، فهل هناك ما يحول دون تحالف الجانبين على دول المجلس الخليجي في صفقة تاريخية كبرى؟ نطرح هذا التساؤل كفرضية للتفكير فيها خاصة في ضوء ما أوضحناه سابقًا من وجود بيئات داخلية يمكن منها النفاذ إلى الشأن الداخلي، والمساس بأوضاعه الداخلية، طبعًا في ضوء الأزمات التي تعيشها دول المنطقة ومنها سوريا واليمن بالإضافة إلى ما تواجهه من تحديات بفعل المقاربة مع ما يجري من تحولات ديمقراطية في المنطقة وانعكاساتها على الدول الست جميعها في ظل أوضاعها السياسية الراهنة.

مما يعني أن المخاطر المتوقعة من طهران وواشنطن أكبر مما يتوقع وما يتصور، فالبيئات الخليجية الداخلية مفتوحة لاختراقها

واستقطاب مواطنيها لغايات سياسية ومذهبية.. وفق ما أشرنا إليه سابقًا. ولن نستغرب عندها إذا ما اكتشفنا تحول بوصلة الولاءات نحو طهران ومن داخل المكونات الديموغرافية الخليجية، ومن فئة الشباب، مما قد يتحالفون حتى مع الشيطان، وانتشار ظاهرة المخدرات في منطقة الخليج العربية نموذجًا على هذا النوع من التحالف. ومن المؤكد أن الأجندات الأمريكية والإيرانية، تلتقي مع بعضها البعض، ولو مرحليًا، مثالنا هنا فكرة التقسيم والتجزئة للمنطقة العربية بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، وهي فكرة أمريكية من أجل إدخال العرب في فوضى دموية، وقد نجحت في بعض عواصمه الرئيسية، وتفكر منذ فترة في خليجنا الآمن، بحيث تستطيع هي وإسرائيل من خلالها تحقيق ما تصبو إليه من مخططات وهيمنة على العالم العربي حتى لو أدى ذلك إلى تقسيم دول المنطقة.

وهناك أيضًا مخاطر كثيرة، منها الخطر النووي الإيراني، وعودة طهران لتخصيب اليورانيوم / وتفاهماتها مع تركيا وروسيا وعلاقاتها الاقتصادية الضخمة مع أوروبا، كلها استشرافات تجعل من طهران ومعها واشنطن من أكبر المخاطر الخارجية لدول المنظومة الخليجية خاصة في ضوء ما تغري به طهران الغرب من اكتشافات عملاقة للنفط والغاز داخل أراضيها.

• المنظومة الخليجية وكيفية مواجهتها للمخاطر الإقليمية؟

لا يزال الدافع الأمني الإقليمي الذي كان وراء إقامة المنظومة الإقليمية الخليجية في الثمانينيات قائمًا وبقوة متعاظمة، وهذا يمثل قمة التعثر لهذه المنظومة، مما يشرعن مبرر إصلاح المنظومة من منظور هذا الدافع نفسه، غير أن طبيعة الدوافع الداخلية -أشرنا إليها سابقًا- تشرعن حجية الإصلاح من منظور الداخل كذلك، وهنا تلتقي الدوافع الإقليمية والوطنية والخليجية للدول الست على الإصلاح العاجل، ومن رؤى مختلفة منها جديدة وأخرى قديمة.

وإذا كانت المخاوف المتعلقة بالسيادة قد بددت حلم الوحدة، فإن تلكم المخاطر -سالفة الذكر- ستطال الوجود ذاته، وهناك فرق كبير بين التنازل الطوعي عن جزء من سيادة صغيرة لصالح السيادة الكبيرة والجماعية، وخطر الوجود، وهذا الوعي الذي تفرزه الآن المخاطر الداخلية ومدى تلاقيها مع نظيراتها الإقليمية يمكن أن يكون الرهان عليه سياسيًا واجتماعيًا في كل الدول الست، فكيف يمكن بلورته؟

سنحتكم هنا للواقعية السياسية وليس قفزًا فوقها، لعلمنا بصلابة بعض المواقف الخليجية رغم الوعي الجديد بالخطر الوجودي، من هنا يمكن القول أولاً، أن فكرة التعاون الخليجي التي أطرت المنظومة الخليجية في الثمانينات قد أصبحت متجاوزة بحكم الظروف سالفة الذكر ، ومن ثم لابد من إصلاح المنظومة من العمق شريطة أن لا يقحم الفكر الإصلاحي الجديد مشروعي "الفيدرالية والكونفدرالية" من قضايا إصلاح المنظومة الخليجية، لأن ذلك كفيل بوأد فكرة الإصلاح من أساسها، وإنما نقترح الانطلاق من مسألة جوهرية وهي الإصلاح الشامل لهياكل وأنظمة المنظومة الخليجية وأطرها وتحديثها بحيث تمنحها آلية ناجعة لتنفيذ القرارات ومنح الأمانة العامة صلاحيات في الحركة والتحرك بصورة أكثر فاعلية، ورقابة مهنية على تنفيذ القرارات.

وتأتي التنمية السياسية لكل دولة خليجية، من ضمن الأولويات، لكن وفقًا لخيارات كل دولة، وذلك لمواجهة تحديات الديموقراطية التي تتنقل بين العواصم العربية بضغوطات الشارع، كما أن هذا النوع من التنمية حتمية كذلك من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد التحولات في مفهوم الدولة، من الرعاية إلى الضرائب، لذلك يستوجب إقامة صيغة للشراكة بين المجتمعات والحكومات.

واضفاء الطابع الشعبي على المنظومة الخليجية، سواء عبر منصة حوار ثنائية أو ضمن آليات اتخاذ القرارات.. سيصوب قرارات المنظومة نحو تحقيق آمال المواطن في المواطنة الخليجية الحقيقية التي يمكن أن تحل مجموعة مشاكل داخلية كالبطالة والصحة والتعليم والاختلالات في البنية السكانية والهوية الخليجية.. الخ.

وعلى الصعيد العسكري، فإن القناعة الجديدة التي تمخضت عن أحداث عام ٢٠١٩م، تبدد نجاعة التحالفات الثنائية سواء بين أطراف خليجية أو طرف خليجي مع أجنبي.. كبديل عن التحالف العسكري الخليجي ـ الخليجي، لذلك، فإن التركيز ينبغي أن ينصب على البناء على ما تحقق من مكتسبات العمل العسكري الخليجي، كاتفاقية الدفاع المشترك والاستراتيجية الدفاعية والتكامل الدفاعي ومركز العمليات البحرية الموحد والأكاديمية الخليجية للدراسات الأمنية... الخ، ففي هذا الملف يمكن أن يكون قاطرة العمل الخليجي الجديد، خاصة بعد نجاح لقاء نائب وزير الدفاع السعودي في مسقط.. فهل سنسمع قريبًا، تطوير قوات درع الجزيرة "عدديًا وماهيات" بحيث يمكن أن تشكل قوة ردعية لمواجهة المخاطر الإقليمية في حالة بقاء التوترات والصراعات القائمة، أو قوة ضامنة لديمومة النظام الإقليمي في حالة تأسيسه كما يشير إليه صراحة لقاء مسقط.

* كاتب وإعلامي ـ سلطنة عمان

يُعقد في الظهران من ٢إلى ٥ ديسمبر وتنظمه مؤسسة الفكر العربي مع "إثراء"

"فكر١٧" يناقش تحدّيات العالَم العربي وسبل مواجهتها.. نحو فكر عربي جديد

تستضيف الظهران بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين ٢ و٥ ديسمبر ٢٠١٩م، فعاليّات مؤتمر مؤسسة الفكر العربي السنوي "فكر١٧"، بالشراكة مع مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي "إثراء". ويشهد المؤتمر حضورًا رفيع المستوى من مسؤولين وسياسيّين ومفكّرين وإعلاميّين، يتقدّمهم صاحب السموّ الملكي الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسّسة الفكر العربي، والسيّد أحمد أبو الغيط الأمين العامّ لجامعة الدول العربية. ويأتي انعقاد المؤتمر هذه السنة تحت عنوان "نحوَ فكر عربي جديد"، ويناقش محاور هذا الموضوع وأبعاده على مدار أربعة أيّام، وفق برنامج يتضمّن جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات عامّة، وثماني جلسات متخصّصة للبحث في عناصر الفكر الجديد ومقوّماته.

آراء حول الخليج: بيروت . جدة

تفاصيل الجلسات

يفتتح مؤتمر "فكر١٧" جلساته باحتفالٍ رسمي عند الساعة السابعة من مساء الاثنين الموافق ٢ ديسمبر، بكلمة للبروفسور هنري العَويط المدير العامّ لمؤسّسة الفكر العربي، ثم كلمة "إثراء" الشريك الرئيسي للمؤتمر، وكلمة الأمين العامّ لجامعة الدول العربية السيّد أحمد أبو الغيط، وكلمة رئيس المؤسّسة صاحب السموّ الملكي الأمير خالد الفيصل.

وفي اليوم الثاني (٣ ديسمبر)، تنطلق أعمال المؤتمر بجلسة افتتاحية تحت عنوان "الفكر العربي وآفاق التجديد"، تليها جلسة عامّة أولى تحت عنوان "العالَم اليوم... العالمُ غدًا: التحوّلات والتحدّيات والرؤى".

كما تنطلق في اليوم ذاته، الجلسات المتخصّصة الأربع التي تُعقد تحت العناوين التالية: "نحو سياساتٍ تربوية جديدة لبناء فكرٍ عربيّ جديد"، "ما هو دورُ العُلوم الاجتماعية والإنسانية في تجديد الفكر العربي؟"، "تجديد النظر في مفاهيم الدولة والمواطَنة والمشاركة"، "التعدديّة وثقافة التسامح والسلم الاجتماعي".

في اليوم الثالث، يستكمل المؤتمر أعماله بأربع جلسات صباحية متخصّصة، تدور حول "نحو مفهومٍ جديد للتنمية"، "الصناعة والتصنيع كركائز أساسيّة للتنمية"، "الاقتصاد الرقمي"، "أيّ دور لهيآت المجتمع الأهلي في تجديد الفكر العربي؟"

وتنطلق عصرًا الجلسة العامّة الثانية حول "الثورة الصناعية الرابعة"، يليها عرض تقارير حلقات النقاش الخاصّة بالشباب.

يختتم المؤتمر أعماله في اليوم الرابع والأخير ٥ ديسمبر، بعرضٍ مفصّل لتقارير الجلسات المتخصّصة، ثم تُعقد ظهرًا الجلسة العامّة الثالثة تحت عنوان "المثقّفون العرب ودورهم في تجديد الفكر العربي"، يليها اختتام أعمال المؤتمر.

يركّز مؤتمر "فكر١٧" على الحاجة الملحّة لمراجعة تيّارات الفكر العربي والمفاهيم السائدة فيها، في ضوء التحوّلات العميقة التي تحدثُ في العالَم، واستجابةً لدعوة صاحب السموّ الملكيّ الأمير خالد الفيصل إلى اعتماد "فكرٍ جديد لنهجٍ جديد" من على منبر مؤتمر "فكر١٥" الذي أقيم في أبوظبي عام ٢٠١٦م.

وينطلق المؤتمر من الإجماع على أنّ الأفكار التي برزت والحلول التي اعتُمِدَت في القرنين التاسع عشر والعشرين، لم تعد ملائمة الآن ولم تعد قادرة على التعامل مع

لعبت بلدان شمال إفريقيا أدوارًا حيوية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية ودورًا قياديًا في تأسيس الاتحاد الإفريقي

أسئلة الحاضر وتحدّيات المستقبل، وتعرّضت النظريّات والأيديولوجيات لمُراجعاتٍ عميقة لمُسلّماتها وفرضيّاتها، وثار الجدل حول تعاريف مفاهيم كالطبقة والثورة والدولة والسُلطة والمُشارَكة، لذا أصبح من الضروريّ طرح أفكار جديدة للتعامل مع الأسئلة الجديدة.

وفي هذا الإطار، وضعت مؤسّسة الفكر العربي مجموعة من الأسئلة، آملةً أن تُسهم مداخلات المتحدّثين ومناقشات الحضور، في إعطاء أجوبة عليها، وفي فتح مسارات من شأنها أن تساعد في تجديدٍ عاجلٍ ومرجوّ للفكر العربي.

ومن بين هذه الأسئلة، أين موقع الإنسان العربي؟ أين نحن من تحدّيات التكنولوجيا والعلوم والمقاربات الحديثة للمعرفة؟ أين نحن من تجديد مجتمعاتنا ومفاهيمنا الاجتماعية؟ أين موقع الإنسان العربي داخل المنظومة الأمميّة، وما هو تفكيرهُ في طريقة انخراطه في العولمة ودفاعه عن هُويّة منفتحة على العالم وفي تفاعلٍ معه؟ أخيرًا، أين هم المثقّفون العرب في محاولاتهم لتجديد الفكر العربي، وفي بناء فلسفةٍ متجدّدة قادرة على تقديم مساهمتها في الجهد العالمي للفكر المعاصر؟

وكانت قد انطلقت أعمال مؤتمر "فكر" السنوي سنة ٢٠٠٢، وشكّل علامة فارقة في سجلّ المؤتمرات الثقافية العربية، ومنصّة تفاعليّة للتبادل الهادف للأفكار والخبرات والتجارب العربيّة الرائدة، وذلك من خلال مناقشة إحدى القضايا الملحّة في المجتمع العربي بأساليب حضارية ومسؤولة.

يشارك في المؤتمر شخصيّات بارزة، من صنّاع قرار ومسؤولين ومفكّرين ومثقّفين وباحثين وخبراء، ومندوبين عن هيآت القطاعين الخاصّ والعامّ، ومنظّمات واتّحادات عربية، ومنظّمات المجتمع المدني، ومراكز الدراسات والأبحاث والهيآت الإعلامية والشباب العربي، فضلاً عن ممثّلين عن الاتّحادات والمنظّمات الدولية ذات الصلة.

ويسعى المؤتمر إلى استقطاب الدعم اللّازم من مختلف الجهات المعنيّة في الوطن العربي والعالم، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمؤسّسة الفكر العربي، والهادفة إلى إحداث نقلة نوعيّة في الفكر الثقافي والاجتماعي العربي، وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على قواعد راسخة من القيم الإنسانية.

التقرير العربيّ الحادي عشر للتنمية الثقافيّة

أولت مؤسّسة الفكر العربيّ باستمرار، منذ انطلاقتها الأولى في العام ٢٠٠٠م، الثقافة وقضاياها، اهتمامها البالغ، التزامًا منها بالأهداف التي أُنشئت من أجلها وبالرسالة التي حملت لواءها، وإيمانًا منها بأهميّة الثقافة وضرورة تعزيزها. وخير دليلٍ على ذلك إصدارها عددين من كتابها السنويّ "أفق"، الأوّل بعنوان "الثقافة والمثقّفون العرب: التحدّيات والمسؤوليّة"، والثاني بعنوان "نحو نموذج ثقافيّ جديد في عالم متحوّل". ودأبت ابتداءً من العام ٢٠٠٨، على إعداد "التقريرِ العربيّ للتنمية الثقافيّة"، وقد أصدرت منه حتّى الآن عشرة أعداد.

أمّا التقرير الحادي عشر الذي اختارت له عنوان "فلسطين في مرايا الفكر والثقافة والإبداع"، والذي يتزامن إطلاقه مع انعقاد مؤتمرها السنويّ "فكر١٧"، فيندرج في إطار سعيها إلى الإضاءة بصورةٍ محدّدة وبانوراميّة على أوجه الحياة الثقافيّة المنوّعة في مختلف مناطق العالَم العربيّ، مشكّلاً حلقة جديدة في السلسلة التي بدأتها مع تقريرها التاسع الصادر بعنوان "الثقافة والتكامل الثقافيّ في دول مجلس التعاون: السياسات، المؤسّسات، التجلّيات"، والتي ستستكملها من خلال تقريرها السنويّ الثاني عشر المخصّص لأوضاع الثقافة في دول المغرب العربيّ.

ولكنّ الدواعي إلى إصدار التقرير الحادي عشر تتجاوز هذه الاعتبارات والأهداف، على وجاهتها. فلقد قرّرت مؤسّستنا إصداره لمناسبة الذكرى السبعين لنكبة فلسطين (١٩٤٨ – ٢٠١٨م)، لا لأنّه يُسهم في ترسيخ توجّهات المؤسّسة الفكريّة فحسب، بل لأنّه يضطلع أيضًا بمهمّة الإعلان عن مفهومها للثقافة ونظرتها إلى دورها ووظيفتها، ولأنّه يُترجم موقفها الداعم للقضيّة الفلسطينيّة.

فمع تمسّكها بضرورة وفاء الأعمال الفكريّة والأدبيّة والفنيّة بأعلى معايير الجودة والتميّز والإبداع، وبضرورة تقيّد الأبحاث الأكاديميّة والدراسات النقديّة بمستلزمات المناهج العلميّة والمقاربات الموضوعيّة، تعتبر مؤسّسة الفكر العربيّ أنّ الثقافة لا يسعها أن تبقى على الحياد في المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطينيّ لمقاومة الاحتلال، وفي نضاله من أجل الحفاظ على هويّته، وحماية تراثه، وصون تاريخه وذاكرته، واسترجاع حقوقه المشروعة في أرضه، وقيام دولته.

جولة الرئيس البرازيلي الخليجية.. قراءة في نتائج الجولة وتداعياتها المحتملة

٩ اتفاقيات بين السعودية والبرازيل منها الدفاع.. وشراكة مستقبلية متعددة الاتجاهات

قام الرئيس البرازيلي "جاير بولسونارو" بجولة خليجية، زار خلالها كلًا من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك خلال الفترة ٢٦-٣١ أكتوبر ٢٠١٩م. وأسفرت هذه الزيارة عن مجموعة من النتائج المهمة، التي من شأنها المساهمة في تقوية العلاقات البرازيلية مع السعودية والإمارات، إضافة إلى أنها ستمثل محطة بالغة الأهمية في مسيرة تطور العلاقات بين البلدان الثلاثة.

د. صدفة محمد محمود

أولًا: أهمية زيارة الرئيس البرازيلي:

مثلت زيارة الرئيس بولسونارو، للسعودية ودولة الإمارات نقلة نوعية في تاريخ تطور العلاقات البرازيلية مع البلدين الشقيقين، **وتنبع أهمية الزيارة من اعتبارات عدة منها:**

١- **توقيت الزيارة:** جاءت جولة الرئيس بولسونارو الخليجية في ظل توقيت غاية في الأهمية، حيث كانت الأولى له في المنطقة العربية منذ توليه مهام منصبه في الأول من يناير ٢٠١٩م. مما يُمثل إدراكًا للأهمية المتعاظمة لمكانة السعودية والإمارات على الساحتين الإقليمية والدولية. وتُعد زيارة الرئيس البرازيلي للسعودية هي الزيارة الثانية لرئيس برازيلي، حيث جاءت بعد مرور عشر سنوات على أول زيارة، على الإطلاق، لرئيس برازيلي"لولا دا سيلفا" للمملكة، وذلك في عام ٢٠٠٩م.

إضافة إلى أن زيارة الرئيس البرازيلي كانت متزامنة مع الاحتفال بمرور أكثر من خمسين عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة والبرازيل، وذلك في عام ١٩٦٨م، وفي عام ١٩٧٣م، افتتح البلدان سفاراتهما في برازيليا وجدة، ثم أعقب ذلك نقل السفارة البرازيلية من جدة إلى الرياض في عام ١٩٨٦م.

وبالمثل، كانت زيارة رئيس البرازيل للإمارات هي الثانية لرئيس برازيلي منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حيث سبق أن قام الرئيس البرازيلي الأسبق "لولا دا سيلفا" بزيارة الإمارات في ديسمبر ٢٠٠٣م. إضافة إلى ذلك، تزامنت زيارة رئيس البرازيل لدولة الإمارات مع احتفال البلدين بمرور ٤٥ عامًا على انطلاق العلاقات الدبلوماسية رسميًا بينهما، وذلك في عام ١٩٧٤م، وقد افتتحت سفارة البرازيل في أبو ظبي في عام ١٩٧٨م. وفي عام ١٩٩١م، افتتحت الإمارات سفارتها في برازيليا (لتكون بذلك أول سفارة إماراتية في أمريكا الجنوبية). وفي مارس ٢٠١٧م، افتتح الشيخ "عبد الله بن زايد"، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، المبنى الجديد للقنصلية العامة للإمارات في ساو باولو.

٢- **ثقل الوزن السياسي والاقتصادي:** عكست زيارة الرئيس البرازيلي، حرص بلاده على تنسيق المواقف والرؤى مع السعودية والإمارات، بحكم الدور المحوري الذي يلعبه البلدان في كثير من الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، إقليميًا وعالميًا، إضافة إلى جهودهما المبذولة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وتنظر البرازيل إلى المملكة والإمارات كشريكين مهمين، وتسعى إلى تعزيز علاقتها معهما، خاصة في مجال التجارة والاستثمار؛ كما تنظر إلى البلدين كبوابة لتعزيز علاقتها الاقتصادية مع دول الخليج، وكذلك قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وذلك بحكم موقعهما الاستراتيجي الحيوي.

وتُعد السعودية والإمارات شريكان تجاريان رئيسيان للبرازيل في منطقة الشرق الأوسط؛ فالسعودية هي أكبر شريك تجاري للبرازيل في المنطقة، وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وتمد السعودية،

البرازيل بنحو ٣٣ بالمائة من وارداتها من النفط، بينما تعتبر المملكة هي سابع أكبر مستورد للمنتجات الزراعية البرازيلية على مستوى العالم، وهو ما دفع البرازيل إلى تعيين ملحق زراعي بالسفارة البرازيلية بالرياض في يناير ٢٠١٨. وباعتبار السعودية والبرازيل عضوين في مجموعة العشرين، فيقوم البلدان بتبادل الرؤى وتنسيق المواقف بشأن القضايا المالية والاقتصادية العالمية.

فيما تُعد الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري عربي للبرازيل، بحجم تبادل تجاري يبلغ ٢,٥ مليار دولار، واستثمارات تقدر بنحو ٥ مليارات دولار (مما يضع الإمارات في المرتبة الأولى عربيًا على مستوى التعاملات الاستثمارية مع البرازيل). إضافة لما تمثله الإمارات من نموذج تنموي ناجح في منطقة الشرق الأوسط، كما إنها تعتبر مركزًا تجاريًا وماليًا رئيسيًا في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى كونها مصدرًا مهمًا للطاقة المتجددة، وفي الوقت نفسه، لدى البرازيل خبرة واسعة في هذا المجال، حيث يتم إنتاج ٦٨ بالمائة من الطاقة المستهلكة بمدينة ساو باولو من مصادر الطاقة المتجددة.

في ضوء ما سبق، استهدفت جولة الرئيس البرازيلي الخليجية، فتح أسواق جديدة للسلع والمنتجات البرازيلية، بما في ذلك لحوم الأبقار والدواجن والسكر والذرة والقهوة. وهو ما يتماشى مع هدف الحكومة البرازيلية المتمثل في تعزيز الصادرات وزيادة الاستثمارات السعودية والإماراتية فيها. كما أن الزيارة تصب في هدف آخر تسعى الحكومة البرازيلية لتحقيقه ألا وهو: الترويج لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي تعكف على تنفيذه في الوقت الراهن، بما يتضمنه من اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال التجارية للمستثمرين الأجانب.

على الجانب الآخر، يأتي الاهتمام السعودي والإماراتي بالبرازيل، انطلاقًا من إدراك البلدين لأهمية تعزيز الشراكات وتنويع الحلفاء الدوليين، مع مختلف القوى الكبرى وكذلك الصاعدة في العالم، وفي مقدمتها البرازيل، التي هي عضو في تجمع "بريكس" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، وتعتبر القوة الإقليمية الكبرى في أمريكا اللاتينية، كما إنها أكبر دول القارة اللاتينية من حيث عدد السكان والمساحة لذلك فتمثل أحد الأسواق الحيوية في أمريكا اللاتينية، إضافة

إلى أنها تاسع أقوى اقتصاد على مستوى العالم. فضلًا عن دورها الذي لا يمكن إنكاره، في تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، من خلال إطلاقها مبادرة القمة العربية اللاتينية، حيث استضافت على أراضيها القمة الأولى في عام ٢٠٠٥م، بينما عُقدت القمة الرابعة بالسعودية في عام ٢٠١٥م.

وفي الوقت نفسه، كان هناك إدراك واضح من قبل السعودية والإمارات لدور البرازيل في دعم الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في البلدين، خاصة ما يتعلق بهدف تحقيق الأمن الغذائي، في ظل المكانة المرموقة التي تحتلها البرازيل في مجال إنتاج الغذاء، حيث إنها تأتي في المرتبة الثانية عالميًا بين الدول المصدرة للغذاء، والمرتبة الأولى عالميًا كأكبر منتج ومصدر للقهوة والسكر وفول الصويا واللحوم الحمراء كالبقر واللحوم البيضاء كالدجاج، بالإضافة إلى توافر العديد من الفرص في المجال الزراعي بالبرازيل خاصة مع امتلاكها مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة، والتي تُقدر بنحو ٧٩ مليون هكتار. وفي هذا الإطار، أعلنت، شركة "بي آر إف"، وهي أكبر شركة للدواجن في البرازيل، مؤخرًا، عزمها بناء مصنع في السعودية، على أن توجه معظم منتجات المصنع، الذي تقدر تكلفة إنشائه بـ ١٢٠ مليون دولار، إلى السوق السعودية.

٣- تتويج للجهود السابقة: جاءت زيارة الرئيس بولسونارو للسعودية والإمارات تتويجًا للجهود المبذولة من قبل الأطراف الثلاثة لتقوية أطر التنسيق والتعاون المشترك. فبالنسبة للعلاقات السعودية ــ البرازيلية، كان هناك حرص من قبل كبار المسؤولين في البلدين على توطيد العلاقات الثنائية، وذلك من خلال عقد الاجتماعات واللقاءات رفيعة المستوى. وفي هذا الإطار، كان اللقاء الذي جمع الرئيس البرازيلي وولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" في يونيو الماضي على هامش اجتماعات قمة مجموعة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية، نقطة انطلاق حقيقية نحو تعزيز العلاقات الثنائية، حيث شهد اللقاء مناقشة مجالات التعاون التي ينبغي أن تكون الركيزة الأساسية لترسيخ الشراكة بين البلدين.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك تبادل للزيارات بين كبار المسؤولين السعوديين والبرازيليين، حيث قامت وزيرة الزراعة والثروة الحيوانية والغذاء البرازيلية "تيريزا كريستينا" ونائب وزير الدفاع البرازيلي "ماركوس ديغوت"، بزيارة المملكة في سبتمبر الماضي، وذلك بهدف تقوية الشراكة بين البلدين في مجالي الزراعة والدفاع. وفي الوقت نفسه، قام نائب رئيس مجلس الشورى السعودي بزيارة البرازيل في أكتوبر الماضي، من أجل تعزيز التعاون البرلماني بين الجانبين. وسبق أن قام كل من وزير الزراعة ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني بمجلس الشيوخ الاتحادي البرازيلي، بزيارة المملكة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨م، على التوالي. وفي أبريل ٢٠١٨م، تم إنشاء مجموعة الصداقة البرلمانية البرازيلية السعودية، وذلك في إطار مجلس الشيوخ الاتحادي.

وفيما يتعلق بالعلاقات البرازيلية الإماراتية، فقد شهدت دفعة قوية خلال السنوات الأخيرة، حيث قام وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، الشيخ "عبد الله بن زايد"، بزيارة إلى برازيليا، وذلك في مارس ٢٠١٩م، وكانت الزيارة الأولى لوزير خارجية عربي منذ تولي بولسونارو رئاسة البرازيل. وسبق ذلك، زيارات أخرى رفيعة المستوى بين البلدين، شملت زيارة الشيخ "محمد بن راشد آل مكتوم" نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، للبرازيل في أبريل ٢٠١٤م، إلى جانب زيارة نائب الرئيس البرازيلي آنذاك "ميشيل تامر"، الإمارات في عام ٢٠١٣م.

وفي عام ٢٠١٧م، قام وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، بزيارة برازيليا، حيث عقد عددًا من الاجتماعات رفيعة المستوى. وفي العام نفسه، زار وزير الزراعة والثروة الحيوانية والغذاء وكذلك وزير الطاقة والتعدين البرازيليين، الإمارات، كما التقى وزير الدفاع الإماراتي "محمد البواردي" بنظيره في البرازيل، حيث تم الاتفاق على إنشاء ملحق عسكري إماراتي في البرازيل. وزار رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني بمجلس الشيوخ الاتحادي، الإمارات في أبريل ٢٠١٨م. كما تم عقد أول اجتماع للمشاورات السياسية بين البرازيل والإمارات في أبو ظبي، وذلك في شهر يوليو ٢٠١٨م.

ثانيًا: نتائج زيارة الرئيس البرازيلي:

أسفرت زيارة الرئيس البرازيلي للسعودية والإمارات عن التوصل إلى عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي تتضمن مجموعة متنوعة من مجالات التعاون. وقد جاء الاهتمام بالتوصل إلى تلك الاتفاقات بالنظر إلى وجود قاعدة قوية من المصالح المشتركة التي تدفع في إتجاه تطوير العلاقات بين الدول الثلاث، فضلًا عن الإدراك بوجود مردود إيجابي على شعوب تلك الدول من توطيد العلاقات فيما بينهم. وفي هذا الإطار كان للزيارة عدد من النتائج الإيجابية، **وذلك على النحو التالي:**

١- على المستوى القانوني: شهد العاهل السعودي الملك "سلمان بن عبد العزيز"، والرئيس البرازيلي، في ختام زيارته للمملكة، تبادل ٤ اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين حكومتي

المملكة العربية السعودية، والبرازيل الاتحادية، وهي: اتفاقية تعاون في مجال الدفاع، اتفاقية بشأن تنظيم إجراءات منح مواطني البلدين تأشيرة زيارة، مذكرة تفاهم في مجال التعاون الثقافي، ومذكرة تفاهم في مجال جودة وسلامة وفعالية المنتجات الصحية.

وعلى هامش مشاركته في ملتقى الأعمال السعودي البرازيلي، شهد الرئيس بولسونارو التوقيع على ٥ مذكرات تفاهم بين جهات سعودية وبرازيلية لتعزيز مجالات التعاون المشترك بين البلدين، وهي: مذكرة تفاهم بين الهيأة العامة للاستثمار ووكالة ترويج التجارة والاستثمار البرازيلية، مذكرة تفاهم بين الهيأة العامة للاستثمار وغرفة التجارة العربية البرازيلية، مذكرة تفاهم بين البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية وغرفة التجارة العربية البرازيلية، مذكرة تفاهم بين الصندوق السعودي للتنمية وبنك التنمية البرازيلي، ومذكرة تفاهم بين وكالة الأنباء البرازيلية العربية وصحيفة "عرب نيوز".

وخلال الزيارة، صدر بيان مشترك عن "الشراكة الاستراتيجية بين السعودية والبرازيل في مجال الاستثمار"، حيث أعرب الجانبان عن دعمهما لتطلع صندوق الاستثمارات العامة لوضع خريطة طريق تهدف إلى بحث فرص الاستثمار المحتملة التي تعود بالنفع على البلدين، والتي تُقدر قيمتها بنحو ١٠ مليارات دولار، خاصة فيما يتعلق ببرنامج شراكة الاستثمار التابع لحكومة البرازيل.

وبالمثل، شهدت زيارة الرئيس البرازيلي للإمارات، التوقيع على عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم، التي تضمنت شراكات استراتيجية واقتصادية وتكنولوجية متنوعة، وهي: مذكرة تفاهم بشأن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، اتفاقية للتعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين بشأن التبادل والحماية المشتركة للمعلومات والمواد المصنفة، اتفاقية للتعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في المجالات الجمركية بين الهيأة الاتحادية للجمارك في الإمارات وجمارك البرازيل، وكذلك اتفاقية للتعاون بين البلدين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

أما مذكرات التفاهم فشملت مجالات: الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتطوير منتجات الدفاع وتجارتها. كما تم التوقيع على مشروع مذكرة تفاهم بشأن إنشاء وتشغيل صندوق إماراتي-برازيلي للتعاون الاستراتيجي وتوسيع القدرات الإنتاجية لقطاع الدفاع. إلى جانب مذكرة تفاهم بشأن دعم الصادرات وإعادة التصدير بين إمارة أبوظبي والبرازيل. وكذلك مذكرة تفاهم بين دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي وإيبيكس البرازيل تهدف إلى تبادل المعلومات حول بيئة الاستثمار والأعمال لتشجيع الشركات على الاستثمار في كلا البلدين.

٢- **على مستوى الفاعليات المنظمة:** تضمنت زيارة الرئيس البرازيلي، تنظيم بعض الفاعليات المهمة، حيث شارك في فعاليات منتدى "مبادرة مستقبل الاستثمار" (دافوس في الصحراء)، في نسخته الثالثة، والذي عقد خلال الفترة من ٢٦-٣١ أكتوبر ٢٠١٩م، ونظمه صندوق الاستثمارات العامة السعودي، بمشاركة قيادات وكبار مسؤولي دول وكبريات الشركات العالمية، بهدف المساهمة في بحث ومناقشة ملفات ومحاور ترسم ملامح مستقبل الاستثمار العالمي.

كما شارك الرئيس بولسونارو في ملتقى الأعمال السعودي البرازيلي الذي عُقد بمجلس الغرف التجارية السعودية في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩م، والذي شكّل منصة فريدة لتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية غير المكتشفة في البلدين.

وفي الإمارات، حضر الرئيس جايير بولسونارو "منتدى الأعمال الإماراتي البرازيلي" تحت شعار "خلق فرص الأعمال بين البرازيل والإمارات ومد الجسور إلى آسيا"، والذي عقد يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩م، واستقطب أكثر من ٣٠٠ من كبار ممثلي القطاع التجاري والقطاع الخاص من الجانبين، لاستكشاف فرص الاستثمار في البلدين في مجالات الأغذية والزراعة، الاستشارات المالية، الرعاية الصحية، الإمداد اللوجستي، البنية التحتية، الدفاع، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاعي النفط والغاز.

ثالثًا: مستقبل العلاقات البرازيلية مع السعودية والإمارات

اكتسبت الزيارة التي قام بها الرئيس جايير بولسونارو للسعودية والإمارات، طابعًا عمليًا عكس عمق الشراكة البرازيلية مع البلدين الخليجيين، ولم تقتصر نتائجها على الجوانب الاقتصادية فقط، بل شملت المجالات الأخرى السياسية والاستراتيجية والأمنية أيضًا. ومن الواضح أن الفعاليات التي تم تنظيمها خلال زيارة الرئيس البرازيلي للسعودية والإمارات، إلى جانب اتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم إبرامها خلال هذه الزيارة بين عدد من الجهات والمؤسسات الخاصة والحكومية،

السعودية والبرازيل عضوان في مجموعة العشرين وتتبادلان الرؤى وتنسيق المواقف بشأن القضايا المالية والاقتصادية العالمية

البرازيل القوة اللاتينية الكبرى وتاسع أقوى اقتصاد على مستوى العالم وصاحبة مبادرة القمة العربية ـ اللاتينية للتعاون العربي ـ اللاتيني

سوف يكون لها بالتأكيد انعكاساتها الإيجابية على اقتصادات الدول الثلاث، في ظل علاقات التكامل وليس التنافس القائمة بين الاقتصاد البرازيلي وكذلك السعودي والإماراتي.

وفي هذا الإطار، من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة تكثيف التعاون بين الجانبين السعودي والبرازيلي في بعض المجالات التي تحظى باهتمام الجانبين، وهي: الاستخدام السلمي للطاقة النووية، التعاون الثقافي، استخدام الفضاء الخارجي، والرياضة. كما حدد الجانبان عدة مجالات ذات أهمية مشتركة للتعاون والاستثمار، مثل: القطاعات الزراعية، الصناعية، الطاقة والتعدين، البنية التحتية، النقل، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. ومن المرجح أن تُسهم الزيارة في زيادة حجم الاستثمارات السعودية في البرازيل، وكذلك تشجيع المشاركة السعودية في برامج الامتيازات البرازيلية والخصخصة.

وفي السياق ذاته، حرص الرئيس البرازيلي خلال مشاركته في إحدى جلسات منتدى مبادرة "مستقبل الاستثمار"، على الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع السياحة بالبرازيل، في ظل امتلاكها لنحو ١٠٠ جزيرة يمكن تحويلها لمقاصد سياحية. كما رحب الجانبان بالإعلان عن بدء مفاوضات تجنب الازدواج الضريبي، وتيسير الاستثمار لتوسيع التدفقات الاستثمارية بين البلدين.

ومن المتوقع أن يكون هناك اهتمام متزايد في الفترة القادمة من قبل الطرفين بتعزيز التعاون في المجال الأمني والدفاعي، في ظل توقيع البلدين على اتفاقية للتعاون في مجال الدفاع، واتفاقهما على استمرار التعاون في مجالات التدريب. وفي ظل توافق رؤى البلدين حول ضرورة تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فقد أشاد الجانب السعودي بشجب الحكومة البرازيلية وإدانتها الهجمات الإرهابية على منشآت أرامكو السعودية في بقيق وخريص بالمملكة العربية السعودية، التي استهدفت أمن وإمدادات الطاقة الدولية والاقتصاد العالمي. كما ثمَّن الجانب البرازيلي الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لحفظ الأمن والسلم إقليميًا ودوليًا.

وفيما يتعلق بالإمارات، من المتوقع حدوث تطور كبير في مستوى التعاون التجاري والاستثماري بينهما، خاصة مع اتفاق البلدين على الارتقاء بالعلاقات الثنائية، وتعزيزها لتصل إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. ومن المرجح أن تشهد الفترة القادمة، توجيه الاهتمام بشكل خاص بتعزيز التعاون في مجالات الطاقة، الزراعة، البنية التحتية، النقل، الطاقة، الابتكار والذكاء الاصطناعي، والدفاع. هذا بالإضافة إلى أنه من المتوقع أن يُسهم الاستمرار في إجراء المشاورات السياسية بين البرازيل والإمارات، والتي بدأت في يوليو ٢٠١٨م، في إحداث مزيد من التطور في العلاقات الثنائية والارتقاء بها إلى مستويات متقدمة على كافة الأصعدة.

علاوة على ذلك، هناك توقعات بحدوث انتعاش في حركة السياحة بين البلدين خلال الفترة القادمة، خاصة مع دخول اتفاقية الإعفاء المتبادل من التأشيرات مع البرازيل حيز التنفيذ في يونيو ٢٠١٨م. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن هناك نحو ٧٦ ألف برازيلي قاموا بزيارة الإمارات في عام ٢٠١٨م. وفي المقابل، زار البرازيل نحو ٦ آلاف مواطن إماراتي. كما يبلغ عدد رحلات الطيران المباشر بين الإمارات والبرازيل ١٩ رحلة أسبوعيًا، وهو ما يعكس قوة العلاقة بين البلدين ورسوخها.

ولا يمكن إغفال أهمية جانب آخر، من المرجح أن يحظى باهتمام كبير خلال الفترة المقبلة، ألا وهو: التعاون في مجال الدفاع، في ظل تأكيد الجانبين على أن التعاون الدفاعي يظل جزءًا رئيسيًا من الأجندة الثنائية، ليس من منظور تجاري فحسب، ولكن أيضًا من أجل بناء الثقة وترسيخها. وانسجامًا مع إنشاء ملحقية عسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة في برازيليا، أعلن الرئيس جايير بولسونارو إنشاء ملحقية عسكرية لجمهورية البرازيل في أبوظبي. كما أكد الجانبان مجددًا استعدادهما لتوطيد وتعميق آفاق التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود الوطنية، والتصدي للإرهاب.

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن تعزيز العلاقات البرازيلية مع كل من السعودية والإمارات سوف يكون له انعكاسات إيجابية ليس فقط على شعوب البلدان الثلاثة، ولكن على شعوب الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية بشكل عام. وفي ظل ضخامة التحديات التي تواجهها المنطقتان، فهناك حاجة ماسة لاستئناف عقد القمة العربية اللاتينية، لتكون فرصة جيدة لتنسيق الجهود والرؤى من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

* باحثة متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية

ننظر إلى التمدد الإيراني على أنه رغبة سيطرة لا تصدير ثورة

دول الخليج وعام الأزمات الكبرى: الفرص المتاحة هي إعادة دارسة عوامل القوة

لم يشهد عام ٢٠١٩ م، (أحداث كبرى جديدة)! بل شهد استمرار تلك الأزمات الكبرى، وبعضها كان صغيرًا وكبر، وبعضها ولد كبيرًا وصغر، عاش العالم هذا العام (٢٠١٩م) وهو يساير تلك الأزمات، على الصعيد الدولي و الإقليمي والمحلي، إلا أن ما شهده هذا العام أو أصبح أكثر وضوحًا من قبل هو (ظاهرة التأثير و التأثر بين الداخل على الخارج و الخارج على الداخل) فلم تعد السياسة الخارجية فقط (خارجية)، ولم تعد السياسة الداخلية فقط (داخلية) فالمراقب أينما اتجه به الرأي لتحليل ظاهرة اجتماعية أو سياسية يقابل بتلك العلاقة الوثيقة بين الداخل والخارج، بين ظاهرة هنا وأخرى هناك تشكل ردة فعل لها، ربما بسبب تعقد العلاقات الدولية، وربما بسبب ثورة الاتصالات التي لم تبق برزخًا إلا وبنت عليه جسرًا. على سبيل المثال لا الحصر، فإن (أزمة شمال سوريا) بين الأتراك و الأكراد السوريين، (التي انفجرت في الثلث الأخير من العام) سمعت بقوة في هيكلية المؤسسات الأمريكية السياسية الكبرى، وهي أكبر دولة في عالمنا اليوم من حيث الاقتصاد والتأثير كما أن أزمة (البريكست) خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تُسمع في احتمال تفكيك المملكة المتحدة كما عرفت تاريخيًا!

د. محمد الرميحي

وفي مستقبل الاتحاد الأوروبي أيضًا. وهكذا هي الظواهر السياسية التي تحيط بنا. نحن اليوم أمام عدد من (الأزمات) التي يمكن أن تؤثر في مسار دولنا في الخليج وتؤثر على واقعنا السياسي والاقتصادي بل والاستراتيجي، بعضها تأثير مباشر وبعضها تأثير غير مباشر. لا يمكن لأي متابع أن يحدد، على وجه الدقة، أهمية وتأثير أي من الأزمات حولنا على مسيرتنا السياسية أو التنموية فقد تكون (أزمة) نظنها صغيرة وتكبر خلال أيام قلائل، وقد تكون (كبيرة) فنراها تتلاشى في أيام أيضًا. ولكن ما سوف يُتناول في هذه المطالعة هو عبارة عن سرد وانتقاء لتلك الأزمات التي يراها الكاتب مؤثرة أو قد تؤثر في مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في عام أو أعوام قادمة، وإذا كان قد قيل إن (أسبوع في السياسة) هو زمن طويل فإن (سنة في السياسة) هي زمن أطول بكثير، لان المتغيرات الحادثة على الساحة السياسية وأيضًا على الساحة (التقنية) في عالمنا سريعة بل ومجهدة في التتبع، وهي تتغير بين يوم إلى آخر.

أكبر الأزمات:

أرى أن أكبر الأزمات التي تواجه دول الخليج هي أزمة مركبة يمكن أن نطلق عليها بالمجمل (أزمة الديمقراطية الغربية) أو (خلل فادح في النظام السياسي الغربي على اختلافه) هذا الخلل يؤثر على استتباب السلم العالمي وعلى دول الخليج كونها (مخزن للطاقة) فترابط العالم واعتماده المتبادل على السلع والخدمات، جعل منه شريطًا واحدًا منتظمًا، لذلك فإن احتياج العالم إلى الطاقة، يتركز نظره على الخليج، المصدر الأكبر للطاقة الأحفورية، النفط والغاز، على أنه مكانًا للاهتمام الاستراتيجي، كما جعل الخليج يعتمد من جهة أخرى في (أمنه الإقليمي) على تلك الدول الغربية، فالخلل هناك يؤثر هنا. اليوم تلك الدول تمر بأزمة كما أسلفت يمكن تسميتها أزمة (ديمقراطية) إن صحت التسمية، تفقد حكوماتها الغربية بدرجات النظرة الطويلة للأمور والمصالح، وتتحول سياساتها إلى النظرة الآنية السريعة. أكبر تلك الدول هي

الولايات المتحدة، وهي الأكثر التصاقًا (في التاريخ المعاصر) بأحداث الخليج. هناك أي في الولايات المتحدة يشعر المراقب أنها تمر في السنوات الأخيرة (بأزمة ثقة) في آلية العمل الديمقراطي، فنحن أمام رئيس هو دونالد ترمب جاء من خارج رحم (المؤسسة السياسية التقليدية) فهو رجل مُحدث في السياسة الدولية، وتاريخ الرجل كله عبارة عن صفقات في (سوق العقار) وبنى كل خبرته هناك، وما عمله السياسي كما يظهر إلا إكمال لتلك المسيرة (التجارية) التي تُعلي الصفقات على المبادئ، والمصالح الخاصة على العامة، وقد نقل خبرة (العمل مع سماسرة العقار) وبنفس آليتها إلى العمل السياسي والدبلوماسي، مع الكثير من (الثأرية) مع الإدارة السابقة، فوجدنا رئيس لا يتورع عن بناء المواقف في السياسة، وخاصة الخارجية التي تعنينا على معادلة (الربح والخسارة) المادية، من دفع وكم دفع؟، يؤطر ذلك بمصالح الولايات المتحدة كما يفهمها، وبالتالي أصبحنا أمام معضلة الابتعاد عن اتخاذ القرار بدافع سياسي واستراتيجي وحتى أيديولوجي، إلى دافع مصلحي مادي مباشر وضيق، تلك الظاهرة لم يألفها العالم في مسيرته السياسية، وبالتأكيد لم يألفها في القرن العشرين وما بعده، حيث أن صراع (الأيديولوجيات) وما يتبعها من حريات وحقوق إنسان واستقلال دول، كانت البوصلة التي تقود السياسات الدولية حتى وقت قريب، طبعًا دون نفي للمصالح المادية، ولكن بعين (مفتوحة) على السلم العالمي، ذلك لم يعد مركزيا في السياسة الخارجية الأمريكية القائمة. بجانب الأزمة الأمريكية في السياسة الخارجية وتأثيرها علينا، فإن الأزمة السياسية في بريطانيا هي أيضًا لافتة، فمعركة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المسماة (بريكيست) قد استهلكت المؤسسة السياسية البريطانية ولا زالت تفعل، وحتى الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي التي تم التوصل إلى أكثر من صيغة لها، سوف تضع المملكة المتحدة في طريق التفكيك الجغرافي، وهو احتمال يجعل من بريطانيا مشغولة بنفسها لسنوات قد تطول. كلا البلدين الولايات المتحدة وبريطانيا، كانتا الفاعلان الأكثر تأثيرًا في شؤون دول الخليج (الأمنية والاستراتيجية) على امتداد المائة عام الماضية، فنحن أمام تغير أساسي في مواقف واستراتيجيات أهم لاعبين على مستوى العالم، وعلى مستوى منطقة الخليج. الأزمة الديمقراطية أيضًا تصل إلى بلاد غربية أخرى من خلال التوجه إلى إفراز حكومات (شعبوية) منغلقة على نفسها، كما في إيطاليا وإسبانيا وربما تلحق بها كل من ألمانيا وفرنسا في القريب، مما يجعل دول الخليج تنظر إلى تلك الأزمة الديمقراطية الممتدة في دول الغرب الصناعي على أنها معطلة لما استقرت عليه السياسات من جانب تلك الدول لفترة طويلة تجاه السلم العالمي وتجاه استقرار المنطقة الخليجية، فنحن هنا في مرحلة (اللايقين) التي تفرزها (الأزمنة السياسية) في الغرب.

الاتحاد الروسي والصين:

تنطبق على روسيا والصين بشكل عام مقولة (إن الشيوعية هي الطريق الطويل للوصول إلى الرأسمالية) فلم يعد الخلاف في بداية القرن الحادي والعشرون، كما كان في معظم القرن العشرين، خلافًا أيديولوجيًا تقدم فيه للدول والمجتمعات الأخرى (المنافع والمضار) لأنظمتها السياسية من أجل إغراء الدول الأخرى للالتحاق بهذا المعسكر أو ذاك، بل أصبح الصراع (مصلحيًا) لا يهتم بالأيدولوجيا. فيقدم الاتحاد الروسي من جهته ما يمكن أن يسمى (الحفاظ على الوضع القائم) للدول الفاشلة، بصرف النظر عن مصالح الشعوب، فهي اليوم تعضد الحكم (الشمولي) في سوريا بعيدًا عن كل تلك السوءات التي يرتكبها النظام ضد شعبه وعن المجازر والترحيل الفئوي القبيح، كما تعضد النظام الإيراني الذي ليس بأقل قباحة في نظامه الداخلي تجاه الناس من السوري، وترغب روسيا في التمدد في الإقليم العربي غربًا إلى شمال إفريقيا، كل ذلك من أجل مصالح اقتصادية روسية وأيضًا تعويض عن (انكسار) تشعر به بسبب سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي القديم، وتأخذ طريقها في التمدد السياسي من خلال التواجد الموضوعي عسكريًا ودبلوماسيًا، في ضوء انسحاب المعسكر الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، تجد روسيا الأرض سهلة أمامها لتوسع نفوذها، كما لم تعد روسيا (مخيفة) للنظام الغربي كما كانت، لأن (الرأسمالية) هي الطريقة المعتمدة في الاقتصاد الروسي كما في الاقتصاد الغربي. أما الصين فإنها تمثل بالفعل (الطريق الطويل للشيوعية باتجاه الرأسمالية) وتبني قوتها الاقتصادية بشكل سريع على آليات محسنة من الرأسمالية، وتحتاج بالضرورة إلى أسواق، منها السوق الخليجية، كما تقوم بتطوير آلة عسكرية ضخمة وقد قامت بعض دول الخليج بفتح باب التجارة (والسياسة) مع الصين،

أمريكا الأكثر التصاقًا بأحداث الخليج تمر (بأزمة ثقة) في آلية العمل الديمقراطي وتغير ثوابت التعاطي مع السياسة الخارجية

ترامب نقل خبرة (سماسرة العقار) للعمل السياسي مع (الثأرية) من الإدارة السابقة ويبني السياسة الخارجية على معادلة (الربح والخسارة)

إلا أن الأخيرة ليست على عجلة من أمرها في التدخل المباشر، فهي تلتقط الفرص أينما ظهرت، تقوم بالتوسع الاقتصادي مع إيران و تتعامل مع دول الخليج، وحتى الآن ليس لها (أضافر عسكرية) على الأقل في المنطقة، فجل أظافرها تستخدمها في محيطها المباشر، ولكنها فاعلة على المستوى الدولي، خاصة في المجال الاقتصادي وفي مجلس الأمن، وتتوسع في أسواق إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتزاحم المنتجات الغربية، إلى درجة أننا نشهد (حربًا تجارية) اليوم بينها وبين أمريكا، وهي حرب تؤثر قطعًا على دول الخليج .

إيران أزمة مستمرة:

لقد آن الأوان أن ننظر نحن عرب الخليج إلى التمدد الإيراني، ليس تحت عنوان (تصدير الثورة) بل تحت عنوان (رغبة السيطرة)، فحقيقة التمدد الإيراني في الجوار هو مد النفوذ الفارسي القومي التاريخي تحت شعارات مختلفة منها إعلاء (المذهبية) ويتصاعد رفض ذلك التمدد بين القطاع الشيعي العربي في كل من لبنان وسوريا والعراق واليمن الأماكن التي يظهر فيها النفوذ الإيراني تطور أشكالاً من المقاومة لذلك النفوذ. تهدف السياسية الإيرانية في الجوار إلى (خلق دويلات) داخل الدولة العربية (الفاشلة)، تكون هي المتحكمة في تلك (الدويلات) سواء عن طريق تمويلها وتسليحها، وتضغط على هيكل الدولة الظاهري، كما هو بين في كل من العراق (الحشد) ولبنان (حزب الله) واليمن جماعة (الحوثي)، كما تشكل لها (أنصار وتمذهبهم) في كل من سوريا وبلاد عربية أخرى أو تقوم بالتدريب والتمويل لجماعات أخرى من البحرين و شرق المملكة العربية السعودية ومصر والسودان والمغرب وتونس. تحت الحكم المذهبي القابع في العصور الوسطى والمصاب بوسواس الفشل والسقوط، لا يرى المراقب أي انفراج في الموقف الإيراني تجاه (التمدد المزمن) للمصالح الإيرانية في دول الجوار العربي، فهناك من القوى المستفيدة من جماعات أو حكام (في الساحة العربية) يروق لهم ويعضد مصالحهم هذا التمدد الإيراني، كما يحقق من جهة أخرى (حالة من الرضا النفسي) للجماهير الإيرانية أو بعضها على أن دولتهم لها كل ذلك النفوذ وتقف أمام القوى العظمى! على الرغم من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، فإنها عقوبات من طرف واحد، لان أي عقوبات لا تشارك فيها كثير من الدول، معرضة للاختراق، كما ظهر أخيرًا من تعامل بنوك في الخفاء مع المصالح الإيرانية أو الاتفاق الصيني الإيراني الاقتصادي الضخم، ولا يبدو في الأفق أي طريق توافقي بين دول الخليج وبين إيران، لان النظام الإيراني يرى أنه منتصر، وأن السماء تناصر مشروعه التوسعي. لا يخفى أن هناك (حبل سرة) بين كل من تركيا وإيران، وما يجمعهما المصالح المشتركة من جهة وأيضًا (الإسلام السياسي) من جهة أخرى لذلك فإن (التناغم) بين سياسات تركيا وإيران تعزز من مصالح الاثنين على حساب الدول العربية في الجوار، ومنها دول الخليج.

الموقف الخليجي:

اليوم الموقف الخليجي ليس في أحسن أحواله، قضية قطر تفاقم الانقسام تقريبًا في كل المجالات أمام تهديد إيران، تتراجع دول عن ملفات استراتيجية مشتركة مع السعودية (في اليمن خلاف صامت) وتتحالف قطر من (الإخوان وتركيا) لتشكل شرخًا أمام أي مشروع (توحيدي) في السياسات العامة المعلنة لدول الخليج. وقد يخسر الخليج (العراق العربي) لفترة طويلة نتيجة الصراع بين مكوناته وعوار التركيبة السياسية التي خلفها الاحتلال الأمريكي، بل قد توصل العراق إلى الحالة اللبنانية من خلال تحكم مليشيات مدعومة من إيران ومستندة على المرجعية، مما يفاقم الخطر على دول الخليج سياسيًا واجتماعيًا بشكل كبير. تقوم إيران بخلخلة المؤسسات العراقية كما تفاقم عد الرضى بين قطاعات واسعة من الشعب العراقي مما قد ينتج عنه سقوط العراق في فوضى تفيض بإشكاليتها على جيرانها في الخليج. أما على الصعيد اليمني، فإن الصورة هنا صعبة أيضًا، فالحرب ضد الحوثي يعطلها نسبيًا الخلاف بين الفرقاء اليمنيين من جهة والخلاف (الظاهر أو الصامت) بين دول التحالف العربي من جهة أخرى. عدى أن الحرب في اليمن تستنزف المال والجهد الدبلوماسي، كما تفتح الباب لأولئك الناقدين على مصرعيه للنيل من دول التحالف و خاصة الخليجية منها.

الموقف الاقتصادي الدولي

من المؤشرات المتوفرة اقتصاديًا أن العالم يتجه إلى (مرحلة انكماش قصوى) سوف تؤثر على العملات وعلى

الطلب العالمي على السلع والخدمات، والتي سوف ينزاح تأثيرها على (أسعار النفط) عمود الاقتصاد في الخليج، مما يعني ضغوطًا على الميزانيات تنتج ضغوطًا اجتماعية على السلطات القائمة مما يوفر أرضًا خصبة لطالبي التأجيج السياسي على المستوى الإقليمي و المحلي تحت شعارات مختلفة، كما أن صيحات (الخطر على المناخ العالمي) التي تتصاعد دوليًا ويصبح لها ضجيج إعلامي عالمي تشير إلى مساهمة النفط والغاز في تلوث البيئة على المستوى العالمي على أنه خطر داهم، وتتصاعد المطالبات بقوة على إيجاد بدائل للنفط، وإن عرفنا أن النفط اليوم تذهب نسبة كبيرة منه إلى (الاحتراق الداخلي) في الاستهلاك، أي السيارات، فإن العالم يتجه إلى الاستغناء عن ذلك بتشجيع التوسع في صناعة السيارات الكهربائية وابتكار الطاقة البديلة مما يشكل ضغوطًا هائلة على أسعار النفط في المستقبل، وهي المصدر الأكبر لميزانيات دول الخليج اليوم. ولا بد من ربط الموقف هنا باحتمال تطور (الصناعة النووية الإيرانية) وهي تشكل هاجس بيئي كما تشكل هاجس سياسي، لذلك الامر تداعيات خطيرة على حياة الناس في الخليج ومستقبلهم، فنتيجة هشاشة هذه الصناعة في البيئة الايرانية الحالية والسرعة التي تريد بها الدولة الإيرانية (فرد عضلاتها النووية) قد تتكرر حادثة شيرنوبل (أبريل ١٩٨٦) التي وقعت في أوكرانيا وتضررت بها بلاد بعيدة، أو حتى مثل كارثة فوكشوما في اليابان (مارس ٢٠١١) أو ما حدث أخيرًا في روسيا (ابريل ٢٠١٩) ومن المؤكد أن عمليات السلامة في المنشآت النووية الإيرانية أقل بكثير من تلك اليابانية أو الروسية! إذا أضفنا إلى كل تلك العوامل (عامل الحرب التجارية) ليس بين الصين والولايات المتحدة فقط، بل بين الأخيرة وحلفائها مثل ألمانيا وفرنسا، فإن احتمال تباطؤ الاقتصاد العالمي يصبح حقيقة قريبة إلى التحقق، مع ما يفرزه كل ذلك من مخاطر.

المخاطر:

أمام كل هذه المخاطر أو (الأزمات) نجد أن مجلس التعاون اليوم، بسبب الأزمة الداخلية التي يواجهها، ليس في أقوى حالاته، على الرغم من القوة التي تحملها بعض دوله (المملكة العربية السعودية) إلا أن (العزم الكلي) للمجلس على الفعل (قد وهن) كثيرًا في السنوات الأخيرة بسبب تشتت ظاهري أو خفي بسبب عدم الاتفاق على السياسات المشتركة والتي يجب أن تتبع في العديد من تلك الملفات المؤثرة من قبل الدول المكونة له. كما أن اليد الخليجية غير قادرة على التعامل مع (عدم اليقين) القادم من تذبذب السياسات الأمريكية، فالأخيرة كل يوم هي في حال، ولا يمكن الركون إلى مسار متوقع لها في المستقبل القريب أو المتوسط، أما التصريحات القادمة من رأس السلطة الأمريكية فهي ليست مستغربة فقط ولكنها تفتح الباب واسعًا لنقد سياسة الارتباط بها لكل من وجد في نفسه معارضًا لدولة أو أخرى من دول الخليج، سواء دول تعلن العداء مثل إيران أو قوى سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين. أوروبا ليست خيارًا ممكنًا أيضًا لأنها غير قادرة وغير راغبة في الانخراط الجاد في شراكة استراتيجية مع دول الخليج. تبقى روسيا والصين، إلا أن الاثنان يبحثان عن مصالح ويضعان رجلا في الخليج العربي، وأخرى في الجانب الإيراني، وهما يعلمان أن مصالح الاثنان (العربي والإيراني) متصادمان. الوضع العربي خارج مجلس التعاون يمر بمرحلة سائلة وتكاد تكون سائبة، في سوريا ولبنان واليمن وليبيا وحتى مصر وتونس والسودان، تلك بلدان تمر بأزمات مختلفة ومتنوعة من داخلية إلى خارجية إلى أزمة اقتصادية وأيضًا أزمة حكم، شهد عام ٢٠١٩م، الاستقرار في مكان واحد في المنطقة العربية وهي (دول الخليج العربي) إلا أن هذا الاستقرار قد يكون مهددًا نتيجة التطورات الخارجية والداخلية التي تعمل على تقويض ذلك الاستقرار. أما المخاطر الاقتصادية فهي حتى الآن لم تحسب في ماذا سوف يحدث في (اليوم التالي)

الفرص

الفرص المتاحة هي دراسة عوامل القوة في الخليج، ما هي تلك العوامل؟ وكيف يمكن تعظيمها؟، وربما الذهاب إلى استراتيجية تكاد تكون متكاملة ما أمكن، توضع فيها أولا مصفوفة ما يتفق عليه خليجيًا وبشكل نهائي، ثم ما يمكن أن يكون محل نقاش موضوعي في المستقبل، لعل العمل على تخفيض التوتر بين دول المنظومة الخليجية أول ما يجب العمل عليه وقف الحرب الإعلامية والاستنزاف لعدد من الأطراف، ثم البناء على قواعد ثقة جديدة، ذلك كله يحتاج إلى مؤسسات ربما خارج الإطار الرسمي لتفعيل ذلك التوجه، إلا أن حمية الاصطفاف اليوم لا تتيح لرأى ثالث الظهور، على الرغم من قناعتي الشخصية أن هناك خسارة للجميع في هذا الإقليم من استمرار التوتر.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

تتريك شمال سوريا والليرة الموصلية تكشف مساعي تركيا للعودة لما قبل اتفاقية لزان

٢٠١٩ عام الانتكاسات الاستراتيجية التركية وانتهاء مشروع أردوغان

إذا كان عام ٢٠٠٢م، يمثل بداية الصعود لتحقيق أحلام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نحو "العثمانية الجديدة" فإن عام ٢٠١٩م، سيطلق عليه العام الذي أنهى هذه الأحلام، حيث توالت الانتكاسات الداخلية والإقليمية والدولية، السياسية منها والاقتصادية على الرئيس التركي الذي حول بلاده من دولة "صفر" أعداء إلى دولة منبوذة ومكروهة على كافة المستويات، وتراجع "الدور الوظيفي" للدولة التركية الذي ظل يمثل "الرافعة السياسية والاقتصادية" لأنقرة منذ اعترافها كأول دولة إسلامية بإسرائيل عام ١٩٤٩م، ودخولها حلف الناتو في ١٨ فبراير عام ١٩٥٢م، الأمر الذي أدى لتراجع "القيمة النسبية" لتركيا على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو من يجعل هدف أردوغان بالبقاء في السلطة حتى ٢٠٢٩م، ضربًا من ضروب المستحيل في ظل تراجع قيمة الليرة وزيادة معدلات التضخم ووصول الديون الخارجية لحافة الهاوية، بالإضافة إلى خسارة الحزب الحاكم للمدن الكبرى وفي مقدمتها إسطنبول في الانتخابات المحلية، وفرض عقوبات من الإتحاد الأوروبي، ناهيك عن الخلافات مع الصين والولايات المتحدة وكل الدول العربية ما عدا قطر، فكيف سيكون العام الجديد على تركيا؟ وهل أنقرة مرشحة لمزيد من الاستقرار أم لمزيد من المشاحنات السياسية الداخلية وفقدان الشعبية لحزب الحرية والعدالة؟ وإلى أي مدى ستتفاقم مشكلات تركيا على الصعيدين الأوروبي والأمريكي في ظل إصرار أردوغان على المضي قدمًا في صفقة أس ٤٠٠ مع روسيا بعد لقاء الرئيس ترامب؟

د. أيمن سمير

نهاية الدور الوظيفي

راهن الرئيس أردوغان على حل خلافاته مع الولايات المتحدة في اللقاء الذي جمعه مع الرئيس ترامب يومي ١٢ و ١٣ نوفمبر الماضي، لكن لم يحقق أردوغان أي هدف من الأهداف التي ذهب من أجلها للبيت الأبيض وهي:

١- لم يستطع أردوغان إقناع واشنطن ببيع طائرات "أف ٣٥" لتركيا، كما أنهت واشنطن برنامج "الشراكة في التصنيع" وهو الأمر الذي كان يتيح لتركيا المشاركة "من الدرجة الثالثة" في تصنيع طائرة "أف٣٥" وعاد الطيارين الأتراك الذين كانوا يتدربون على قيادة الطائرة من ولاية بنسلفانيا، وهذا سيضاعف مشاكل القوات الجوية التركية التي تم القبض على عدد كبير من الطيارين على خلفية أحداث ١٥ يوليو ٢٠١٦م، كما يوجه هذا الرفض الأمريكي ضربة قاصمة للصناعات والصادرات العسكرية التركية التي كانت تسوق منتجاتها من منطلق أنها بنفس الخبرة الأمريكية اعتمادًا على الشراكة في التصنيع مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- رفض البيت الأبيض التعهد باستخدام الفيتو إذا ما مضى القرار الذي يتم دراسته الآن في مجلسي النواب والشيوخ لفرض عقوبات على تركيا بسبب شراء منظومة الصواريخ الروسية اس ٤٠٠، والتوغل في شمال شرق سوريا، حيث يمكن للرئيس ترامب -إذا أراد- وقف أي عقوبات يصدرها الكونجرس باستخدام "الفيتو الرئاسي".

٣- أدان البيت الأبيض توسيع المنطقة العازلة في شمال شرق سوريا حيث أصر الرئيس ترامب وكل أعضاء الكونجرس الذين التقى بهم أردوغان على أن تظل المنطقة الآمنة بين تل أبيض ورأس العين بطول من ٨٠ الى ١٠٠ كلم، وبعمق لا يزيد عن ١٥ كلم، وأن لا تصل بأي حال من الأحوال إلى عين عيسى، وبذلك خاب أمل ترامب في توسيع المنطقة الآمنة بطول ٤٤٤ كلم وعمق ٣٥ كلم، لذلك التقى أردوغان بالسيناتور لينزى جرهام الذى جدد تعهده بأن تدفع تركيا "ثمنًا باهظًا" بسبب عدوانها على أكراد سوريا وارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، واستخدام الفسفور الأبيض المحرم دوليًا.

ابتزاز أوروبا بقضايا اللاجئين وإعادة الإرهابيين أنهى كل الفرص التركية لدخول الاتحاد الأوروبي

٤- فشل أردوغان فشلاً ذريعًا في وقف التحالف بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية، حيث قال ٥ من أعضاء مجلس الشيوخ دعاهم ترامب للقاء أردوغان أن الشراكة بين واشنطن وقوات سوريا الديمقراطية ستستمر رغم كل المحاولات التي قام بها أردوغان للربط بين قوات سوريا الديمقراطية وحزب العمال الكردستاني.

٥- رغم أن فريق أردوغان أحضر معه ما أسماه "كتاب الأدلة" ضد حركة "الخدمة" التي يتزعمها فتح الله كولن، رفضت الولايات المتحدة تسليم كولن لتركيا، وقالت إن كولن لن يترك منزله في بنسلفانيا.

٦- لم يستطع أردوغان أن يوقف الحديث الأمريكي عن نقل قاعدة إنجرليك التابعة لحلف الناتو، ورغم الأموال الطائلة التي دفعتها تركيا لوسائل الإعلام الأمريكية للترويج أثناء الزيارة بأن تركيا حليف للولايات المتحدة منذ الحرب الكورية فإن البرامج الصباحية والتوك شو في اليوم التالي لزيارة أردوغان كررت الحديث عن ضرورة نقل القاعدة بعيدًا عن تركيا، يجري الحديث حاليًا لنقلها لرومانيا أو بولندا.

عدم الاستقرار

حاول أردوغان أن يسوق لمشروعه من منطلق أن تركيا هي "عنصر استقرار" في المنطقة، لكن ما جرى خلال ٢٠١٩م، كشف للجميع أطماع تركيا، ودخولها "كعامل توتر" في كثير من الأزمات ومنها:

١- كشف احتلال تركيا للشمال السوري في عفرين ومنبج وبعدها شرق الفرات أن تركيا ذهبت إلى تلك المناطق لتبقى وتضم هذه المدن، وما قامت به تركيا من "تتريك" لتلك المناطق يكشف أن تركيا على طريق إسرائيل في "ضم الأراضي" السورية من خلال تغيير أسماء الشوارع العربية لأسماء تركية، وفتح مدارس وفروع لجامعة غازي عنتاب، وترفض تركيا الآن تسجيل أسماء الأطفال العربية وتصر على تسميتها بأسماء تركية، كما تقوم المدارس والجامعات بنشر الفكر الأردوغاني الاحتلالي حتى لا تتشكل مقاومة ضد الاحتلال التركي في المستقبل.

٢- رفضت تركيا الانسحاب من ٥ قواعد تركية شمال العراق، وخاصة من معسكر "بعشيقة" بعمق يصل إلى ٢٥٠ كلم من الحدود التركية العراقية، كما أن تركيا ومنذ ٢٠١١م، تتضمن ميزانيتها ما يسمى "بالليرة الموصلية" على أساس أن الموصل أرض تركية سيجري استعادتها في المستقبل حسب الوهم التركي، ويتم وضع هذه الليرة كرمزية لعودة الموصل لتركيا.

٣- رفضت القبائل الليبية والبرلمان الليبي حديث أردوغان عن "إرث أجداده" في ليبيا، وقالوا له "أن الإرث الذي يتحدث عنه أردوغان هو إرث من القتل والدماء والفقر والجهل، وطول أمد الصراع في ليبيا يعود بشكل رئيسي لدعم أردوغان للإرهابيين والمتطرفين في الغرب، ويراهن أردوغان على "أقلية " من أصل تركماني عددها لا يزيد عن ٣٥ ألفًا في المنطقة الغربية في طرابلس ومصراته للعودة والبقاء في تلك المناطق.

٤- تحرش تركيا بقبرص في المياه الاقتصادية الخالصة لقبرص، وهو ما دفع البرلمان الأوروبي ووزراء خارجية الإتحاد الأوروبي لفرض عقوبات قاسية على تركيا سيبدأ تطبيقها مع بداية عام ٢٠٢٠م، ولا تملك تركيا أي حجة منطقية في الحفر عن الغاز والنفط في المياه القبرصية، فادعاء أردوغان بأن تركيا تحافظ على حقوق "القبارصة الأتراك" مردود عليه بقرار البرلمان القبرصي بإنشاء صندوق تودع فيه عائدات النفط والغاز ولا يتم الإنفاق منها إلا بعد توحيد الجزيرة، ويتم توزيع عائدات الغاز والنفط وفق عدد السكان وهو المعيار العالمي لتوزيع الثروات.

٥- أدان الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تحرش تركيا بالجزر اليونانية في بحر إيجة، كما أدانت أمريكا حديث تركيا عن حقوقها في منطقة "تراقيا" اليونانية، وهو ما دفع واشنطن لتقديم أسلحة جديدة لليونان لردع الأطماع التركية.

٦- يمثل التفسير الأردوغاني لمعاهدة "لوزان" التي رسمت حدود الدولة التركية الحديثة في ٢٤ يوليو ١٩٢٣م، بمثابة قنبلة موقوتة لتفخيخ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي وحتى البلقان، حيث يصر أردوغان من خلال تصريحات علنية لأول مرة عام ٢٠١٩م، أن هذه الاتفاقية تنتهي عام ٢٠٢٣م، وأنه يحق لتركيا أن تستعيد ما أسماه "بأملاك السلطان عبد الحميد الثاني، وربما هذا يفسر عدم إيداع تركيا لحدودها في الأمم المتحدة، وبهذا تصبح تركيا هي الدولة الوحيدة في العالم مع إسرائيل التي لم تودع حدودها في المنظمة الدولية، وهذا يفسر رغبة أردوغان الذي أعلن خطة عام ٢٠١١م، وقال أنها ستنتهي عام ٢٠٢٣م، باستعادة الأراضي العثمانية في كل المنطقة.

قواعد عسكرية إسرائيلية في تركيا

ربما أبرز الانتكاسات التي حلت بتركيا الأردوغانية في عام ٢٠١٩م، وأدت لتراجع شعبية أردوغان هو اكتشاف الجميع للخدعة التركية، واستخدام معايير مزدوجة تهدف في المقام الأول

النزيف الاقتصادي ودعم الإرهاب والتدخل في شؤون الآخرين محفزات المعارضة لهزيمة أردوغان

لبقاء الرئيس التركي وحزبه "العدالة والتنمية" في السلطة حتى عام ٢٠٢٩م، لكن الشعب التركي، والعالمين العربي والإسلامي تأكدا من حقيقة المشروع التركي القائم على الطمع في أراضي وممتلكات دول الجوار، وشهد عام ٢٠١٩م، جلاء الحقيقة حول ادعاءات أردوغان في عدد من القضايا وهي:

أولاً: القضية الفلسطينية، تركيا كما هي إيران تتاجر سياسيًا بالقضية الفلسطينية، وظل الرئيس التركي يتاجر بالقضية الفلسطينية طول السنوات الماضية، لكن عام ٢٠١٩م، شهد مجموعة من التقارير الموثقة بالصوت والصورة التي تكشف العلاقات الخاصة والسرية بين أردوغان وإسرائيل، حيث أرسلت تركيا البترول المسروق من شمال العراق وسوريا وبالتعاون مع داعش لميناء أشدود الإسرائيلي وفق كل خدمات تتبع السفن بما فيها خدمة رويترز لتتبع السفن والحاويات، لكن ربما الأخطر في كل ذلك هو الاتفاقيات الموقعة بين أردوغان وإسرائيل لاستخدام القواعد العسكرية التركية في انجرليك وقونية، وأن الطائرات الإسرائيلية تتدرب على المناورة ودقة التصويب في صحراء الأناضول التركية لضرب غزة والأطفال الفلسطينيين الذين يتغنى أردوغان بالدفاع عنهم ، ناهيك عن تمديد أردوغان لاتفاق "ميثاق الشبح" الذي ينص على تجسس تركيا على الدول العربية لصالح إسرائيل ، و يبني الجيش الإسرائيلي قاعدة عسكرية للإنذار المبكر في كوراجيك بمدينة ملاطيا التركية، وأن هناك ٦٠ إتفاقية عسكرية بين تركيا وإسرائيل تغطى التدريبات الجوية وتحديث الدبابات وغيرها من الاتفاقيات العسكرية، كما قامت بحريتا البلدين بمناورات مشتركة، كذلك القيام بمناورات مشتركة يسمح فيها باستعمال أجواء الدولتين عسكريًا، و تمثل تركيا

انتخابات اسطنبول بداية النهاية لمشروع "العثمانية الثانية"
وأكرم أوغلو حصل على "ضعف" ما حصل عليه أردوغان في عام ١٩٩٤

كنز معلوماتي لإسرائيل خاصة في الـ ١٠ سنوات الأخيرة حيث بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية قبل ٧٠ عامًا ولكن في الـ٦٠ عامًا الأولى كانت محدودة جدًا، وكانت إسرائيل في كل مناسبة تسعى إلى تطوير وزيادة هذه العلاقات، وتضاعفت هذه العلاقة عشرات المرات خلال حكم إردوغان في العشر سنوات الماضية ، فقد رفع أردوغان التأشيرات للإسرائيليين من جانب واحد ، كما أن العقود التجارية والعسكرية بين تل أبيب وأنقرة في عام ٢٠١٨ و٢٠١٩م، ارتفعت لأرقام قياسية، و تجاوزت ٤ مليارات دولار في الشهور العشر الأولى من عام ٢٠١٩م ، كل هذه الأرقام والاتفاقيات تؤكد أن أردوغان يتاجر بآلام الفلسطينيين من أجل الدعاية الداخلية وتصوير نفسه كخليفة للمسلمين.

ثانيًا: منذ ٢٠١١م، حاول أردوغان إقناع الرأي العام العربي والإسلامي والدولي بأنه يحارب الإرهاب، لكن علاقة أردوغان الكاملة مع المنظمات الإرهابية كشفها أقرب حلفائه الذين استقالوا من الحزب الحاكم خلال الشهور الماضية، وبات الجميع يعلم أن أردوغان هو الذي ساعد داعش وساهم في تمرير أكثر من ٤٠ ألف إرهابي أجنبي لسوريا والعراق منذ ٢٠١٣م، وأن كل خطواته بما فيها السيطرة على الشريط الحدودي لشمال سوريا هو دعم التنظيمات المتطرفة في تلك المنطقة، و تلقين "قبلة الحياة" لتنظيم داعش، وهو ما كان واضحًا عندما قصفت تركيا المناطق التي بها سجون التنظيم، ولعل قصف منطقة جركين التي بها سجن لكبار قادة داعش أحدث دليل على دعم أردوغان للتنظيم الإرهابي، ويحاول أردوغان الآن ابتزاز الدول الغربية بوضعهم أمام خيارين إما القبول بمشروعه في المنطقة والسماح له بالسيطرة على ثلث الراضي السورية أو إعادة قيادات وعناصر داعش للدول الأوروبية.

ثالثًا: منذ أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" ٢٠١١م، قدم أردوغان نفسه بمثابة المناصر للاجئين الفارين من دولهم، ورغم حصوله على ٣,٧ مليار يورو من الاتحاد الأوروبي ومنظمات عربية وأممية لدعم اللاجئين السوريين إلا أن عام ٢٠١٩م، كشف وجه أردوغان الحقيقي بشأن استخدام اللاجئين "كورقة ضغط" لشرعنة احتلاله لشمال سوريا، فهو يطالب الدول الأوروبية بأمرين، الأول إرسال الأموال لبناء ما يسميه "المنطقة العازلة" شمال شرق سوريا، وثانيًا بتقديم غطاء سياسي لهذه العملية التي رفضتها كل الدول الأوروبية التي هددت بفرض مزيد من العقوبات على تركيا لو سمحت بإرسال اللاجئين إلى أوروبا، وبالفعل تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد اللاجئين الذين وصلوا اليونان عام ٢٠١٩م، بنسبة ٣٣٪ عن ٢٠١٨م، مما دفع دول الإتحاد الأوروبي وخاصة الدول الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا للحديث علنًا عن "ابتزاز تركي" للإتحاد الأوروبي، وهو ما أنهى عمليًا أي حديث عن دخول تركيا للاتحاد الأوروبي.

رابعًا: كثيرً اما كان أردوغان يتحدث عن الحرية، ويحلو له أن يعطي الآخرين الدروس والخطب عن الديمقراطية، لكن الأرقام وحدها هي من تقول أن أردوغان جعل من تركيا "سجن" كبير، وأن أكثر الاستثمارات التركية عام ٢٠١٩م، كانت في "بناء السجون"،حيث تواصل وزارة العدل التركية إنشاء ٤٨ سجنًا جديدًا بتكلفة ٩ مليارات ليرة، كما تبين أن مصلحة السجون التي يعمل بها السجناء بدأت في إنشاء ٤٣ سجنًا جديدًا بتكلفة ٤ مليارات ليرة ما يعني إنشاء ٩١ سجنًا جديدًا خلال عامين بتكلفة ١٣ مليار ليرة، و مع تزايد عدد السجناء في تركيا يوميًا اتجهت لبناء مزيد من السجون لاستيعاب العدد الضخم من المعارضين، فخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٩م، افتتحت السلطات التركية ١٦٦ سجنًا جديدًا، ومن المنتظر أن يتم الانتهاء من هذه السجون بحلول عام ٢٠٢١م، على أن تصل تكلفتها إلى ٤ مليارات و٥٩ مليون ليرة، وكان أبرز المشاهد عام ٢٠١٩م، هو تنكيل أردوغان بعدد من الدبلوماسيين في الخارجية التركية، و اعتقال عدد كبير من اتحاد الأطباء التركي، والقضاة، فضلاً عن تشريد عدد ضخم من العاملين في جهاز الخدمة المدنية التركي، وتشير معلومات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه منذ إنشاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، نظرت ٦٦٢٥١ دعوى لانتهاكات حقوق الإنسان، تحتل تركيا المرتبة الأولى في عدد الدعاوى المنظورة لدولة واحدة بنسبة ١٦٪ من جميع الدعاوى ضد الدول الأعضاء، حيث أن هذه النسبة تمثل ١٠٦٣٨ دعوى ضد تركيا، وجدت فيها المحكمة الأوروبية انتهاكًا من جانب نظام أردوغان في ٧٢٥٥ قضية بنسبة ٦٨٪، كما أن تركيا تحتل المرتبة الأولى أيضًا في الدعاوى التي تنتهك حرية التعبير والرأي في المحكمة الأوروبية بواقع ١٣٠٠ دعوى، حيث وجدت فيها المحكمة انتهاكا للمادة ١٠ (الخاصة بحرية الرأي والتعبير) في ١٠٧٢ دعوى منها، بنسبة ٨٢٪، وهو ما يخالف الأعراف والمواثيق الدولية وخاصة المادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما تحتل تركيا المرتبة الأولى عالميًا في سجن الصحفيين، فقد وصل عدد الصحفيين المحبوسين في السجون التركية حتى أخر أغسطس العام الجاري إلى ٨٨ صحفيًا، وهو ما يجعل تركيا أكبر سجن في العالم للصحفيين.

تراجع الشعبية

كثيرً اما كان أردوغان يتباهى بشعبيته، وقال مقولته الشهيرة" من يفوز في أي انتخابات بإسطنبول يفوز بتركيا " هذه المقولة أصبحت الآن الهاجس الذي يقلق أردوغان بعد أن حقق أكرم إمام أوغلو مرشح حزب الشعب الديمقراطي فوزًا كاسحًا على مرشح حزب الحرية والعدالة ورئيس الوزراء التركي السابق بن علي يلدريم ، وكل يوم يمر على تركيا يخسر أردوغان وحزبه من رصيده الشعبي، وبعد نتائج الانتخابات المحلية فإن كل المؤشرات تقول أن عام ٢٠٢٠م، سيشهد مزيدًا من التراجع من شعبية أردوغان اعتمادًا على الحقائق التالية:

١- التحليل الكمي لنتائج الانتخابات المحلية يؤكد أن مرشح أردوغان خسر في الانتخابات الأولى التي جرت في ٣١ مارس ٢٠١٩م، بفارق ١٣ الف صوت لصالح أكرم إمام أوغلو ، لكن بعد ٣ شهور فقط عندما تم إعادة الانتخابات في يونيو العام الماضي خسر مرشح أردوغان في إسطنبول بفارق ٨٠٠ ألف صوت، وهو ما يعني أن كل يوم يمر يتم سحب البساط من تحت أقدام أردوغان، وهذه النتائج تعتبر امتداد طبيعي لنتائج الانتخابات التي جرت منذ ٢٠١٦م، فالرئيس التركي مرر التعديلات التي حولت النظام السياسي من برلماني إلى نظام رئاسي خالص بصعوبة، وتحدثت المعارضة عن تزوير الانتخابات ووضع أكثر من مليون صوت لترجيح موقف أردوغان، كما أن الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٠١٧م، حصل فيها أردوغان على أقل نسبة منذ وصولة للحكم عام ٢٠٠٢م، وفى الانتخابات البلدية خسر حزب أردوغان كل المدن الكبرى في مقدمتها أنقرة واسطنبول وأزمير

٢- منذ فوز المعارضة في الانتخابات المحلية دبت الخلافات داخل حزب الحرية والعدالة، وهو ما دفع قيادات تاريخية مثل عبد الله جول وداود أوغلو، وعلي باباجان للانسحاب والانسلاخ عن الحزب الحاكم، ويتهم قادة الحزب المستقيلون أردوغان بخيانة توجهات حزب العدالة والتنمية من حزب مركزي يحتضن جميع أطياف الشعب إلى حزب يتحالف مع القوميين، ويمارس الاستعلاء والغطرسة والإقصاء حتى لقياداته التي عملت معه وساعدته لفترات طويلة.

٣- هناك انهيار حقيقي في الاقتصاد التركي وفق تقرير المفوض الاقتصادي للإتحاد الأوروبي حيث أشار إلى ظاهرة "الهجرة العكسية" للاستثمارات الأوروبية من تركيا لخارجها بعد أن شهدت الفترة من ٢٠٠٢م حتى ٢٠١١م، ذروة هذه الاستثمارات، كما أن الليرة فقدت حوالي ٣١٪ من قيمتها عام ٢٠١٩م، وارتفعت معدلات البطالة والتضخم لمستويات لم تعرفها تركيا من قبل.

سيناريو مستقبلي

٤- قد يلجأ أردوغان عام ٢٠٢٠م، إلى مزيد من التنكيل بزملائه في حزب العدالة والتنمية الحاكم حتى يتخلص من أي معارضة داخلية، ولذلك من غير المستبعد أن تكون الخسارة في الانتخابات المحلية بداية لهزائم في الانتخابات البرلمانية السنوات المقبلة، خاصة أن صورة أردوغان التي حاول أن يثبتها خلال السنوات الماضية بأنه رجل تركيا القوي تزعزعت بشكل واضح، لأن فوز أوغلو برئاسة بلدية اسطنبول التي يسكنها ١٦ مليون نسمة، تجعل منه الزعيم الجديد لتركيا، وأنه قادر على هزيمة أردوغان في الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣م، وأن إعادة الانتخابات في اسطنبول كانت بمثابة استفتاء على شعبية أردوغان.

٥- هزيمة أردوغان في اسطنبول ستشكل ضربة لما يسمى "مشروع الإسلام السياسي" في كل المنطقة، وأن قدرة أردوغان على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لدعم التنظيمات الإرهابية لن تمر مرور الكرام من الشعب التركي الذي أثبت قدرته على معاقبة أردوغان.

٦- خسارة الحزب الحاكم لملايين الأصوات في ٢٠١٧ و٢٠١٨م، وأخيرًا في الانتخابات المحلية يؤكد أن أردوغان سيكون أكثر حذرً امن أي تعبئة محتملة مع أحزاب المعارضة، وأن أردوغان الذي دخل العديد من "الانتخابات المبكرة" خلال أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨م، لا يمكن أن يكرر ذلك في ٢٠٢٠م، لأنه واثق من الهزيمة الثقيلة.

٧- سيشهد العام الجديد ٢٠٢٠م، مزيدًا من العزلة الإقليمية والدولية لتركيا، فالخلافات مع الجميع بداية من دول الجوار العربي والأوروبي والآسيوي، بالإضافة إلى الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٨- تشير كل الاحتمالات لخلاف تركي روسي عام ٢٠٢٠ م، نظرًا لاختلاف التوجهات بين البلدين، فهناك ١٧ حربًا في التاريخ بين الأتراك والروس، كما أن الدعاية التركية ما زالت تستهدف روسيا بشكل واضح، والمصالح التكتيكية التي جمعتهما خلال الفترة الماضية كانت نتيجة لتقاسم الكعكة في الشمال السوري، وفرض العقوبات الأمريكية على روسيا، لكن عام ٢٠٢٠م، سيكون عام "اليقين السياسي والاقتصادي" للعلاقات الروسية التركية خاصة بعدما اكتشفت تركيا علاقة أنقرة بالإرهابيين الروس خاصة في منطقة القوقاز، وأن تركيا ما زالت تراهن على إضعاف روسيا من خلال إضعاف الجزء الجنوبي المتمثل فى جمهوريات آسيا الوسطى عن طريق ما تسمية تركيا دعم العمل الخيري هناك، حيث كشفت التقارير الروسية أن تركيا هي التي تدعم الجماعات المتطرفة في كل الأراضي الروسية بالتعاون مع قطر خاصة في جمهوريات الشيشان وانجوشيا وبشكيريا وهى الجمهوريات التي أرسلت أعدادًا كبيرة لداعش في سوريا والعراق، ويمثل عودة هؤلاء تحدٍ كبير لروسيا وجمهوريات أسيا الوسط.

* متخصص في العلاقات الدولية

تعود المشكلات الاقتصادية العربية إلى الهيكل منخفض مستويات التنويع

"الاقتصاد العربي - الخلل والإصلاح": سبعة تحديات تواجه الاقتصاد العربي

أثرت التوترات التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين عالميتين (أمريكا والصين) بتفاعلاتها على المشهد الاقتصادي خلال عام ٢٠١٩م، في الدول العربية وانعكست على آفاق الاستثمار والتصنيع وأضعفت مستويات ثقة رجال الأعمال والمستهلكين بما نتج عنه من استمرار حالة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى أدنى مستوياتها إذ اقتربت من مداها في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، كما أثر عدد من المخاطر الناتجة عن تفاقم التوترات التجارية وتأثيراتها المحتملة على نمو النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وانعكاسات ذلك على مستويات الدخول خاصة في ظل الارتفاع غير المسبوق لمستويات المديونية ما قد ينتج عنه تقلبات ملموسة في أسعار الأصول وتحركات رؤوس الأموال وبالتالي هزات في الأسواق المالية. بناء على ما سبق، تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في التنسيق لحل النزاعات التجارية، والعودة إلى مظلة النظام التجاري متعدد الأطراف، وما يتضمنه من آليات لتحرير التجارة الدولية تراعي مصالح كافة الدول.

د. ثامر محمود العاني

إضافة إلى أهمية العمل على تدعيم نطاق السياسات بمواصلة تبني سياسات نقدية ومالية منضبطة وداعمة للنمو لتعزيز قدرة دول العالم على مواجهة أية صدمات محتملة. إلى جانب ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية لدعم الانتاجية والتنافسية وتشجيع الابتكار لزيادة كفاءة أسواق العمل والمنتجات السلعية، هذه التطورات أثرت بشكل كبير على أداء الاقتصادات العربية بجانب عدم الاستقرار في عدد كبير في الدول العربية هذا العام ٢٠١٩م.

توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٢٪ عام ٢٠١٩م، وارتفاع معدل النمو إلى ٣,٥٪ عام ٢٠٢٠م، مقابل ٣,٦٪ للنمو المسجل عام ٢٠١٨م. يأتي ذلك على ضوء ضعف النشاط الاقتصادي العالمي نظرًا لتصاعد حدة التوترات التجارية، وارتفاع مستويات عدم اليقين وتأثير ذلك على الاستثمار، والاستهلاك، والتجارة الدولية.

فيما يتعلق بمجموعة الاقتصادات المتقدمة، توقع صندوق النقد الدولي نمو المجموعة بمقدار ١,٩٪ عام ٢٠١٩م، وإلى ١,٧٪ عام ٢٠٢٠م، بالمقارنة مع وتيرة نمو ٢,٢٪ عام ٢٠١٨م، كما توقع نمو الاقتصاد الأمريكي بنحو ٢,٦٪ عام ٢٠١٩م، ثم انخفاض وتيرته إلى ١,٩٪ عام ٢٠٢٠م، مع تراجع تأثير سياسات التحفيز المالي.

في الصين أدت الآثار السلبية لتصاعد التعريفات الجمركية، وصعب الطلب الخارجي إلى زيادة الضغوط على اقتصاد يمر بمرحلة من التباطؤ الهيكلي ويحتاج إلى تقوية الأطر التنظيمية لتخفيف الاعتماد المتزايد على الديون. تشير التوقعات إلى بلوغ معدل النمو ٦,٢٪ عام ٢٠١٩ م، و٦٪ عام ٢٠٢٠م.

أما من حيث معدل النمو المتوقع للبلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة، توقع الصندوق تراجعه بشكل طفيف ليقتصر على ٤,١٪ خلال عام ٢٠١٩م.

كما تم رفع توقعات النمو في كل من منطقة اليورو إلى ١,٣٪ عام ٢٠١٩م، و١,٦٪ عام ٢٠٢٠م، ورفع توقعات النمو في المملكة المتحدة إلى ١,٣٪ عام ٢٠١٩م، و١,٤٪ عام ٢٠٢٠م. فيما تم خفض توقعات النمو في ألمانيا لعام ٢٠١٩م، بسبب الضعف غير المتوقع لمستويات الطلب، الذي يؤثر بدوره على الاستثمار. كما

يُقدر أن ينمو اقتصاد اليابان بمعدل ٠,٩٪ عام ٢٠١٩م، فيما يتوقع انخفاض معدل نموه إلى ٠,٤٪ عام ٢٠٢٠م.

فيما يتعلق بالتجارة الدولية، من المتوقع أن يؤدي التباطؤ واسع النطاق للنمو الاقتصادي في جميع دول العالم تقريبًا إلى إضعاف نمو التجارة الدولية إلى معدلات تتراوح ما بين ٢-٣٪ حسب تقديرات المنظمات الدولية وهو ما يُمثل أضعف معدل نمو للتجارة الدولية مُسجل منذ الأزمة المالية العالمية. ويعتبر ضعف معدل نمو النشاط التجاري في الصين المسؤول الأكبر عن التراجع المتوقع في معدل نمو التجارة الدولية.

يُعزى هذا التباطؤ في معدل نمو التجارة الدولية إلى تزايد التوترات التجارية حيث قامت أمريكا عام ٢٠١٨م، برفع الرسوم الجمركية على وارداتها من عدد من الدول ضمن قائمة من السلع المستوردة تقدر قيمتها بحوالي ٣٠٠ مليار دولار (بما يمثل نحو ١٢ ٪ من الواردات الأمريكية)، ومعظمها من الصين. بالتالي، اتجهت هذه الدول إلى تبني ردود عكسية وقامت بالرفع المتبادل لقيمة الرسوم الجمركية على وارداتها من أمريكا لقائمة من السلع تقدر قيمتها بنحو ١٥٠ مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة مستويات عدم اليقين مما كان له تبعات عديدة على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية كما سبق الإشارة.

إضافة لما سبق، أعلنت واشنطن خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩م، اتجاهها إلى فرض رسوم جمركية إضافية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي تستهدف شركات الطيران والأغذية لتضاف بذلك إلى قائمة الرسوم الجمركية الإضافية التي تم فرضها مسبقًا على الواردات من الصلب والألمنيوم.

وتشير تقديرات مكتب الإحصاء الأمريكي إلى أن رفع التعرفة الجمركية ما بين أمريكا والصين قد أدى إلى انخفاض حجم التجارة السلعية المتبادلة ما بين الجانبين بنسبة ١٥ ٪ منذ سبتمبر ٢٠١٨م. الذي شهد تطبيق الجولة الثانية من رفع التعرفة الجمركية وهو ما انعكس سلبًا كذلك على سلاسل القيمة العالمية وخاصة في دول شرق آسيا وباقي الشركاء التجاريين.

ومن أجل الرصد والتتبع لأهم محطات الاقتصاد العربي عام ٢٠١٩م، وكذلك مواطن القوة والخلل والتأثير والتأثر بقضايا المنطقة والعالم لابد من استعراض أهم التحديات والفرص التي تواجه الدول العربية، كما يلي:

أولاً، رغم جهود تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصادات العربية

فموازناتها العامة وموازين مدفوعاتها ما زالت شديدة التأثر بتغيرات وتقلبات أسعار النفط، وهذا التقلب الشديد في أعوام قليلة لا يعين على ضبط الموازنات ودفع اقتصادات ما زالت شديدة الارتباط بسلعة واحدة ومشتقاتها، في عالم يشهد تغيرًا في خريطة تصدير النفط وتخفيض الاعتماد عليه بالتنوع في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

ثانيًا، هناك ضرورة ملحة للتصدي العاجل لخلل الموازنات العامة

وما يترتب عليه من تراكم المديونية المحلية والدولية، وارتفاع معدلات التضخم والغلاء ارتباطًا بالاقتراض من البنوك المركزية وتأثيره على الإصدار النقدي، إذ أن تعرضها لصدمات اقتصادية ما زال كبيرًا، مع اتجاهات ارتفاع تكلفة الاقتراض لتمويل العجز وانخفاض الإيرادات السيادية، وبخاصة الضريبية، لسوء منظومة إدارة الإيرادات العامة، وتركُّز النفقات العامة في بنود خدمة الديون والأجور والمرتبات، وعدم تناسب كفاءة النفقات العامة مع أولويات التنمية المستدامة وأهدافها الطموحة إلا قليلاً.

ثالثًا، يشير النمو الاقتصادي، في ظل الأوضاع العالمية والإقليمية المشهودة، إلى تراجع في نمو الاقتصادات العربية

إذ بلغ ٢,٧ ٪ عام ٢٠١٨م، مقارنةً مع ٢,٥ ٪ عام ٢٠١٩م، بالأسعار الثابتة، وهو رقم منخفض نسبيًا لا يلبي احتياجات التنمية وزيادات السكان وتوقعاتهم، ويجعل المديونيات العامة المحلية والخارجية في نطاق حرج، وتستوجب التغيرات العالمية المصاحبة لتغيرات التكنولوجيا، أن تشرع الاقتصادات العربية في تبنّي نهج جديد شامل نحو اقتصاد حديث يعتمد على مستحدثات الثورة الصناعية والاستثمار في التعليم والتدريب المتقدم يستفيد من التحول الرقمي في جميع قطاعات الإنتاج. ويستند هذا النهج إلى تمكين الشباب من خلال إتاحة فرص العمل والاستثمار وزيادة الأعمال من خلال مؤسسات متخصصة وتمويل داعم. ويعتمد هذا النهج على محلية التنمية في جذب الاستثمارات، وتوطين الصناعات المتطورة، ورفع كفاءة الأصول المنتجة وضرورة استخدام الأصول المعطَّلة في زيادة الموارد وتحويلها إلى أصول منتجة أو أرصدة تموِّل التنمية.

رابعًا، تصاعد حدة التوترات التجارية،

إذ لا يزال استمرار عدم اليقين بشأن السياسات التجارية يمثل مصدرًا مهمًا للمخاطر السلبية على الاستثمار والوظائف ومستويات المعيشة العالمية. كما تؤثر القيود الجمركية الجديدة التي تم تطبيقها خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ م، على مستويات الدخل المتاح للإنفاق ومستويات المعيشة.

في هذا السياق، اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقدير الأثر الاقتصادي للقيود الجمركية التي تم تطبيقها ما بين أمريكا والصين على النمو الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية، وعلى معدل نمو كل من أمريكا والصين. فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تراجع معدل نمو حجم التجارة الدولية بنحو ١,٥ نقطة مئوية

وانخفاض معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي بما يقرب من ٠,٧ نقطة مئوية. إضافة إلى انخفاض متوقع لمعدل نمو أمريكا والصين بنحو ٠,٨، و١,١ نقطة مئوية على التوالي خلال عام ٢٠٢١م.

من جهة أخرى، تهدد أجواء التوترات التجارية الحالية قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف التي تم إرساؤها خلال العقود، وتُبرز الحاجة إلى إصلاح واسع النطاق للنظام التجاري العالمي بغية الحفاظ على مكاسب تحرير التجارة الدولية التي تم الوصول إليها.

خامسًا، كما أن تباطؤ الاقتصاد الصيني وتداعياته، إذ بالرجوع إلى حقبة الثمانينات كانت مساهمة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ضئيلة جدًا في حدود ٢ ٪ وبدأت في الارتفاع حتى وصلت الى ١٦ ٪ عام ٢٠١٨م، تشير التوقعات إلى إمكانية بلوغه نسبة ١٩٪ بحلول عام ٢٠٢٣م، مما يجعله قريبًا من حجم مساهمة الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي التي ارتفعت من ٢١,٨٪ عام ١٩٨٠م، إلى ٢٣ ٪ عام ٢٠١٨م، ومن المتوقع أن تصل إلى ٢١ عام ٢٠٢٣م.

رغم تبني الصين حزمة من السياسات التحفيزية لدعم النمو الاقتصادي وتفادي الانخفاض الحاد للنشاط الاقتصادي، فمن شأن التباطؤ الحاد غير المتوقع في الصين أن يكون له عواقب وخيمة كبيرة على النمو العالمي، والتجارة الدولية، وأسواق المال في ظل العلاقات الارتباطية القوية ما بين الصين وباقي دول العالم.

سادسًا، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون التوصل إلى اتفاق، تمثل تحديًا جديًا إذ لا تزال حالة عدم اليقين بشأن إتمام ترتيبات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تُلقي بظلالها على آفاق الاقتصاد البريطاني، والاتحاد الأوروبي في الأجلين القصير والمتوسط حيث من المُحتمل إتمام الانسحاب بدون الوصول إلى اتفاق في هذا الإطار وهو ما سوف يزيد من حجم المخاطر الاقتصادية المحتملة ويُضعف معدلات نمو بريطانيا والاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أن الزيادة في مستوى الرسوم الجمركية ما بين الجانبين سوف يؤدي إلى انخفاض معدل نمو بريطانيا بنحو نقطتين مئويتين خلال العامين التاليين لإتمام الانسحاب.

قد تكون التأثيرات أقوى إذا أثرت عملية الانسحاب على انتقالات السلع والأفراد عبر الحدود، وأدت إلى فقدان بريطانيا لمزايا تفضيلية كانت تحصل عليها مسبقًا في إطار ترتيبات التجارة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، وهو ما قد يسبب اختناقات في سلاسل الإمداد المتكاملة عبر الحدود. كما يُمكن أن تكون التكاليف الاقتصادية أكبر في حال انخفاض مستويات ثقة قطاع الأعمال وتأثر الأسواق المالية، وهو ما قد تمتد آثاره إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من اتخاذ الجانبين لتدابير طارئة لتخفيف تأثير عدم التوصل إلى اتفاق، فإن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق سيظل بمثابة صدمة سلبية كبيرة، بالنظر إلى أن بريطانيا شريك تجاري مهم للعديد من البلدان الأوروبية. في الاتحاد الأوروبي، قد تتعرض بعض الدول الأصغر التي لها روابط تجارية واستثمارية قوية مع بريطانيا، بما في ذلك ايرلندا وهولندا والدنمارك إلى صدمة تباطؤ الطلب الخارجي، مما يؤدي إلى تكاليف تكيف كبيرة في مناطق أو قطاعات معينة.

التحدي السابع مرحلة ما بعد العولمة، إذ اتفق مع رأي السيد مايكل أوسلفان Michael O'sullivan، وكذلك مع كلا من السيد إيريك كاردين والسيد آمري زيمان في كتابهما الموسوم "ما بعد العولمة"، وفي ضوء المعطيات التي قدمتها في الجزء الثالث من الدراسة وفي مقدمتها بروز أقطاب دولية جديدة، بروز مجموعة العشرين G20، والثورة الصناعية الخامسة 5G، التنمية المستدامة، الإسلام السياسي، التحدي النووي، الحاجة ليقام نظام مالي دولي جديد بديل لمؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، تراجع الدور الأمريكي باعتباره القطب الوحيد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كل هذه الحقائق المعروضة في الدراسة بشكل تفصيلي، تقدم الدليل على انتهاء عصر العولمة، والآن العالم في مخاض لولادة مرحلة ما بعد العولمة، وهذه تمثل تحدي وفرصة في نفس الوقت.

وفي ضوء هذه التحديات والفرص التي تم استعراضها، لابد من المراجعة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والاصلاح الاقتصادي والتي ستؤثر على أداء الاقتصادات العربية في عام ٢٠٢٠م، ولعل أهم ما تم بشأنها ومن ثم المكاسب والخسائر التي تحققت في هذا الميدان، فقد شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التطورات العالمية والتحولات الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي، والتي يمكن تقسيمها حسب التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية إلى فترتين رئيسيتين

المتوقع أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي في العالم إلى إضعاف نمو التجارة الدولية إلى معدلات تتراوح ما بين ٢-٣٪ حسب تقديرات المنظمات الدولية

اتسمت كل منها باتجاهات متباينة لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية. تتمثل الفترة الأولى قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، فيما تتمثل الفترة الثانية المرحلة بعد الازمة المالية العالمية حتى عام ٢٠١٩ م، والتي تضمنت متغيرات هامة جدًا منها العولمة ومرحلة ما بعد العولمة، الاقتصاد الرقمي والشمول المالي، اقتصاد المعرفة والابتكار والإبداع، والمفهوم الواسع والشامل للتنمية المستدامة، والتنويع الاقتصادي.

إزاء هذه التطورات تبنت الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وحزم أخرى للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق قدرة هذه الدول على تحقيق النمو الشامل والمستدام. فقد شهد الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية زخمًا قويًا ومتسارعًا في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨ م، حيث قامت العديد من الدول العربية خلال تلك الفترة بمواصلة تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي بدأت تطبيقها منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي. في المقابل، شهدت الفترة الثانية تغيرًا في نمط السياسات الإصلاحية في الدول العربية، بحيث تم التركيز بشكل أكبر على التدابير والسياسات الهادفة إلى احتواء تأثير الصدمات الاقتصادية التي شهدتها عدد من الدول العربية في تلك الفترة وأثرت بشكل كبير على أدائها الاقتصادي. جاء على رأس هذه السياسات تدابير ضبط أوضاع المالية العامة وزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية ونظم الصرف في امتصاص أثر الصدمات الخارجية، مع تحول جانب كبير من الاهتمام إلى برامج وإصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية.

لكن وعلى الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية التي تمتد لعقود طويلة يلاحظ المتتبع لأداء الاقتصادات العربية تذبذب معدلات النمو المحققة في هذه الدول وعدم شموليتها وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وإحداث خفض ملموس في أعداد المتعطلين عن العمل إضافة إلى استمرار مواطن الهشاشة الاقتصادية في العديد من هذه الدول.

تباينت نوعية البرامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي التي نفذتها الدول العربية من دولة لأخرى وحسب الهياكل الاقتصادية لكل دولة من هذه الدول وكذلك وفقًا لمستويات تأثر هذه الدول بالتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وطبيعة التحديات التي تواجه إدارة الاقتصاد الكلي وطريقة التفاعل ما بين السياسات الاقتصادية، وكذلك استنادًا إلى عدد من العوامل الحاكمة الأخرى.

مع نهاية الثمانينيات تعرضت بعض الدول العربية لأزمات اقتصادية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط وانخفاض مستويات الطلب على العمالة وتحويلات العاملين وتحديات تتعلق بالتنافسية وبيئة اقتصادية غير مشجعة لعمل القطاع الخاص مع سيطرة القطاع الحكومي بما حال دون نمو قطاع التصدير، ومع انخفاض مستوى الإيرادات الحكومية في عدد من الدول، عانت الدول العربية من عجوزات في الموازنات العامة وتصاعد المديونية العامة وتراجع الإنفاق الاستهلاكي ومستوى التراكم الرأسمالي وهو ما أدى إلى انخفاض الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج وتراجع في مستوى إنتاجية العامل وفي النمو الاقتصادي.

ومع بداية عقد التسعينيات تبنى عدد من الدول سياسات اقتصادية استهدفت تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تأثرت بها بعض هذه الدول ومعالجة بعض أوجه الاختلالات الهيكلية التي عانت منها وذلك من خلال تبني برامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي نفذت بالتعاون مع المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدولي وفق ما يُعرف ب "توافق واشنطن"، وقد استهدفت تلك البرامج إصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية، وتنفيذ برامج لخصخصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة وتحرير التجارة وتحرير الأطر الاقتصادية والمؤسسية وتأهيل الاقتصادات العربية بشكل أكبر لتفعيل آليات السوق.

فرغم اختلاف الأهمية النسبية لهذه المبررات أو الدوافع على مدار الفترة أو ما بين دولة عربية وأخرى فإن هناك عدد من الدوافع أو مبررات الإصلاح التي تعتبر إلى حد كبير مشتركة ما بين عدد من الدول العربية، تشتمل هذه المبررات والدوافع في:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- الوصول إلى النمو الشامل والتشغيلي.
- تنويع هياكل الاقتصادات العربية.
- تعزيز مستويات الانتاجية والتنافسية.
- الشمول المالي والرقمي.
- الاستعداد لمرحلة ما بعد العولمة.
- اقتصاد المعرفة.
- التنافسية.
- التنويع الاقتصادي.

فعلى صعيد تحقيق الاستقرار الاقتصادي استهدف جانبًا مهمًا من الإصلاحات التي نفذت عبر سياسات استهدفت خفض معدلات التضخم، وعجوزات الموازنات العامة وموازين المدفوعات سواء تلك الناتجة عن الاختلالات الاقتصادية الداخلية أو انخفاض مستويات مرونة الاقتصادات العربية تجاه الصدمات الخارجية غير المواتية.

في المقابل، ركزت الإصلاحات المُنفذة خلال الفترة الثانية لا سيما منذ عام ٢٠١١ م، بشكل كبير على تحقيق هدف الوصول إلى النمو الشامل والتشغيلي على ضوء التحولات السياسية العميقة التي شهدتها بعض الدول العربية واستهدفت بشكل رئيسي توفير المزيد من فرص التشغيل والعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل لجميع فئات المجتمع. من ثم فقد انصب تركيز الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الثانية على توجيه السياسات الاقتصادية الكلية لدعم النمو الاقتصادي وتشجيع دور القطاع الخاص في خلق الناتج والوظائف في هذا الإطار اهتمت الاصلاحات بتبني سياسات نقدية ومالية مواتية لزيادة الناتج والتوظف وركزت كذلك على تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد استنادًا إلى قدرتها الكبيرة على توفير المزيد من فرص العمل وخفض معدلات البطالة وعلى دمج قطاعات الاقتصاد غير الرسمي وعلى التنمية المكانية المتوازنة ودعم شبكات الأمان الاجتماعي لخفض معدلات الفقر وعلى تشجيع فرص النفاذ للتمويل خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يعزى عدد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية إلى طبيعة هيكل الاقتصادات العربية الذي يتسم بانخفاض مستويات التنويع الاقتصادي فمن ناحية يتركز هيكل الإنتاج والتصدير في عدد من الدول العربية في السلع الأولية غير المصنعة ومن أهمها النفط كذلك لا يزال القطاع الحكومي مهيمنًا على النشاط الاقتصادي مع ضعف في دور القطاع الخاص في توليد الناتج وتوفير الوظائف في بعض الدول العربية. وإدراكا من الدول العربية لأهمية تنويع هياكلها الاقتصادية تبنت سياسات لتنويع هياكل الاقتصادات العربية إذ سعت من خلالها إلى الاستفادة من الفوائض المالية المتحققة من تصدير النفط في تأسيس الصناديق السيادية للاستثمار في تنويع الهياكل الاقتصادية وحفز مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية. كما عملت الدول العربية على ترشيد دور القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي وتوفير الحوافز المختلفة للقطاع الخاص وركزت في بعض الدول على قصر دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وحفز بيئات الأعمال وزيادة مستويات تنافسيتها وجاذبيتها. رغم كون إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية ليست حديثة العهد في الدول العربية إلا أن التركيز عليها قد تعمق بشكل كبير ولا سيما في أعقاب التراجع الكبير في الأسعار العالمية للنفط بداية من النصف الثاني من عام ٢٠١٤ م.

من جانب آخر، تواجه بعض البلدان العربية تحديات ترتبط بانخفاض مستويات الإنتاجية والتنافسية وهو ما يبرز المشكلات التي تعاني منها أسواق العمل والمنتجات في هذه الدول وعدم ملائمة السياسات المتبناة لحفز مستويات الإنتاجية والتطور

مؤشرات لتراجع في نمو الاقتصادات العربية الذي بلغ ٢,٧٪ عام ٢٠١٨ مقارنةً مع ٢,٥٪ عام ٢٠١٩ وهو معدل منخفض لا يلبي احتياجات التنمية

المعرفي والابداع والابتكار وهو ما يظهره عدد من المؤشرات الدولية، حيث ينخفض ترتيب هذه البلدان في مؤشرات التنافسية والابتكار والاقتصاد المعرفي إلى مراتب متأخرة، وبناءً على ما سبق فقد انصب جانبًا من الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في بعض البلدان العربية على تعزيز مستويات الانتاجية والتنافسية من خلال تطوير القدرات الإنتاجية وتشجيع الاستثمار في التطوير المعرفي وتشجيع الابتكار وحفز دور القطاعات عالية القيمة المضافة في الاقتصاد.

سعت الدول العربية لمواجهة هذه التحديات إلى التركيز على إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكان هناك تركيز كبير خلال تلك الفترة على إصلاحات السياسة المالية. فرغم استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة وتحسن أوضاع الموازنات في العديد من الدول العربية، حرص عدد من الدول العربية سواء المُصدرة للنفط أو المستوردة له على مواصلة ضبط موازناتها والاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح المالي وخاصة فيما يتعلق بجهود تنويع مصادر الإيرادات العامة، وزيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المتاحة للحكومة من خلال سياسات استهدفت العمل على تبني برامج للإصلاح الضريبي وتعزيز كفاءة الأنظمة الضريبية والعمل على زيادة مصادر الإيرادات غير النفطية، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وتمويل العجز في الموازنة من موارد حقيقية إضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام، وربطه بالحاجات الإنمائية وترشيد نظم الدعم، وتبني نظم أكثر كفاءة لإدارة الموازنة العامة من خلال تحول بعض الدول العربية لموازنات البرامج والأداء لضمان رفع كفاءة الإنفاق العام وربطه بالخطط الاقتصادية التنموية.

فيما يتعلق بإصلاحات السياسة النقدية ونظم الصرف، فقد واصلت السياسة النقدية في معظم الدول العربية استهدافها الحفاظ على استقرار مستويات الأسعار ونظم الصرف وإيجاد بيئة محفزة للنمو الاقتصادي. ومع الزيادة المسجلة في أسعار النفط خلال تلك الفترة وما نتج عنها من زيادة في السيولة المحلية نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية عملت السياسة النقدية على امتصاص فائض السيولة للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.أما على صعيد الإصلاحات الهيكلية فقد واصلت الدول تبني إصلاحات لتنويع الهياكل الاقتصادية سواء فيما يتعلق بزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي) سياسات التنويع الاقتصادي (أو فيما يتعلق بحفز دور القطاع الخاص في توليد الناتج وفرص العمل)تشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي).

وفي إطار تحرير التجارة الخارجية، فقد حرصت الدول العربية على تشجيع تدفقات التجارة البينية من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام١٩٩٨ م، تحت مظلة الجامعة العربية لتضم في عضويتها ١٨ دولة عربية تشكل تجارتها الخارجية نحو ٩٧٪ من إجمالي التجارة العربية. يعد إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة على طريق التعاون الاقتصادي العربي بتهيئة البيئة التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية وكذلك تشيط البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشروعات المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للدول العربية.

استنادًا إلى الدور المهم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد القيمة المضافة وتوفير فرص العمل اهتمت المصارف المركزية العربية بشكل كبير بحفز القطاع المصرفي على توفير الائتمان اللازم لدعم نشاط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدمت العديد من الحوافز للمصارف التي تقدم التمويل لتلك المشروعات. كما قام عدد من المصارف المركزية العربية باستحداث وحدات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبعد أن تناولنا أهم القضايا والتحديات التي تواجه الدول العربية، لابد من استعراض عدد من النشاطات والفعاليات التي تم تحقيقها في إطار التعاون في جامعة الدول العربية من أجل دعم وتعزيز الاقتصاد العربي وتحقيق معدلات نمو عالية لتحفيز التشغيل والحد من البطالة، إذ تم في إطار التعاون العربي الانتهاء من الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والذي تم إقراراه في قمة بيروت الاقتصادية والاجتماعية الرابعة والتي عقدت في شهر يناير ٢٠١٩ بالجمهورية اللبنانية، باعتبار هذا القطاع مدخلاً أساسيًا لتنمية قطاع الصناعات التحويلية ومصدرًا مغذيًا للمجتمعات الصناعية الكبرى ومدخلاً هامًا لحل مشكلة البطالة في الدول العربية، وجاري العمل على إعداد "اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة" تشمل الاتجاهات الحديثة في مجال اتفاقيات الاستثمار الدولية، وذلك لتواكب التطورات الاقتصادية في العالم وسعيًا لتشجيع الاستثمارات العربية البينية والتكامل الاقتصادي

بين الدول العربية، وتوفير المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية في الدول العربية، بدلاً من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة والتي تم إقرارها في قمة الرياض الاقتصادية والاجتماعية الثالثة في يناير عام ٢٠١٣م.

كما تعاني الدول العربية من ارتفاع في حجم الفجوة الغذائية من عام لآخر قد بلغت في بعض الأعوام نحو ٤٥ مليار دولار، مما يستلزم مساعدة الدول العربية في الاستفادة من الإمكانات الزراعية المتاحة لديها خاصة في جمهورية السودان باعتبارها سلة غذاء المنطقة العربية ومصر وسوريا وموريتانيا مما يستلزم توفير دعم مالي من أجل إقامة مشروعات لتنمية الثروة الزراعية في تلك الدول، وكذلك الدعم الفني من خلال نقل أحدث التقنيات في مجال الإنتاج الزراعي في تلك الدول.

تعد مشكلة البطالة ليست جديدة في المنطقة، ولكنها تفاقمت بفعل المستجدات الأخيرة وقد ساهمت التطورات السياسية غير المواتية بالدول العربية في ارتفاع معدل البطالة، فعلى سبيل المثال ساهمت الصراعات في المنطقة العربية عن نزوح جماعي للسكان، حيث نزح أكثر من ١٤ مليون شخص في سوريا والعراق، ولجأ قرابة ٥,٩ مليون شخص إلى البلدان المجاورة، ما فاقم الوضع الاقتصادي للدول المجاورة خاصة لبنان والأردن، كما أن الأوضاع المتردية في فلسطين، وتدهور الوضع الإنساني يحد من الوصول إلى الفرص الاقتصادية والعمل اللائق.

ومن ثم ارتفع عدد العاطلين عن العمل في المنطقة العربية حسب بيانات منظمة العمل الدولية لنحو ١٣ مليون عاطل لتبلغ نسبة البطالة بالمنطقة العربية نحو ٧,٣٪، وهي تعد أثر ارتفاعًا في صفوف النساء والشباب، ففي عام ٢٠١٨م، كان خُمس الشابات والشبان عاطلين عن العمل في الشرق الأوسط، وترتفع هذه النسبة في شمال إفريقيا إلى الثلث وفي الوقت نفسه، فبطالة الشباب العربي الأعلى عالميًا وتبلغ تقريبًا ثلاثة أضعاف المعدل العالمي، كما أن معدل بطالة النساء العربيات يفوق ضعف معدل الرجال العرب.

وهذا يستلزم مساعدة الدول العربية للتغلب على تلك المشكلة من خلال عدة محاور يأتي في مقدمتها دعم المنظمات الدولية لإقامة مشروعات تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل، وكذلك توفير فرص نفاذ العمالة العربية إلى العمل في الدول ذات العجز، بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي للتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسط في المنطقة العربية باعتبارها الأداة الأمثل لخلق فرص عمل ومن ثم الحد من عدد المتعطلين.

رغم ما تملكه المنطقة العربية من مقومات لتحقيق تكامل اقتصادي عربي عميق إلا أن ما زال التكامل الاقتصادي العربي في المنطقة العربية عند مرحلة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ورغم اتخاذ خطوات للانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي إلا أن هناك عدد من الصعوبات التي تحول دون ذلك يأتي في مقدمتها عدم توافر الموارد المالية الكافية من أجل تأهيل الدول العربية الأقل نموًا لتتواءم مع باقي الدول الأعضاء في المنطقة، وكذلك الموارد المالية اللازمة لإعداد الدراسات اللازمة للانتقال إلى مراحل أكثر عمقًا من مراحل التكامل الاقتصادي بالإضافة للدعم المادي اللازم لإنشاء بعض الكيانات المرتبطة بالتكامل العربي مثل مركز المعلومات الجمركي العربي وكيان مستقل لإدارة الاتحاد الجمركي العربي.

وفي النهاية، تواجه الدول العربية عددًا من المشكلات الخطيرة التي تؤثر على مسيرة التعاون فيما بينها وتلعب دورًا مهمًا في تحديد مسارات الاقتصادات العربية في العام القادم ٢٠٢٠م، والذي من المتوقع أن يتراوح معدل النمو في الدول العربية بين ٢-٣٪ عام ٢٠٢٠ م، **ولعل أهمها:**

- إعادة الإعمار في الدول العربية التي بها نزاعات، مع تأمين التمويل الضروري لإعادة الإعمار
- ظاهرة الجفاف في بعض الدول العربية
- التأثيرات المناخية على الدول العربية خاصة الجفاف والزوابع الرملية، الفيضانات وكذلك عدم التزام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاق باريس
- ترشيد استخدامات المياه
- التحديات البيئية المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠
- تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي
- الاستعداد لمرحلة ما بعد العولمة
- الشمول المالي والرقمي
- تحدي اقتصاد المعرفة والتنويع الاقتصادي

وفي الختام، أرى لابد من النصيحة لكي يتقدم الاقتصاد العربي ولا يتأخر أو تتباطأ معدلات النمو في الدول العربية ضرورة تقديم الدعم من الناحية المالية والفنية واللوجستية في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التنفيذية والقرارات التي أقرتها القمم العربية والاقتصادية عوضًا عن القرارات التي صدرت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تم الإشارة إليها في هذه المقالة، من أجل النهوض بالاقتصادات العربية ومن ثم الاقتصاد العربي في إطار التكامل.

* أستاذ الاقتصاد القياسي - جامعة بغداد

العمل العربي المشترك ٢٠١٩: الإنجازات والإخفاقات

انفراج العلاقات العربية ـ العربية ومواجهة سد النهضة والتحالف الإسرائيلي ـ الكردي

يمكن القول، إن عام ٢٠١٩م، عام التعاون العربي من خلال عدد القمم السياسية التي عقدت، ففي مارس ٢٠١٩م، عقدت القمة العربية الثلاثين في تونس، وقبل ذلك قمة بيروت الاقتصادية والتنموية، يناير ٢٠١٩م، تم التاكيد فيها على المسؤولية العربية والإسلامية تجاه القدس والتأكيد على تنفيذ برنامج الأمن الغذائي العربي، كما عقدت في شرم الشيخ، القمة العربية – الأوروبية الأولى، فبراير ٢٠١٩م، على مستوى قادة دول الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، وفي مكة المكرمة عقدت ثلاث قمم في ٣١ مايو والأول من يونيو ٢٠١٩م، كانت القمة العربية الطارئة لمواجهة التهديد لأمن الخليج العربي بعد الهجوم على السفن في خليج عمان والهجمات على المنشآت البترولية، كان التهديد الإيراني وراء القمة العربية الطارئة، وعقدت أيضًا قمة مجلس التعاون الخليجي ثم قمة منظمة التعاون الإسلامي الطارئة . كانت هذه القمم بدعوة من خادم الحرمين الشريفين لمواجهة التحديات لأمن الخليج العربي والتحديات التي تواجه الأمة العربية والإسلامية وقضية القدس، كما تولت مصر رئاسة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠١٩م، في قمة الاتحاد في أديس أبابا، فبراير ٢٠١٩ م، ولذا نعتبر عام ٢٠١٩م، عام التعاون والعمل المشترك على مستوى القمة.

د. أحمد سليم البرصان

والسؤال الذي يطرح لماذا التعاون على مستوى القمة، لأن الدول النامية بشكل عام وفي حالة ضعف المؤسسات فيها تبقى القرارات الحاسمة والتي تهم الأمن القومي والقضايا المصيرية تناقش على مستوى القمة، وأمن الخليج العربي ضرورة للأمن العربي والإسلامي وكذلك للأمن العالمي، لأنه مصدر الطاقة بشكل رئيس وبأنه أيضًا منطقة خطوط نقل الطاقة سواء من مضيق هرمز وبحر العرب ومضيق باب المندب وقناة السويس وعبور التجارة الدولية، فالأمن العالمي متداخل ومرتبط بالأمن الخليجي والعربي، فيما يطلق عليه الاعتماد المتبادل الاستراتيجي Strategic Interdependence؟

المشاركة في ظل تحديات أمنية

تواجه الدول العربية تحديات أمنية متعددة، والأمن بالمعنى الشامل يقصد به الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي إضافة للتحديات العسكرية، ومنذ الحرب العالمية الثانية والدولة القطرية العربية تواجه تحديًا داخليًا وخارجيًا ولذلك كان إنشاء الجامعة العربية كمؤسسة رسمية عربية للتعاون في مختلف المجالات، وكانت القضايا تناقش على أعلى المستويات فمنذ إنشائها ١٩٤٥م، عقدت ٤٢ قمة عربية منها ٢٩ قمة عادية و١٣ قمة طارئة تعتبر قمة مكة المكرمة القمة الرابعة عشر الطارئة إلى جانب خمسة قمم اقتصادية.

إن التحديات التي تواجه الدول العربية عام ٢٠١٩م، خطيرة وفي كلمته التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في القمة الطارئة بمكة قال: " إن القمة العربية الطارئة تنعقد لمواجهة التحديات الإقليمية، وإن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى إلى أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه"؟ فإسرائيل تمثل التحدي الأكبر منذ إنشائها وإعلانها ضم القدس والجولان يمثل تحديًا لحقوق العرب والمسلمين، كما هناك التحدي الإيراني الذي يهدد الأمن العربي في الخليج العربي كما هي أحداث الهجوم على السفن أو التدخل في كل من سوريا والعراق واليمن، وكما أكد العاهل السعودي بالقمة " إن النظام الإيراني مستمر في تجاوز القوانين الدولية، ونواجه اليوم تهديدًا للامن العربي تمثل بالهجوم على السفن قرب مياه الإمارات ومحطتي ضخ

نجاح القمم التي دعا إليها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان لمواجهة تحديات أمن الخليج وتحديات الأمة العربية والإسلامية وقضية القدس

النفط بالسعودية" ورغم كل التحديات فقد استطاعت الدول العربية مواجهة هذه التحديات سواءً التهديد الإيراني أو غيرها من التحديات، كتهديد سد النهضة الذي تقوم به أثيوبيا مما يهدد الأمن المائي المصري، فمصر هبة النيل، وتهديد الأمن المصري يعتبر تهديد للأمن العربي كله، لأن مصر قلب العالم العربي وثقله، وإضعاف مصر هو إضعاف للنظام الإقليمي العربي ويحتاج موقفًا عربيًا فعالاً؟

وأكد الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط خطورة التهديد بقوله في القمة العربية " إن تهديد أمن الملاحة وطرق التجارة يمثل تصعيدًا خطيرًا، وإننا نتضامن مع السعودية في مواجهة الميليشيات الحوثية وأمن الخليج من أمن العرب".

القمة العربية الأوروبية: تعاون لتحديات مشتركة

تعتبر القمة العربية الأوروبية خطوة مهمة لتحقيق الأمن القومي العربي والتعاون في حوض البحر المتوسط، ورغم أنها القمة الأولى، إلا أنها امتدادًا لما عرف بالحوار العربي ـ الأوروبي الذي بدأ بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وحظر البترول العربي في المعركة عندها شعرت أوروبا بخطر ذلك على اقتصادها، وخطر ربط علاقاتها بالجانب العربي بالسياسة الأمريكية، فاتخذت أوروبا سياسة مستقلة اتجاه القضايا العربية، وهي الخبيرة بالمنطقة العربية للعلاقات التاريخية والجوار الجغرافي وحقبة الاستعمار، وهناك قضايا مهمة ضرورية لمناقشتها بين الجانب الأوروبي والعربي وهي: الهجرة غير الشرعية، الإسلاموفوبيا – في

الأزمة اليمنية قريبة من نهايتها وهي خطوة مهمة لإنهاء المشكلات داخل النظام العربي ولدخول عام ٢٠٢٠ بدون حروب أهلية أو خلافات

ظل بروز اليمين المتطرف في أوروبا ووصول اليمين المتطرف للسلطة في بعض دول الاتحاد الأوروبي- والقضية الفلسطينية ومكانة مدينة القدس وتنفيذ القرارات الدولية ومواجهة الإرهاب، والحاجة للتعاون الاقتصادي ومساعدة الدول الأوروبية إلى الدول العربية في التنمية الاقتصادية، لمواجهة الفقر والبطالة لأن الدول الأوروبية باستعمارها للمنطقة في فترات تاريخية هي مسؤولة عن تشويه القطاعات الاقتصادية لبعض الدول، كما عملت في الجزائر ومصر والسودان وغيرها، ثم أن أمن أوروبا مرتبط بمنطقة المتوسط فهي مسؤولية مشتركة لتنمية بعض المناطق كما في الريف المغربي لمنع زراعة المخدرات ولإيجاد فرص عمل لمنع الهجرة، ولأوروبا دور ومسؤولية بسبب مصالحها وحاجتها للطاقة، للمشاركة والتعاون في أمن الخليج بالمساعدة في حل القضايا العالقة بالمنطقة سواء بالعلاقات الثنائية أو من خلال وجودها في مجلس الأمن الدولي مثل بريطانيا وفرنسا، وعقد القمة تعتبر خطوة مهمة بدأت في التعاون العربي-الأوروبي لعام ٢٠١٩م.

التعاون العربي في ظل منظمة التعاون الإسلامي: القدس قضية الجميع

تعتبر الدول الإسلامية عمقًا استراتيجيًا للعالم العربي، ولها ثقلها السياسي والاستراتيجي والاقتصادي ، وبعضها يملك القوة النووية مثل باكستان ، يبلغ عدد المسلمين في العالم ١,٨ مليار نسمه (٢٠١٧م)، وفي نفس الوقت يبلغ عدد سكان العالم العربي ٣٦٢ مليون نسمه (٢٠١٨م) ، ويشكل المسلمون ٢٥٪ من سكان العالم، وأندونيسيا أكبر دولة مسلمة في عدد سكانها ٢٢٧ مليون نسمة يتبعون المذهب الشافعي السني، وباكستان تاني دولة مسلمة في عدد سكانها ٢٠٤ مليون نسمة ومن المتوقع في عام ٢٠٥٠م، أن تصبح الهند الدولة الأولى في عدد المسلمين في العالم ليصل ٣٠٠ مليون نسمة، وهذا له تبعات سياسية واقتصادية لمستقبل علاقاتها مع العالم العربي، والجدير بالذكر أن الهند كان يحكمها المسلمون حتى جاء الاستعمار البريطاني فتعاون مع الهندوس ضد المسلمين، هذا التعاون بين الدول العربية والإسلامية في ظل منظمة التعاون الإسلامي خطوة استراتيجية مهمة على مستقبل العلاقات العربية والإسلامية والأهمية على مستوى النظام الدولي، فالقمة الطارئة في مكة، أكدت على مركزية القضية الفلسطينية والقدس الشريف وحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة، وعدم اعتراف القمة بأي قرار يستهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي لمرتفعات الجولان السورية ورفض اعتراف الرئيس الأمريكي ترامب بضم إسرائيل لهضبة الجولان المحتلة؟ وأكدت القمة على ضرورة مواجهة الإسلاموفوبيا فالإسلام دين التسامح وأن المسلمين هم أكثر الشعوب عرضة للإرهاب والتهجير في العالم كما تشير الاحصائيات الدولية.

إن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي لها دور في التضامن العربي وفي إصلاح ذات البين بين الدول العربية، كما هو دور رئيس وزراء باكستان عمران خان، في زيارته أكتوبر ٢٠١٩م، لكل من إيران والسعودية لحل الخلافات السياسية بينهما، ورأب الصدع في حل الخلافات الإقليمية، و كما هو دور الكويت في حل الخلافات بين دول المجلس وخاصة الخلافات مع دولة قطر، ودور المملكة العربية السعودية في حل الخلافات اليمنية والتي تم فيها توقيع وثيقة الوفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي ٤ نوفمبر ٢٠١٩م، فالخلافات داخل النظام العربي أو داخل منظمة التعاون الإسلامي يضعف مكانة هذه في النظام الدولي وتعاونها وإنهاء خلافاتها يعزز مكانتها الدولية والإقليمية؟

التعاون العربي والأزمة السورية: إنهاء التدخل الخارجي

كان الحراك الشعبي في سوريا عام ٢٠١١م، سلميًا وتحول فيما بعد إلى حرب أهلية، أدت إلى أزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار والعالم، واستغلت بعض الدول للتدخل في سوريا لمصالحها تحت شعار دعم شرعية النظام السياسي، فدخلت إيران في الأزمة وكذلك روسيا بالقوات الجوية عام ٢٠١٥م، وتعددت المعارضة السورية، وجمدت الجامعة العربية عضوية سوريا بها في محاولة لاقناع النظام السياسي في تلبية المطالب الشعبية، ولكن الأزمة خرجت عن نطاق النظام العربي لدول الجوار الجغرافي والدول الكبرى، كل له أهدافه ومصالحة، وكانت الخشية من تفكك سوريا، ولكن بالعمل العربي أخذت الأزمة السورية تنفرج شيئًا ولقاء المعارضة والنظام في إعداد دستور جديد وتعددية سياسية وعودة اللاجئين ، وخروج القوات الأجنبية من سوريا، وهذا موقف عربي مشترك يؤكده الإدانة العربية للتدخل العسكري التركي في شمال شرق سوريا (عملية نبع السلام) أكتوبر ٢٠١٩م، وعقدت الجامعة العربية جلسة طارئة لوزراء الخارجية العرب، ولذلك يعتبر عام ٢٠١٩م، انفراجًا لعودة سوريا لمقعدها في الجامعة في المستقبل، فسوريا كانت تشكل مع مصر والسعودية المحور المركزي للنظام العربي.

تحديات داخلية تحتاج عمل مشترك

تعاني معظم الدول العربية من الفقر والبطالة والفساد والأمية وتردي الأحوال الصحية وضعف النمو الاقتصادي والطائفية والعرقية، وهذا يحتاج لعمل عربي مشترك في الاستثمار والمساعدات الاقتصادية، فقد قامت السعودية والإمارات بتقديم العون للسودان لتجاوز أزمته الاقتصادية، والملاحظ أن الشعوب أخذت زمام المبادرة لمواجهة الأنظمة القائمة على الطائفية والعرقية، فالنظام الطائفي يعتبر غطاء للفساد، فخروج الشعب اللبناني للمطالبة بإلغاء الطائفية يعتبر خطوة هامة لبناء دولة مستقرة توحد الشعب بعيدًا عن الطائفية التي ارتبطت بتاريخ الاستعمار وهي عائق ضد التنمية وأصبح الفقر عابرًا للطائفية ولذلك خرجت جميع الطوائف وخاصة الشباب لمحاربة الفساد والطائفية، فالنظام السياسي الطائفي فشل في تحقيق دولة الرفاهية في كل من سوريا ولبنان والعراق.

ولقد فشل النظام السياسي الطائفي والعرقي في العراق، فاحتلال العراق تحت شعار بناء الديمقراطية، أسست إدارة بوش الابن لنظام طائفي، جاءت بمحاصصة طائفية وعرقية للشيعة والسنة والأكراد، ثبت فشله، فخرجت الجماهير العراقية ترفع شعار رفض الطائفية والتبعية لإيران، وهي صحوة مهمة في الوحدة الشعبية العراقية ضد الفساد ونهب الأموال العراقية والتبعية الخارجية، وهذا ينعكس إيجابيًا على الأمن القومي العربي في رفض الشعب العراقي للتدخل الخارجي في العراق وخاصة إيران والولايات المتحدة، فالعراق دولة عربية غنية بمواردها الاقتصادية، ويعتبر عام ٢٠١٩م، عام مناهضة الطائفية في العراق، والمناداة بدولة لكل العراقيين بعيدًا عن الطائفية، وإن كان تحركًا شعبيًا مفاجئًا إلا أنه مؤشر على تحول في النظام السياسي يفرضه الشعب وفي تعديل للدستور الطائفي مستقبلاً.

ويظهر أن التحرك الشعبي في بعض الدول العربية كالجزائر والسودان والعراق ولبنان وغيرها، أصبح ظاهرة سياسية مشتركة تدفع إلى تحول في النظام العربي، فعام ٢٠١٩م، يشهد تحولاً لمستقبل النظام العربي أكثر استقرارًا وتعاونًا في المجالات السياسية والاقتصادية، وأخذت الشعوب المبادرة لتحسين أحوالها بعد فشل نخبتها السياسية، وهي نسبيًا ظاهرة عالمية من هونج كونج إلى شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية كما في كولمبيا وحتى داخل الولايات المتحدة في رفض عنصرية ترامب واليمين المتطرف.

اليمن والعمل العربي المشترك لإنهاء الأزمة

كانت عاصفة الحزم عام ٢٠١٥م، من أجل عودة الشرعية في اليمن بعد سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية جاء بناء على دعوة الشرعية اليمنية ممثلة في الرئيس عبدربه هادي، ومع تطورات الأزمة والخلافات الداخلية بين القيادات اليمنية، بدأت بوادر إنهاء الأزمة بجمع الأطراف السياسية معًا للمحافظة على وحدة اليمن وإبعاد خطر التدخل الخارجي وخاصة إيران، التي استغلت الصراع في داخل اليمن وتغذية الطائفية في بلد لم يشهد الطائفية عبر تاريخه، وكان توقيع الاتفاق بين الحكومة اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي. وأسهمت الوساطة العربية في الأزمة اليمنية كالكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية يؤكد أن الأزمة في بداية النهاية. لأن استمرارها يعتبر تهديدًا للأمن الخليجي والعربي وتوفر مناخًا للتطرف وعودة المنظمات الإرهابية والتدخل الخارجي، وكما أشارت دراسة مجموعة الأزمات الدولية في تقريرها في نوفمبر الحالي The beginning of the end of Yemen"s civil war، أصبحت الأزمة اليمنية قريبة من نهايتها، وهي خطوة مهمة لأمن عربي وتعاون لإنهاء المشكلات داخل النظام العربي ولدخول عام ٢٠٢٠م، بدون حروب أهلية أو خلافات بينية عربية، للتفرغ للتنمية الاقتصادية ودولة الرفاهية.

فشل الطائفية في عراق أسسته إدارة بوش والجماهير ترفع شعار رفض التبعية لإيران

العمل المشترك والهوية العربية الجامعة

تعاني كثير من الدول النامية ومنها العربية من أزمة الهوية والمرتبطة بالثقافة واللغة، ولقد شعرت الجامعة العربية بأهمية الثقافة ومحو الأمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فاللغة الفرنسية تجد دعمًا من الفرنكوفونية الفرنسية في بعض الدول المغاربية، ولكنها أيضًا تجد معارضة قوية في المغرب والجزائر وتونس وتأكيد الهوية العربية الإسلامية، فالهوية جامعة ولم تكون العروبة عنصرية يومًا، فأغلب رواد الفقه وعلماء اللغة والكتاب والأدباء من أصول غير عربية، ولذلك أخذ النقاش حول هوية اللغة صحوة ثقافية لأهمية اللغة العربية الجامعة، ففي يناير ٢٠١٩م، صادق المجلس البلدي لمدينة تونس على قرار ""تعريب اللافتات الاشهارية " حيث يلزم المتاجر والمحلات على كتابة معلقاتها باللغة العربية، واعتمدت البلدية على نص الدستور في فصله ٣٩ "من واجب الدولة ترسيخ اللغة العربية ودعم استخدامها"، وهناك تقليص الفرانكفونية في منطقة القبائل في الجزائر باعتبار الأمازيغية لغة وطنية والدستور الجزائري ينص

على أن اللغة العربية لغة الدولة الرسمية، وخلال الاستعمار الفرنسي لمدة ١٣٠ عامًا حافظ الشعب الجزائري على الهوية العربية الإسلامية للجزائر . وشهد الحراك الجزائري تأكيدًا على الهوية العربية الإسلامية ورفع العلم الجزائري واختفت بقية الشعارات، وفي المغرب معارضة للتدريس بالفرنسية للمراحل التعليمية الأساسية في المواد العلمية.

وقد تنبهت السفيرة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد بالجامعة العربية بأهمية التعريف بالثقافة والحضارة العربية في إطلاق مبادرة، أعلنتها في معرض القاهرة الدولي للكتاب لعام ٢٠١٩م" مكتبة لكل جهة نائية " تتضمن المبادرة مجموعة كتب ومواد مرجعية حول ثقافة وتاريخ وحضارة الدول العربية، وتكون مهداة من الهيآت الحكومية في الدول العربية الأعضاء بالجامعة على أن يتم توفير مكتبات دائمة أو متنقلة في الجهات النائية بالدول العربية سنويًا وفقًا لدراسة مسحية للجهات النائية في الدول والتي لا تتوفر فيها مكتبات وبالتعاون مع اتحاد الناشرين العرب، إنها خطوة متقدمة في سبيل" مجتمع المعرفة "من خلال تعزيز الثقافة العربية في الدول، لأن الثقافة سبيل لتوحيد المشاعر والعواطف وقبل ذلك الفكر حول قضايا الأمة وتعزيز ثقافة الحوار البناء ومكافحة التطرف والعنف.

وأكد مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب الذي اختتمت أعماله في المنامة في السابع من نوفمبر ٢٠١٩م، على ضرورة الاهتمام بالتعليم وتطويره وجودته وجاء في توصيات المؤتمر " على دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنظيم ملتقى إقليمي حول تعزيز القيم العربية والإنسانية المشتركة وتضمينها في مناهج التعليم في الوطن العربي"، كما أكد المؤتمر على ضرورة المشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي التاسع للغة العربية المقرر عقده في دبي خلال الفترة من ٨-١٤ فبراير ٢٠٢٠م، فاللغة وعاء الحضارة، وكما قال هانس مورجنثاو منظر العلاقات الدولية الأمريكي، إن الاستعمار الثقافي أخطر أنواع الاستعمار على الإطلاق وأرخصها، وفي ظل الغزو الثقافي والعولمة كان لا بد للاهتمام بالثقافة العربية والحضارة الإسلامية؟

تحديات المستقبل: انفراج سياسي ولكن خطر وتهديد في الأفق

إن الجهود التي بذلت خلال عام ٢٠١٩م، من خلال القمة التي عقدت، أدت لانفراجات سياسية ودعم لبعض الدول العربية التي بحاجة للعون، ويظهر أن هناك بداية لنهاية أزمة اليمن، وفي ظل الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط ومع الوساطات السياسية هناك انفراجًا يلوح في الأفق بين دول الخليج العربي وإيران، لأن التصعيد ليس في المصلحة الوطنية لدول المنطقة، فهناك تقارب إماراتي مع إيران ورسائل متبادلة بين رؤساء الدول في الإقليم، مما يؤدي إلى احتواء الخلافات والاستقرار السياسي مع عام ٢٠٢٠م. ولكن يلوح في الأفق الخطر الذي تدعمه الولايات المتحدة وإسرائيل إلى قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وهي حركة كردية قد تكون إسفينًا في الأمن السوري وحتى الكردي تغذيها قوى خارجية بالسلاح، وقد دعت إدارة ترامب زعيمها مظلوم عبدي (كوباني) لزيارة واشنطن، ويطالب عبدي بأن يطلق على منطقة شمال شرق سوريا كردستان، وأن تحافظ جماعته على أسلحتها وتنظيمها، ويغازل روسيا والولايات المتحدة، وقد كشفت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي هوتوفلي في كلمة لها أمام الكنيست الإسرائيلي "إن إسرائيل لها مصلحة كبرى في الحفاظ على قوة الأكراد والأقليات الأخرى في منطقة شمال سوريا باعتبارهم عناصر معتدلة وموالية للغرب، وأن الانهيار المحتمل للسيطرة الكردية في شمال سوريا هو سيناريو سلبي وخطير بالنسبة لإسرائيل" وأضافت أن إسرائيل تدعم الأكراد وتدافع عنهم في واشنطن؟ وقد أعلن ترامب أن القوات الأمريكية في سوريا تحمي حقول النفط والغاز وأن الشركات الأمريكية يجب استثمارها، وقال وزير الدفاع الأمريكي مارك أسبر سنمنع الحكومة السورية وروسيا من الوصول إلى النفط، كما أن المتحدث باسم وزارة الدفاع جوناثان هوفمان "لن تذهب هذه العائدات للولايات المتحدة بل لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)،" وتعمل القوات الأمريكية تحت شعار مكافحة تنظيم داعش، وهي الورقة التي تتاجر بها واشنطن، ولكن لا يستبعد أن صفقة روسية أمريكية واردة، النفط للشركات الأمريكية والغاز للشركات الروسية، فروسيا تتحرك في سوريا باتفاق مع واشنطن والتنسيق مع إسرائيل؟ إن هذه الحالة تحتاج لموقف عربي، بغض النظر عن الخلافات مع النظام السوري، فالأمن القومي يتجاوز الخلافات السياسية لأن المصلحة القومية في خطر.

إن إسرائيل ومنذ منتصف القرن العشرين وهي تقدم الدعم للأكراد، خاصة أكراد العراق، وإسرائيل شجعت الحكومات الأثيوبية المتعاقبة على بناء سد النهضة لإضعاف مصر لتهديد الأمن القومي العربي وليس مصر فقط، ولذلك فمع نهاية عام ٢٠١٩م، واستقبال عام ٢٠٢٠، فالحاجة ملحة لمواصلة العمل العربي المشترك لمواجهة خطر سد النهضة وخطر التعاون الإسرائيلي مع الأكراد في شمال سوريا (قسد)، هناك انفراج في داخل المنظمة العربية وكذلك العلاقة مع دول الجوار الجغرافي ولكن تبقى تحديات ما يسمى باستراتيجية الأطراف الإسرائيلية؟؟

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

عام ٢٠١٩ هو عام الاعتداءات على ناقلات النفط الخام التي بدأت في ٤ يوليو ٢٠١٩

لمحافظة دول الخليج على سوق الطاقة عليها دعم الاتفاقيات خارج "أوبك"

تعد المنظمات الإقليمية أحد أهم أشكال عمليات تنظيم التعاون بين الدول على اختلاف أهدافها، لذلك فقد أقر ميثاق الأمم المتحدة قيام المنظمات الإقليمية التي من شأنها أن تعالج الأمور والقضايا المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، والعمل على تطوير عمليات التنمية ومحاربة الفقر وزيادة الرفاهية لدى الشعوب، مادامت هذه المنظمات الإقليمية تلتزم في نشاطها بمقاصد وأهداف الأمم المتحدة ومبادئها التي أقيمت من أجلها، وهي صيانة الأمن والحفاظ على السلام بين الدول، وتوفير الاستقرار، وتحقيق الازدهار لشعوب العالم. ينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على عمل المنظمات الإقليمية ودورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق التنمية والازدهار، باعتباره دورًا مكملاً لدور المنظمة الدولية، حيث تنص المادة ٥٢ من الفصل الثامن على إشراك المنظمات والاتحادات والتجمعات الإقليمية في تسوية المنازعات بين الدول؛ أما المادة ٥٣ فتعطي المنظمات الدولية حق الإنفاذ، وذلك بالتدخل العسكري لفرض الأمن وتحقيق السلام، على أن يكون ذلك بإذن صريح من مجلس الأمن. ومن ثم، فإن المادة ٥٣ تنشئ آلية تسمح لمجلس الأمن بالاستعانة بالمنظمات الإقليمية في تنفيذ العمليات العسكرية، كما تنص المادة ٥٤ على وجوب إخطار المنظمات الإقليمية لمجلس الأمن الدولي بأنشطتها المتعلقة بعمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

يُعد النفط والغاز الطبيعي المحركين الرئيسيين للاقتصاد العالمي، ويشكلان اليوم قرابة (٦٠٪) من الطاقة المستهلكة على الصعيد العالمي. وعلاوة على كونهما يمُثلان أهم مصدرين للطاقة، يستخدم النفط والغاز كمواد أولية لعدد لا يحصى من المنتجات التي نستهلكها في حياتنا اليومية، من أدوية ومذيبات وأسمدة ومستحضرات تجميل وإلكترونيات ومواد بناء ومنتجات أخرى كثيرة.

وفي هذا الإطار تأتي الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الخليج في الاقتصاد العالمي، حيث تمتلك هذه المنطقة نصف الاحتياطي العالمي من النفط الخام، وثلث الإنتاج، وأكثر من ثلث الاحتياطي من الغاز الطبيعي، وتستحوذ أيضًا على نحو (٢٩٪) من صادرات العالم من الغاز المسال. سنتناول في هذا المقال التطورات التي شهدها قطاع النفط والغاز خلال العام ٢٠١٩، وبيان الاستراتيجيات والخطط التي وضعتها الدول الخليجية لتطوير هذا القطاع.

أولاً- نظرة عامة عن النفط والغاز في منطقة الخليج:

يُقدر احتياطي النفط الخام المؤكد في منطقة الخليج التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست وكل من العراق وإيران بنحو (٨٠١,٨) مليار برميل تشكل زهاء (٤٨,٥٪) من الاحتياطي العالمي المُقدر بنحو (١٧٢٩,٧) مليار برميل، وهذا المؤشر يعكس منطقة الخليج في تحقيق الأمن العالمي للطاقة، وتتفاوت مساهمة دول الخليج في الاحتياطي العالمي ما بين (١٧,٢٪) في السعودية و(٠,٧٪) في سلطنة عمان .أما على صعيد الإنتاج من النفط الخام، فتنتج دول الخليج قرابة (٣١) مليون برميل يوميًا وهو ما يمثل ثلث الإنتاج العالمي تقريبًا مطلع عام ٢٠١٩م، وتستحوذ السعودية على (٤٠,٣٪) من إنتاج منطقة الخليج من النفط الخام، وتقدر مساهمتها في الإنتاج العالمي بنحو (١٣٪) وتأتي بالمرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة بنسبة (١٦,٢٪) وتتخطى روسيا التي تستحوذ على (١٢,١٪) من الإنتاج العالمي.

جدول (١) إحصائيات النفط الخام في منطقة الخليج
مطلع عام ٢٠١٩

الدولة	الاحتياطي		الإنتاج		الاستهلاك	
	مليار برميل	النسبة	ألف برميل يوميًا	النسبة	ألف برميل يوميًا	النسبة
السعودية	٢٩٧,٧	١٧,٢٪	١٢٢٨٧	١٣٪	٣٢٧٤	٣,٧٪
إيران	١٥٥,٦	٩,٠٪	٤٧١٥	٥٪	١٨٧٩	١,٩٪
العراق	١٤٧,٢	٨,٥٪	٤٦١٤	٤,٩٪	٧٧٧	٠,٨٪
الكويت	١٠١,٩	٥,٩٪	٣٠٤٩	٣,٢٪	٤٥١	٠,٥٪
الإمارات	٧٨,٨	٥,٧٪	٣٩٤٢	٤,٢٪	٩٩١	١,٠٪
قطر	٢٥,٢	١,٥٪	١٨٧٩	٢٪	٣٢٨	٠,٣٪
عمان	٥,٤	٠,٧٪	٩٧٨	١٪	١٩٢	٠,٢٪
الإجمالي	٨٠١,٨	٤٨,٥٪	٣٠٤٨٦	٣٣,٣	٧٨٩٢	٨,٤٪

Source: British petroleum, BP Statistical Review of World Energy, June 2019, P.14

أما فيما يتعلق باستهلاك منطقة الخليج من النفط الخام، فيبلغ قرابة (٧,٩) ملايين برميل تشكل ما نسبته (٨,٤٪) من الاستهلاك العالمي. وتأتي السعودية بالمرتبة الأولى، حيث تستحوذ على (٤١,٥٪) من إجمالي ما تستهلكه الدول الخليجية من النفط الخام، تليها إيران، فالإمارات.

وترتفع الأهمية الجيواقتصادية للغاز الطبيعي لمنطقة الخليج عالميًا، حيث يشكل احتياطي الغاز لهذه المنطقة قرابة (٣٨٪) من إجمالي الاحتياطي العالمي المقدر بـ (١٩٦,٩) تريليون متر مكعب، وتستحوذ دولتين على أكثر من ربع الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي بواقع (١٦,٢٪) لإيران و(١٢,٥٪) لقطر. ويشكل إنتاج منطقة الخليج نحو (١٧,٤٪) من الإنتاج العالمي البالغ (٣٨٦٧,٩) مليار متر مكعب، وتنتج إيران وقطر قرابة ثلثي إنتاج منطقة الخليج. أما فيما يتعلق باستهلاك الدول الخليجية للغاز الطبيعي، فهو يناهز (١٣٪) من الاستهلاك العالمي، وتأتي إيران في مقدمة المستهلكين للغاز بالمنطقة، تليها السعودية، فالإمارات، ثم قطر.

جدول (٢) إحصائيات الغاز الطبيعي في منطقة الخليج
مطلع عام ٢٠١٩

الدولة	الاحتياطي		الإنتاج		الاستهلاك	
	تريليون م٣	النسبة	مليارم٣ يوميًا	النسبة	مليار م٣ يوميًا	النسبة
إيران	٣١,٩	١٦,٢٪	٢٣٩,٥	٦,٢٪	٢٢٥,٦	٥,٩٪
قطر	٢٤,٣	١٢,٥٪	١٧٥,٥	٤,٥٪	٤١,٩	١,١٪
الإمارات	٥,٩	٣,٠٪	٦٤,٧	١,٧٪	٧٦,٦	٢,٠٪
السعودية	٥,٩	٣,٠٪	١١٢,١	٢,٩٪	١١٢,١	٢,٩٪
العراق	٣,٦	١,٨٪	١٣,٠	٠,٣٪	١٧,٠	٠,٤٪
الكويت	١,٧	٠,٩٪	١٧,٥	٠,٥٪	٢١,٨	٠,٦٪
عمان	٠,٧	٠,٣٪	٣٦,٨	٠,٩٪	....	....
البحرين	٠,٢	٠,١٪	١٤,٨	٠,٤٪	...	....
الإجمالي	٧٤,٢	٣٧,٨٪	٦٧٣,٧	١٧,٤٪	٤٩٥	١٢,٩٪

Source: British petroleum, BP Statistical Review of World Energy, June 2019, P.30- 32

وتستحوذ منطقة الخليج على نحو (٢٩,١٪) من صادرات الغاز المسال على الصعيد العالمي، حيث تصدر (١٢٥,٦) مليار متر مكعب من الغاز المسال من إجمالي الصادرات العالمية البالغ (٤٣١) مليار متر مكعب لعام ٢٠١٨، وتُصدر قطر قرابة ربع صادرات العالم من الغاز المسال تليها استراليا بنسبة (٢١,٣٪).

جدول (٣) صادرات منطقة الخليج من الغاز المسال لعام ٢٠١٨م
"مليار متر مكعب"

الدولة	صادرات الغاز المسال	النسبة من الإجمالي
قطر	١٠٤,٦	٢٤,٣
عمان	١٦,٦	٣,١
الإمارات	٧,٤	١,٧
الإجمالي	١٢٥,٦	٢٩,١٪

Source: British petroleum, BP Statistical Review of World Energy, June, 2019, P. 40

ثانيًا- تطورات قطاع النفط والغاز عام ٢٠١٩

شهد عام ٢٠١٩م، جملة من الأحداث والمتغيرات العالمية والإقليمية، أثرت على قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، وألقت بظلالها الإيجابية والسلبية على اقتصادات المنطقة، وعلى قطاع النفط والغاز. **ويمكن إيجاز أهم هذه الأحداث بما يلي:**

١) اتفاق خفض إنتاج أوبك من النفط الخام:

مع مطلع عام ٢٠١٩م، اتفقت "أوبك" وروسيا ومنتجون آخرون على تخفيض الإنتاج بنحو (١,٢) مليون برميل يوميًا بقصد تقليص المعروض العالمي من النفط الخام الذي شهد تزايدًا كبيرًا نتيجة لزيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، وكذلك زيادة الإنتاج من قبل دول أخرى من خارج أوبك. وفي يوليو ٢٠١٩م، اتفقت منظمة "أوبك" وشركائها في الاتفاق على تمديد العمل به حتى مارس ٢٠٢٠م، وذلك بهدف تفادي تخمة مخزونات النفط في ظل توقع فيه تباطؤ الطلب العالمي على النفط الخام عام ٢٠٢٠م، بسبب الركود الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، علاوة على استمرار الحرب التجارية الأمريكية الصينية.

٢) إيقاف العمل بالسماح باستيراد النفط الخام والمكثفات من إيران:

بعد انتهاء فترة الإعفاءات التي منحتها الولايات المتحدة لثمانية مستوردين رئيسيين للنفط الإيراني في بداية مايو ٢٠١٩م، بدأت أغلب هذه الدول بالتوقف على الاستيراد باستثناء الصين التي تشتري النفط بأسعار تقل عن السعر العالمي ، وهذا أثر على مبيعات النفط الإيراني التي شهدت هبوطًا حادًا، حيث تقلصت الصادرات الإيرانية من النفط الخام بمقدار (٨٠٪)، وانخفض إنتاج إيران من النفط الخام بمعدل (٤٠) ألف برميل يوميًا في أغسطس ٢٠١٩ م، ليصل إلى ٢,١٩ مليون برميل يوميًا، بالقرب من أدنى مستوى لها في ثلاثة عقود، بعد أن كان متوسط الإنتاج النفطي اليومي لإيران قبل إعادة فرض العقوبات الأمريكية بحدود (٣,٨٥) ملايين برميل من الخام في اليوم صدرت منها (٢,٢) مليون برميل من النفط الخام و (٦٠٠) ألف برميل يوميًا من المكثفات.

وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في إنتاج النفط الإيراني قد انعكس على صادرات إيران النفطية التي انخفضت بواقع (١٧٠) ألف برميل يوميًا خلال شهر أغسطس حتى وصلت الصادرات إلى (٢٠٠) ألف برميل يوميًا فقط في مطلع سبتمبر الماضي، ويأتي ذلك استمرارًا للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في نوفمبر ٢٠١٨، وبالتالي، فإن هدف التصفير النسبي للصادرات النفطية الإيرانية قد أقترب، وليس التصفير المطلق بسبب التعامل الصيني مع النفط الإيراني.

٣) الهجمات على ناقلات النفط:

شهد عام ٢٠١٩م، جملة من الهجمات على ناقلات النفط سواء في مناطق التصدير أو في البحار ويمكن إيجاز أهم الهجمات بالآتي:

أ) هجمات الفجيرة:

تعرّضت ناقلتا نفط سعوديتان وناقلة نفط نرويجية وسفينة شحن إماراتية لأضرار في "عمليات تخريبية" قبالة الساحل لإمارة الفجيرة خارج مضيق هرمز في ١٢ مايو ٢٠١٩م، حيث استخدمت ألغامًا لاصقة مضادة للسفن في الاعتداءات. وأن هذه العملية تتطلب الخبرة الملاحية العالية في مجال استخدام القوارب السريعة وعلى معرفة بجغرافية المنطقة بحيث تمكنوا من دخول المياه الإقليمية لدولة الإمارات ومن تمكين العناصر من التسلل بعد الانتهاء من عملية تفجير الألغام، وهذا يجعل من إيران المتهم الأول بهذه العملية التي جاءت مع انتهاء فترة السماح لبعض الدول باستيراد النفط الإيراني.

ب) حرب ناقلات النفط:

شهد العام ٢٠١٩م، جملة من الاعتداءات على ناقلات النفط الخام بدأت في ٤ يوليو ٢٠١٩م، عندما قامت القوات البحرية البريطانية بمنطقة جبل طارق بحجز ناقلة النفط الإيرانية العملاقة " غريس ١" التي تنقل النفط الخام إلى سوريا بالرغم من العقوبات المفروضة على النظام السوري. وكرد فعل قامت قوات الحرس الثوري بحجز ناقلتي نفط الأولى ستينا إمبيرو تحمل علم بريطانيا، وترجع ملكيتها لشركة ستينا السويدية والثانية الناقلة مسدار تحمل علم ليبريا وتديرها شركة بريطانية. كما قامت البحرية الإيرانية يوم ١٩ يوليو ٢٠١٩م، بحجز ناقلة النفط MESDAR تتبع فرع الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك" بلندن، وتم الإفراج عنها بعد اتصال السلطات الجزائرية مع السلطات الإيرانية، التي كانت تشك بأنها ناقلة نفط بريطانية.

تستثمر عُمان في مشروع صلالة للغاز المسال لزيادة الطاقة التصديرية للسلطنة بنحو (٣٠٠) ألف طن سنويًا من الغاز المسال والمكثفات

وتعرضت ناقلة نفط إيرانية يوم ١١ أكتوبر ٢٠١٩م، إلى ضربتين مفترضتين في البحر الأحمر، في أول حادثة استهداف لسفينة تابعة لإيران منذ سلسلة هجمات شهدتها منطقة الخليج. وارتفعت أسعار النفط بأكثر من اثنين بالمئة إثر الحادثة، التي أثارت مخاوف جديدة بشأن الإمدادات وسط ارتفاع منسوب التوتر بعد هجمات سبتمبر التي استهدفت منشآت أرامكو.

٤-الهجمات على منشآت أرامكو:

تعرضت منشأتين نفطيتين تابعتين لشركة أرامكو السعودية في منطقتي بقيق وخريص في المنطقة الشرقية بالسعودية إلى عدة هجمات إرهابية في ١٤ سبتمبر، نتج عنها عدّة انفجارات قادت إلى توقف كمية من إمدادات الزيت الخام تقدر بنحو (٥٧) مليون برميل، أي حوالي (٥٠٪) من إنتاج الشركة. وأثر هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعاره لقرابة ٢٠٪، بعد يومين من الهجمات لكن المملكة استطاعت أن تعوض الانخفاض الناتج من خلال المخزونات الاستراتيجية وخلال فترة قصيرة جدًا، الأمر الذي أدّى إلى عدم تأثر السوق العالمية للنفط بما خلفته الهجمات الإرهابية.

ثالثًا- مستقبل قطاع الطاقة بمنطقة الخليج:

يرتبط مستقبل قطاع الطاقة بمنطقة الخليج خلال السنوات القادمة بجملة من التطورات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي يمكن إيجازها بالآتي:

١) توقعات الطلب العالمي على النفط والغاز:

يشير تقرير وكالة الطاقة الدولية لشهر سبتمبر أن الطلب العالمي على النفط يواجه عوامل اقتصادية معاكسة، يدعمها انخفاض الأسعار الناجم عن وفرة المعروض. فمع انخفاض أسعار النفط حاليًا نحو ٢٠ ٪ مقارنة بمستواها قبل عام، سيتلقى المستهلكون الدعم. وأبقت الوكالة توقعاتها لزيادة الطلب عند ١,٣ مليون في ٢٠٢٠م، بافتراض عدم حدوث انهيار آخر في المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وفي ضوء انحسار التوترات المحيطة بإيران.

ومن المنتظر أن يزيد نمو الإنتاج من خارج أوبك إلى (٢,٣) مليون برميل يوميًا في ٢٠٢٠م، بارتفاع قدره (٤٠٠) ألف مقارنة بعام ٢٠١٩م، في الوقت نفسه، يتجه الطلب على خام أوبك للوصول إلى (٢٨,٣) مليون برميل يوميًا في النصف الأول من ٢٠٢٠م، بما يقل عن (١,٤) مليون برميل يوميًا عن إنتاج المنظمة في أغسطس ٢٠١٩م، وقد يحفز هذا التفاوت أوبك وحلفاءها ومن بينهم روسيا على إعادة النظر في اتفاقهم لخفض الإنتاج.

أما فيما يتعلق بالطلب على الغاز، فمن المتوقع ينمو الطلب العالمي على الغاز المسال بحوالي (٢٪) سنوياً خلال الخمسة عشر سنة المقبلة نتيجة لتحول العديد من الدول المستهلكة للنفط إلى استخدام الغاز المسال كبديل للنفط في تشغيل محطات الطاقة الكهربائية، وهذا دفع بالعديد من الدول الرئيسة في إنتاج الغاز إلى التوسع، فقد أعلنت قطر المُصدر الأول للغاز في العالم أنها ستزيد من قدرة مشروع توسعة الغاز الطبيعي المسال، حيث منحت الصين عددًا من عقود مشروع تطوير الغاز ، الذي يهدف إلى رفع طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من (٧٧) مليون طن إلى (١١٠) ملايين طن سنويًا عام ٢٠٢٤.

كما تقوم عُمان باستثمارات كبيرة في قطاع الغاز منها مشروع صلالة للغاز المسال الذي من المؤمل أن يزيد الطاقة التصديرية للسلطنة بنحو (٣٠٠) ألف طن سنويًا من الغاز البترولي المسال والمكثفات، والمتوقع أن يتم تصدير أول شحنة منه في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م. ومشروع حقل غزير المرحلة الثانية التي سيساهم بنصف مليار قدم مكعب من الغاز يوميًا بحلول بداية عام ٢٠٢١م. ومشروع جبال خف الذي يتضمن تطوير متكامل لمكمني خف وسدير لإنتاج النفط والغاز الحمضيين الذي من المخطط أن يبدأ بالإنتاج ٢٠٢١م.

وتسير شركة أرامكو قدمًا في برنامجها لاستكشاف وإنتاج الغاز التقليدي وغير التقليدي بهدف تغذية صناعاتها السريعة النمو، وتوفير المزيد من النفط الخام للتصدير أو تحويله إلى كيماويات. وتخطط أيضاً لتعزيز إنتاجها من الغاز إلى (٢٣) مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا خلال السنوات العشر القادمة من (١٤) مليار قدم مكعبة قياسية حاليًا، وتحتاج استراتيجية أرامكو لتحقيق هذا الهدف لاستثمارات بمبلغ قدره (١٥٠) مليار دولار، وعند ذلك تنتقل السعودية من مرحلة الإنتاج لسد متطلبات الاستهلاك المحلي لمُصدر للغاز والذي تسعى لرفع نسبته في مزيج الطاقة السعودي إلى (٧٠٪) خلال السنوات العشر القادمة من (٥٠٪) في الوقت الحالي.

وأقر المجلس الأعلى للبترول في الإمارات استراتيجية شركة "أدنوك " الشاملة للغاز، والتي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول من مستورد إلى مصدر للغاز وذلك من خلال استثمارات ومشاريع تطويرية وشراكات استراتيجية تهدف إلى تعزيز القيمة من مكامن الغاز. وسيتيح اعتماد هذه الاستراتيجية إضافة كميات جديدة بما يمكن دولة الإمارات من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول إلى مصدر للغاز. وتشمل استراتيجية أدنوك للغاز المحافظة على إنتاج الغاز الطبيعي المسال حتى عام ٢٠٤٠م، والاستفادة من الفرص الناتجة عن تغيرات العرض والطلب ومزيج الطاقة في دولة الإمارات بقصد تعزيز القيمة من الغاز واستخداماته في إنتاج البتروكيماويات.

احتياطي النفط الخام المؤكد في منطقة الخليج الثمانية بـ (٨٠١,٨) مليار برميل تشكل (٤٨,٥٪) من الاحتياطي العالمي المُقدر بـ (١٧٢٩,٧)

وستقوم أدنوك بتطوير مشروع حقول "حيل" و"غشه" و"دلما" الواقعة في تكوين الصخر العربي في أبو ظبي الذي يقدر بأنه يحتوي على عدة تريليونات قدم مكعبة من الغاز القابل للاستخلاص ومن المتوقع أن ينتج المشروع أكثر من (١,٥) مليار قدم مكعبة من الغاز يوميًا. ولاتزال الإمارات تمضي قدمًا في خططها لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى ٤ ملايين برميل يوميًا مع نهاية ٢٠٢٠.

وتخطط مؤسسة البترول الكويتية، لتنفيذ عدد كبير من المشاريع المستقبلية للتوسع في قطاع النفط والغاز، ضمن استراتيجية المؤسسة ٢٠٤٠، حيث أن المؤسسة تخطط لإنفاق ١٠٠ مليار دولار لتنفيذ خطتها التوسعية لزيادة الطاقات الإنتاجية في مجالي النفط والغاز.

وتسعى مملكة البحرين إلى جذب استثمارات في قطاع الطاقة بعد اكتشاف النفط الصخري والغاز المعلن عنه في أبريل ٢٠١٨ قبالة الساحل الغربي والذي من المؤمل أن يدخل قيد الإنتاج خلال خمس سنوات"، وإن احتياطاته تقدّر بنحو (٨٠) مليار برميل من النفط المُحكم، إضافة إلى اكتشاف كميات كبيرة من الغاز العميق". وسوف يسهم تطوير الحقل الجديد في رفع قدرات البحرين التنافسية.

وصفوة القول إن دول الخليج سوف تستفيد كثيرًا من مشاريعها في مجال الغاز لاسيما وأن معظم الدول الأوروبية تشهد اقبالاً متزايدًا على الطاقة النظيفة وفي ظل تراجع الإنتاج في أوروبا، فإن ذلك يعني أن هناك طلب إضافي ومستمر على الغاز الطبيعي المسال، علاوة على تزايد طلب الدول الآسيوية بعد عمليات التحول في معظم محطات الطاقة الكهربائية صوب الغاز المسال، الأمر الذي سيخلق فرص لإبرام صفقات توريد الغاز على المدى الطويل.

٢) الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين:

مع مرور الوقت واستمرار الحرب التجارية سينخفض الطلب على النفط عالميًا، ما قد يؤثر بشكل كبير على دول الخليج التي تستحوذ على (٤٠٪) من واردات الصين من النفط، وسيكون هناك تأثيرات غير مباشرة من خلال التأثيرات المرتدة عبر العديد من القنوات، منها تضرر النمو العالمي، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الخام، وانخفاض أسعاره، علاوة عن تأثير هذه الحرب على الصين بوصفها ودول آسيوية أخرى من الدول المستوردة الرئيسية للنفط، والأكثر تضررًا من النزاعات التجارية، مما سيفرض ضغوطًا على الأسعار.

قد تنخفض استيرادات الصين من نفط منطقة الخليج على المدى الطويل نتيجة لانخفاض النشاط الصناعي وانخفاض الطلب الصيني على النفط نتيجة للحرب التجارية، وقد يكون لهذا آثار سلبية على اقتصادات الخليج التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل. لذا من المناسب أن تراجع دول الخليج سياساتها التوسعية في إنتاج النفط، وتحافظ على معدلات مقبولة تتناسب مع الانخفاض في الطلب العالمي عليه.

٣) تحديات مصادر الطاقة غير التقليدية:

يشير مشهد الطاقة العالمي اليوم إلى أن الدول الخليجية المنتجة للنفط والغاز ستواجه تحدي ما يعرف بالموارد غير التقليدية"، خصوصًا النفط والغاز الصخريين، باعتبارهما نوعين غير مألوفين من مصادر الطاقة؛ إذ نلاحظ إعادة توزيع الخرائط، وتهديد الدور الاستراتيجي للمنطقة في مدّ العالم بالطاقة، حيث شهد العام ٢٠١٩م، تغيرًا في خارطة الإنتاج العالمي للنفط، حيث أصبحت الولايات المتحدة المنتج الأول في العالم متخطية السعودية وروسيا.

وتجدر الإشارة إلى أن استمرار نشاط البحوث والتطوير في تقنيات استخراج الزيت الصخري سوف يسهم بتقليل تكاليف إنتاج البرميل مما سيؤثر على إنتاج دول الخليج من النفط. وهذا في تقديري يستدعي تبني سياسات نفطية تركز على تصنيع المنتجات النفطية والبتروكيماوية أكثر من تصدير النفط الخام.

وفي الختام نقول بأن على دول الخليج لكي تحافظ على أهميتها في سوق الطاقة العالمي أن تدعم جهود إبرام اتفاقيات خفض الإنتاج بالتعاون مع الدول الرئيسة الأخرى المنتجة للنفط وفي مقدمتها روسيا. وتتبنى استراتيجية التكامل من خلال كافة مراحل سلسلة القيمة النفطية، والتي يمكن أن تعزز الأرباح بعيدة المدى لدول المنطقة، وتحد من تقلبات سوق النفط العالمية بعقود لا تتأثر بالتغيرات والاستراتيجية والاستثمارات.

* أكاديمي متخصص بالاقتصاد السياسي

ارتفع عدد رخص الاستثمار الأجنبي بالسعودية ١٣٠٪

التحول للاقتصاد الرقمي: خيار استراتيجي أمام دول التعاون ـ السعودية نموذج

مع نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تواجه دول مجلس التعاون عددًا من التحديات على الصعيد الإقتصادي، منها مصاعب عدم استقرار أسعار الطاقة وإتجاهاتها النزولية، وانتشار البطالة بين خريجي الجامعات، وتزايد العجوزات في الموازنات العامة للحكومات، واستمرار إعتماد الإقتصادات الوطنية على قطاع النفط، والإعتماد على القطاع الحكومي كمحرك للتنمية. وإذا كانت بلدان المنطقة تبغي تنويع هيكل الإقتصاد الوطني وتسريع النمو وخلق فرص عمل لملايين الشباب الباحثين عن العمل، فلن يكون بوسعها تحقيق ذلك إذا استمرت في متابعة مسار التنمية التقليدي بالاعتماد على النفط، أو حتى على الصادرات الصناعية التقليدية وفق ما سارت عليه الكثير من تجارب التنمية الناجحة، كما في كوريا الجنوبية، وسيتعين عليها تطوير اقتصاد رقمي يستفيد من القوى العاملة الشابة المتعلمة، ويدفع بالتنمية قدمًا للأمام.

د. محمد البنا

وفي ضوء المتغيرات العالمية المتسارعة، وفي ضوء تجربة العقود الماضية، لم تفلح دول المنطقة في تنويع هياكل اقتصاداتها بحسب الطموحات التي وضعت طوال تلك السنوات، وفي ضوء معطيات الثورة الصناعية الرابعة وما ترتب عليها من أنماط في المنتجات والأعمال والخدمات الحكومية وطرائق الإنتاج والتسويق بل والإستهلاك، أصبح هناك حاجة لواقع اقتصادي جديد في منطقة دول مجلس التعاون ويجب أن يتشكل هذا الواقع الجديد قريبًا، ففي منطقة تتهاوى فيها العقود الاجتماعية القديمة، ويخفق الاقتصاد الجامد في توظيف أكثر أفراد القوى العاملة تعليمًا وإنتاجية، فإن النهج التدريجي للتغيير لا يكون قابلًا للتطبيق.

وبدلاً من ذلك، تحتاج المنطقة إلى جهد شامل يوحِّد الناس خلف هدف مشترك، ويساعد على تحقيق تحوُّل في الطريقة التي تمارس بها الحكومات والشركات والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني أعمالها، حتى تحدث تحولا في اقتصاداتها وتغير من ثقافات موروثة تعتبر الحكومة مسؤولة عن الحياة الإقتصادية بكافة أبعادها، وتساعد على ضمان أن يجد الملايين من شبابها الوظائف الجيدة التي يستحقونها، ويمكن لمثل هذا النموذج أن يوفر فرصًا للحاصلين على تعليم جيد.

وفضلا عن ذلك، يمكن للتطبيقات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، مثل منصات التوظيف، أن تساعد العمال الأقل تعليمًا في العثور على وظائف. وسيتطلب هذا إنشاء نظام اتصالات حديث يساعد في وجود اقتصاد رقمي شامل وبنية تحتية مالية لدعم هذا الاقتصاد.

فقد توافد الشباب في دول المنطقة على الجامعات خلال العقود القليلة الماضية، وظهرت فجوة ليس بين متطلبات سوق العمل، والخريجين بل بين الخريجين من قوة العمل المعرفية المزودين بمستويات معرفية جديدة، ومهارات حديثة، وبين مجتمعات وأنشطة الأعمال التقليدية التي تسود دول المنطقة، ومن ثم لم تكن هناك زيادة متناسبة في الطلب على مهاراتهم. فكانت النتيجة أن خريجي الجامعات أصبحوا أكثر عرضة للبطالة من أولئك الأقل تعليمًا.

ولتغيير هذه الأوضاع، سعت دول إلى خلق واقع اقتصادي جديد يمكن أن يتيح الفرص لجميع شبابها، بعد أن بلغ النموذج الاقتصادي القديم الذي تقوده الدولة، والذي لا يزال متجذرًا لدى شعوب المنطقة، أقصى مداه ولم يعد قادرًا على توفير الوظائف الضرورية، ناهيك عن توفير وظائف عالية الجودة.

ولا يمكن لنموذج النمو القائم على الصناعات الخفيفة

كثيفة العمالة، مثل الذي تتبعه بلدان شرق آسيا، أن يحل مشكلة خريجي الجامعات العاطلين في دول المنطقة، علاوة على ذلك، قد لا يصلح مسار النمو هذا في إحداث التحول المنشود في بنيان تلك الإقتصادات وتنويع مصادر الدخل بها، لأن الثورة الصناعية الرابعة واقتصاد الرقمي الناجم عنها، والتكنولوجيا الجديدة أحدثت تغييرًا سريعًا في طبيعة التصنيع، وطرائق الإنتاج، بل والمنتجات نفسها.

الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي

يعيش العالم حاليًا بدايات الثورة الصناعية الرابعة، والتي من أهم مظاهرها الاعتماد على أنظمة الإنتاج الإلكتروني الملموس التي تهدف إلى ربط عالمي الإنتاج المادي والافتراضي، إضافة إلى العمليات الرقمية التي تجمع بين عمليات التحويل الرقمي وتكامل سلاسل القيمة والمنتجات أو الخدمات. ورغم المخاوف من تأثير الرقمنة على التوظيف وفرص العمل، إلا أن تكنولوجيا المعلومات، والآلات، والإنسان مرتبطين معًا ويتفاعلون معًا، مما يؤدي إلى خلق طريقة تصنيع متخصصة، ومرنة، مع كفاءة في استخدام الموارد بما فيها عنصر العمل، الذي سيبقى متحكمًا في كل جوانب العمليات الإنتاجية مع تغير جذري في طبيعته وتحوله إلى عمالة معرفية تقوم على المعرفة والمهارات العملية المتقدمة.

ويأتي في صدارة التقنيات الرقمية ما يلي:

- تقنيات إنترنت الأشياء IoT
- وتحليالت البيانات الضخمة Analytics Data Big
- والذكاء الاصطناعي
- والروبوتات المتطورة
- والطباعة ثلاثية الأبعاد
- والحوسبة السحابية Computing Cloud

هل على دول الخليج أن تمر بمراحل التطور الإقتصادي التي شهدتها الدول الصناعية المتقدمة حتى تلج إلى الاقتصاد الرقمي؟

لا يحتاج تحديث الاقتصادات الخليجية بصفة عامة المرور بالمراحل السابقة التي عاشتها الاقتصادات الصناعية الجديدة، لقد اختصرت التكنولوجيا الحديثة تلك المراحل، حيث تمنح التكنولوجيا الرقمية بلدان العالم فرصة فريدة لتسريع خطى التنمية الاجتماعية الاقتصادية وبناء مستقبل أفضل، فقط علينا أن نوفر متطلبات ذلك الاقتصاد، خاصة إعداد قوة العمل المعرفية، والاهتمام بالبحث والتطوير والابتكار، بما يتيح تسريع التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز إنتاجية الصناعات القائمة، وخلق أسواق وصناعات جديدة. **ويعتمد نجاح تطبيق الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية في دول المجلس على العوامل والسمات التالية:**

تحدث الابتكارات الرقمية حاليًا تحولات في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبًا عن طريق إدخال نماذج عمل جديدة، ومنتجات جديدة، وخدمات جديدة، وطرق جديدة لخلق القيمة وفرص العمل. وقد بدأت نتائج هذا التحول في الظهور بالفعل: حيث تبلغ قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي حاليًا ١١,٥ تريليون دولار، أو ١٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٢٥٪ خلال أقل من عقد من الزمان. كما إن للتكنولوجيا أثر عميق على طريقة عمل الحكومات وتفاعلها مع مواطنيها، حيث تفتح الباب لزيادة الشفافية وكفاءة تقديم الخدمات.

كذلك فإن الموجة المستمرة من الابتكارات قادرة على إزالة أي عقبات تحول بين الناس والفرص، وخصوصًا الفئات الأشد فقرًا والأكثر معاناة وتأثرًا. فبفضل المنصات الرقمية، أصبح بإمكان الأفراد -أينما كانوا- الوصول إلى قدر غير مسبوق من المعلومات، والعمل بوظائف عبر الإنترنت، والالتحاق بدورات إلكترونية، بل والحصول على الرعاية المنقذة للحياة عبر الخدمة الطبية عن بعد. وللابتكارات الرقمية منافعها الشاملة بعيدة المدى، ففي البلدان المتطورة والنامية، سرعان ما تؤدي إلى إطلاق حلول مبتكرة للتحديات المعقدة التي تواجه مجموعة واسعة من القطاعات من الصحة والتعليم إلى النقل أو إدارة مخاطر الكوارث أو الزراعة.

ما هي متطلبات التحول إلى الاقتصاد الرقمي

ولتفعيل العصر الرقمي الجديد في تحقيق التنمية تحقيقًا كاملاً، يقترح البنك الدولي اتخاذ إجراءين رئيسيين، وهي التدابير التي يطلق عليها مسمى المكمِّلات المناظرة للاستثمارات الرقمية. **وهما:**

- سد الفجوة الرقمية عن طريق تحويل الإنترنت إلى خدمة عامة ميسورة التكلفة مفتوحة وآمنة.

رؤية السعودية ٢٠٣٠ خطة لما بعد النفط أعقبت برنامج التحول الوطني الذي استهدف تميز الأداء الحكومي وتعزيز الممكنات الاقتصادية

تبلغ قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي ١١,٥ تريليون دولار أو ١٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي ويتوقع أن يصل ٢٥٪ خلال أقل من عقد

● وتعزيز اللوائح التي تضمن التنافس بين الشركات ومواءمة مهارات العمال بما يتناسب ومتطلبات الاقتصاد الجديد وتعزيز المؤسسات الخاضعة للمساءلة

ويتعين على دول الخليج، إذا أرادت أن تجني أكبر قدر من المنافع، تهيئة البيئة المناسبة للتكنولوجيا، والتي تضم: اللوائح التي تيسّر المنافسة ودخول الأسواق، والمهارات التي تمكن الأعمال من الاستفادة من الاقتصاد الرقمي والمؤسسات التي تخضع للمساءلة أمام المواطنين حتى يمكن للتقنيات الرقمية بدورها أن تسرع من وتيرة التنمية.

ومن ضمن الإجراءات الأخرى المطلوبة الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، وخفض تكاليف أداء الأعمال، وتخفيض الحواجز التجارية، وتيسير دخول الشركات الجديدة، وتدعيم سلطات تعزيز المنافسة، وتيسير التنافس عبر المنصات الرقمية، وذلك باعتبارها جميعًا كفيلة بزيادة الإنتاجية والابتكار لدى الشركات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تدريس المهارات المعرفية المتقدمة ومهارات التفكير النقدي والتدريب التأسيسي في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتقدمة سيكتسب أهمية مع انتشار الإنترنت. ويؤدي تدريس المهارات التقنية في وقت مبكر واطلاع الأطفال على التكنولوجيا إلى تعزيز المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتأثير على خيارات العمل المتاحة لهم.

توجهات دول المنطقة نحو الاقتصاد الرقمي

أكدت دول الخليج وعيها بالطبيعة الخاصة لاقتصاداتها القائمة على النفط والغاز في التخطيط الاقتصادي. الرؤى الوطنية والتنمية وأكدت الخطط على الحاجة إلى التنويع الاقتصادي منذ منتصف التسعينات، ووضعت رؤى مستقبلية وخططًا اقتصادية قامت على أهداف وتطلعات دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وركزت معظمها على القضايا الأساسية خاصة تنويع الإقتصادات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل، وكان التنويع الاقتصادي سمة دائمة في جميع الرؤى والخطط الاقتصادية الخليجية.

بعض هذه الرؤى مثل رؤية البحرين ٢٠٣٠ نظرت إلى القطاع الخاص باعتباره القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية، في حين أن آخرين مثل الإمارات العربية المتحدة في رؤية ٢٠٢١ شددت على الدور الهام الذي يلعبه القطاع العام في عملية التنمية.

وأعلنت قطر استراتيجيتها في التنويع في رؤية ٢٠٢٣ وذلك عام ٢٠٠٨م، وأتبعتها باستراتيجيتها الوطنية ٢٠١٦م، وأتبعتها باستراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢ استمرارًا لسلسلة الإستراتيجيات الوطنية التي ترمي لتحقيق غايات وتطلعات رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والتي تهدف بدورها إلى تحويل دولة قطر بحلول العام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

ودشنت البحرين رؤيتها الاستراتيجية ٢٠٣٠ عام ٢٠٠٨، مستهدفة خلق اقتصاد ينافس عالميًا مرتكزًا على دور القطاع الخاص، مستهدفًا خلق وظائف جديدة للأجيال المقبلة.

وأعلنت عُمان عن رؤيتها الاقتصادية ٢٠٢٠ منذ العام ١٩٩٥م، مستهدفة تحقيق تغيرات هيكلية وتنويع بنية الإقتصاد الوطني وزيادة دور القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية.

أما الكويت وهي أكثر بلدان الخليج اعتمادًا على النفط، فقد أعلنت رؤية ٢٠٣٥ منهاجًا للعمل التنموي منذ العام ٢٠١٠مستهدفة نفس التوجهات بتنويع الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، يقودها المجلس العلى للتخطيط والتنمية، مستهدفة الكويت إلى مركز مالي وتجاري ، وجذاب للمستثمرين، حيث يقود القطاع الخاص الاقتصاد، وخلق المنافسة وتعزيز كفاءة الإنتاج، تحت مظلة تمكين المؤسسات الحكومية، التي تبرز القيم، وتحمي الهوية الاجتماعية، وتحقق تنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى التنمية المتوازنة، وتوفير البنية التحتية المناسبة والتشريعات المتقدمة وبيئة الأعمال الملهمة.

تم إطلاق رؤية الإمارات ٢٠٢١ في عام ٢٠١٠، حيث تهدف الرؤية لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول عام ٢٠٧١م، ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، تم تقسيم عناصر رؤية الإمارات ٢٠٢١ إلى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال السنوات المقبلة في العمل الحكومي.

تهدف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، التي تعد الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، إلى تحقيق ثمانية أهداف تخدم التنمية المستدامة للدولة، أبرزها الاعتماد بشكل كلي على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بحلول عام ٢٠٣١، فضلاً عن الارتقاء بالأداء الحكومي، بجانب أن تكون حكومة الإمارات الأولى عالميًا في استثمار الذكاء الاصطناعي بمختلف قطاعاتها الحيوية.

على دول الخليج تيسير المنافسة ودخول الأسواق والمهارات لتحقق الاستفادة من الاقتصاد الرقمي ومؤسسات تخضع للمساءلة أمام المواطنين

وتعد استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، وتهدف من خلالها إلى تحقيق ثمانية أهداف من شأنها خدمة التنمية المستدامة والشاملة للدولة، التي تعمل على بلوغ المركز الأول في المجالات كافة عالميًا.

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦ مستهدفة تحويل المملكة العربية السعودية إلى قوة استثمار عالمية، وتمثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ ، خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية وأعقبت ما يعرف ببرنامج التحول الوطني، الذي استهدف تحقيق التميز في الأداء الحكومي، وتعزيز الممكنات الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية، وتسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية والرقمية، وإشراك المستفيدين في التعرف على التحديات وابتكار الحلول، ومساهمتهم في التنفيذ، وتقييم أداء مبادرات البرنامج.

نموذج رؤية السعودية ٢٠٣٠ والاقتصاد الرقمي

فيما يتعلق برقمنة الاقتصاد السعودي سعت رؤية ٢٠٣٠ إلى تأسيس وتشغيل قطاع الثورة الصناعية الرابعة-مراكز القدرات، فمن بين كل خمسة مراكز تم إعدادها، تم بالفعل تأسيس مركز مختص بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والذي يُوسّع حاليًا أنشطته وقدراته لتلبية الأهداف والغايات التي تنشدها إستراتيجية الثورة الصناعية الرابعة في إطار برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. كما تم استحداث تخصصات جديدة من خلال إضافة تخصصات تقنية في بعض الجامعات السعودية مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وارتفع عدد رخص الاستثمار الأجنبي الممنوحة في المملكة العربية السعودية في الربع الأول من عام ٢٠١٨ بنسبة ١٣٠٪. كما تعمل المملكة العربية السعودية على تطوير مدينة لصناعة السيارات تهدف إلى جذب الاستثمارات السعودية والأجنبية، وزيادة الصادرات، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في التنوع الاقتصادي كجزء من رؤية ٢٠٣٠.

وتسعى المملكة إلى زيادة النطاق العريض اللاسلكي حيث تم تغطية ١٢٨ ألف منزل في المناطق النائية، ففي مجال التحول الرقمي في الخدمات العدلية، تم إطلاق الوكالات الإلكترونية ضمن التحول الرقمي في الخدمات العدلية والتي تستهدف التيسير في الخدمات المقدمة للمستفيدين بما يغنيهم عن الحضور إلى كتابات العدل والسعي لجعلها رقمية بشكل كامل في قطاعات "القضاء والتنفيذ والتوثيق" حيث تم تحويل ٩ خدمات من وكالات ورقية إلى وكالات رقمية ساهمت بتوفير ٦٠ مليون ريال سنويًا.

إضافة للعمل على زيادة سعة شبكة الألياف الضوئية وتغطية ٧٠٠ ألف منزل في جميع مناطق المملكة خلال عام ٢٠١٨م بزيادة قدرها أكثر من (٣٠٠٪) عن عام ٢٠١٧م. وفي سبيل تأهيل المدرجات شمل أكثر من ١٦٠٠ هكتار في جنوب المملكة، ساهمت في ترشيد استهلاك المياه و رفع كفاءة استخدام الموارد المائية المتجددة و- زراعة بعض المحاصيل المربحة ماديًا للمزارعين.إضافة إلى ذلك، فقد تم تقديم حزم تدريبية في المهارات الرقمية حيث تم تدريب أكثر من ٦٠٠ ألف طالب وطالبة و١١ ألف معلم ومعلمة على البرمجة، وتدريب أكثر من ٨,٤٠٠ خريج وخريجة على المهارات الرقمية وتأهيلهم لسوق العمل خلال عام ٢٠١٨م.

وفي مجال توطين قطاع الطاقة المتجددة أنشأت المملكة قاعدة بيانات عامة لأكثر من ١٠٠ شركة محلية تعمل في قطاع الطاقة المتجددة ،يهدف المشروع إلى تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وبناء الثقة بشأنها في قطاع الطاقة المتجددة.

كما تم إطلاق خدمة "موعد" وتطبيق "صحة" لتسهيل الحصول على خدمات الرعاية الصحية في المملكة لتوحيد حجز وإدارة المواعيد الطبية في المستشفيات الحكومية (٨ ملايين موعد) خلال عام ٢٠١٨م، بهدف الحصول على الاستشارات الطبية عن بعد (٢٦٠ ألف استشارة طبية) خلال عام ٢٠١٨م.

ومن خلال منصة "مِراس"تم ربط ١٨ جهة حكومية وقطاع خاص بمراكز الخدمة الشاملة (مِراس) لتقديم خدماتها إلكترونيًا بالإضافة إلى توفير فروع مكانيًّة تم افتتاحها في مدينتي الرياض والدمام وقريبًا في جدة.

كذلك أنشأت المملكة المنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة في أكتوبر ٢٠١٨م، مستهدفة توفير حلول لوجستية ذكية جديدة لجذب كبرى الشركات العالمية إلى المملكة لتقديم خدماتها من هذه المنطقة؛ مثل أعمال الصيانة البسيطة، وخطوط التجميع، والتصنيع البسيط، واختبارات ضمان الجودة، وذلك من خلال وضع لوائح تشغيل جديدة تشمل المساهمين الرئيسيين.

كما تم إنشاء مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) كمدينة صناعية عالمية وتستهدف هذه المدينة توطين التصنيع وسلسلة توريد الخدمات في مجال الطاقة، ومن المتوقع أن تحقق (بحلول ٢٠٣٥) ٦ مليارات دولار في الناتج المحلي الإجمالي سنويًا و١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة لتوظيف عدد هائل من المواطنين.

وتشتمل مدينة الطاقة على تجمعات صناعية وعقارات تجارية وسكنية وتدريبية يقدمها مستثمرون تابعون لجهات خارجية، بالإضافة إلى منطقة اللوجستيات المُجهزة بميناء جاف.

في عام ٢٠١٨، أطلقت مؤسسة النقد السعودي مبادرة فينتك Fintech وهي مبادرة لتطوير المملكة كمركز للتكنولوجيا المالية والمساهمة في دعم الشمول المالي وزيادة وتيرة المعاملات الرقمية. منذ ذلك الحين، وافقت مؤسسة النقد العربي السعودي على أول ترخيصين للتكنولوجيا المالية.

كما أتاحت خدمة السداد الإلكتروني لتنفيذ الأحكام عبر "منصة سداد" ، وتم بناء أول منزل بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد حيث نجحت وزارة الإسكان في بناء أول منزل باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد في إطار مبادرة تقنية البناء. يهدف المشروع إلى تشجيع القطاع الخاص على الارتقاء بمستوى التقنية المستخدمة في مشاريع الإسكان.

وقد أتمت الاستقطاب والتعاقد لتمكين الجهات الحكومية من ضبط وإدارة استقطاب الكفاءات المتميزة، كذلك تم إطلاق الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) في عام ٢٠١٧ م، والتي تهدف إلى أن تصبح واحدة من أكبر ٢٥ شركة في العالم في مجال الدفاع. ومن المتوقع أن تساهم، بحلول عام ٢٠٣٠، بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنحو ١٤ مليار ريال في عام ٢٠٣٠ وأن توفر أكثر من ٤٠,٠٠٠ وظيفة لأصحاب المهارات العالية.

دور الحكومات في دمج الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد الوطني

من المهم أن تكون هناك نظرة استراتيجية في تحديد المبادرات الرقمية وتحديد أولوياتها التي يمكن أن تعطيها بداية قوية في عالم يتزايد فيه التنافس الرقمي، وفيما يلي نحدد مجالات التدخل الرئيسية حيث يمكن للحكومات أن تلعب دورًا مهمًا لإعداد اقتصاداتها بشكل أفضل للمستقبل الرقمي، وتحتاج الحكومات إلى إيجاد طرق لتعزيز الاقتصاد الرقمي، وإيجاد طرق جديدة لإدخال سياسات تقدمية، وإدخال مؤسسات جديدة، ومعرفة كيفية التعامل مع المخاطر الجديدة.

ضرورة الاستثمار في البنية التحتية وخفض تكاليف الأعمال وتخفيض الحواجز التجارية

١. طرق جديدة لصنع السياسات للسماح بالتقدم التكنولوجي السريع

في عالم تغلب عليه الآن التقنيات الابتكارية، فإن هناك القليل من الأشياء التي تحتاج الدول إلى التفكير فيها بشكل مختلف، فمع زيادة سرعة التكنولوجيا، لم تعد الدورة الممتدة ما بين ٥-١٠ سنوات في صنع السياسة قائمة، حيث تحتاج الحكومات إلى إعادة ابتكار السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا باستمرار، والتي غالبًا ما تحتاج إلى تطويرها بطريقة ذكية، بحيث تسير جنبًا إلى جنب مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين الإبتكارات، وخلق فرص اقتصادية للصناعات التي ستعمل بتكنولوجيات مبتكرة.

٢. الحاجة إلى نوع جديد من المؤسسات لعصر رقمي

ستجد الحكومات طريقة لإنشاء أنواع مختلفة من المؤسسات التي يمكنها الاستجابة / التكيف مع المشهد المتغير بسرعة، وتطوير السياسات والاستراتيجيات، وتوفير مكان آمن للآخرين للابتكار واختبار الأفكار الجديدة، حيث تستدعي التكنولوجيات المبتكرة الهياكل والمناهج الراديكالية بشكل كامل، وقد أدرك عدد من البلدان بالفعل هذه الحاجة وقامت بإنشاء هياكل حوكمة جديدة.

٣. إدارة المواهب وتنمية المهارات

من المرجح أن يكون للتطور السريع للتكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال والتحولات الديموغرافية والاتجاهات الاقتصادية تأثيرات عالمية كبيرة، هذه التأثيرات سوف تسبب بالضرورة ضغوطات في أسواق العمل حيث تتغير الوظائف الحالية وتتطور وتختفي في بعض الحالات، حسب التفكير الحالي، سيعمل أكثر من ثلثي الأطفال في المدارس في مهن غير موجودة بعد.

ولذلك، يتعين على البلدان التي تستعد للمستقبل أن تتبع استراتيجيات مرنة لمواءمة المهارات بسرعة مع التغير السريع في الطلب في أسواق العمل، فقد تحتاج مثل هذه المناهج إلى خلق "قوى عاملة متدفقة" قابلة للتكيف بشكل كبير وصالحة لتغير احتياجات السوق.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية ــ مصر ـ والمستشار الاقتصادي لجامعة الملك عبدالعزيز ـ جدة المملكة العربية السعودية

واشنطن لن تتخلى عن صفقة القرن حتى لو تأجلت ما بقيت الإدارة الحالية

القضية الفلسطينية: المصالحة لا ترتبط بالاتفاقات بل بإرادة الأطراف

لازالت القضية الفلسطينية تعاني من تراجع واضح في أولوية الاهتمامات الإقليمية والدولية وذلك بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية وهي كلها عوامل مؤثرة بشكل كبير على مدى إمكانية تحقيق تقدم ملموس في هذه القضية العربية المحورية ومحاولات دفعها للأمام ويمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل على النحو التالي:

اللواء محمد إبراهيم

أولاً: على المستوى الداخلي

● استمرار حالة الانقسام الفلسطيني وتعثر كافة الجهود المبذولة لوضع اتفاقات المصالحة التي تم التوصل إليها من قبل، موضع التنفيذ وذلك في ظل تمسك بعض القوى والأطراف الفلسطينية بمواقفها دون إبداء أية مرونة حتى الآن.

● عدم وجود أية بوادر للتحسن في العلاقات بين حركتي فتح وحماس خاصة مع حرص حركة حماس على تكتيل الفصائل والتنظيمات في قطاع غزة لصالح مواقفها في مواجهة مواقف حركة فتح والسلطة الفلسطينية.

● اتسام الوضع الاقتصادي والمعيشي الفلسطيني بقدر كبير من الصعوبات ولاسيما في قطاع غزة مما يؤثر بدوره على الاستقرار والوضع الأمني رغم الجهود التي تبذلها الحكومة الفلسطينية من أجل البدء التدريجي في فصل الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي.

ثانيًا: على المستوى الخارجي

● استمرار المشكلات المثارة في المنطقة العربية والتي من الطبيعي أن تحظى بأولوية المتابعة والجهد، خاصة الأوضاع الداخلية في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان وما أدى إليه ذلك من تدخل دولي مباشر وتصاعد الاضطرابات في بعض هذه الدول.

● التركيز الدولي على مسألة الإرهاب في الشرق الأوسط باعتبار أن الإرهاب يمثل البوتقة التي يتجمع حولها الاهتمام العالمي بشكل واضح، ولا شك أن عملية اغتيال قائد داعش أبو بكر البغدادي في سوريا مؤخرًا وما أدت إليه من ردود أفعال دولية، بل وإقليمية تؤكد هذا التوجه ومدى الاهتمام بالإرهاب وتداعياته في الحاضر والمستقبل.

● مواصلة الحكومة الإسرائيلية تشددها إزاء تسوية القضية الفلسطينية وبما يمكن معه القول إن إسرائيل أسقطت عملية السلام من أجندتها تمامًا بل واتجهت إلى التحرك في اتجاه المزيد من التطرف والسعي لضم بعض مناطق الضفة الغربية ولاسيما أجزاء من منطقة غور الأردن.

● تخلت الولايات المتحدة عن دورها السابق كشريك كامل في عملية السلام واتجهت إلى تبني المواقف الإسرائيلية في أهم قضايا الوضع النهائي خاصة قضيتي القدس واللاجئين وبالتالي اتسم الدور الأمريكي مؤخرًا بالتحيز وأخرج نفسه من إطار الوساطة الفعالة والمقبولة والمحايدة التي كانت تميز موقفه لفترة طويلة مضت.

وبالرغم من أن هذه العوامل في مجملها أدت إلى إضعاف الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلا أن الأمر الجيد يتمثل في أن السلطة الفلسطينية حرصت من جانبها على تنشيط تحركاتها الخارجية حتى تحافظ على القضية في دائرة الضوء قدر المستطاع وقد تجلى ذلك بوضوح في الجولات والزيارات التي قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى العديد من الدول العربية والأجنبية والمشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقمم العربية وبعض اجتماعات الجامعة العربية التي ركزت على بحث الموضوع الفلسطيني.

كما تجدر الإشارة إلى تطور هام يحسب لصالح الموقف الفلسطيني ويحسب أيضًا لصالح الموقف العربي والدولي المؤيد للقضية الفلسطينية حيث تم انتخاب فلسطين لتتولى خلال هذا العام (٢٠١٩م) رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتيح للسلطة الفلسطينية العديد من الامتيازات وأهمها التعامل في الأمم المتحدة وكأن فلسطين دولة كاملة العضوية وليست مجرد دولة مراقب.

ومن ناحية أخرى حرص الرئيس أبو مازن على إعطاء زخم للوضع الداخلي الفلسطيني وبث الحراك في الساحة الفلسطينية الداخلية من خلال إعلان عزمه على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على التوالي في العام القادم (٢٠٢٠ م) وبدء اتخاذ الإجراءات اللوجستية اللازمة لتنفيذ هذا الإجراء من خلال التحركات التي تقوم بها لجنة الانتخابات المركزية وزياراتها المتكررة إلى قطاع غزة واجتماعاتها مع الفصائل الفلسطينية المختلفة وخاصة حركة حماس بهدف الاتفاق على آلية إجراء الانتخابات وتحقيق أقصى قدر من التوافق الفصائلي في هذا المجال.

وفي هذا السياق حاولت كل من حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة التمسك بفكرة ضرورة عقد لقاء وطني شامل للاتفاق على كافة الأمور الفنية والسياسية قبل أن يصدر الرئيس أبو مازن المرسوم الرئاسي الخاص بالانتخابات إلا أن أبو مازن أكد أهمية أن يصدر المرسوم الرئاسي أولاً ثم يمكن عقب ذلك عقد هذا الاجتماع الشامل الذي تطالب به حماس والفصائل المؤيدة لها.

ومن المهم أن نشير في هذا الشأن إلى أن وجهة نظر الرئيس الفلسطيني تتمثل في أن هذا الاجتماع الشامل في حالة عقده أولاً يمكن أن يشهد خلافات وصراعات تؤدي في النهاية إلى تعطيل عملية الانتخابات برمتها التي يحرص على إجرائها بل وأكد عليها بوضوح في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي ورحب بها المجتمع الدولي والجامعة العربية، ومن ثم فإنه يرى أهمية عقد هذا اللقاء الشامل ولكن بعد إصدار مرسوم الانتخابات لإتاحة المجال أمام مناقشة كافة القضايا الهامة التي ترى التنظيمات الفلسطينية أهمية بحثها من أجل أن تتم عملية الانتخابات بتوافق تام وبشفافية كاملة وتحت إشراف رقابة دولية.

ومن الضروري ونحن نعالج ما تم في مسار القضية الفلسطينية خلال الفترة الأخيرة أن نتعرض لأربع قضايا رئيسية (المصالحة - صفقة القرن - التهدئة - الدعم العربي للقضية) من أجل توضيح الوضع الراهن لكل من هذه القضايا وإلى أين وصلت ومدى تأثيرها على مستقبل القضية وكيف يمكن أن نحدث اختراقاً فيها حتى لو كان اختراقاً جزئياً.

قضية المصالحة

تتراوح قضية المصالحة مكانها منذ فترة طويلة دون إحراز أي تقدم ملموس بالرغم من الجهود المصرية المضنية التي بذلت على مدار سنوات طويلة، ولازالت هناك مرجعية رئيسية تتمثل في اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة في مايو ٢٠١١م، الذي عالج كافة القضايا الخلافية بما فيها وضعية منظمة التحرير والموضوع الأمني، بالإضافة إلى وجود مرجعية أخرى وهي اتفاق القاهرة الموقع في أكتوبر ٢٠١٧ م، الذي ركز بشكل واضح على نقطة أساسية وهي تمكين الحكومة الفلسطينية وإعادتها إلى قطاع غزة لتتحمل المسؤولية كاملة حول كافة مناحي الحياة في القطاع.

وبالرغم من أنه قد جرت بعض المحاولات لإعطاء دفعة لهذه الجهود من أجل أن يتم توفير المناخ الملائم أمام عمل الحكومة في القطاع إلا أن المشاكل عادت مرة أخرى ولم تستطع الحكومة أن تقوم بمهامها طبقًا لما تم الاتفاق عليه الأمر الذي عرقل فرص تحرك المصالحة للأمام ووصل الأمر إلى التعطل الكامل لاتفاق ٢٠١٧م، الذي كان يعد بمثابة المدخل الرئيسي لتنفيذ اتفاق ٢٠١١م، ومن ثم توقفت جهود المصالحة بل وصلت حاليًا إلى مرحلة الجمود.

ولا شك أن مسألة تنفيذ اتفاقات المصالحة لم تعد ترتبط بطبيعة التوافقات أو النصوص المكتوبة أو المبادئ التي تم الاتفاق عليها بل أصبحت ترتبط بعامل رئيسي واحد وهو مدى توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف للوصول إلى إنهاء حقيقي للانقسام الذي تعدى عامه الثاني عشر وقد يصل إلى سنوات أخرى طويلة إذا لم تشعر الأطراف بمسؤوليتها التاريخية والقناعة بأن هذا الانقسام يعد نكبة جديدة تعادل نكبة احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م.

وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى أن الرئيس أبو مازن حريص كل الحرص على أن ينهي هذا الانقسام الذي تم في عهده وبالتالي قام بتقديم العديد من أوجه

تخلت أمريكا عن دورها كشريك في السلام وتبنت المواقف الإسرائيلية للوضع النهائي وخرجت من الوساطة إلى الانحياز

المرونة لتحريك ملف المصالحة، في الوقت الذى تبدو فيه مسؤولية حماس أكبر باعتبارها هي التي تسيطر سيطرة تامة على قطاع غزة وبالتالي يفرض هذا الأمر عليها أن تقدم المرونة اللازمة حتى تعود الحكومة الفلسطينية لممارسة مهامها كاملة في القطاع في كل المجالات وتصبح هي وحدها المسؤولة عن القطاع ويتم محاسبتها على هذا الأساس ومن ثم تبدأ مرحلة جديدة في الحياة السياسية الفلسطينية ستكون أهم ملامحها إنهاء هذا الانقسام اللعين القائم بين شقي الوطن الفلسطيني.

صفقة القرن

بداية يجب أن نشير إلى أن صفقة القرن هي بمثابة خطة سلام أمريكية بلورتها إدارة الرئيس دونالد ترمب من أجل إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية ، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الصفقة لم تطرح بشكل رسمي حتى الآن ولم يظهر منها سوى أحد جوانبها الاقتصادية الذى تمثل في مؤتمر المنامة الاقتصادي الذى عقد في البحرين في يونيو الماضي وشاركت فيه العديد من وفود الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية وبعض الدول العربية تحت رعاية أمريكية، وقد عرض المؤتمر بشكل مبدئي بعض الرؤى لتطوير البنية الاقتصادية وإقامة العديد من المشروعات في كل من مصر والأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة ، وإن كانت الأرقام التمويلية التي تم طرحها في هذا المؤتمر (٥٠ مليار دولار) لا تعبر عن الطموحات الاقتصادية للخطط المزمع تنفيذها. من الواضح أن الاهتمام الأكبر ينصب على الجانب السياسي للصفقة ومدى ما يمكن أن يساهم به من حل حقيقي للقضية الفلسطينية من عدمه وفى هذا المجال نشير إلى المواقف التالية:

- أن الإدارة الأمريكية عازمة على طرح الصفقة سواء كاملة أو على مراحل عقب الانتهاء من تشكيل الحكومة الإسرائيلية وفى رأيي أن واشنطن لن تتخلى عن الصفقة مادامت الإدارة الحالية متواجدة في السلطة حتى لو تم تأجيل طرحها لبعض من الوقت سواء لظروف داخلية إسرائيلية أو أمريكية.
- إنه من المؤكد وجود تفاهم أمريكي / إسرائيلي (خاصة مع نتانياهو) على الخطوط الرئيسية للصفقة حيث أنه لا يمكن أن تطرح واشنطن رؤية للحل لا تتلاءم مع المطالب الإسرائيلية.
- إن هذه الصفقة تهدف في بعدها الرئيسي إلى إدماج إسرائيل في المنظومة العربية سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا بعد أن تكون أهم عقبة في عملية هذا الدمج قد تم حلها وأعني بذلك القضية الفلسطينية.
- إن الصفقة ستأخذ في اعتبارها بشكل كبير المخاوف أو المطالب الأمنية الإسرائيلية بل أن هذه الصفقة ستكون مؤسسة على هذا الجانب وهو الأمر الذي شجع القادة الإسرائيليين على الحديث علنًا حول اعتزامهم ضم أجزاء من منطقة غور الأردن وفرض السيادة الإسرائيلية عليها.
- إن الصفقة لن تلبي المطالب العربية والفلسطينية فيما يتعلق بقضيتي القدس واللاجئين وهما القضيتان الأساسيتان التي لا يمكن للعرب أن يقدموا فيهما أية تنازلات، وقد جاء الموقف الأمريكي ليتبنى بشكل كامل الموقف الإسرائيلي في هذا الشأن الأمر الذي أدى بالسلطة الفلسطينية إلى إعلان رفضها المسبق للصفقة وعدم إمكانية قبولها بل وتم تجميد الاتصالات السياسية بين الجانبين.

قضية التهدئة

تعد قضية التهدئة أحد القضايا الهامة على المستوى الفلسطيني / الإسرائيلي وقد مارست مصر دورًا رئيسيًا في تثبيت التهدئة والتدخل العاجل من أجل احتواء أية توترات يمكن أن تتم بين الجانبين حتى يتم تجنيب سكان قطاع غزة ويلات العمليات العسكرية الإسرائيلية التي أدت في مراحل سابقة إلى قتل مئات السكان وهدم آلاف المنازل والمؤسسات والوصول بالقطاع إلى مرحلة من الأوضاع الاقتصادية السيئة، وقد وضحت هذه الجهود المصرية مؤخرًا في أعقاب اغتيال إسرائيل للقائد العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في غزة بهاء أبو العطا وكذا محاولة اغتيال أكرم العجوري القائد العسكري للجهاد الإسلامي في سوريا.

الدعم العربي لفلسطين

يعد الدعم العربي للسلطة الفلسطينية على المستويين السياسي والمادي أحد العوامل الرئيسية في الحفاظ على القضية الفلسطينية وثوابتها رغم كافة العقبات والمعوقات التي تفرضها المواقف الإسرائيلية والأمريكية التي تتعارض مع المواقف الفلسطينية والعربية وقد تجلى هذا الأمر بوضوح في القمة العربية الأخيرة التي عقدت في (تونس) في مارس الماضي والتي أكدت على العديد من المبادئ الهامة الداعمة للقضية الفلسطينية والمحافظة على الهوية الفلسطينية، ويمكن توضيح أهم هذه المبادئ على النحو التالي:

- تقديم كافة أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي للشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية.
- إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية مع حق العودة وفقًا لقرار ١٩٤.

- توفير الدعم المادي لميزانية دولة فلسطين وشبكة الأمان المالية.
- مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
- رفض كافة الإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة وخاصة القدس.
- رفض قانون الدولة القومية اليهودية باعتباره قانون عنصري.

وفي نفس الإطار لابد من الإشارة إلى طبيعة الموقف العربي من صفقة القرن فبالرغم من عدم إصدار موقف عربي رسمي مباشر تجاه الصفقة إلا أن المجلس الوزاري التابع للجامعة العربية حرص في اجتماعه الأخير وفي بيانه الصادر في ٢١ إبريل ٢٠١٩م، على التأكيد على رفض أية خطة سلام أو صفقة لا تلبي المطالب العربية والفلسطينية، وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى الموقف العربي الثابت تجاه القضية الفلسطينية في مواجهة أية خطط سلام تتعارض مع مبادئ الحل السياسي العادل والشامل للقضية الفلسطينية.

وفي ضوء ما سبق ففي حسابات المكاسب والخسائر يمكن القول أن التحركات الفلسطينية وإن كانت تحقق إيجابيات لصالح السلطة الفلسطينية على المستوى الدولي سياسيًا وقانونيًا إلا أنه من الناحية الواقعية لم تؤد هذه التحركات إلى نتائج ملموسة على الأرض في ضوء السياسات الإسرائيلية المتشددة ولاسيما عمليات الاستيطان التي تتم في الضفة الغربية وخاصة الإسرائيلية برئاسة نتانياهو وكذا ما وضح من مواقف من جانب بني جانتس زعيم ائتلاف (أزرق / أبيض) إلى الاتجاه لضم بعض المناطق في الضفة الغربية وخاصة منطقة غور الأردن التي يتمسك اليمين الإسرائيلي بعدم التنازل عنها في أية تسوية سياسية مقبلة وبالتالي سيكون هذا الموضوع أحد أهم القضايا المطروحة على أجندة الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

وترتيبًا على ما تقدم فإذا كانت كافة العوامل والمحددات السابقة تشير إلى أن هناك العديد من الصعوبات المرتبطة بالموقف الفلسطيني وإمكانية تحريك القضية الفلسطينية، إلا أن هناك ضرورة للحفاظ على هذه القضية في دائرة الضوء بل ومحاولة دفعها للأمام، وهو ما يتطلب التحرك بشكل مكثف على المحورين الرئيسيين التاليين:

على المستوى الفلسطيني

- ضرورة تضافر كافة الجهود من أجل إنجاح المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام وأهمية تقديم الجميع التنازلات الممكنة لوضع اتفاقات المصالحة موضع التنفيذ حتى على مراحل متدرجة.
- أهمية تعاون كافة الفصائل الفلسطينية من أجل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية كخطوة هامة نحو إحداث تغيير حقيقي في الموقف الفلسطيني الداخلي الراهن برمته.
- ضرورة استمرار التنسيق الفلسطيني / العربي في مجال توحيد الرؤى تجاه ثوابت حل القضية الفلسطينية والتمسك بعدم التنازل عنها تحت أية ظروف أو ضغوط خارجية.
- التركيز على فكرة المقاومة الشعبية السلمية حتى يمكن إعادة جذب العالم للاهتمام بالقضية الفلسطينية.

على المستوى العربي

- أهمية التمسك بالمبادرة العربية للسلام المطروحة في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، باعتبارها تمثل الموقف العربي كله إزاء تسوية القضية الفلسطينية.
- عدم اتخاذ موقف محدد تجاه صفقة القرن حتى يتم طرحها رسميًا من جانب واشنطن وضرورة دراستها بشكل موضوعي حتى يكون الرد العربي عليها منطقيًا ومقبولاً على المستوى الدولي، مع إمكانية التعامل التكتيكي مع بعض مراحلها (على غرار المشاركة العربية في مؤتمر المنامة الاقتصادي) مادام الأمر لا يتعلق بالثوابت الفلسطينية التي من المؤكد أن الزعامات العربية متمسكة بها وتعلن مواقفها الوطنية بوضوح في كافة المناسبات السياسية.
- استمرار الدعم العربي سياسيًا وماديًا للسلطة الفلسطينية وخاصة تجاه الحفاظ على هوية القدس العربية في مواجهة عمليات التهويد الإسرائيلي وكذا تقديم الدعم المادي لوكالة الأونروا التي اتخذت واشنطن قرارًا بقطع المساعدات عنها.
- التنسيق قدر المستطاع مع الإدارة الأمريكية لشرح أهمية حل القضية الفلسطينية ومدى تأثير استمرار عدم الحل على الاستقرار في المنطقة، وأن أية خطة سلام أمريكية لا تلبي المطالب العربية والفلسطينية الرئيسية لن يمكن قبولها أو تمريرها.
- أهمية الربط بين محاولات إسرائيل للاندماج في المنظومة الإقليمية والعربية وضرورة حل القضية الفلسطينية أو على الأقل اتخاذ إسرائيل مواقف مرنة من شأنها البدء في حل هذه القضية.
- التحرك الجاد والتمهيد التدريجي لاستكشاف مدى إمكانية استئناف المفاوضات الفلسطينية / الإسرائيلية المتوقفة منذ أكثر من خمس سنوات وذلك على أسس ومرجعيات ورعاية يتفق عليها، ولا زلت أرى أن المفاوضات يجب أن يتم استئنافها لأنها تمثل أهم عناصر الضغط على أية حكومة إسرائيلية.

* عضو الهيأة الاستشارية للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خسارة الحزب في الانتخابات البلدية محاسبة شعبية لأردوغان

أيدولوجية الحزب وتقاربه مع الإخوان ولإيران أسباب تراجع ثقة العرب في تركيا

شهد عام ٢٠١٩ م، تراجعًا كبيرًا في علاقات تركيا مع الدول العربية، ومعظمها موروث من الأعوام القليلة الماضية، ويمكن إرجاع معظمها إلى التورط العاطفي والأيديولوجي التركي مع الاحتجاجات الشعبية التي قامت في بعض الدول العربية منذ عام ٢٠١١م، فقد اعتبرته بعض الدول العربية تدخلاً في الشؤون العربية وزعزعة للاستقرار السياسي فيها، بينما اعتبرته القيادة التركية مناصرة لمطالب الشعوب المطالبة بالتغيير والإصلاح، دون أن تأخذ القيادة التركية بعين الاعتبار اختلاف الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين موقع تركيا والوطن العربي في الجيوبوليتيكا، واختلاف الثقافات الحداثية والمعاصرة بين الشعبين التركي والعربي، فما يصلح للشعب التركي ليس بالضرورة أن يكون صالحًا للشعب العربي والعكس صحيح أيضًا، فبنية النظام السياسي في تركيا خضعت لضغوط هائلة من الاتحاد الأوروبي والغرب على مدى عقود متواصلة، بينما كانت بنية الأنظمة السياسية العربية تعكس طبيعة البنية الاجتماعية والحضرية للشعب العربي، وهذا الاختلاف لا يسمح لأحد من الدول الخارجية أن تفرض رؤيتها الثقافية والحضارية على المجتمعات العربية، فهذه من مهمة الشعوب في العالم أجمع، وإلا أدت إلى تراجع الثقة بين الدول، وترسيخ الاختلافات بينها، فضلاً عن أنه مخالف للقانون الدولي.

محمد زاهد جول

القضايا الخلافية بين تركيا والدول العربية خلال عام ٢٠١٩

القضية الخلافية الكبرى بين تركيا والدول العربية من وجهة نظر عربية هي المواقف الأيدلوجية للحكومة التركية التي تتدخل في الشؤون العربية وتضر بالوطن العربي أمنيًا وسياسيًا، دون استبعاد آثارها الاقتصادية والاجتماعية أيضًا، فقد أدت إلى مزيد من الفوضى السياسية، وقد نشأت بداية في بعض الدول العربية عقب سقوط عدد من رؤساء الدول العربية وانهيار أنظمتها السياسية عام ٢٠١١م، وانتشار عدم الاستقرار فيها؛ فالسياسة التركية أخذت تعارض أنظمة تلك الدول أولاً، وتستضيف معارضيها السياسيين باسم اللجوء أو السياحة أو مناصرة المستضعفين أو غيرها، وهذا أدى إلى حالة من الصراع بين الدول العربية وتركيا، وليس تراجع الثقة بينهما فقط، كما حصل مع جمهورية مصر العربية منذ ست سنوات، فالمملكة العربية السعودية وإن لم ترفض نتائج انتخابات حزيران ٢٠١٢م، في مصر، واستقبلت الرئيس المصري محمد مرسي السابق في أول زيارة رسمية له في السعودية، إلا أنها لم تعارض الثورة الشعبية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ضد حكم مرسي، كما لم ترفض تدخل الجيش المصري المؤازر للمطالب الشعبية السابقة التي طالبت باستقالة مرسي، واعتبرت أن تدخل الجيش المصري لإزاحة الرئيس محمد مرسي بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٣م، شأنا مصريًا داخليًا، بينما رفضت الحكومة التركية هذه التغيرات السياسية في مصر واعتبرتها انقلابًا عسكريًا، وهو ما لم توافقها عليه الدول العربية ولا الدول الأوروبية ولا أمريكا ولا روسيا ولا الصين ولا غيرها، وبقيت تركيا الدولة الوحيدة الرافضة لهذه التغيرات السياسية في مصر، ويرى البعض أن الموقف التركي لا يستند إلى القانون الدولي، بقدر ما يستند إلى مواقف شخصية للرئيس أردوغان، بدليل أن المعارضة السياسية في تركيا رفضت هذا الموقف الأيديولوجي للحكومة التركية، واعتبرته موقفًا أيديولوجيا لحزب العدالة والتنمية الحاكم، ولا يحقق مصالح الشعب التركي.

هذا الموقف التركي جعل السياسة التركية تبدو معارضة ومخالفة للكثير من المواقف السياسية في الدول العربية،

ومتصادمة معها في العديد من القضايا، بما فيها الأزمة الليبية والأزمة السورية والعراقية واليمنية، بل انسحب ذلك على الاختلاف التركي - العربي في معالجة القضية الفلسطينية، لأسباب أيديولوجية حزبية أيضًا، وبالأخص الموقف من الانقسام الفلسطيني وسيطرة حركة حماس على غزة بعد انقلاب عسكري، وانسحب ذلك على انعدام تنسيق المواقف التركية والعربية من القضايا الدولية ذات الشأن المشترك، ومنها الموقف التركي من التهديد الإيراني لدول الشرق الأوسط، وعدم التعاون والتنسيق المشترك المطلوب لتشكيل تحالف دولي ضد التهديدات الإرهابية للحرس الثوري الإيراني في المنطقة العربية، وبالأخص أنه يضر بالمصالح التركية الاستراتيجية.

الخلافات التركية الخليجية ونوع قضيتها

ما كان ينبغي أن تصل العلاقات التركية - العربية إلى هذا المدى من الاختلاف وتراجع الثقة بينهما، وبالأخص بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، فقد بدأ عام ٢٠١٧م، وكان يبشر بعلاقات حسنة ومتطورة بين كل دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا، حيث كانت العلاقات قد توثقت باتفاقيات استراتيجية بين تركيا ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي مثل؛ المملكة العربية السعودية وقطر في السنوات السابقة، وكانت في حالة توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان، في اتفاقيات منفردة من ناحية، ومع مجلس التعاون الخليجي بصفة جماعية من ناحية أخرى، وكانت القوة الدافعة لذلك هي رغبة الشعب التركي وشعوب دول الخليج العربي كله نحو التقارب والتعاون، وكانت أمنيات للشعبين أن تزداد العلاقات قوة وأخوة وتعاونًا وتجارة وربحًا في السنوات القادمة، وقد توثقت هذه العلاقات من خلال مؤتمرات قمة بين الرئيس التركي وكل زعماء دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال الزيارات الكثيرة لكبار مسؤولي هذه الدول في العاصمة التركية وعواصم دول مجلس التعاون الخليجي كلها، وشهدت السياحة المتبادلة نموًا كبيرًا بين الشعبين التركي والعربي، ولكن ومنذ منتصف عام ٢٠١٧م، وقعت بعض هذه العلاقات ضحية اختلاف في وجهات النظر حول العديد من القضايا من أهمها الأزمة الخليجية، التي من أهم أسباب الرغبة بإنهائها هي عودة العلاقات التركية - الخليجية كسابق عهدها.

نقاط الاتفاق التركي الخليجي:

كانت الاتفاقيات التي وقعت في العامين الماضيين قابلة للتطور والنجاح أكثر وبالأخص بعد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق التركي - السعودي الذي عقد يومي ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠١٧م، في أنقرة، بين وفدي البلدين اللذين رأسهما السيد مولود شاويش أوغلو وزير خارجية الجمهورية التركية والسيد عادل بن أحمد الجبير وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وهذا المجلس انبثق بموجبه "وثيقة تفاهم حول تأسيس مجلس التنسيق التركي - السعودي" التي وُقِّعت خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لتركيا في الفترة ما بين ١١-١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦م، والذي كان امتدادًا لاتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقع في الرياض بين الرئيس التركي و العاهل السعودي في نهاية عام ٢٠١٥م، فقد شهد عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦م، عشرات اللقاءات التركية والسعودية والخليجية، منها خمس قمم تركية سعودية.

لقد كان الاجتماع الأول لمجلس التنسيق أمام تحديات أمنية خطيرة على مستوى الأوضاع الأمنية للبلدين والأوضاع الأمنية للمنطقة كلها، وبالأخص في سوريا، والأمر المهم جدًّا في لقاء أنقرة للمجلس التنسيقي الأول عام ٢٠١٧م، أعربت فيه المملكة العربية السعودية عن استعدادها تقديم مشاركة عسكرية في أعمال مكافحة الإرهاب في العمليات التي تقوم بها تركيا شمال سوريا، كما أن التعاون التركي - السعودي كان مدار المباحثات في المشاريع الصناعية والعسكرية المشتركة وتوثيق التعاون بينهما، وخاصة أن تركيا ودول الخليج قد شاركوا في مناورات عسكرية مشتركة في تركيا وفي المملكة العربية السعودية، فقد شاركت القوات الجوية السعودية في تمرين "النور ٢٠١٦" بقاعدة قونيا العسكرية وسط تركيا، في يونيو/حزيران ٢٠١٦م، وكانت ثالث مناورة عسكرية تشارك فيها الرياض وأنقرة خلال شهرين، وقد جاء هذا التمرين بعد نحو أسبوعين من اختتام تمريني "نسر الأناضول ٤-٢٠١٦"، و(EFES 2016)، اللذين أجريا في تركيا، مايو/أيار، وشاركت بهما السعودية، و"نسر الأناضول ٤-٢٠١٦" هو أعرق وأكبر المناورات العسكرية المشتركة القتالية الجوية في العالم، كما يعتبر (EFES 2016) أحد أكبر التمارين العسكرية في العالم من حيث عدد القوات المشاركة، واتساع مسرح الحرب للتمرين بين مدينتي أنقرة وإزمير، كذلك شاركت تركيا في مناورات "رعد الشمال" شمالي السعودية، بين يومي ٢٧

المعارضة التركية رفضت سياسات الحكومة تجاه الدول العربية واعتبرته موقفًا أيديولوجيا لحزب العدالة والتنمية لا يحقق مصالح الشعب التركي

فبراير/شباط، و١١ مارس/آذار لعام ٢٠١٨م، بمشاركة قوات من ٢٠ دولة، إضافة إلى قوات "درع الجزيرة"، وهي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي أنشئت عام ١٩٨٢م، وفي ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨م، أعلنت شركة "أسيلسان" التركية للصناعات العسكرية والإلكترونية أنها بدأت بالتعاون مع شركة "تقنية" السّعودية للتنمية والاستثمار التقني، وتأسيس شركة للصناعات الدفاعية الإلكترونية المتطورة في المملكة، برأسمال ٦ ملايين دولار، وما كان يبشّر بالخير أكثر في ذلك الوقت هو وجود اتفاقات عسكرية بين تركيا وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عمان.

لقد كانت تعهدات الحكومة التركية للدول العربية ومجلس التعاون الخليجي هي التزام تركيا بدعم جهود السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وعدم ترك تحديد مصير المنطقة للآخرين، والتعاون على حمايتها يحتّم على دول المنطقة بحث قضايا التحديات والأزمات في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وضرورة توثيق العلاقات في مجالي الأمن والتعاون الاقتصادي، استخدام التعاون الأمني والاقتصادي لمزيد من الانفتاح على العالم وعدم الانغلاق، ودعم تركيا للمبادرات الرامية لإيجاد حلول لأزمات العراق، وسوريا، واليمن وباقي الدول، ورفض تركيا لتوجهات البعض لتقسيم سوريا والعراق، وضرورة التصدي للقومية الفارسية في العراق وسوريا، وعدم الوقوف مكتوفي الأيدي أمام الظلم الحاصل في سوريا والعراق وغيرها.

هذه المبادئ تم العمل عليها لسنوات عديدة بالتعاون بين تركيا ودول الخليج، ولكنها ولأسباب غير مقنعة ولا عقلية ولا سياسية فقدت حيويتها ومواصلة الحديث عنها، وقد وجدت معظم الدول العربية أن تركيا لا تقيم سياستها الخارجية على هذه المبادئ التي طرحها المسؤولون الأتراك قبل سنتين، بينما تنفي تركيا من وجهة نظر رسمية تراجعها عن هذه السياسات، فتصريح وزير خارجية تركيا جاويش أوغلو بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩م، يشعر السامع بأن الحكومة التركية لا تعرف أسباب هذا الاختلاف، ويتساءل جاويش أوغلو عن "السبب الحقيقي" لانزعاج السعودية والإمارات من أنقرة؟ ويقول إن السعودية والإمارات هي التي غيرت سياستها مع تركيا، وقد يجد جاويش أوغلو جوابًا على ذلك لدى المعارضة التركية، التي واصلت منذ سنوات انتقاد سياسة الحكومة التركية الخارجية.

ما يرسخ انحياز تركيا لمواقف معادية للسعودية والإمارات هو نقل وسائل الإعلام التركية الرسمية الروايات الحوثية والإيرانية حول اليمن

يرى العديد من المحللين الأتراك أن السياسة التركية الخارجية غير مصوبة على مصالح الشعب التركي، وأنها منذ سنوات تعمل على أجندة أيديولوجية وعاطفية وتتورط في أزمات المنطقة بطريقة تعيق حلها، ومنها طريقة تعاملها مع الأزمة السورية، وبالأخص تكرر التدخل العسكري التركي في شمال سوريا دون التنسيق مع الدول العربية، ولذا تم النظر من معظم الدول العربية باعتبار التدخل التركي في الشمال السوري بتاريخ ١٧ تشرين أول/اكتوبر ٢٠١٩م، احتلالاً لأراض عربية، مطالبة الجيش التركي بالانسحاب منها وعدم دفع الأزمة السورية لمزيد من الاقتتال والتدهور كما جاء في بيانات رسمية من معظم الدول العربية، وكذلك في بيان جامعة الدول العربية الذي عقد خصيصًا للتنديد بالتدخل التركي في سوريا.

إن القراءة السعودية للتطورات التي حدثت في المنطقة في السنوات الماضية، وما يمكن أن يحدث في السنوات القادمة لا مجال للاختلاف على صحتها من كل دول العالم الإسلامي بما فيها تركيا، فالتهديد الأكبر للمنطقة العربية حاليًا هو سعي إيران للسيطرة على السعودية، بهدف السيطرة على مكة المكرمة والمدينة المنورة كخطوة رئيسية للسيطرة على العالم الإسلامي كله، كما بينه سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في لقاء صحفي سابق، هذا الخطر كان ينبغي أن يكون واضحًا ومقنعًا للحكومة التركية، وقد كانت مقتنعة به قبل عامين، فما الذي غير السياسة التركية من إيران وتهديداتها للمنطقة، كما وردت على لسان الرئيس أردوغان ووزير الخارجية التركي السابق داود أوغلو، فهل تغيرت لأسباب سياسية وأيديولوجية واقتصادية، أم بسبب التقارب مع روسيا، وهل كانت الحكومة تدفع ثمن تقاربها من إيران بالابتعاد عن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي؟

قضايا الخلاف القائمة بين دول المنطقة وتركيا

من المؤكد أن الأزمة الخليجية القطرية منذ تاريخ الخامس من حزيران ٢٠١٧م، من القضايا التي فاقمت من خلافات بعض دول الخليج العربي مع تركيا، ومن المرجح أن تركيا أقامت موقفها على نفس القاعدة المذكورة آنفًا، وهو الموقف الأيديولوجي والحزبي بين حزب العدالة والتنمية مع القيادة القطرية، وليس المصالح الاقتصادية بين البلدين إطلاقا، بدليل أن المصالح الاقتصادية لتركيا مع المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر أكبر بكثير من المصالح المحصورة مع قطر فقط، وقيل إعلاميًا إن السبب الثاني للموقف التركي من الأزمة الخليجية القطرية هو اعتبار الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية أنهم مستهدفون من فرض إجراءات عقابية لقطر ، بينما بيَّنت تلك الدول أسباب اجراءاتها وليس فيها إساءة للدولة التركية ولا لحزبها الحاكم.

وهذا الموقف التركي كان موقفًا صادمًا من وجهة نظر سعودية، لأنها اعتبرت أن تركيا جعلت من نفسها طرفًا في الأزمة، وبالأخص بعد إرسال الجنود الأتراك إلى الدوحة، وهذا ما جعل العلاقات التركية تتراجع مع بعض الدول الخليجية بشكل ملحوظ وكبير، فالعلاقات التركية الإماراتية في طريقها إلى التجميد، والعلاقات مع السعودية متوترة، وخاصة أن الإعلام التركي ينشر في إعلامه رؤى وتحليلات سياسية تبدو من وجهة نظر سعودية بأنها معادية للسعودية والإمارات، ويصفها البعض بطريقة مشابهة للإعلام القطري أو كما تفعل وسائل الإعلام القطرية نحو الأزمة.

وما يرسخ مقولة انحياز تركيا لمواقف معادية للسعودية والإمارات هو نقل وسائل الإعلام التركية الرسمية والخاصة الرواية الحوثية والإيرانية حول الصراع الدائر في اليمن، كما في بعض أخبار وكالة أنباء الأناضول والعديد من الصحف التركية القريبة من الحكومة، بعد أن كانت طوال السنوات السابقة لا تنقل إلا ما يصدر عن التحالف العربي فقط، بحسب مراقبين إعلاميين، كما بدأت بعد الأزمة الخليجية مع قطر النقل عن مصادر إعلام إيرانية، وعن أخبار بريطانية مشوهة مدعومة وممولة من دولة قطر، بل إن بعض وسائل الإعلام المحلية باتت تترجم لكل ما يقوله حساب "مجتهد" في تويتر وتنسج على منواله العديد من القصص الخيالية، وهذه مؤشرات خطيرة فيما وصلت إليه العلاقات.

أضرار اقتحام تركيا سوريا تشرين أول/ اكتوبر ٢٠١٩

من المسائل الشائكة في تاريخ تركيا منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣م، هو عجزها أو رفضها عن معالجة المسألة الكردية بالتفاوض مع أبناء القومية الكردية أنفسهم، وهو ما ولَّد ثورة عنيفة ضد الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤م، قادها حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان، وحتى عام ٢٠٠٥م، وشروع حزب العدالة والتنمية بإجراء مباحثات سلمية لحل هذه الأزمة كانت تركيا قد خسرت أكثر من أربعين ألف قتيل، وهذا شكل عقبة كبرى للتوصل إلى حل، وبقي الهاجس الكردي المعادي لتركيا يقلق الحكومات التركية دائما، وقد زاد الطين بلة الفوضى

التي نشأت في شمال سوريا، بأن سعت الأحزاب الكردية السورية إلى تشكيل قوة عسكرية لها لا تنتمي إلى المعارضة السورية ولا إلى النظام السوري بالكامل، لأنها كانت تبحث عن مصالحها القومية الخاصة، وقد حاولت بعض الدول المتورطة بالأزمة السورية التحالف مع هذه الأحزاب الكردية لتقوية موقفها، كذلك فعلت إيران وحرسها الثوري ثم روسيا وأخيرًا أمريكا، واستقرت قوات الحماية الكردية (ي ب ك) وهي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردية على التحالف مع أمريكا لأكثر من سبب، منها أن الرؤية الأمريكية لتقسيم سوريا تتوافق أكثر من رؤيتهم، ولأن أمريكا أكثر سخاءً في الدعم العسكري والمالي لهم، وأخيرًا ظنًّا منهم أن أمريكا أكثر قدرة على تنفيذ مشاريعها في سوريا من الأطراف الأخرى.

هذا التصور الكردي والأمريكي أقلق الشعب التركي وحكومته وجيشه، فتقسيم سوريا اليوم يهدد بتقسيم تركيا غدًا ولنفس الأسباب القومية، وهو ما جعل أردوغان يتخذ قرار التدخل التركي في شمال سوريا لإحباط المشروع الأمريكي الكردي بإقامة كيان يهدد الحدود التركية وأراضيها، بالرغم مما يعود على تركيا وسوريا من أضرار وخسائر ودمار.

لا خلاف على أن القرار التركي بالتدخل العسكري في سوريا يحمل مخاطر كبيرة على تركيا وسوريا معًا، وكان أمام الحكومة التركية بدائل عديدة تجنبها اعتراض الدول العربية على تدخلها في سوريا، ويجنبها تهديد النظام السوري نفسه، الذي بدأ يهدد تركيا بالحرب، ومن مخاطر هذا التدخل العسكري التركي أنه مهدد بالفشل، فتراجع أمريكا عن انسحابها من سوريا سيفتح على تركيا حربًا متواصلة مع قوات حماية الشعب الكردي أو مع قوات قسد المدعومة عسكريا من أمريكا، وهذا سيزيد من معاناة الشعب السوري والتركي والكردي أيضًا، ولا تقل خطورة تراجع روسيا عن اتفاقها مع تركيا في الاتفاق الأخير في سوتشي ١٧ أكتوبر الماضي، وبوادر هذا التراجع واضحة بشن قوات من جيش الأسد هجمات على الجنود الأتراك، وهذا سيعمق الصراع القومي التركي ـ العربي في المستقبل أيضًا.

متى وكيف يمكن للسياسة التركية انتهاج سياسة الاعتدال تجاه الدول العربية

إن سياسة التصعيد التي تمارسها تركيا ضد جيرانها من العرب لا تبررها المخاوف الأمنية فقط، وبالأخص أنه يمكن إيجاد البدائل الأمنية والعسكرية الحدودية التي توفر الأمن القومي بدرجة مماثلة وأقل خطورة، وذهاب الحكومة التركية إلى الخيار العسكري يحمل في طياته استهانة بالطرف الآخر، وخشية الدول على أمنها القومي الداخلي أو الخارجي لا يبرر لها أن تتدخل عسكريًا بالدول المجاورة، ولولا الفيتو الروسي لتم إدانة تركيا بمجلس الأمن الدولي على تدخلها العسكري في سوريا، والفيتو الروسي استخدم بكراهية ضد النظام السوري نفسه على استخدامه الأسلحة الكيماوية ضد شعبه، فلا يمثل نصرًا للدول المخالفة للقانون الدولي.

إن الحكومة التركية في ظل أوضاعها السياسية والاقتصادية المضطربة مطالبة أن تنتهج سياسة مباشرة للشروع في سياسة تقاربية مع الدول العربية جميعها، وبالأخص الدول العربية الأكثر استقرارًا وقابلية للتعاون معها، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية خاصة ودول الخليج عامة، وأن يكون دورها إيجابيًا تجاه المشاكل العربية الداخلية بما فيها الأزمة الخليجية، أو أن يكون دورها الحياد أولاً، والعمل بسياسة الوساطة الحميدة والمعتدلة والسلمية ثانيًا، وهذا أمر ينبغي أن يباشره حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا قبل غيره من الأحزاب التركية، كما أن أحزاب المعارضة التركية مطالبة برفع شعارات التصالح مع الدول العربية، والضغط على الحزب الحاكم أن يقرر الخروج من سياسة التحالفات الضيقة والصغيرة، والخروج من السياسات الحزبية الأيديولوجية، التي أودت بتركيا إلى ما وصلت إليه من أزمات اجتماعية واقتصادية داخلية، وإلى أزمات أمنية وعسكرية وسياسية خارجية.

إن دور حزب العدالة والتنمية مهمٌ جدًا في دعم مشاريع التقارب الجدي مع الدول العربية، ووقف سياسات التصعيد ضد هذه الدولة العربية أو تلك، مهما كانت الأسباب، سواء كانت محقة أو غيرها، لأن نفعها للشعب التركي ومصالحه، ومصالح الشعوب مقدمة على مصالح الأحزاب والأفراد، وعلى حزب العدالة والتنمية أن يأخذ بعين الاعتبار أن تراجعه في الانتخابات البلدية الأخيرة هو نوع من المحاسبة الشعبية الرافضة لسياسات الحزب، وربما بصورة أكثر صراحة من ذي قبل برفض سياسات الرئيس أردوغان شخصيًا، كما تمثل ذلك برفض مرشح الرئيس أردوغان ورئيس حزب العدالة والتنمية بن علي يلدرم لرئاسة بلدية اسطنبول، فهذه الرسالة خاصة بالرئيس أردوغان نفسه، وينسحب عليها رفض الشعب التركي وضع الجمهورية التركية كاملة في الدفاع عن قضايا جزئية وحزبية لا ترقى لمستوى المطالب الشعبية، ومهما كان فيها من نسبة من العدالة أن تعلو على مصالح الشعب التركي، وبالأخص أن سبل تحقيق العدالة مفتوحة بين الدول بالمباحثات المباشرة أو عبر وسطاء دوليين مقبولين من كل الأطراف.

* أكاديمي وكاتب ومحلل وسياسي ـ تركيا

الأزمة الإيرانية... بين الحرب والتفاوض:

استمرار حدودها وصعوبة المفاوضات بين طهران وواشنطن وبحث أوروبا عن مخرج سلمي

استمرت الأزمة الإيرانية في حدودها التي وصلت إليها منذ عدة شهور، إلا أن ممارسات أطرافها سعيًا إلى تحقيق مكاسب في مواجهة الأطراف الأخرى ساهمت في تبلور مواقف لأطراف معينة بالأزمة، خاصة القوى الأوروبية وروسيا على وجه التحديد. مع تواصل الاستراتيجية الأمريكية لإرغام إيران من خلال العقوبات ومحاصرة أذرعها في المنطقة لتطويع موقفها في الوقت الذي تقوم فيه إيران بتوسيع انتشارها العسكري من خلال المجموعات الموالية لها في العراق وسوريا ولبنان واليمن ليس فقط لتهديد الدول الخليجية، ولكن للإيحاء بالترتيب لعمليات تجاه إسرائيل عند الضرورة، التي تقدم نفسها كطرف فاعل في أية مواجهة مع إيران، وهو ما فرض مواجهات لا تزال محدودة بين الطرفين ولكنها تحمل الكثير من المخاطر على احتمال توسعها مستقبلاً، وتجعل من تلك المناطق ميدان المواجهة المرجح بين أطراف الأزمة الإيرانية خلال الفترة الحالية. وباستعراض حصاد عام للأزمة الإيرانية يكشف عن الملامح التالية:

د. محمد مجاهد الزيات

أولاً: على المستوى العسكري:

١. لم تشهد الشهور الأخيرة تطورًا فيما يشهده الحشد العسكري في ميدان المواجهة الرئيسي في الخليج والذي كان من مظاهره: نشر حاملات طائرات سواء في الخليج أو الدوائر المحيطة به، فضلاً عن وصول قوات الولايات المتحدة للسعودية، وإمداد السعودية بمنظومة ثاد THAAD وخبراء لتشغيلها، فضلاً عن الصفقة الأخيرة بعد ضرب معمل تكرير أرامكو. كما أعلنت بعض الدول عن استعدادها لتأمين الملاحة في مضيق هرمز، والمشاركة في التحالف الذي تسعى الولايات المتحدة لصياغته لتأمين الملاحة في الخليج، وبدء عمل دوريات تأمين الملاحة، بعد أن فشلت محاولاتها لإنشاء تحالف دولي عسكري ضد إيران بالدرجة الأولى ليكون موقفًا دوليًا جامعًا.

٢. مواصلة إيران الحديث عن قدراتها العسكرية وإجراء مناورات عن أسلحة وأجهزة رادار جديدة، مثل صاروخ جديد مداه ١٠٠٠كم ونشر مجموعات ضخمة من زوارق حربية سواء داخل الخليج أو قرب هرمز، وتكثيف العمل في عدد من القواعد العسكرية الإيرانية سواء داخل الخليج أو خارج المضيق، والإعلان عن منظومة دفاع جوي حديثة تم تصنيعها محليًا. ومن الواضح أن إيران تحقق نوعًا من المكاسب ضمن اختبارات الردع المتبادل، لكن من الثابت أنها لا تريد حربًا مفتوحة لن تكون نتيجتها لصالحها.

٣. تنشيط الحضور الإيراني سواء المباشر أو من خلال الحلفاء والأدوات التي يملكها الحرس الثوري في كل من العراق وسوريا واليمن. ومن الملفت للنظر على هذا المستوى أن إيران حرصت على نقل أنظمة صواريخ مختلفة إلى معسكرات تابعة مرتبطة بها داخل العراق، وكذلك نقلها لمخازن في مناطق مختلفة من خلال تنظيمات الحشد الشعبي المرتبطة بها. كما أنها استثمرت هدوء الوضع العسكري في المناطق الجنوبية والوسطى من سوريا لزيادة التعاون العسكري في مجال التصنيع أو تطوير الأسلحة مع الجيش السوري في مناطق مختلفة. وكذلك إعادة انتشار بعض فصائل الحشد الشعبي قرب الحدود العراقية – السورية قريبًا من قاعدة التنف الأمريكية، لتأمين معبر القائم الذي يرجح أن يكون الطريق الرئيسي لإيران إلى سوريا ولبنان.

٤. تعتبر اليمن ميدان مواجهة أكثر وضوحًا وتشير إلى قدرات إيرانية جديدة تجعل منها نقطة انطلاق لتهديد الأمن في البحر الأحمر أو شرق إفريقيا، وورقة مساومة ليس فقط مع دول الخليج ولكن مع دول المنطقة، بالإضافة لقدرة إيران على تهديد أمن الطاقة والأمن بصفة عامة في الخليج، خاصة في السعودية والإمارات، وتأكيد على توجيه رسالة بأن تكلفة أية ضربات تتعرض لها سوف تكون مدمرة لدول المنطقة، وذلك في تصعيد غير مسبوق يساهم في امتلاكها ورقة مساومة أكثر تأثيرًا.

٥. سوف تتواصل الأنشطة الاستخباراتية المتبادلة بين أطراف الأزمة النووية الإيرانية، ويتزايد دورها في ظل عدم رغبة الأطراف في الذهاب للحل العسكري، وهذا يزيد من الحرب على المستوى الاستخباراتي والسيبراني والتضليل الإعلامي المتزايد.

٦. وفي حصاد عام بالنسبة للموقف الأمريكي يلاحظ أنه في ظل التحديات التي تواجهها القوة العسكرية الأمريكية لشن حرب عسكرية خارجية، ورفض الرئيس ترامب شن حرب عسكرية في هذا التوقيت، اتضح التركيز على قوة الإرغام الأمريكية والتي تستند إلى المزايا غير العسكرية لواشنطن على أعدائها ومنافسيها، وعلى العقوبات الاقتصادية ولا سيما القطاعات المفصلية في اقتصاد الدولة وخاصة قطاع الطاقة والتكنولوجيا، فضلاً عن العمل عن عزل الدولة عن النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وكذلك حظر استيراد الدولة الأسلحة من الخارج، وخاصة من حلفائها وشراء التكنولوجيا العسكرية من الخارج، يجعل حلفاء الولايات المتحدة في الخليج يشعرون بكثير من القلق إزاء هذا الموقف الأمريكي.

وفي التقدير أنه في ظل الحرص على عدم المواجهة العسكرية المباشرة والشاملة بين الطرفين سوف تبقى الأزمة في المنطقة الرمادية بين اللا سلم واللا حرب، وتستمر المواجهة في الميادين الأخرى في سوريا والعراق من خلال إسرائيل -من خلال ضربها للمواقع الإيرانية في سوريا. بالإضافة إلى مخازن الأسلحة الإيرانية التي انتشرت في مواقع الحشد الشعبي في العراق- وتتصاعد كبديل للمواجهة الشاملة في الخليج، ومواصلة الاستنزاف المتبادل بين الأطراف، خاصة وأن إيران نجحت في تحويل أذرعها في تلك الدول إلى ما يمكن تسميته بالوكلاء المستقلين، الذين يملكون القدرة على الحركة وإحداث الضرر دون تحمل المسؤولية المباشرة عن ذلك.

الوضع الاقتصادي لإيران يتراجع بشدة، ويتضح ذلك من:

انكماش الاقتصاد وزيادة التضخم وانهيار العملة وزيادة نسبة البطالة وعجز الميزانية المتواصل وانعكاس ذلك على مستويات المعيشة. واستمرار الضغوط الأمريكية القصوى لتصفير الصادرات البترولية التي تمثل ٧٠٪ من إجمالي الصادرات الإيرانية و٤٠٪ من الميزانية، فضلاً عن العقوبات على البنك المركزي، وإغلاق معظم مصادر العملة الأجنبية، وتوقف الكثير من المشروعات الاقتصادية. ورغم كل الضغوط الاقتصادية القصوى التي يراهن عليها الرئيس الأمريكي، إلا أنها من الواضح لم تصل إلى الدرجة التي ترغم إيران على الرضوخ وقبول التفاوض، فالتقارير من مصادر متعددة تؤكد أن الاحتياطي الأجنبي لإيران في حدود ١٠٠ مليار دولار، وهو ما يكشف عن استعدادها المسبق للعقوبات الاقتصادية التي جاءت متدرجة، كما أنها لا تزال تغطي بعض احتياجاتها الاقتصادية من عمليات تهريب البترول والسيارات وسلع متعددة لدول الجوار. وترجح تلك المصادر أن تكون لدى إيران القدرة على تحمل العقوبات الاقتصادية لعدة شهور قادمة، وهو ما ينعكس على مدى تجاوبها مع ما يطرح لحل الأزمة.

والتقدير أن عملية تطويع الموقف الإيراني من خلال العقوبات سوف تظل رهنًا بنجاح العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة في تصفير الصادرات البترولية بدرجة كبيرة واستمرارها وتزايد السخط الشعبي ومدى ضغطه على النظام.

يقوم الموقف الأوروبي على الفصل بين ملف الاتفاق النووي وملف المواجهة العسكرية والعقوبات في الخليج وهو أمر صعب. ويتحدد الموقف الأوروبي في ضرورة إنقاذ الاتفاق النووي، وضرورة تبريد الموقف في الخليج لتفادي سيناريو يختار فيه أحد الطرفين أو كلاهما المواجهة تمهيدا للوصول لحل دبلوماسي، في ضوء هذه المعطيات تشكل المساعي الدبلوماسية الخيار الوحيد المتاح من جانب أوروبا.

من الواضح أن الموقف الأوروبي قد شهد في نهاية العام تغيرًا واضحًا بسبب تراجع إيران عن التزامات في الاتفاق النووي والتهديد بالخروج من الاتفاق، وإن كانت لا تزال هناك محاولات أوروبية للوساطة تواجه بتشدد إيراني.

أدركت دول الخليج أن هناك عوامل حاكمة في موقف الولايات المتحدة في الأزمة من بينها استخدام أدوات جديدة في تطويع الموقف الإيراني من خلال إرغامها على تنفيذ مطالب أمريكية دون الوصول لمواجهة عسكرية شاملة، وتجنب هذه المواجهة وما يدفع إليها؛ الأمر الذي سبب لدول الخليج نوعًا من القلق أن تنتهي الأزمة بمفاوضات إيرانية - أمريكية تركز على البرنامج النووي، وتتجاهل المطالب الخليجية الأساسية وهو ما دفع عددًا من مسؤولي دول الخليج للتأكيد على ضرورة مشاركتهم في أية مفاوضات قادمة، وقد أدركت فرنسا ذلك فطالبت بأن تشارك دول الخليج في أية مفاوضات قادمة مع إيران.

إن الموقف الخليجي بدأ يشهد نوعًا من التباين النسبي في مواقف دوله، سواء نحو السبل المتاحة في التعاون مع الأزمة أو مساراتها المختلفة ويتميز هنا موقف عمان الحريصة على التواصل

تتصاعد الحرب في سوريا والعراق كبديل للمواجهة الشاملة في الخليج بضرب إسرائيل لمواقع إيرانية في سوريا ومخازن الأسلحة في العراق

يقوم الموقف الأوروبي على الفصل بين ملف الاتفاق النووي وملف المواجهة العسكرية والعقوبات في الخليج وهو أمر صعب

مع إيران، وقطر التي تؤكد علاقاتها الايجابية بطهران، والكويت التي ابتعدت عن التحالف السعودي-الإماراتي-البحريني على هذا المستوى. بحيث يمكن القول إنه لا يوجد موقف خليجي متماسك يتعامل مع كافة عناصر الأزمة على نفس المستوى، وهو ما يفتح الباب لاختلافات إيرانية ويضعف الموقف الخليجي في النهاية.

ومن ناحية أخرى، إن استمرار الأزمة بمعطياتها الحالية وفرت فرصة لزيادة الحضور الروسي حيث تبلور موقف روسي لافت مع إيران في الفترة الأخيرة يحتاج إلى متابعة، خاصة ما أثير حول إعطاء إيران تسهيلات عسكرية لروسيا في موانئ إيرانية على الخليج أو قرب مضيق هرمز، وتوافق هذا في نفس التوقيت مع موافقة روسيا على إعطاء إيران مرفأ سوريا في ميناء بنياس أي توسيع الحضور البحري الإيراني في ميناء بنياس ليصبح قاعدة بحرية إيرانية على البحر المتوسط برضًا من روسيا. فضلا عن المبادرة الروسية المطروحة مؤخرًا حول صيغة للأمن الجماعي في الخليج للتوفيق بين دول الخليج وإيران بما يخفف حالة العداء بين الطرفين، ويؤثر سلبيًا على الموقف الأمريكي من إيران. وخلاصة موقف روسيا هو محاولة استثمار المأزق الإيراني المتزايد لتحقيق مكاسب استراتيجية تتجاوز العلاقات الثنائية لها مع إيران إلى الحضور الإقليمي في الخليج والمنطقة وخلق علاقات استراتيجية مع دول الخليج بالتحديد وتداعيات هذه العلاقات.

كما ساعد استمرار الأزمة على حضور تركي أكثر وضوحًا (توسيع القاعدة التركية في قطر -اتفاقية دفاعية مع الكويت- التجاوب مع الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالمنطقة الآمنة في سوريا-وتكثيف العلاقات مع إيران)، بحيث يمكن القول أن الأزمة ساهمت في توسيع مجال نفوذ تركيا في المنطقة من المرجح أن تسعى لاستثماره.

وتجدر الإشارة إلى أن التركيز الأمريكي والإسرائيلي على الداخل الإيراني وما يحويه المجتمع الإيراني من مظاهر للقلق وتصاعد للمعارضة ضد النظام، لم يسفر عن ظهور خطر وجودي يهدد الدولة الإيرانية حتى الآن، أو ينذر بمزيد من التداعيات السلبية لذلك، وهو ما يستثمره المتشددون الإيرانيون، فضلاً عن استحكام القبضة الحديدية في مواجهة كافة مظاهر المعارضة. ولا شك أن عدم نجاح الرئيس الإيراني ووزير خارجيته في تحقيق إنجاز في التعامل مع الأزمة، ربما يزيد من ضعف الجناح المعتدل، وينعكس سلبًا على حضوره في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

مجمل القول، أن الأزمة الإيرانية سوف تستمر بمعطياتها الحالية، ولن يتغير الموقف الأمريكي رغم كل الحشد العسكري، فمن غير المحتمل أن يذهب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لحرب تؤثر على فرصه الإنتخابية طالما أن أسعار البترول لم تتجاوز السقف الذي يؤدي إلى ركود اقتصادي دولي يؤثر على التجارة العالمية والاقتصاد الأمريكي، واستمرار تداعياته السلبية على الصين بدرجة كبيرة. وسوف تواصل إيران التصعيد والتهديد، وهو ما يعني في النهاية استمرار عملية الإنهاك المتبادل للقوى المختلفة في الخليج، بما يزيد من مصادر التهديد للاستقرار والأمن في المنطقة. كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن إيران سوف تتجه إلى إبراز دورها بشكل كبير في الملفات الإقليمية المختلفة وقدرتها على التأثير في الحلول المطروحة في تلك الملفات، حيث ترى دوائر العلاقات الدولية أن ذلك يمثل ورقة ضغط للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة وتحسين موقعها التفاوضي قبل أن تقبل خيار التفاوض. وإن كانت التطورات التي تشهدها العراق ولبنان وتركيز المظاهرات على الرفض الواضح والقوي لدور إيران والقوى المرتبطة بها يعتبر متغيرًا له أهميته ودلالاته المستقبلية، ويطرح الكثير من التساؤلات حول مستقبل الحضور والتأثير الإيراني في البلدين، ويحد في النهاية من قدرة إيران على استثمار ذلك في استراتيجيتها للتعامل مع عناصر الأزمة الإيرانية.

ومن الجدير بالملاحظة في حصاد العام للأزمة النووية الإيرانية أن مواصلة إيران التخلي عن التزاماتها، خاصة ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم وإعادة تشغيل بعض المواقع التي حظرها الاتفاق وهو ما يمثل نوعًا من الابتزاز على حد قول وزير الخارجية الأمريكي سوف يزيد من التوتر ويفتح الأزمة على أبعاد غير محسوبة.

وبصفة عامة فإن كافة معطيات الأزمة تؤكد على استمرارها في حدودها الحالية، وصعوبة إجراء مفاوضات ثنائية بين طهران وواشنطن، مع استمرار الجهود الأوروبية للبحث عن مخرج سلمي في ظل ضغوط اقتصادية متزايدة لإرغام ظهران على قبول ذلك، مع ترجيح تراجع أية تحركات إيرانية لإثارة التوتر في منطقة الخليج.

* مفكر ومحلل سياسي ـ عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

اتجاه التنظيمات الإرهابية للبرجماتية على حساب الاعتبارات العقائدية

مستقبل التنظيمات الإرهابية في المنطقة: إعادة التمركز واتساع نطاق العمليات

لم يعد الإرهاب مجرد ممارسة للعنف بغرض التأثير على صانع القرار السياسي ليتخذ قرار معين أو يمتنع عن قرار آخر داخل الدولة، بل أصبح ممارسة العنف على نطاق واسع عابر للحدود بين الدول يهدف لإسقاط الدولة نفسها، وهدم مؤسساتها، والسيطرة على مواردها هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ارتبط الإرهاب بالسياسة والمصالح السياسية لقوى خارجية وداخلية اتخذت منه أداة رخيصة الثمن لتحقيق مصالحها ضد خصومها. كما أصبحت الجماعات الإرهابية تمتلك قدرات متطورة ومتقدمة تكنولوجيا وتوظفها في كافة مراحل العمل الإرهابي منذ تجنيد الأعضاء والتخطيط للهجمات الإرهابية وتمويلها ثم تنفيذها. وتعد هذه العوامل سببًا لإكساب الإرهاب الطابع الديناميكي، وهو ما ينبئ باستمراره وإن اختلفت أسماء ونقاط تمركز التنظيمات الإرهابية الموجودة حاليًا.

د. دلال محمود

حالة الإرهاب في المنطقة العربية والشرق الأوسط:

إن رصد حالة الإرهاب في المنطقة خلال السنوات الثمانية الأخيرة يظهر العديد من النتائج، أهمها:

١. يعد تنظيمي القاعدة وداعش أكبر التنظيمات الإرهابية حجمًا وأوسعها نشاطًا على المستوى الإقليمي بفروعهما المختلفة، وهما يمثلان حوالي ٦٦٪ من إجمالي التنظيمات الإرهابية المنتشرة في العالم تقريبًا، وفقًا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في الأول من نوفمبر ٢٠١٩م، حيث يرصد التقرير وجود ٦٧ تنظيمًا إرهابيًا في العالم، وإن كانت بعض التقارير العالمية الأخرى تقدر عدد هذه التنظيمات بحوالي مائة تنظيم.

٢. لا يوجد اختلاف جذري بين القاعدة وداعش، فكل منهما يتبع النهج التكفيري القائم على العنف والذي يعتمد على إقامة دولة الخلافة، وربما الاختلاف الأساسي يكمن في أولويات العمل الإرهابي هل يتم توجيهه للعدو البعيد (القاعدة) أم للعدو القريب (داعش)، كما يظهر الفارق أيضًا في تكتيكات تنفيذ العمليات الإرهابية ومبدأ السيطرة على الأرض الذي تميزت به داعش لفترة. ولذلك فإنه بعد هزيمة مشروع داعش في العراق وسوريا وانحسار وجوده، عاد ظهور القاعدة في سوريا التي كانت موجودة أصلا باسم "جبهة النصرة" لتصبح "هيأة فتح الشام"، وقد تسرب لها أعداد من عناصر داعش ليزيد اعدادها حوالي ٣٠٪ عما كان قبل سقوط خلافة داعش.

٣. وفقًا للتقديرات الدولية المختلفة ينضم لهذه التنظيمات حوالي ٢٣٠ ألف تكفيري، بزيادة ٢٧٠٪ عام ٢٠١٨م، مقارنة بعام ٢٠٠١م، الذي شهد أكبر العمليات الإرهابية. أكثر المناطق التي ينتمي لها هؤلاء التكفيريين، الشرق الأوسط (٢٦٪ تقريبًا) وشمال إفريقيا ووسط آسيا، فعلى سبيل المثال: عدد التكفيريين في سوريا يتراوح بين(٤٣٦٥٠-٧٥٥٥٠)، وفي العراق (١٠٠٠٠-١٥٠٠٠) تكفيري، أما أفغانستان (٢٧٠٠٠-٦٤٠٠٠) تكفيري، وفي نيجيريا (٣٤٥٠-٦٩٠٠) تكفيري. اتسع نطاق العمليات ليكون عابر للحدود سواء في استهداف أماكن ليس لها علاقة بأماكن تمركز التنظيم، أو في كثافة العمليات التي شهدتها بعض الأقاليم خاصة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، فعلى سبيل المثال قام تنظيم داعش خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) بحوالي ١٥,١٠٠، وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٩م، أعلن التنظيم عن قيامه بحوالي ١٨٠٠ هجوم إرهابي، وإن كانت الاحصائيات الأخرى تشير إلى عدد منخفض عن ذلك يتراوح من ١٣٠ إلى ١٨٠ عملية فقط. بينما تنظيم القاعدة قد أجرى حوالي ٤٣٨٥ عملية خلال نفس الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧م)، لكن عملياته انخفضت إلى حوالي ٢٤ عمليةعام ٢٠١٨ و٢٠ عملية فقط خلال النصف الأول من ٢٠١٩م.

٤. أدت هزيمة داعش في العراق وسوريا إلى أمرين أساسيين:

الأمر الأول: اتجاه داعش لإعادة التمركز داخل المناطق التي

انضم إلى التنظيمات الإرهابية حوالي ٢٣٠ ألف تكفيري بزيادة ٧٠٪ عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠٠١ الذي شهد أكبر العمليات الإرهابية

بها سيولة ففي العراق شرع التنظيم في الانتقال إلى الصحراء لإطلاق عملياته في مرحلة ما بعد سقوط الخلافة، ومع بداية عام ٢٠١٨م، كانت مناطق عملياته الرئيسية هي المناطق الصحراوية، وفي سوريا وفرت له العملية التركية الأخيرة في شمال سوريا فرصة كبيرة لإعادة التموضع في بعض المناطق، أو تسلل عناصره إلى أوروبا أو غيرها من المسارات التي يتبعها التنظيم. **أما الأمر الثاني:** فهو امتداد داعش لأماكن أخرى وافتتاح ولايات جديدة له في بعض المناطق التي تتميز بضعف السيطرة الأمنية، ولذلك اتجه إلى آسيا في أفغانستان (ولاية خراسان) وبعض الدول المجاورة لها، كما أعلن عن ولايتي باكستان والهند، وبصفة عامة تزايدت أعداد الإرهابيين في جنوب شرق آسيا وحدها ٣٠٪ عام ٢٠١٨م، عن عام ٢٠١٧م. وكذلك زادت العمليات الإرهابية التي قام بها داعش في آسيا فعلى سبيل المثال فقد زادت العمليات الإرهابية في إندونيسيا والهند فقط ٢٠٪ بعد تمدد داعش في آسيا عام ٢٠١٨م، عن عام ٢٠١٧م.

كما تمدد التنظيم في غرب إفريقيا، خاصة في منطقة الساحل والصحراء في الجيوب الحدودية أيضًا خاصة في بوركينافاسو ومالي والنيجر من خلال فرع داعش في الصحراء الكبرى الذي يتزعمه/ عدنان أبو وليد الصحراوي، والذي يحرص على البقاء في المنطقة رغم أن النفوذ الأكبر في هذه المنطقة هي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب والحركات التابعة له، مثل شباب المجاهدين. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد العمليات الإرهابية في هذه المنطقة من ٩٠ عملية عام ٢٠١٦م، إلى حوالي ٤٧٠ عملية عام ٢٠١٨م، فقد استطاع داعش توسيع عملياته هناك في النصف الأول من سنة ٢٠١٩م، لتشمل ٧ دول بالساحل، وصولاً إلى بحيرة تشاد، وأصبح منفذًا لحوالي ٢٨٪ من العمليات الإرهابية بالمنطقة.

٥. وفي الوقت الذي تتزايد فيه العمليات الإرهابية في الشرق الأوسط، تتراجع في أوروبا والولايات المتحدة بحوالي ١٨٪ بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨م، ويمكن تفسير هذا التراجع جزئيًا بانشغال التنظيمات بالتحديات الداخلية التي تواجهها سواء الهزيمة في المعاقل الرئيسية بالنسبة لداعش، ثم مقتل البغدادي والانشغال بأزمة القيادة الجديدة، كما اتبعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة سياسات صارمة في استقبال المهاجرين واللاجئين، كما

اتخذت اجراءات متشددة تجاه العائدين من داعش، خوفًا من فرص التهديد التي يمثلونها. لكن في مقابل هذا الانخفاض للعمليات الإرهابية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، تزايدت جرائم الكراهية، أو ما يعرف باسم "الإرهاب الأبيض"، الناتج عن تفشي الخوف من المسلمين، وربما الخوف من "الإسلام" ذاته وهوما يعرف بظاهرة الإسلاموفوبيا.

٦. اتباع الدول الراعية والممولة للإرهاب لطرق أكثر وضوحًا وعلانية في دعمها للتنظيمات الإرهابية بما يحقق مصالحها، سواء في تسليح أو تدريب أو تمويل هذه التنظيمات، بما يؤكد دور التنظيمات الإرهابية في التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية، خاصة مناطق الصراعات في العراق وسوريا وليبيا واليمن، ويتضح هذا جليًا من دور جماعة الحوثي في اليمن ودورها في معادلة التفاعلات السياسية والاستراتيجية بمنطقة الخليج. ويزيد من خطورة هذه السمة عدم وجود موقف دولي جماعي ضد هذا الوضوح والعلانية في دعم الإرهاب، خاصة إذا ما كانت بعض الدول الكبرى مستفيدة وربما مشاركة في هذه الرعاية والدعم لبعض التنظيمات الإرهابية، فإن مواجهة هذا الأمر تتطلب جهودًا ذاتية للدولة في حماية مصالحها بكافة الطرق.

رؤية استشرافية لمستقبل الإرهاب في المنطقة:

إن ما تواجهه التنظيمات الإرهابية الناشطة في الشرق الأوسط من تحديات سواء على مستوى قياداتها أو أماكن تمركزها أو تماسكها الداخلي، لا يكفي لإنهاء وجودها وإرهابها، بل ربما يغير في انتشارها، أو تكتيكات العمليات الإرهابية التي تقوم بها، أو في أماكن هذه العمليات. ولعل ما يدفع لهذا الاعتقاد هو استمرار توافر البيئة الحاضنة للإرهاب، ممثلة في ضعف مؤسسات الدولة المركزية في عدة دول بالمنطقة، كما تتوثق الصلة بين الإرهابيين وبعض الدول لتوظفهم سياسيًا، بما ينبئ باستمرار تأثيرهم بشكل أو آخر. وفي هذا السياق هناك عدة خصائص يمكن أن تميز الإرهاب في المنطقة في المرحلة القادمة:

١. قد يغير داعش في تكتيكات العمليات الإرهابية بما يتناسب مع المستجدات الإقليمية، فقد يعمل على إشاعة الفوضى والتوتر الأمني في المناطق التي كان يسيطر عليها في سوريا والعراق، بهدف منع السلطات المحلية في الدولتين من تحقيق سيطرة فعلية هناك، للتأكيد أنه لن يترك أرض الخلافة وأنه سيعود إليها. وهذا يرتبط باتباعه نهج الاستنزاف بديلا عن السيطرة الفعلية على الأرض، فبدلا من السيطرة على المدن يعمل على توجيه ضرباتٍ مباغتة لقوات تأمين المدن في المناطق الضعيفة.

٢. غلبة الطابع الانتقامي على العمليات التي يمارسها داعش فقد شنّ التنظيم حملة اغتيالات مركزة تستهدف شخصيات عامة ومؤثرة كالقادة السياسيين، والقبليين، والأمنيين المحليين؛ مستهدفًا التخلص بشكلٍ ممنهج من المتعاونين مع قوات الدولة أو قوات المكافحة الدولية. ومن المرجح أن يسعى التنظيم لشن عمليات متفرقة حتى وإن كانت ضعيفة نسبيًا ضد أهداف أمريكية، انتقامًا لمقتل البغدادي.

٣. من المرجح أن يزداد النشاط الإرهابي لفروع داعش في آسيا وإفريقيا بدرجة أكبر مما سبق، وبدرجة أكبر من نشاط عناصره في المركز (العراق وسوريا)، لإظهار القدرة على الانتشار والفاعلية، واتساقًا مع التحديات التي يواجهها في المرحلة الحالية، فكما هو معروف إذا ضعف التنظيم المركزي قويت الفروع، وواقع الأمر أن داعش ضعف نسبيًا بعد خروجه من معاقله الرئيسية في العراق وسوريا -وليس بمقتل البغدادي- وبالتالي فإنه من المتوقع أن تزداد قوة الفروع المحلية وربما تحت الولاء لداعش؛ حفاظًا على الرمزية أو نقل الولاء للقاعدة إذا كان هو التنظيم الأكثر استقرارًا في المرحلة الحالية.

٤. كما تعد الأماكن التي بها بيئة صراعية سواء لأسباب عرقية أو طائفية تغذي الانقسامات الاجتماعية والسياسية هي الأكثر ملاءمة من الناحية الديموغرافية لتمدد التنظيمات الإرهابية، فعلى سبيل المثال: قُتل يوم ٨ أبريل ٢٠١٩م، ما لا يقل عن ٢٠ شخصًا، في أحدث هجوم قام به رعاة يشتبه في أنهم من الفولاني في قرية أنغوان أكو، بمنطقة كاجورو للحكم المحلي بولاية كادونا. ويعد هذا الحدث الدموي واحدًا من المؤشرات المبرزة للتشابك العضوي بين الصراع العرقي والظاهرة الإرهابية، التي تعيشها دول الساحل وغرب إفريقيا. كما تأتي هذه العملية الإجرامية، لعرقية الفولاني المسلمة ضد قبيلة أدارا المسيحية، في إطار سلسلة من عمليات الاقتتال الديني والعرقي، الذي شهد تزايدًا كبيرًا منذ سنة ٢٠١٢م، بمنطقة الساحل، وبلغ حسب الأمم المتحدة ذروته سنتي ٢٠١٦ و٢٠١٨م، بغرب القارة السمراء خصوصًا مالي ونيجيريا.

٥. قد تنعكس التطورات الإقليمية الجارية على مستقبل التنظيمات الإرهابية فقد يعاد تشكيلها أو تحدث حالة من الانقسامات داخل داعش إما لصالح العودة إلى التنظيم الأم

اتباع الدول الراعية والممولة للإرهاب طرق أكثر وضوحًا وعلانية في دعمها للتنظيمات الإرهابية بما يحقق مصالحها

(القاعدة)، خاصة مع غياب الاختلافات الأساسية بين التنظيمين بعد أن تخلى داعش عن استراتيجية السيطرة المباشرة على الأرض واكتفائه بالخلافة الافتراضية حتى لو بصورة مؤقتة. أو لصالح ظهور كيانات جديدة بأسماء مختلفة عن داعش تتبع منهج القاعدة وتكتيك داعش، لتكون كيانات هجينة بين التنظيمين بأهداف أقل اتساعًا من داعش.

٦. من المرجح أن تتجه التنظيمات الإرهابية لمزيد من البراجماتية على حساب الاعتبارات العقائدية، ففي ظل عولمة الإرهاب فقد أسهم كل من تنظيم "القاعدة" و "داعش" في توفير الدعم الأيديولوجي والمادي لتنظيمات إسلامية محلية في إفريقيا أو في آسيا، وعديد من هذه الجماعات المحلية يتسم بالعنف المفرط، مثل "بوكوحرام" و "أبو سياف". وقد استطاعت هذه الجماعات الإرهابية تبني استراتيجيات براجماتية أكثر قدرة على البقاء من خلال الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة، واستغلال الروابط مع السكان المحليين عبر علاقات النسب والتجارة تارة وعبر التهديد والقمع تارة أخرى، ولقد استفادت هذه التنظيمات الإرهابية يقينًا من غياب الدولة، وضعف نظم المراقبة على الحدود، بالإضافة إلى تنامي مشاعر السخط ضد الأنظمة الحاكمة بين السكان المحليين، فضلًا عن انتقائية استراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولية، وتضارب مصالح الأطراف المشاركة فيها. وبعبارة أخرى، فإن هذا التطور في تفكير التنظيمات الإرهابية يؤدي إلى إدراك أن استراتيجيات البقاء لدى التنظيمات المحلية أدت إلى تراجع الأيديولوجيا كعامل محرك؛ إذ أن كثيرًا من أنشطة تمويل المنظمة الإرهابية اليوم ليس لها أساس يذكر في الشريعة الإسلامية أو الركائز العقائدية للتنظيم. على سبيل المثال، الاتجار بالبشر أو تجارة المخدرات لا تتعارض فقط مع المعتقدات الإسلامية، بل تتطلب أيضًا التواصل مع غير المسلمين الذين تعتبرهم المنظمة من أهل الكفر، فأين المعتقد الديني في هذه الحالة!

٧. رغم تراجع العمليات الإرهابية في أوروبا والدول الغربية كميًا، فإن هذا الوضع قد لا يستمر خلال المرحلة القادمة؛ إذ تجد التنظيمات الإرهابية في تصاعد وارتفاع وتيرة خطاب الكراهية والتشدد سواء الديني أو القومي أرضًا خصبة لتجنيد الأفراد، حيث تزعم التنظيمات الإرهابية ذات المرجعية المنتمية للإسلام أنها تنتقم للإسلام والمسلمين الذين تمت الإساءة إليهم وإلى دينهم، عبر اجتذاب المتعاطفين وتجنيد الأفراد وفقًا لتفسيرات مغلوطة عن الإسلام والدعوات الجهادية لتحقيق أغراض سياسية. وفي المقابل يتذرع إرهاب اليمين المتطرف بكراهية المسلمين للغرب وعدم قابلية التعايش السلمي بين الإسلام والنموذج الغربي، الأمر الذي ترجمته أحداث الكراهية في حادث استهداف مسجدين في نيوزلندا في مارس الماضي.

٨. ومن المحتمل أن تشهد المرحلة القادمة استخدام وتوظيف الجماعات والتنظيمات الإرهابية للتكنولوجيا على نطاق أكثر اتساعًا في ممارساتها الإرهابية سواء فيما يتعلق بالتسليح، التمويل والتجنيد، إذ قد يتم التوسع في استخدام الطائرات بدون طيار "الدرونز"؛ نظرًا لكونه سلاحًا متطورًا منخفض التكلفة. كما قد يتم التوسع في استخدام المنصات الفضائية والتطبيقات الإلكترونية في عمليات التجنيد وتوزيع المهام، فضلًا عن اللجوء إلى التوسع في تنويع مصادر التمويل غير التقليدية إما عن طريق الأنشطة الإجرامية، أو عمليات غسيل الأموال، أو العملات الافتراضية بغرض مواجهة عملية تجفيف منابع التمويل التقليدية.

من المرجح زيادة النشاط الإرهابي لفروع داعش في آسيا وإفريقيا لإظهار القدرة على الانتشار والفاعلية

مجمل القول، أن هناك العديد من العوامل التي تنبئ باستمرار الإرهاب مع تغير نسبي في خريطة عمل التنظيمات الإرهابية عن الوضع الراهن، لكن ما يمكن أن يسفر عنه المستقبل مرهون بعدة عوامل يأتي في مقدمتها فرص تحقيق الاستقرار في مناطق الصراعات الإقليمية وأبرزها العراق وسوريا، فعلى حين يسود التخوف من اشتعال صراع طائفي في العراق بعد زيادة قدرات الحشد الشعبي الوكيل الإيراني الأقوى في العراق، تسود المخاوف من قدرة الدولة السورية على الحفاظ على تماسكها ووحدة أراضيها في ظل سياسات تتريك الشمال السوري والعمل على السيطرة على هذه المنطقة. والوضع في اليمن لا يختلف كثيرًا عن تفاصيل هذا المشهد المربك الذي يرتبط بالتطورات الجارية في منطقة الخليج كلها في ظل استمرار الأزمة النووية الإيرانية بحالة شبه متجمدة إلى حين إشعار آخر غير معلوم على وجه الدقة، وإن كان الخبراء يشيرون إلى أن الانتخابات الأمريكية القادمة عام ٢٠٢٠م، هي المدى الزمني المنظور لهذه الأزمة، فجماعة الحوثي إرهابية وهي ذراع لإيران في اليمن. وعلى صعيد آخر فإن قدرة التنظيمات على التكيف والمرونة مع هذه التغيرات الإقليمية لتستمر يمكن أن يتم تقويضها نسبيًا إذا ما اتسعت الجهود التنسيقية والتعاونية الجادة بين دول المنطقة لمكافحة وجود وانتشار الإرهاب، ولدفع المجتمع الدولي لمعاقبة وعزل الدول الراعية للإرهاب والتي تغذيه وتعمل على تنميته.

* أستاذ مساعد علوم سياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ـ مدير برنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تضع القوى والحركات السياسية العراقية قدمًا في الحكم وأخرى في المعارضة

العراق بين الداخل والخارج عام ٢٠١٩: نزيف الطائفية والفساد .. متى يتوقف؟

لا يخفى ما تزخر به الساحة العراقية من أحداث وتطورات وعدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي منذ عقود عدة، وتشهد هذهِ الساحة العديد من التحديات والأزمات والقضايا منها ما يستمر لسنوات عديدة ومنها ما يتوقف وينتهي بوقت أقل. وعند تتبع ما يمر به العراق بعد عام ٢٠٠٣م، نجد أن البلاد مرت بأزمات متلاحقة ومعقدة على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بدأت بالحرب الأمريكية التي أدت إلى احتلال العراق وما نتج عنها من تحولات وأزمات حصيلتها تأزم سياسي مزمن وأعمال عنف طائفي وتدمير للبنى التحتية وآلاف من الضحايا من مختلف مكونات المجتمع العراقي وملايين النازحين والمهجرين داخل العراق وخارجه، وعلى الرغم من تجاوز بعض هذه الأزمات إلا آن آثارها لم تنته بعد وتحتاج إلى المزيد من الوقت والجهد لتخطيها.

د. مثنى فائق العبيدي

ولم يكن عام ٢٠١٩م، استثناءً لما سبقه من أعوام حيث استمرار عدد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية وبروز تحديات جديدة فرضتها تطورات الأحداث، على الرغم من أن العراق منذ عام ٢٠١٧م، قد استطاع تخطي الجزء الأكبر من أزمته الأمنية بعد تحرير مدينة الموصل آخر معاقل تنظيم داعش التي سيطر عليها في يونيو ٢٠١٤م، وتزامن هذا التطور مع ارتفاع أسعار النفط العالمي الأمر الذي ساهم بمعالجة الأزمة المالية في العراق التي سببها انخفاض أسعار النفط والحرب على الإرهاب.

أولاً – تحديات الساحة العراقية خلال عام ٢٠١٩

واجه العراق خلال عام ٢٠١٩م، عددًا من التحديات منها ما هو استمرار لتحديات سابقة وأخرى استجدت على الساحة العراقية نتيجة لتراكم التحديات السابقة بشكل مستمر من دون أن تتم معالجتها، **وتتمثل بما يلي:**

- **تعقيدات الوضع السياسي**، يوصف الوضع السياسي في العراق بالتعقيد والتناقض ويتمثل هذا التعقيد بعدة مظاهر أهمها: أن الطبقة السياسية على اختلاف توجهاتها وأيديولوجيتها قد اعتمدت على سلوك وممارسة تقوم على أساس جمع المتناقضات، إذ أنها تتمتع بمزايا الحكم وتشارك في السلطة وفقًا للمحاصصة الطائفية وفي نفس الوقت توجه سهام النقد للنظام السياسي وتدعو لمحاربة الفساد، فتضع القوى والحركات السياسية العراقية قدمًا في الحكم وأخرى في المعارضة، وحتى الاحتجاجات الشعبية الأخيرة شهدت مشاركة وتأييدًا من القوى والتيارات السياسية المشاركة في الحكم أو حتى تلك التي شكلت الحكومة والبرلمان الحاليين. ومن تعقيدات الوضع السياسي الراهن أيضًا أن الحكومة الحالية بالرغم من صعوبة الاتفاق على تشكيلها إلا أنها لم يكتمل تعيين وزرائها بشكل كامل إذ شكلت بالموافقة على ١٤ وزيرًا بينما اختلفت الكتل السياسية على ٨ وزراء وزارات منها الداخلية والدفاع والعدل والتربية، وبعد ثمانية أشهر صوت البرلمان على تعيين وزراء الدفاع والداخلية والعدل بينما تم تعيين وزيرة التربية بعد عدة أشهر في ظل الضغوطات الشعبية الناقمة على الحكومة، ولم تكد تكتمل الكابينة الوزارية حتى أعلن وزير الصحة علاء الدين العلوان عن استقالته بسبب ما تعانيه وزارته من ملفات الفساد على حد وصفه.

فضلاً عن ذلك هنالك المحاصصة الطائفية التي تزيد من تعقيد العملية السياسية وتساهم في استمرار التأزم السياسي المستمر في الساحة العراقية وتعرقل بشكل أو بآخر تولي الكفاءات مهام إدارة الدولة من دون أن يكون لهم ولاء طائفي على حساب الولاء الوطني.

ناهيك عن بروز ظاهرة التفكك والخلافات السياسية بين الكتل والمحاور السياسية نفسها، فالخلافات والصراعات طالت

تحالف "المحور الوطني" الذي يقدم نفسه ممثلاً عن المحافظات السنية وينضوي تحت لواء تحالف "البناء" بظهور انشقاقات داخل "المحور" تدعو للخروج من تحالف "البناء" وتفكك المحور والعودة لتشكيل "تحالف القوى العراقية"، كذلك الأمر بالنسبة لتحالف "الاصلاح" الذي يتزعمه عمار الحكيم، وتحالف "البناء" الذي يجمع دولة القانون، هي الأخرى شهدت انشقاقات مكوناتها وصراعات تتعلق بصناعة القرار داخل التحالف الواحد وطبيعة ما يحصل عليه من مكاسب سياسية ومادية. كل ذلك شكل تحديات إضافية في الساحة العراقية إضافة لما تعانيه من تحديات أخرى مختلفة تكاد تكون مزمنة.

- **استمرار التحديات الأمنية**، التي تتمثل بـ: استمرار وجود خلايا وعناصر داعش في العراق في المناطق الصحراوية ومناطق تلال حمرين، على الرغم من إعلان العراق في عام ٢٠١٧م، تحرير كافة الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش منذ يونيو ٢٠١٤م، إلا أن الانتصار العسكري لا يعني إنهاء كافة التهديدات الإرهابية بل يتطلب الأمر اعتماد استراتيجية شاملة لمحاربة الإرهاب تتضمن الحرب الفكرية ومعالجة كافة الأسباب التي أدت إلى وجود الإرهاب والتطرف.

يضاف إلى ذلك هنالك تحديات أمنية أخرى هي: عدم تمكن الحكومة العراقية من حصر السلاح بيد الدولة وفرض سلطة القانون على العديد من المجموعات المسلحة في العراق ولا سيما تلك المرتبطة ببعض القوى السياسية وتحصل على السلاح والتمويل من أطراف إقليمية أهمها إيران. كذلك صعود تأثير بعض العشائر العراقية وامتلاكها للسلاح المتوسط والثقيل وفرض سيطرتها على الشارع والمجتمع على حساب سيطرة الدولة ولا سيما في النزاعات العشائرية وفرض الأحكام العشائرية العرفية.

- **أزمة الفساد**، تشكل أزمة الفساد أهم التحديات التي تعرض لها العراق دولة ومجتمعًا في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م، على الرغم من أنه ليس نتاجًا لهذه المرحلة فقط بل برز منذ ستينات القرن الماضي وإن كان بدرجات وأشكال متفاوتة، ويختلف بأشكاله فمنها المالي والإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي ولكل منها مفهومه ومضمونه، كما للفساد أسبابه المختلفة: سياسية وإدارية وقانونية واجتماعية ومالية، وتظهر ظاهرة الفساد في ظل عوامل عدة: ضعف مؤسسات الدولة والقانون، وغياب أو ضعف ثقافة المؤسساتية واختراق مؤسسات الدولة من جهات أو أشخاص تعمل لمصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة، وضعف الشعور الوطني وغياب الهوية الوطنية وانقياد السياسيين لولاءات فرعية أو خارجية.

وأصبحت ظاهرة الفساد في العراق تشكل منظومة كبيرة وخطيرة لا يمكن معالجتها بسهولة وذلك لارتباطها بقوى سياسية مؤثرة وشخصيات سياسية تشغل مناصب عليا في المؤسسات الحكومية، والأمر بحاجة إلى معالجة قانونية قضائية وتحرك سياسي شعبي صارم حتى يتسنى التخلص من آفة الفساد التي تشكل سببًا رئيسًا في التدهور الأمني والاقتصادي والسياسي في العراق، وكانت المعالجات السابقة تعتمد على الحكومة والبعض اعتمد على هيأة النزاهة وبعض المعالجات من خلال مكاتب المفتشين العموميين التي تم الغاؤها مؤخرًا ، وفي ظل الحكومة الحالية اعلن رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي عن تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد في العراق بموجب الأمر الديواني رقم ٧٠ بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٩.

هذا التوجه بعد أن صنف العراق في السنوات السابقة من أكثر دول العالم فسادًا ومن أكثر الدول التي ينتشر فيها الفساد الإداري في العالم، إذ توجه الموارد العامة نحو السياسيين المهيمنين وللمنافع الخاصة لهم بشكل لم يشهده التاريخ الحديث للبلاد، وقد بلغت موازنات العراق للأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤م، ما يقرب من مجموع ٥٣٤,٦ مليار دولار، وبلغت موازنة العراق لعام ٢٠١٥م، بحدود ١٠٣ مليار دولار، إلا أن الواقع يشير إلى أن موازنات العراق كانت بحدود ١٠٠٠ مليار دولار من دون تحقيق نتائج تذكر على أرض الواقع، بل ذهب منها ما يقرب من ٢٤٥ مليار دولار هدرًا في مختلف الموازنات السابقة، وحوالي ١٥٠ مليار دولار فائض موازنات لكنه غير موجود فعليًا و ٩٥ مليار دولار أرصدة نقدية مدورة لحسابات وزارة المالية للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٢م، صرفت من دون العودة إلى السلطة التشريعية وبالتحديد مجلس النواب ولا يعرف أوجه صرف هذه المبالغ.

هذا الأمر يشير إلى خطورة ظاهرة الفساد التي تسببت بضياع أموال العراق من جهة وضعف أو إنهاء العديد من القطاعات الزراعية والصناعية في البلاد، وأنها تحد كبير أمام حكومة عبد المهدي تحتاج إلى معالجة واقعية وجادة لا سيما بعد أن أصبح موضوع مكافحة الفساد مطلبًا أساسيًا للاحتجاجات الشعبية الأخيرة وربما يكون سببًا في إقالة هذه الحكومة مستقبلاً.

- **التحديات الاقتصادية**، على الرغم من أن العراق غني بثرواته وموارده الطبيعية ويمتلك ثالث احتياطي نفطي على مستوى منظمة الأوبك، إلا أنه يواجه تحديات اقتصادية عدة منها: العجز المالي الذي بلغ في موازنة العام ٢٠١٩م، ما يقرب من ٢٣ مليار دولار في موازنة بلغت حوالي ١١٢ مليار دولار تعتمد بشكل رئيس على صادرات نفطية بمعدل ٣,٩ مليون برميل يوميًا. وضعف في البنية التحتية وتدهور بيئة الأعمال المناسبة للقطاع الخاص، وتفاقم ظاهرة البطالة ولا سيما بين الخريجين، وارتفاع معدلات الفقر، والترهل الحكومي وضخامة الجهاز الإداري وانخفاض انتاجيته، وإغراق الأسواق العراقية بالسلع الأجنبية مقابل تراجع في قطاعي الصناعة والزراعة العراقيين،

وارتفاع الديون الأجنبية التي بلغت وفقًا لصندوق النقد الدولي ٨٥,٣ مليار دولار تتضمن مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الطاقة وشراء الكهرباء والغاز فيما بلغ الدين الداخلي ٤٠ مليار دولار أغلبه للبنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية الرئيسة، فضلاً عن التحدي الأهم وهو استمرار اعتماد العراق على الاقتصاد أحادي الجانب القائم على تصدير النفط ما يجعله رهين تذبذب أسعاره واختلافها في الأسواق العالمية.

- **الاحتجاجات الشعبية**، انطلقت منذ يوم ١ اكتوبر المنصرم احتجاجات ومظاهرات شعبية كبيرة ابتداءً من العاصمة العراقية بغداد ومن ثم عدد من المحافظات العراقية الأخرى مثل البصرة وكربلاء والنجف والديوانية وذي قار وبابل وميسان، ولكن هذه المظاهرات هي ليست وليدة هذا الوقت وإنما هي امتداد لاحتجاجات ومظاهرات قد بدأت بالانطلاق منذ عام ٢٠١١م، وما بعده وإن اختلفت بعض من مطالبها والمحافظات التي شهدتها، ولكن ما يجمعها هو أنها طالبت بتقديم الخدمات وتوفير فرص العمل ومحاربة الفساد، وتحسين المستوى المعاشي، والقيام بالإصلاحات الحكومية.

بيد أن الاحتجاجات هذه المرة تميزت بقوتها وعفويتها وأنها جاءت بدعوات على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشباب والخريجين الباحثين عن فرص العمل ولم يكن للقوى السياسية والجهات الدينية أي تأثير في انطلاقها، كما أنها احتجاجات جاءت عابرة للطائفية، وما يميزها أيضًا أنها انطلقت في العديد من المحافظات التي اعتادت أن تدلي بأصواتها في الانتخابات المختلفة للقوى والأحزاب السياسية التي تحكم العراق منذ عام ٢٠٠٣م.

شكلت هذه الاحتجاجات أهم التحديات التي تواجه الحكومة بعد عام من تشكلها لا سيما بعد اتساع نطاق هذه الاحتجاجات ورفع مطالبها إلى إقالة الحكومة وتعديل الدستور والنظام الانتخابي ومحاكمة الفاسدين وإنهاء النفوذ الإيراني في العراق، الأمر الذي دفع الحكومة والبرلمان تحت وطأة الضغط الشعبي إلى اتخاذ ما يقرب من خمس حزم من القرارات الإصلاحية وتقديم المشاريع السكنية والمنح للعاطلين من أجل تهدئة غضب الشارع المحتج ولكن من دون جدوى أمام إصرار المحتجين على إقالة الحكومة وتغيير النظام.

الاحتجاجات أخذت منحى مختلف ورافقها أعمال عنف وراح ضحيتها أكثر من مئة قتيل وآلاف المصابين من المحتجين وقوات الأمن وحرق عشرات المقرات الحزبية ومباني الحكومات المحلية من المحافظات الجنوبية وحرق لمبنى القنصلية الإيرانية، كل هذه التطورات تضع الحكومة والبرلمان والقوى السياسية العراقية أمام تحد كبير وتداعيات أكبر وتعد أهم تحولات الساحة العراقية عام ٢٠١٩م، مالم يتم التعامل معها بناءً على متطلبات المصلحة الوطنية لا الحزبية.

ثانيًا – ضغوطات الخارج

لا يمكن لدولة ما أن تكون بمنأى عن تأثير محيطيها الإقليمي والدولي أو أن تستطيع الاستمرار من دون التفاعل مع محيطها الخارجي، كذلك هو العراق الذي يؤثر ويتأثر بتطورات الساحتين الإقليمية والدولية وما تشهدانه من متغيرات وأهداف نظرًا لأهمية المصالح وترابط العلاقات، ولعل أكثر حدث تأثر به العراق وشكل عامل ضغط عليه خلال العام ٢٠١٩م، هو التوتر والصراع الأمريكي الإيراني.

هنالك من يرى انطلاقًا من فرضيات الواقعية السياسية، بأن العراق سيشكل محورًا للصراع الإقليمي الدولي لا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة وبين إيران وحلفائها من جهة أخرى، وبخاصة في ظل بيئة عراقية خصبة لنشوب الصراع وتصفية الحسابات كونها تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي الذي صار صفة ملازمة للمشهد السياسي في العراق الذي يعاني من مشاكل جمة لم تستطع الحكومات المتعاقبة من معالجتها لحد الآن. الأمر الذي يعني أن العراق من الصعوبة أن ينأى بنفسه عن ضغوطات طريف الصراع الأمريكي-الإيراني المتصاعد، وبخاصة إذا أفضى الأمر إلى تحديات ساخنة أو مسلحة أو وصل الأمر إلى الصدام بين الطرفين، لا سيما إذا برز بين الطرفين أهمية العراق الجيوسياسية كمعيار مهم لكل منهما، إذ أن للدولتين وجود وتمثيل سياسي وأمني واقتصادي وروابط سياسية مع القوى السياسية في العراق، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أنها أوصلت هذه القوى والأحزاب السياسية إلى السلطة في عام ٢٠٠٣م، عندما أسقطت النظام فيه وما يشهده العراق من تحول سياسي جاء نتيجة لثمن باهض دفعته بدماء جهودها وأموالها التي أنفقتها على الحرب واحتلال العراق، بينما ترى إيران وبشكل صريح بأن القوى السياسية الرئيسة في العراق لم تجد الرعاية والدعم والإسناد إلا من إيران فضلاً عما تربطها من بعد عقائدي معها. وبذلك تبرز محاور الشد والجذب والمناورة السياسية لتعمل على أكثر من محور لجعل الساحة العراقية مرشحة لتكون ساحة للحرب والصراع المسلح، وما يزيد الأمر تأكيدًا وتعقيدًا هو وجود من يؤيد طرفي الصراع في الساحة العراقية.

ونظرًا لوضع العراق ومعطيات واقعه السياسي والأمني فسيكون موقف صانعي القرار العراقي صعبًا ومحرجًا تجاه الصراع الأمريكي - الإيراني ومحاولة جر العراق إلى سياسة المحاور الإقليمية والدولية التي يدعم الطرفان إقامة ما يخدم مصالحه منها، كما سيجد صانع القرار نفسه في الاختيار والتوازي بين المحورين الأمريكي والإيراني فإيران تمتلك علاقتها بالقوى السياسية والمسلحة الفاعلة والمؤثرة في الساحة العراقية وتبادل تجاري وتعاون اقتصادي كبير بين إيران والعراق ، وفي

المقابل هنالك توجه أمريكي كبير تجاه العراق وتحركات عسكرية مباشرة واستراتيجية أمريكية تهدف إلى استعادة السيطرة على العراق والحد من النفوذ الإيراني فيه، الأمر الذي يشير إلى مدى حجم الضغوطات المسلطة على العراق من قبل طرفي الصراع الأمريكي الإيراني.

كما تعرض العراق عام ٢٠١٩م، إلى ضغوطات شديدة نتيجة استمرار فرض الولايات المتحدة الأمريكية لعقوباتها على إيران بسبب برنامجها النووي، إذ تسعى الإدارة الأمريكية جاهدة لتقويض النفوذ الإيراني في العراق من خلال ما تفرضه من عقوبات على إيران وإلزام العراق الذي يشكل المنفذ والمتنفس الاقتصادي الرئيس لإيران بتنفيذها، وبخاصة ما يتعلق بشراء العراق للكهرباء والغاز الطبيعي من إيران، وبالفعل توجه العراق نحو ربط شبكة الطاقة بجيرانه العرب "المملكة العربية السعودية، الأردن"، وتطوير بدائل واردات الغاز الطبيعي الإيراني، اذ وقعت وزارة النفط العراقية في يوليو ٢٠١٩م، اتفاقية مع شركة الطاقة الأمريكية "هاني ويل انترناشيونال" لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي في خمسة حقول نفطية في البصرة إلى ٦٠٠ مليون قدم مكعب، وسبقتها منح العراق شركة "سيمنس إيه جي" ثلاثة عقود تبلغ قيمتها حوالي ٧٠٠ مليون دولار لتوليد الطاقة وإعادة تأهيل المنشآت القائمة وتوسيع شبكات النقل والطاقة وذلك ضمن سياسة أمريكية للحد من اعتماد العراق على استيراد الطاقة من إيران، الأمر الذي رفضته إيران وسعت إلى استمرار توريد الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وتصدير مختلف السلع والبضائع إلى العراق في ظل حاجتها المتزايدة للعملة الصعبة بعد فرض العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة منها لتخطي العراق الضغوطات الأمريكية عليه في هذا المجال.

إن الضغوطات التي تفرضها أو تحاول فرضها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما ما يخص الصراع بين الدولتين ولد تأثيرًا سلبيًا شديدًا في الساحة العراقية وكان سببًا في الاضطرابات الأمنية والخلاف السياسي بين المكونات الاجتماعية والقوى السياسية في العراق، وما ينتج عن ذلك من تداعيات خطيرة على العراق دولة ومجتمعًا.

ثالثًا – العراق عام ٢٠٢٠ تحديات وأولويات

قد لا يختلف الوضع في العراق في عام ٢٠٢٠م، عما سبقه في عدد من الجوانب، ولكن ما لا يخفى أن العراق مقبل على تحولات سياسية في ظل الحراك الشعبي والسياسي الذي انطلق في أكتوبر ٢٠١٩م، ومثلته الاحتجاجات الشعبية العارمة في بغداد وعدد من المحافظات العراقية الذي قد يغير من ملامح المشهد السياسي العراقي السائد. ولكن على الرغم من ذلك فإن العراق عام ٢٠٢٠م، **قد يواجه عددًا من التحديات لعل أهمها:**

- **التحديات الأمنية**، المتمثلة ببقايا عناصر تنظيم داعش في المناطق الصحراوية والجبلية والتي قد تعيد تنظيم فلولها وتنفذ بعض الهجمات الإرهابية على المدنيين والقطعات الأمنية، ولا يخفى إمكانية عبور عدد من عناصر داعش من الحدود السورية إلى العراق لا سيما بعد إطلاق عدد منهم من السجون التي كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية بعد العملية العسكرية التركية في الشمال السوري.
- **تحديات في إعادة الإعمار وعودة النازحين**، كونها من الملفات التي برزت في مرحلة ما بعد الحرب على داعش، فمن جهة تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لإعادة إعمار المدن وبناها التحتية وقطاعاتها الصحية والخدمية والتعليمية المدمرة جراء الحرب على الإرهاب ومن جهة ثانية يتطلب الأمر عودة آلاف النازحين والمهجرين إلى مناطق سكناهم التي ترفض قوى نافذة إعادتهم إليها لأسباب سياسية أو أمنية.

الفساد في العراق منظومة مرتبطة بقوى سياسية مؤثرة وشخصيات في مناصب عليا

- **تحديات اقتصادية**، تتمثل بتقديرات عن وجود عجز مالي في الموازنة المالية في العام ٢٠٢٠م، تقدر بـ ٣٠ مليار دولار، واستمرار أزمة البطالة التي كانت أحد أهم أسباب اشتعال الاحتجاجات في العراق.
- **تزايد الضغط الشعبي والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح** وأزمة عدم الثقة بين الشارع والطبقة السياسية، وهذه الظواهر قد تشكل أحد أهم تحديات العام ٢٠٢٠م، أمام الحكومة العراقية الحالية فيما لو استطاعت الصمود والاستمرار أمام المطالب الحالية من قبل محتجين باستقالتها.

أما أهم الأوليات التي أعتقد أنها مهمة ومن المفترض أن توليها الحكومة العراقية "الحالية" أو أي حكومة قد يتم تكليفها بدلاً عنها الاستجابة لمطالب الاحتجاجات خلال عام ٢٠٢٠م، **فتتمثل فيما يلي:**

- **سياسيًا**، أن يتم الشروع بإصلاح سياسي ودستوري يتضمن تشريع قانون انتخابي جديد يقوم على أساس الانتخاب الفردي والاستحقاق الانتخابي وإلغاء قانون الانتخاب الحالي، وتكليف لجنة مختصة للمضي بإجراء تعديل الدستور وإلغاء المحاصصة الطائفية ووضع قانون للأحزاب يضمن أبعاد الأحزاب ذات التوجهات الطائفية والقومية ويكشف مصادر تمويلها بكل شفافية.
- **أمنيًا**، يجب اعتماد استراتيجية شاملة ومتكاملة تعمل على: إنهاء التهديدات الإرهابية وضبط الحدود ومعالجة الأسباب المؤدية إلى التطرف، وتقوية المنظومة الأمنية والدفاعية وتقليل المسميات والفوارق بينها واعتماد التخصصية في العمل بين ما

هو أمني ودفاعي، وحصر السلاح بيد الدولة وعدم السماح بوجود أي مليشيات أو فصائل تتبع للأحزاب السياسية.

- **اقتصاديًا**، ضرورة اعتماد سياسة اقتصادية تنظم موارد الدولة المالية وعدم الاستمرار بالاعتماد على الاقتصاد أحادي الجانب، واعادة تفعيل القطاعين الزراعي والاقتصادي ووضع جدول زمني للوصول بالعراق إلى حالة الاكتفاء الذاتي لا سيما في مجال المنتجات الزراعية وتقليل النفقات على المشاريع غير المهمة وتنويع الإيرادات وتشجيع القطاع الخاص والابتعاد عن القروض الدولية قدر المستطاع، والاتفاق مع الشركات الأجنبية العاملة في العراق على تشغيل الأيدي العاملة العراقية بدلاً من الأجنبية.

- **ضرورة إيلاء ملف المياه أهمية كبيرة**، الآن وفي المستقبل لما له من أهمية كبيرة على حياة المواطن العراقي والقطاع الزراعي في العراق، وذلك لكون أزمة المياه في العراق تحتاج إلى تحرك على المستويين الداخلي والخارجي وما أخفاها خلال هذا العام هو موسم الشتاء الممطر، وفي حال تراجع موسم الأمطار ستظهر بشكل كبير ومؤثر مستقبلاً وبخاصةً إن قامت إيران بتغيير مجاري الأنهار داخل أراضيها ومنعها من المرور إلى الأراضي العراقية، وتقليص حصة العراق المالية من قبل تركيا بعد اقامة سد "اليسو" على منابع نهر دجلة في أراضيها.

- **إقليميًا**، من المهم أن يعمل العراق على إعادة تفعيل علاقاته العربية وأخذ دوره ومكانته التي تليق به في حاضنته العربية وتسوية أي خلافات تاريخية وتفعيل الروابط السياسية والتجارية والثقافية مع مختلف الدول العربية، وبالمقابل اعتماد سياسة متوازنة مع دول الجوار الإقليمي قائمة على أساس المصالح المتبادلة وعدم الدخول في سياسة المحاور الإقليمية التي من الممكن أن تضر في مصالح العراق الوطنية.

- **دوليًا**، إقامة علاقات متوازنة مع مختلف دول العالم التي لها مصالح مع العراق ولا سيما الدول المؤثرة في الساحة العالمية والابتعاد عن الاستقطابات الدولية قدر المستطاع، وتفعيل دور العراق في المنظمات الإقليمية والدولية بما يحقق مصالح العراق واستعادة مكانته في المحافل الدولية.

ختامًا: فإن عام ٢٠١٩م، على الرغم من أنه لم يكن كما الأعوام التي سبقت من حيث وجود أزمات اقتصادية وحرب على الإرهاب إلا أنه لم يستثنى من وجود تحديدات تشهدها الساحة العراقية البعض منها استمرار لأزمات من أعوام خلت والأخرى مستجدة في الساحة العراقية، وليس من المتوقع أن يخلو عام ٢٠٢٠م، من التحديات المختلفة، ولكن ما هو جديد أن العراق والساحة العراقية بعد الحراك الشعبي الذي شهده شهر أكتوبر لن يكن كما هو عليه الحال قبله، بعدما أصبح للشارع العراقي قوله ووصوله إلى مرحلة من الوعي والولاء للهوية الوطنية الجامعة على حساب الهويات الفرعية الطائفية والعرقية.

* كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت - العراق

إقالة ترامب مربكة ووجود رئيس ضعيف يغري الخصوم بانتهاز الفرصة

أمريكا وقضايا الخليج عام ٢٠١٩: وعود ترامب تلاشت قبل أن يجف حبر اتفاقياتها

يصعب الحديث عن حالة العلاقات الخليجية-الأمريكية في عام شهد العديد من الأزمات التي وضعت المنطقة قاب قوسين من حرب شاملة، وكشفت في الوقت ذاته العديد من نقاط الضعف مثل غياب منظومة الأمن الإقليمي وضبابية العلاقة بين دول المنطقة والولايات المتحدة. وقد دلت على ذلك الهوة الكبيرة بين واقع تلك العلاقات من جهة وحاجة المنطقة ودولها والأخطار التي تحيق بها من جهة أخرى، ومما زاد في تلك الهوة غياب الحراك الدبلوماسي الذي يعول عليه كثيرًا في زمن الأزمات. هذه الورقة تمثل محاولة لإلقاء نظرة على واقع العلاقات الأمريكية-الخليجية وأهم منعطفاتها هذا العام، مع استعراض لأدائها في أهم قضايا المنطقة ونختم بمحاولة إستقراء لما يمكن أن تكون عليه في العام القادم، والله الموفق.

د. غانم علوان الجميلي

١. العلاقات الأمريكية-الخليجية بين عظم التوقعات وخيبة الآمال

هذا العام هو الثالث في عمر إدارة الرئيس دونالد ترامب التي صاحبت بدايتها الكثير من الآمال والأحلام تطلعًا لقيامها بمبادرات جديدة نحو العديد من قضايا المنطقة التي عانت الإهمال في إدارة الرئيس السابق أوباما. ومما زاد في مساحة الأمل أن الزيارة الخارجية الأولى للرئيس ترامب كانت إلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية حيث عقد قمة ثنائية مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ، تبعتها قمتان متعددة الأطراف مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وأخرى مع قادة الدول العربية والإسلامية توجت بصدور إعلان الرياض الذي تعاهد بموجبه المجتمعون على ثلاثة مبادئ أولها تأكيد الشراكة بين الولايات المتحدة والدول العربية والإسلامية في مواجهة التطرف والإرهاب، وتعزيز التعايش والتسامح بين مختلف الدول والأديان والثقافات، والتصدي للأجندات المذهبية والطائفية والتدخل في شؤون الدول. لكن الآمال والطموحات وتلك الشراكة الموعودة مالبثت أن تلاشت قبل أن يجف حبر الاتفاق بسبب واقع المنطقة المنقسم على نفسه وغياب الفهم للمنطقة ومشكلاتها في واشنطن، فكانت النتيجة دخول العلاقات الأمريكية-الخليجية في دوامة الخلافات بين دول المنطقة، بدلاً من أن تعمل على جمع كلمة تلك الدول حول شراكة حقيقية تسعى لتحقيق الأمن والمصالح المشتركة ومواجهة المخاطر المحدقة.

٢. عوامل الضعف في أداء السياسة الأمريكية في المنطقة

هناك عدة عوامل أثرت سلبًا في مسار العلاقات الخليجية-الأمريكية في العام الحالي، كان من أهمها:

- **العوامل الداخلية:** كما ذكرنا في مقال سابق بأن السياسة الأمريكية أساسها محلي وذلك بسبب الدور الكبير الذي تلعبه العوامل الداخلية مثل الرأي العام وقوى الضغط والإعلام ومصالح الشركات الكبرى في تشكيل السياستين العامة والخارجية. فعلى سبيل المثال يعتبر التيار الديني المحافظ الذي ينظر إلى المنطقة من خلال تفسيره الخاص للعهد القديم وأهمية قيام إسرائيل كمقدمة لظهور المسيح عليه السلام من أهم القوى الفاعلة في تشكيل العلاقات مع المنطقة، ويلتقي في ذلك مع اللوبي الإسرائيلي صاحب الحضور القوي في واشنطن اللذان يجعلان الحفاظ على أمن إسرائيل أولوية السياسة الخارجية في المنطقة. يأتي بعد ذلك الدور الكبير الذي تلعبه قوى الضغط التابعة للشركات العملاقة ومن أهمها شركات الطاقة والإنتاج الحربي.

الأمر المهم هنا هو أن السياسة العامة في الولايات المتحدة شهدت حالة غير مسبوقة من التخبط والتقلبات هذا العام التي

ألقت بثقلها على السياسة الخارجية والموقف الأمريكي من القضايا الخارجية ومنها المنطقة. ولعل أهم مؤشرات ذلك، المواقف المنفردة التي اتخذها الرئيس ترامب تجاه كوريا الشمالية الذي جاء من دون مشورة كوريا الجنوبية واليابان، وكذلك مواقفه من حلفاء الولايات المتحدة في حلف الأطلسي وتهديده بالخروج من الحلف إذا لم تقم تلك الدول بزيادة إنفاقها العسكري، بالإضافة إلى تأييده لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي. لكن القرار الأخطر الذي اتخذه كان إلغاء الاتفاق النووي مع إيران من دون حساب دقيق لتبعاته وآثاره على أمن المنطقة واستقرارها. هذه المواقف وأمثالها كثير، أرسلت رسالة واضحة إلى الأصدقاء والمنافسين بأن الولايات المتحدة حليف لا يمكن الاعتماد عليه وهي الحالة التي وصفها أحد المسؤولين العرب بقوله: "المتغطي بأمريكا عريان".

● **العامل الجيو-استراتيجي:** التنافس بين القوى العالمية على المنطقة ومقدراتها عامل مهم في السياسة الأمريكية تجاه الخليج في الماضي والحاضر. هذا التنافس بدأ يأخذ أبعادًا جديدة وبوجوه قديمة وجديدة، من ذلك روسيا التي أثبتت وجودها في القضية السورية من خلال تحالفها مع إيران، كذلك بروز دور الصين من خلال مشروعها الاستراتيجي المتمثل بإعادة بناء طريق الحرير الذي يربط بينها وبين الأسواق العالمية ومصادر الموارد الأولية التي تحتاجها وأهمها الطاقة والمعادن، ولعل من أهم الخطوات التي حدثت هذا العام كانت توقيع إتفاقية للتعاون في بناء طريق الحرير بين أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد والرئيس الصيني والتي جاءت في " محاولة تعزيز خيارات الكويت الاستراتيجية، بتوضيح المصالح المشتركة مع الصين في جلب الاستقرار للمنطقة، ثم بإخراج علاقاتها من خانة الإملاءات الخليجية والأمريكية وإعادتها إلى خانة المفهوم المشترك للأمن الإقليمي." وهي خطوة جريئة لكنها بحاجة إلى تنسيق مسبق مع دول المنطقة والشركاء بسبب أبعادها الاستراتيجية. الملاحظ هنا هو إن إدارة الرئيس ترامب بدت، في ظاهر الأمر، غير مبالية من بوادر التواجد الروسي أو الصيني في المنطقة، ومن ذلك قول الرئيس معلقًا على سؤال حول إمكانية إستفادة الروس من سحب القوات الأمريكية من سوريا: "بأن روسيا إذا أرادت أن تتواجد في سوريا فلها ذلك"، وهذا الموقف مخالف لرأي المؤسسات الأمنية الأمريكية الأمر الذي زاد في ضبابية السياسة الأمريكية تجاه العالم والمنطقة.

● **المتغيرات في قطاع النفط الأمريكي:** النفط له أهميته في العلاقات التي تأتي من ثلاث عوامل، أولها أن أمريكا هي أكبر بلد مستهلك للطاقة في العالم حيث تستهلك حوالي ٢٠ مليون برميل نفط يوميًا (خمس الإستهلاك العالمي تقريبًا) ولذلك تنفق ما مقداره ٤٠٠ مليار دولار سنويًا على النفط بأسعاره الحالية، مقارنة بعشرة ملايين برميل تمثل إستهلاك ثاني بلد وهو الصين. لهذا السبب تؤثر أسعار النفط في وضع الإقتصاد الأمريكي وفي الحالة المعاشية للمواطن بصورة مباشرة، كما وأن سوق النفط العالمية تجري تعاملاتها بالدولار حصريًا الأمر الذي يؤثر على عملية العرض والطلب على الدولار ووضعه في السوق العالمي، ولعل هذا يمثل أحد العوامل التي تدفع بالولايات المتحدة إلى التأكيد على أهمية حرية الملاحة في الخليج الذي تمر عبره أكثر من ربع حاجة السوق العالمي من البترول ونسبة لايستهان بها من الغاز الطبيعي. العامل الثالث كان تنامي القدرة الإنتاجية لشركات النفط والغاز الأمريكية نتيجة تطوير عمليات إنتاج النفط والغاز الصخري وتطوير أساليب الحفر العميق في البحار والمحيطات. هذه الزيادة أدت إلى حالة إكتفاء السوق الأمريكية، مما دفع البعض إلى الإعلان عن الرغبة في فك الإرتباط بين الولايات والخليج، وهذه نظرة مع إنها أقرب ما تكون إلى السذاجة السياسية، إلا أن العديد من أصحاب الشأن صاروا يرددونها من دون أن يكون هناك رد على هذه الأفكار من قبل اللوبي الخليجي المشغول هو الآخر عن مثل هذه القضايا التي تمس أمن المنطقة ودورها العالمي.

● **غياب النظرة الاستراتيجية وتغليب العمل بردود الأفعال:** تمر السياسة الخارجية الأمريكية بأزمة حقيقية سببها حالة الإنقسام الحاد في المجتمع ومؤسسات الدولة. هذه الحالة أصبحت أزمة بعد التسريبات الأخيرة حول المكالمة بين الرئيس ترامب والرئيس الأوكراني التي كشفت سعي البيت الأبيض لإبعاد المؤسسات الدبلوماسية والأمنية عن ممارسة دورها في العلاقات الخارجية خصوصًا في بعض القضايا التي تهم الرئيس ومنها العلاقات الخليجية-الأمريكية التي تجري إدارتها من خلال دائرة ضيقة في البيت الأبيض تشمل الرئيس ترامب ومستشاره المقرب جاريد كوشنر. أن هذا الإهتمام على أعلى المستويات يمكن أن ينظر إليه على أنه دليل على أهمية المنطقة والحاجة لإتخاذ مبادرات جريئة بعيدًا عن السياقات الروتينية، لكن المشكلة هي أن ما حصل كان العكس لأن البيت الأبيض تنقصه الخبرة والدراية بالمنطقة، خصوصًا بعد مغادرة وزيري الدفاع والخارجية السابقين ورئيس موظفي البيت الأبيض جون كيلي ومستشاري الأمن القومي السابقين، لذلك جاءت القرارات والمواقف تجاه المنطقة متعجلة وآنية ولا تدل على وجود

السياسة الأمريكية أساسها محلي لدور الرأي العام وقوى الضغط والإعلام ومصالح الشركات في تشكيل السياستين العامة والخارجية

استراتيجية واضحة، الأمر الذي تسبب في تصاعد حدة الصراع في المنطقة بدلاً من تحقيق أي تقدم نحو الأمن والاستقرار والتنمية. وهنا لابد من الإقرار بأن دول المنطقة ساهمت بطريقة أو بأخرى بوصول الأوضاع إلى ما وصلت إليه بسبب غياب النظرة الاستراتيجية وضعف الأداء الدبلوماسي مقارنة بحجم المشكلات القائمة.

٣. الموقف الأمريكي من أزمات المنطقة

الأزمات التي تدور رحاها في المنطقة ليست بخافية على أحد، وهي لا تشكل تهديدًا لدول المنطقة فحسب، بل للسلم والأمن العالميين. لقد كان الأمل في أن تقوم الولايات المتحدة بدور المساعد في تشكيل رؤية إقليمية مشتركة وإيجاد قاعدة واسعة لمعالجة تلك الأزمات، لكن العوامل التي ذكرناها سابقًا أثرت بصورة مباشرة في العديد من قضايا المنطقة ودور الولايات المتحدة فيها:

- **أزمة العلاقات الأمريكية-الإيرانية:** كانت الطريقة التي عالجت بها إدارة الرئيس ترامب أزمة البرنامج النووي الإيراني نموذجًا على التفكير الآني الذي لايحسب للأمور حساباتها البعيدة. ذلك أن الرئيس ترامب أعلن الانسحاب من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول دائمة العضوية وألمانيا منفردًا ومن دون تشاور الشركاء الأساسيين في الاتفاق. لقد كان من السهل على الرئيس إقناع المجموعة الدولية بضرورة إعادة النظر في الإتفاق النووي بسبب النتائج السلبية التي ترتبت عليه وأدت إلى تردى الأوضاع في المنطقة. وإذا لم يكن الانسحاب كافيًا فقد تبعته عقوبات اقتصادية قاسية على إيران وكل من يتعامل معها خصوصًا في قطاع الطاقة. لقد كانت الغاية من ذلك جلب إيران إلى طاولة المفاوضات، لكن الشيء الذي لم يحسب ترامب حسابه هو أن إيران قد لاتكون راغبة بالتفاوض حسب شروطه المعروضة، لذلك لجأت الى التصعيد العسكري لعلمها أن ترامب لا يريد إشعال حرب جديدة خصوصًا وأنه مقبل على إنتخابات رئاسية قد يخسرها إذا ما اختار الحرب. لقد شكلت خطوات إلغاء الاتفاق وفرض العقوبات من دون إدراك للتبعات الخطيرة التي يمكن أن تترتب عليها، عملية مقامرة خاسرة وتصعيد خطير جعلت المنطقة وأمنها مفتوحة على المجهول. إن الأوضاع القائمة إذا لم تتم معالجتها فلربما تترتب عليها نتائج سلبية على أمن المنطقة ومستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة.
- **الموقف من الحرب في اليمن:** قادت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات تحالفًا دوليًا للتصدي للانقلاب الحوثي المدعوم من قبل إيران على الشرعية في اليمن عام ٢٠١٥م. لقد كان الموقف الأمريكي المعلن مؤيدًا للتحالف وداعمًا له من خلال تقديم الدعم اللوجستي والمعلوماتي مع أن ذلك كان مخالفًا لقرارات الكونغرس الداعية إلى إيقاف الدعم للحرب في اليمن. لكن هذه المواقف الظاهرة هي جزء من الصورة، لأن الولايات المتحدة قامت ومن خلال العلاقات الثنائية والمحافل الدولية بالتعامل مع الحوثيين ليس بوصفهم خارجين على الشرعية الدولية بل تعاملت معهم على أنهم طرف في المعادلة اليمنية يمكن التعامل معه، ومن أوضح الأمثلة على هذه السياسة اللقاءات التي عقدها مؤخرًا مساعد وزير الخارجية ديفيد شينكر مع الحوثيين، حيث قال بأنه "يجري مباحثات مع الحوثيين لإيجاد حل مقبول للأزمة في اليمن"، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات عن طبيعة الدور الأمريكي في تلك الأزمة.
- **الأزمة الخليجية:** تفجرت الأزمة بين دول الخليج في نفس الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تسعى إلى تشكيل تحالف إقليمي يضم دول الاعتدال العربي وإسرائيل يتولى مسؤولية الأمن في المنطقة والتصدي لما تسميه النفوذ الإيراني. لذلك جاء تفجير الأزمة بين دول الخليج ليكون السهم الأول في نحر تلك المبادرة، والغريب في الأمر هو أن الرئيس ترامب سارع إلى الدخول على خط الأزمة والعمل على تصعيدها، لكنه مالبث أن تراجع عن ذلك وصار يدعو إلى حلها من خلال الحوار، ولكن من دون تقديم مبادرات جادة ولتشكل دليلاً آخر على تخبط السياسة الأمريكية في المنطقة.

٤. الموقف من الأوضاع في العراق

شهد العراق هذا العام تصاعدًا في حدة التظاهرات الشعبية المنددة بالفساد والفشل الحكومي وما وصفه المتظاهرون بالهيمنة الإيرانية، وما يميز هذه التظاهرات إنها كانت وعلى الأغلب في المناطق الشيعية وترفع شعارات الطائفة بالإضافة إلى الشعارات الوطنية. ومما زاد الطين بلة أن القوات الأمنية تصدت لهذه التظاهرات بقوة مفرطة تسببت في مقتل أكثر من مائة متظاهر وجرح الآلاف في أيامها الأولى. ليس هدفنا هنا تحليل هذه الظاهرة، لكن الحقيقة هي أن أسبابها تعود ألى فشل حكومة عادل عبدالمهدي التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي شابها الكثير من التزوير والفساد لكنها وعلى الرغم من ذلك حظيت بالدعم الأمريكي، وقد عبر عن ذلك الدعم وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء خلال التظاهرات الذي أبدى دعمه للعملية السياسية في العراق على الرغم من فشلها في تحقيق أدنى طموحات العراقيين. لقد أثبتت الولايات المتحدة فشلاً كبيرًا في تأسيس النظام الديمقراطي في العراق ولم تبذل أي جهد في محاربة الفشل والفساد عند شركائها السياسيين، لتصبح تجربة العراق دليلاً آخر على ضعف الدور الأمريكي في المنطقة وعجزه الناتج عن غياب النظرة البعيدة وتغليب الحلول الآنية.

- **تذبذب الموقف الأمريكي في سوريا:** أعلن الرئيس ترامب في شهر أكتوبر الماضي وبعد مكالمة مع الرئيس التركي أردوغان سحب قواته المتواجدة في شمال سوريا والتي كانت تقاتل جنبًا إلى جنب

فشلت أمريكا في تأسيس النظام الديمقراطي بالعراق ولم تبذل أي جهد في محاربة الفشل والفساد عند شركائها السياسيين لتنجح تجربة العراق

مع قوات سوريا الديمقراطية في الحرب على تنظيم داعش. هذه الخطوة سبق وأن اتخذها الرئيس قبل أكثر من عام ثم مالبث أن تراجع عنها بسبب استقالة وزير دفاعه ماتيس ومبعوثه للحرب على الإرهاب بريت ماكيغرك. ومرة أخرى أثار القرار العديد من التساؤلات عن حقيقة التزام الولايات المتحدة بوعودها لحلفائها أولا وعن جدية إلتزامها بالحرب على الإرهاب، لأن عملية الانسحاب التي تمت من دون إعداد مسبق، قد تنذر بعودة تنظيم داعش خصوصًا بعد الإعلان عن فرار المئات من المعتقلين عند قوات سوريا الديمقراطية والذين يتهمون بالانتماء لتنظيم داعش، والإعلان عن قتل أبوبكر البغدادي زعيم التنظيم في غارة أمريكية.

٥. نظرة إلى ٢٠٢٠

ليس من المتوقع أن تشهد العلاقات الأمريكية-الخليجية تطورًا كبيرًا في العام القادم لعدة أسباب ليس أقلها انشغال القيادة في الولايات المتحدة بالإنتخابات الرئاسية. لكن هذه النتيجة ربما تكون متعجلة، لأن أزمات المنطقة المتأججة لن تتوقف بانتظار أحد الأطراف بغض النظر عن أهمية ذلك الطرف، لذلك قد تأخذ الأمور منعطفات غير متوقعة، ومنها:

- **انعكاس الوضع الداخلي الأمريكي على الأزمة:** الشغل الشاغل لواشنطن هذه الأيام هو جهود الكونغرس الأمريكي لإقالة الرئيس ترامب بسبب محاولته إقحام أوكرانيا في الإنتخابات الأمريكية. التوقعات الأولية تشير الى أن الحزب الديموقراطي الذي يمتلك الأغلبية في مجلس النواب لديه الأصوات الكافية لإدانة الرئيس، لكن الإقالة تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الذي يمتلك فيه الحزب الجمهوري أغلبية وإن كانت بسيطة إلا أنها ولحد الآن مازالت تقف وراء الرئيس. هذه القضية على درجة كبيرة من الأهمية لأن أي بوادر في تغيير مواقف بعض أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين من إقالة الرئيس قد تؤدي إلى منعطفات خطيرة داخلية وخارجية لصرف الأنظار عن الأزمة الداخلية أو بسبب انشغالهم بها عن غيرها، وليس هناك من قضية قابلة للتصعيد مثل منطقة الخليج.
- **الاحتمال الآخر هو أن وجود رئيس أمريكي ضعيف تحوم حوله شبهات الإقالة قد يغري خصوم الولايات المتحدة بإنتهاز الفرصة لتحقيق مكاسب جيوسياسية في بعض المناطق المتنازع عليها.** وهنا يبرز الاهتمام الروسي والصيني بالمنطقة، ولعل من أهم الدلائل على ذلك زيارة الرئيس الروسي فلادمير بوتين إلى الرياض وأبو ظبي ولقائه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ذلك اللقاء الذي تناول عدة ملفات مهمة تتعلق بالأمن في المنطقة والسياسة النفطية باعتبار البلدين من أكبر منتجي النفط في العالم. هذه الزيارة التي وصفها مراسل محطة CNN بأنها جولة منتصر، لأنها جاءت للإعلان عن إستعداد روسيا لملئ أي فراغ قد تتركه الولايات المتحدة، حسب رأي المراسل.
- **إيران هي الأخرى تدرك حقيقة الأوضاع الداخلية في أمريكا ولذلك ربما تعتقد أنها تمثل فرصة مواتية لتحقيق مكاسب خارجية في ساحات الصراع الإقليمي.** هذه الحالة قد تسبب ردة فعل عكسية لدى الأطراف الأخرى وتؤدي إلى تأجيج الصراع الإقليمي وخروجه عن حدود السيطرة.
- **الأوضاع المتردية في المنطقة والمتمثلة بالإحتقان السياسي مع تراكم الأزمات داخل مجتمعات المنطقة وفيما بينها، تشكل بيئة خصبة للتطرف قد تؤدي إلى إعادة إنتاج الجماعات لإرهابي،** ولعل المواجهة العنيفة للحراك السلمي في العراق، وديمومة الحروب في اليمن وسوريا والانسحاب الأمريكي من سوريا والتدخل التركي فيها، بالإضافة إلى مقتل زعيم تنظيم داعش أبوبكر البغدادي، كلها عوامل مساعدة تدفع بذلك الإتجاه.
- **الخلاصة:** كان العام ٢٠١٩م، مليئا بالأحداث الكبيرة على الصعيدين العالمي ومنطقة الخليج ومحيطها. هذه الأحداث التي شكلت وما تزال تحديات جسيمة لدول المنطقة والأمن والسلم العالمي ومثلت فرصة لإعادة النظر في منظومة أمن المنطقة من خلال حوار استراتيجي مع الشركاء الأساسيين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. لكن ذلك ليس بالأمر الهين بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية عند دول المنطقة والولايات المتحدة. إن غياب منظومة الأمن الإقليمي هي السبب وراء إدامة الأزمات وتقف حائلاً دون الوصول إلى حلول جذرية لها. ومما يزيد قتامة الصورة عدم وجود ما يشير إلى حصول تغيير في هذا المجال لا في دول الخليج ولا في واشنطن، لكن هذا يجب أن لايفسر بأي حال من الأحوال على إنه تخلي أمريكي عن المنطقة، فهذا غير وارد على المدى المنظور لأن الولايات المتحدة تدرك أهمية المنطقة، ولعلها تتجاوز القضايا الآنية وتصل إلى المقاربة المطلوبة للمنطقة إدراكًا منها لتلك الأهمية، وعلى رأي المقولة التي تنسب إلى تشرتشل: "كن على ثقة بأن الأمريكان سوف يفعلوا الشيء الصحيح ولكن ليس قبل أن يجربوا كل شيء آخر".

* سفير العراق الأسبق لدى المملكة العربية السعودية واليابان. مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية

التدخل العسكري في اليمن منع قيام جمهورية الحوثيين في جزيرة العرب

شيطان الحرب عام الخليج التعبوي وأزمة الصواريخ والمسيرات والصناعات العسكرية

في ٨ مايو٢٠١٨م، قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الانسحاب من الاتفاق النووي الدولي لعام ٢٠١٥م، حيث اعتبره متساهلاً مع طهران؛ وخلافًا لرغبات حلفائه الأوروبيين المتمسكين بالاتفاق، واصل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز حملته بممارسة ضغوط قصوى على النظام الإيراني؛ مما خلق مشهدًا تعبويًا عكر صفو أمن الخليج. وعليه أجبرنا على مرافقة شيطان الحرب في تفاصيل عام ٢٠١٩م، على ضفتي الخليج العربي، لرصد وتتبع ميزان القوى العسكرية عام ٢٠١٩م، ومن ثم كيف يتجه هذا الميزان في العام المقبل، وما الذي يجب أن تقوم به دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تصحيح ما بدا من سلبيات، أو تعزيز الإيجابيات.

د.ظافر محمد العجمي

بداية صيف الأزمات ٢٠١٩

في خضم مرحلة من التوتر اللفظي المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة أكّد مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون أنّ الولايات المتحدة لا تسعى إلى حرب مع النظام الإيراني، حيث قال "لكنّنا على استعداد تامّ للردّ على أيّ هجوم، سواء تمّ شنّه بالوكالة أو من جانب الحرس الثوري أو من القوات النظامية الإيرانية" من دون أن يحدّد طبيعة التهديدات المنسوبة لطهران. ثم تبعها قرار البنتاغون إرسال قوة نارية جبارة إلى الشرق الأوسط، في رسالة تحذير حازمة لطهران، بعدما تحدثت تقارير استخباراتية أمريكية عن تحضير إيران لمهاجمة مصالح لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط، وقد تشكلت القوات التي تم حشدها من مجموعة حاملة الطائرات الأميركية "إبراهام لينكولن" التي تضم جناحًا جويًا متقدمًا، إضافة إلى سفينة حربية وأربع مدمرات. وحاملة الطائرات "إبراهام لينكولن" هي كما يراد لها دبلوماسية من ٩٠ طن من القوة النارية، وكرمز لحزم واشنطن العسكري. تبعها تعزيزات مقاتلة مثل "إف ١٨"، ومقاتلة لشن هجمات إلكترونية كـ EA-18G وطائرات الإنذار المبكر، فضلاً عن طائرات مروحية من عدة أسراب تنفذ مهامًا مختلفة. وسفينة "ليتي غولف" الحربية المخصصة لإطلاق الصواريخ. كما ضمت المجموعة الأميركية مدمرة "يو إس إس بين بردج" ومدمرة "يو إس إس غونزاليس" و"يو إس إس ميسن" و "يو إس إس نيتز"، وقاذفة القنابل "بي ٥٢" التي بإمكانها تنفيذ مهام مختلفة مثل الهجمات الاستراتيجية ووقف الدعم الجوي وإجراء عمليات حظر جوي.

*التعرض للسفن التجارية

وحين بدأ خنق صادرات النفط الإيرانية، قررت طهران تبني عقيدة قتالية تقول "إن لم نصدر نفطنا فلن يصدر غيرنا نفطه" وبدأت منذ مايو ٢٠١٩م، أزمة التعرض للسفن التجارية وناقلات النفط قرب مضيق هرمز، وتصاعد التوتر لأعلى مستوياته، بعد أن أعلنت دولة الإمارات، أنّ ٤ سفن شحن تجارية من عدة جنسيات تعرّضت لـ عمليات تخريبية في مياهها الإقليمية في خليج عمان قبالة إيران، وبالقرب من إمارة الفجيرة.

* التحالف الدولي لأمن ملاحة الخليج

على إثر تشديد العقوبات الأميركية على طهران وبعد سلسلة من الهجمات على ست ناقلات نفط، وإسقاط الدفاعات الجوية الإيرانية طائرة استطلاع أمريكية، قرب مضيق هرمز تكررت الاعتداءات الإيرانية على سفن مدنية من جنسيات عدة عبرعمليات تخريبية في مياه الخليج، فبرزت في ٩ يوليو ٢٠١٩م، لأول مرة على لسان رئيس هيأة الأركان

أطلقت السعودية برنامج تراخيص مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية لتوطين الصناعات العسكرية التي يسعى إليها الأمير محمد بن سلمان

المشتركة الأمريكية، الجنرال جوزيف دانفورد فكرة تشكيل تحالف عسكري دولي لحماية أمن الملاحة البحرية في الخليج العربي، وشرعت الولايات المتحدة في التواصل مع مسؤولين من ٦٢ دولة، بينها ألمانيا وفرنسا واليابان وكوريا الجنوبية والنرويج ودول أخرى للانضمام للتحالف ومناقشة تشكيله. ويهدف التحالف إلى حماية السفن التجارية وناقلات النفط التي تعبر مضيقي هرمز وباب المندب، إذ ستقوم الولايات المتحدة بمهمات قيادة عمليات المراقبة البحرية والاستطلاع وتوفير سفن حربية لمهمات القيادة والسيطرة. وقد أعلنت بعض الدول مثل أستراليا وبريطانيا ودول الخليج انضمامها إلى التحالف الذي تقوده واشنطن لحماية السفن في منطقة الخليج. وقد كانت ردة الفعل الإيرانية التحذير أكثر من مرة على لسان مسؤولين من أن تأسيس تحالف عسكري بزعم تأمين الملاحة في مضيق هرمز "سيجعل المنطقة غير آمنة"، وأكدت أن حل التوتر يحتاج إلى الحوار وليس إلى تحالف عسكري.

*الهجمات الصاروخية ٢٠١٩

في ٢٠١٩م، كانت الصواريخ الإيرانية التي أطلقها المتمردون الحوثيون في اليمن ضد السعودية أكثر من مجرد انتقام من المملكة لقيادتها تحالف عربي ضدهم بهدف استعادة الحكومة اليمنية المنتخبة شرعًا للسلطة، بل محاولة من قبل إيران لإطلاق صراع إقليمي أكبر أو اختبار أداء الصواريخ وكفاءتها ضد أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية الصنع المنتشرة في الخليج. وتحدثت تقارير عدة عن ثلاثة أنواع على الأقل من الصواريخ أطلقت على السعودية، مثل بركان-٢ وقاهر-٢ وبدر-١، حيث إن لكل قذيفة هدف مختلف. ولتغيير قواعد اللعبة استهدف الحوثيون أهدافًا في العمقين السعودي والإماراتي بطائرات مسيرة، وهو أمر خطير خاصة أن الهجمات وصلت للعمق. كما أن دقة إصابة الأهداف كانت مرتفعة للغاية بما يسمى عامل مضاعفة القوة بالتعبير العسكري، بمعنى أنه بدلاً من إرسال عدة طائرات

لتنفيذ مهمة عسكرية يتم إرسال طائرة مسيرة صغيرة تصيب الهدف بدقة وبأقل تكلفة. وإن كان الكثير من المحللين يرون في عمليات الصواريخ والمسيرات على مايبدو أقرب إلى الدعاية منها إلى العمل العسكري ذي التأثير الملموس في مسار الحرب وإمكانية تغيير موازين القوّة فيها وتعديل الأوضاع الميدانية التي نتجت عنها. لقد كان ختام هذه المرحلة في عام ٢٠١٩م، الهجمات على منشآت أرامكو السعودية في بقيق وهجرة خُرَيص بطائرات مُسيّرة إيرانية وصواريخ كروز مما يعني استهداف ما يُعدُّ أكبر معمل لتكرير النفط في العالم. وقد أثارت الهجمات التي وُصِفت بالإرهابية إدانات محلية وعربية ودولية عديدة، وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد أبلغ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في اتصال هاتفي: «استعداد بلاده للتعاون مع السعودية في كل ما يدعم أمنها واستقرارها.»

*٢٠١٩ العام التعبوي في الخليج

رافق المنعطف الحاسم في عام ٢٠١٩م، الكثير من الأنشطة العسكرية، حتى أننا يمكن أن نصف عام ٢٠١٩م، في الخليج بالعام التعبوي. فلأن التمارين والمناورات جزء من عمليات إظهار القوة فقد شهد الخليج خلال عام ٢٠١٩م، ولأن السوق الخليجية تشكّل جزءً كبيرًا من مستهلكي الصناعات الدفاعية، وهي سوق بالغة الأهمية. فقد رافق أزمات الصواريخ والمسيرات و تعرض السفن الكثير من الفعاليات في مجال المعارض والعروض والصفقات وتطور الصناعات العسكرية.

- التمارين والمناورات

بدأت كل الأطراف المنخرطة في أمن الخليج في إظهار قوتها، وكان على دول الخليج أن تكون الأولى، ففي فبراير ٢٠١٩م، أنطلق في المنطقة الشرقية السعودية، تمرين "درع الجزيرة المشترك ١٠" بين قوات المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، الذي يعد من أضخم المناورات العسكرية في المنطقة، وقد استمرت فعالياته شهرًا وشهدت تدرب القوات المشاركة فيها على عدد من الفرضيات العسكرية التي ترفع من مستوى الجاهزية القتالية لها، فضلا عن الاستفادة القصوى من تطبيق مفهوم العمل المشترك. وتعد مناورات "درع الجزيرة" واحدة من أضخم المناورات العسكرية في المنطقة، حيث تشارك فيها جميع أفرع القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي. وبالتزامن مع المناورات السعودية الخليجية، بدأ الجيش الإيراني، مناوراته "الولاية ٩٧" البحرية الكبرى في الخليج، وتشمل "التدريب على حرب بحرية حقيقية"، وإطلاق صواريخ من الغواصات لأول مرة في تاريخ تدريبات البحرية الإيرانية في الخليج.

وفي ٩ يوليو ٢٠١٩م، بدأ للأسطول الأميركي الخامس ودول مجلس التعاون الخليجي دوريات أمنية مكثفة في المياه الدولية للمنطقة، في وقت تجري فيه البحرية الأميركية مناورات بحرية في بحر العرب لمواجهة تهديدات محتملة من إيران. وفي سبتمبر ٢٠١٩م، أعلنت إيران أنها ستجري مناورات للمرة الأولى مع روسيا والصين في المحيط الهندي وبحر عمان، وهي المرة الأولى منذ الانقلاب ١٩٧٩م، الذي تقوم فيه إيران باجراء مناورات بحرية مشتركة مع روسيا والصين كقوتين رئيسيتين. وسوف تقام المناورات المشتركة في شمال المحيط الهندي وبحر عمان حيث المياه الدولية. وفي الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠١٩م، انطلقت مناورات التمرين البحري المختلط "جسر-٢٠" والمسنود "أمواج-٤" في مياه الخليج العربي. بالتزامن مع مشاركة القوات الجوية الملكية السعودية والدفاع الجوي الملكي السعودي، متمثل بمجموعة الدفاع الجوي الخامسة، وسلاح البحرية الملكي البحريني، في منطقة عمليات الأسطول الشرقي في مياه الخليج العربي.ويهدف التمرينان إلى تأمين وحماية المياه الإقليمية في الخليج، وتعزيز التعاون والتنسيق بين أفرع القوات المسلحة، وتعزيز وتبادل الخبرات القتالية بين القوات المسلحة السعودية والقوات المسلحة في مملكة البحرين.

- معارض السلاح وتطور صناعة السلاح الخليجية ٢٠١٩

للتحرر من الاعتماد الإقتصادي على النفط أصبحت دول الخليج فعالة في بناء شركات تصنيع دفاعية عالية التقنية، فبعد الاعتماد المُكثّف على الاستيراد الخارجي لسلاح دون النظر إلى كيفية دعم هذه المعدات بشكل مستقل، باتت الدول العربية أكثر اعتمادًا على نفسها. ففي معرض ايدكس في فبراير ٢٠١٩م، للصناعات الدفاعية في أبوظبي بلغت قيمة الصفقات النهائية المبرمة مع الشركات الأجنبية والمحلية ٥,٤ مليارات دولار. وكان نصيب دولة الإمارات صفقات تسليح تجاوزت قيمتها خمسة مليارات دولار على مدى خمسة

يشمل كل ترخيص ٦ مجالات في الصناعات العسكرية: الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمعدات والتجهيزات الفردية والإلكترونيات العسكرية

دفعت العقوبات الاقتصادية والقرارات الاستراتيجية إيران للاكتفاء الذاتي العسكري والتركيز على صناعاتها المحلية بعقول مواطنيها

أيام وشملت منصات إطلاق صواريخ من شركة "رايثيون" الأميركية. وهذا لا يمنع أن ركزت الإمارات على تطوير صناعة دفاعية محلية مما يُسلّط الضوء على سعيها إلى التحوّل إلى مورِّد عالمي للأسلحة إلى الأسواق المتخصصة. وفي سبتمبر ٢٠١٩م، أعلنت شركة السعودية للصناعات العسكرية SAMI في اليوم الثاني من معرض DSEI عن توقيع عقد ضخم بين شركة SAMI Navantia و Navantia الإسبانية بقيمة ٩٠٠ مليون يورو للتعاون لتنفيذ برنامج خاص لدمج أنظمة قتال ضمن سفن Avante ٢٢٠٠ لصالح القوات البحرية السعودية. ويشمل العقد تزويد ٥ سفن من نوع Avante ٢٢٠٠ لصالح السعودية بنظام القتال هذا. وهذه الأنظمة لن تُزوّد فقط على "كورفيت" من إنتاج Navantia، بل سيتم تزويدها على كل القطع البحرية التي ستتعاقد عليها القوات البحرية الملكية السعودية. كما أن من انجازات صناعات الدفاع الخليجية في ٢٠١٩م، أعلنت الهيأة العامة للصناعات العسكرية السعودية، عن إطلاق برنامج تراخيص مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية في المملكة، ضمن استراتيجية توطين الصناعات العسكرية التي يسعى إلى تحقيقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وهي محددة في ٣ أنواع من التراخيص: تراخيص التصنيع العسكري، وتراخيص تقديم الخدمات العسكرية، وتراخيص توريد المنتجات أو الخدمات العسكرية، فيما يشمل كل نوع من أنواع التراخيص الرئيسية ٦ مجالات خاصة بقطاع الصناعات العسكرية، وهي: الأسلحة النارية، والذخائر، والمتفجرات العسكرية، والمعدات العسكرية، والتجهيزات الفردية العسكرية، والإلكترونيات العسكرية.

- المؤتمرات والندوات الأمنية والمبادرات ٢٠١٩

في الخليج، يجتمع العالم كله ليقرر لنا الحل لمعضلة أمن الخليج بأساطيل مرة، ومرة بمدّ مظلة النفوذ. أما الجديد فهو المبادرات والوساطات. كالمبادرة الأوروبية والمبادرة الأمريكية، وآخرها مبادرة موسكو في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩م، والمبادرة أو الوساطة الباكستانية وغيرها الكثير وإن لم تنجح فإنها خير مؤشر على فقدان الاستقرار في الإقليم. أما أغربها فظهرت في مايو ٢٠١٩م، حين اقترحت إيران توقيع معاهدة عدم اعتداء مع دول الخليج. وفي ٢ نوفمبر ٢٠١٩م، تقدمت طهران لدول الخليج رسميًا بطرح "مبادرة هرمز للسلام" لتشكيل تحالف دولي لضمان أمن الخليج ويضم إيران والسعودية والعراق والبحرين والإمارات وقطر وعمان والكويت، وينشط تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد أرسل نص المبادرة لدول الخليج، وتقوم المبادرة على مبادئ رئيسية هي: عدم التدخل في شؤون الغير، وعدم الاعتداء، والالتزام بأمن الطاقة، والاحتكام إلى القانون الدولي. وهدفها هو الارتقاء بالسلام والتقدم والرخاء لكل الشعوب المستفيدة من مضيق هرمز، وتأسيس علاقات ودية، وإطلاق عمل جماعي لتأمين إمدادات الطاقة وحرية الملاحة.

وإلى جانب المبادرات عقد الكثير من المؤتمرات والندوات وورش العمل حول أمن الخليج بعضها في الخليج نفسه وبعضها في عواصم دولية عدة من باب أن أمن الخليج أمر يهم العالم الصناعي برمته. أما الجديد في الأمر فهو ظهور أشرعة سفن جديدة في الخليج ولعل آخرها قول مسؤول ياباني في أكتوبر ٢٠١٩م، إن طوكيو تعتزم إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى مضيق هرمز بهدف تأمين وحراسة السفن التي تنقل نفطها من ناحية، وتأمين الوضع في الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

- الموازن الإيراني

دفعت العقوبات والقرارات الاستراتيجية الإيرانية التي استمرت لعقود منذ الثورة دفعت طهران إلى الاكتفاء الذاتي العسكري والتركيز أكثر على صناعاتها المحلية الخاصة، لكن تلك الصناعات لم تكن من نتاج ذهن الإيرانيين أنفسهم، فقد كانت هناك ثلاثة سُبل استغلتها طهران لاستحواذها على التكنولوجيات العسكرية ولا زالت تسير على نفس النهج، وهي التعليم الأجنبي والذي لم تنتبه له الدول الغربية وكون الطلبة الايرانيين مشاريع أعداء في المستقبل لانقيادهم لتوجيهات الولي الفقيه انقيادًا تامًا. كما تحصل على مبتغاها عبر المساعدة العلنية من الصين وروسيا، وتقوم بكين وموسكو بذلك نكاية بالغرب واستمرارًا لصراع طويل بين الكتل الدولية. أما ثالث الأساليب فهو التجسُّس، وهذا الجهد موازٍ لجهود التصنيع والدبلوماسية والعمل العسكري ولن يتوقف فالتجسس من ركائز السياسة الإيرانية بشكل عام.

ومن الأسلحة التي انتبهوا لها مبكرًا الصواريخ البالستية لتعويض نقص الطائرات ففي أكتوبر ٢٠١٩م، تكشف مشروع صاروخي جديد يقوم خلاله حرس الثورة الإسلامية بصناعة النسخة الإيرانية من سلاح "تور أم ٢" الروسي. أما المجال الآخر فهو الطائرات بدون طيار، حيث سلّطت الوقائع الأخيرة في الخليج مع البحرية الأمريكية، وفي سوريا، واليمن، والعراق، الضوء على تطوُّر الطائرات الإيرانية بدون طيار. وفي سبتمبر ٢٠١٩م، ومن مقر "خاتم الأنبياء للدفاع الجوي" تمت إزاحة الستار عن طائرة كيان وهي أحدث ما أنتجه الإيرانيون في مجال الطائرات المسيرة لتنضم إلى سرب الطائرات المسيرة الأخرى كطائرة "مبين" التي ظهرت خلال معرض "ماكس ٢٠١٩" الجوي الدولي في بروسيا. ولا تخلوا التحركات الإيرانية من التضليل فقد كشف النقاب عن أن المنظومة التي كشفت طهران عنها تحت اسم "رعد" ليست سوى منظومة دفاعية قديمة، يعود تاريخ تصنيعها إلى ستينيات القرن الماضي وتسمى في الأصل "سكاي جارد"، وكانت تنتجها شركة أورليكون النمساوية خلال حقبة الستينيات من القرن العشرين.

الخلاصات

- التدخل العسكري الخليجي في اليمن لا زال مستمرًا ضد الحوثيين في ٢٠١٩م، وقد كان هناك انسحاب جزئي للقوات الإماراتية من اليمن من باب "لم يكن هناك انتصار سهل ولن يكون هناك سلام سهل". فالحرب هناك يُنظر لها على أنها أزمة إنسانية لكن الإيجابي في الأمر أنها منعت قيام جمهورية الحوثيين الإسلامية في اليمن، واستمرار الحرب هو لعدم تحقق نجاح إيران بخلق دولة تتبعها في جنوب الجزيرة العربية.
- الإقرار بالتفوق الإيراني الحوثي بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة يجب أن يكون أمر مفروغ منه على وقع الهجمات الحوثية الأخيرة على أرامكو. ونرى أنه لا بد من الإقرار بعد ضرب أرامكو بفشل منظومة الدفاع الأمريكية في مواجهة صواريخ الحوثيين، كل المثير في القضية هو أنه حال تلميح واشنطن إلى احتمال انطلاق صواريخ من إيران والعراق، أقرت إيران للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب على اليمن عام ٢٠١٥م، بتقديم الحرس الثوري "دعمًا استشاريًا وفكريًا" لحليفتها جماعة الحوثي. فقد ذكرت إيران على لسان رئيس الأركان الإيراني اللواء محمد باقري، عن دعم بلاده للحوثيين. مؤكدًا أن الوضع في اليمن يختلف بعض الشيء عن الساحتين العراقية والسورية حيث أنه في الأخيرتين جاء الدعم بطلب من حكومتيهما، وقمنا بتقديم الدعم الاستشاري والأسلحة والمعدات .
- القصور الأمريكي في دعم الخليجيين لا يحتاج إلى أدلة ففشل الباتريوت والثاد وكل ما يمتلكه البنتاغون من الأقمار الاصطناعية والرادارات في السفن العسكرية والقواعد العسكرية في دول الخليج العربي لم تفشل في رد الاعتداء على أرامكو بل فشلت فيما هو أبسط من ذلك وهو معرفة مصدر الهجمات.
- هناك مصلحة أوروبية فجة بمنع تسليح الخليجيين بأعذار واهية وبضغوط من جماعات إنسانية وحقوقية لا تستطيع الوصول إلى اليمن لتحديد المسؤول عن الجوع جراء نهب المساعدات ولا من هو المسؤول عن المرض لسرقة الحوثة للأدوية وقتل المناوئين لهم في المستشفيات، ولا يعرفون من المسؤول عن تجنيد الأطفال وزرع الألغام.
- تعاني مشاريع صناعة السلاح الخليجية رغم نهضتها الحالية من ضعفها وتضخم هياكلها وغياب التمويل والخبرة، أما أسوأ المعوقات فهو تفويت فرصة دخول برامج الأوفست المبادلة التوازن بمسمياتها المختلفة حين استحوذت عليها الغرف التجارية الخليجية وحولتها عن مسارها، فكان مقدار الاستفادة من برامج الأوفست في المجال العسكري صغيرًا نسبيًا ومحدود الآثار خصوصًا فيما يتعلق ببناء قاعدة صناعية عسكرية، أو بتدريب الكوادر العسكرية. لقد استحدث برنامج الأوفست في الخليج لتسليح الجيوش فاستحوذت عليه الغرف التجارية. حيث التقى طموح التجار وتحقيقهم للكسب في مشاريع هامشية مع استفادة شركات السلاح التي لا يسرها الاكتفاء الخليجي ولو في مجال صناعة الملابس أو الأحذية العسكرية.
- لا مقارنة بين الإنفاق الدفاعي الخليجي وبين إنفاق إيران. حيث تُظهرُ قراءة الإحصاءات أنَّ الإنفاق السعودي والإماراتي يتفوَّق على الإنفاق الإيراني، لكن يغيب عن المقارنة تبنَّي طهران استراتيجيات قاسم سليماني بالحرب غير المتماثلة مثل الإرهاب، أو ربما التكنولوجيا النووية، لمواجهة الخليجيين.
- كما أن هناك تطور سريع في الصناعة العسكرية الإيرانية، في مجال الروبوتات والذكاء الصناعي، وذلك يمكن أن يؤثر على التوازن العسكري مع دول الخليج. ولنا عبرة في كيف حققت إيران تقدمًا كبيرًا في مجال إنتاج الطائرات من دون طيار، وهي في طريقها لتطوير قاعدة صناعة الروبوت ومعدات الذكاء الصناعي، ولعل الأمريكان قد قدروا ذلك بعد إسقاط إيران وبسهولة طائرة استطلاع أمريكية من دون طيار بصاروخ محلي الصنع فوق مياه الخليج الشهر الماضي.

* مدير مجموعة مراقبة الخليج

إيران مقبلة على أزمات متعددة داخليًا وخارجيًا ولن تنجح الآليات القديمة

إيران من الداخل وتوجهاتها نحو المستقبل: انتفاضة الشارع وانقسام النظام

مثّل التوتر علامة بارزة في التفاعلات الداخلية والخارجية لإيران خلال المرحلة الحالية، وذلك لاعتبارين رئيسيين: يتعلق أولهما، باستمرار إصرار النظام الإيراني على استنزاف الموارد الوطنية في دعم التنظيمات الإرهابية والمسلحة في الخارج، على غرار حزب الله في لبنان وحركة المتمردين الحوثيين في اليمن والميليشيات الطائفية في كل من سوريا والعراق. وقد أشارت دراسة صادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، في ٧ نوفمبر ٢٠١٩م، إلى أن إجمالي ما تقوم إيران بإنفاقه في دعم تلك الميليشيات يصل إلى ١٦ مليار دولار سنويًا، حيث يبلغ هذا الدعم في حالة حزب الله اللبناني، على سبيل المثال، ٧٠٠ مليون دولار سنويًا، وهو ما ترجح تقديرات أخرى أن يكون أكبر من ذلك.

د. محمد عباس ناجي

وقد أنتج ذلك تداعيات مباشرة على الأرض، تمثلت في استمرار الاحتجاجات الداخلية، التي يتوقع أن تتصاعد حدتها في ديسمبر الحالي، حيث تحل الذكرى الثانية للاحتجاجات القوية التي شهدتها إيران في عام ٢٠١٧م، وامتدت إلى أكثر من مائة مدينة وقرية بسبب اتساع نطاق الاستياء الداخلي من فشل النظام في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه إيران.

وينصرف ثانيهما، إلى إصرار إيران على تبني سياسة راديكالية متشددة في التعامل مع التطورات الخارجية. فقد واصلت تخفيض التزاماتها في الاتفاق النووي، وكان آخرها في ٥ نوفمبر ٢٠١٩م، عندما قامت بتوسيع نطاق عمليات تخصيب اليورانيوم من خلال إعادة إجرائها في منشأة فوردو التي كانت مخصصة، وفقًا للاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، لمواصلة الأبحاث الخاصة بالأنشطة النووية. وما زالت إيران أيضًا مُصِرَّة على تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية التي أمعنت في تهريب بعضها إلى الميليشيات الموالية لها، مثل ميليشيا المتمردين الحوثيين، والتهديد باستخدامها ضد المصالح الأمريكية الموجودة في المنطقة، وعلى بعد ٢٠٠٠ كيلو من حدود إيران، كما انعكس في تصريحات المسؤولين العسكريين في الفترة الأخيرة.

فضلاً عن ذلك، واجهت إيران اتهامات عديدة بالمسؤولية عن الهجمات التي تعرضت لها سفن وناقلات شحن ومنشآت نفطية، في منطقة الخليج العربي، في سياق تصعيدها المتواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي رفعت من سقف العقوبات التي تفرضها على إيران. وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إن استمرار تفاقم حدة التوتر على الساحتين الداخلية والخارجية الإيرانية يبدو أنه سيكون مرجحًا خلال عام ٢٠٢٠م، باعتبار أن المتغيرات الرئيسية التي تسببت في هذا التوتر ما زالت قائمة دون تغيير.

أولاً: مؤشرات عديدة:

يمكن تناول أهم مؤشرات التوتر الذي تتسم به التفاعلات التي تجري على الساحتين الداخلية والخارجية لإيران **على النحو التالي:**

١- وصول تداعيات العقوبات الأمريكية إلى مرحلة غير مسبوقة: رغم أن إيران اعتادت على التعرض لعقوبات أمريكية ودولية خلال العقود الأربعة الماضية، في ظل السياسة الراديكالية التي تتبناها باستمرار، إلا أن تداعيات هذه العقوبات لم تصل إلى مستوى التأثير الذي حققته العقوبات الحالية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية منذ انسحابها من الاتفاق النووي في ٨ مايو ٢٠١٨م، حيث بدأت في تفعيل تلك العقوبات على مرحلتين في ٧ أغسطس و٥ نوفمبر من العام نفسه، ثم قررت وقف العمل بالإعفاءات التي منحتها لثماني دول مستوردة للنفط الإيراني في ٢٢ أبريل ٢٠١٩م.

هذه العقوبات أنتجت تأثيرات قوية على الأرض، حيث فاقمت من حدة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران ولم تفلح الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة في احتوائها أو تقليص تداعياتها. فقد أدى تراجع الدول الرئيسية المستوردة للنفط الإيراني عن مواصلة استيراده، تجنبًا للتعرض لعقوبات أمريكية سبق أن هددت الولايات المتحدة الأمريكية بفرضها على أى من يتعامل مع إيران في هذا الصدد، إلى انخفاض صادرات إيران النفطية من نحو ٢,٥ مليون برميل يوميًا في مايو ٢٠١٨م، موعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، إلى ١٦٠ ألف برميل في أغسطس ٢٠١٩م.

كما انسحبت الشركات الأجنبية التي سارعت إلى إبرام صفقات مع شركات إيرانية بعد الوصول للاتفاق النووي ورفع العقوبات الدولية من السوق الإيرانية مجددًا عقب فرض العقوبات الأمريكية، وعلى رأسها شركة "توتال" الفرنسية التي انسحبت من مشروع تطوير المرحلة الحادية عشر من تطوير حقل بارس الجنوبي. ورغم أن إيران حاولت الاستعاضة عن ذلك من خلال إبرام صفقات بديلة مع شركات صينية، إلا أن ذلك لم ينتج تداعيات إيجابية عليها في النهاية، حيث أدت مشكلات البيروقراطية وانتشار الفساد داخل المؤسسات الإيرانية المختلفة إلى عرقلة التعاون المشترك بين الشركات الصينية والإيرانية، على نحو بدا جليًا في إعلان شركة النفط الوطنية الصينية "سي إن بي سي"، في ٦ أكتوبر ٢٠١٩م، عن الانسحاب من الصفقة الخاصة بتطوير المرحلة الحادية عشر من حقل بارس الجنوبي، وهى الصفقة التي استحوذت فيها على نحو ٨١٪، بعد أن حلت محل شركة "توتال" الفرنسية.

ولذا، لم يلق حرص الرئيس الإيراني حسن روحاني على رفع سقف التوقعات الخاصة بارتفاع إنتاج إيران النفطي من جديد، بعد ما زعم، في ١٠ نوفمبر ٢٠١٩م، اكتشاف حقل نفطي يقع في إقليم الأحواز، الذي تقطنه القومية العربية، وتقدر احتياطاته بـ٥٣ مليار برميل من النفط الخام، اهتمامًا كبيرًا، باعتبار أن الإمكانيات التي تمتلكها إيران لن تساعدها في تحقيق ذلك، حيث أن انسحاب الشركات الأجنبية وحلول الشركات الإيرانية محلها من الممكن أن يؤدي إلى انهيار البنية التحتية الإيرانية بعد أن كانت بدأت تشهد تحسنا عقب الوصول للاتفاق النووي ورفع العقوبات الدولية.

ورغم أن إيران سعت إلى احتواء الأزمة الاقتصادية، التي انعكست مؤشراتها في ارتفاع مستوى التضخم لأكثر من ٤٠٪، ووصول معدل البطالة إلى ما يقرب من ١٥٪، وانهيار العملة الوطنية التي وصلت في بعض الأحيان إلى ١٥٠ ألف ريال لكل دولار أمريكي، عبر إجراءات مثل حذف أربعة أصفار من العملة الوطنية، إلا أن تلك الإجراءات لم تدفع في اتجاه تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية التي فرضت أعباءً إضافية على المواطن الإيراني.

انسحبت الشركات الأجنبية التي أبرمت صفقات بعد الاتفاق عقب فرض العقوبات الأمريكية وعلى رأسها "توتال" الفرنسية

٢- استمرار الاحتجاجات الداخلية: أدت تلك التطورات إلى تصاعد حدة الاحتجاجات الداخلية التي يتوقع أن تكتسب زخمًا خاصًا في ديسمبر ٢٠١٩م، مع حلول الذكرى الثانية للاحتجاجات القوية التي بدأت في مدينة مشهد وامتدت لأكثر من مائة مدينة وقرية إيرانية حتى وصلت إلى العاصمة طهران. وقد بدأت إرهاصات تلك الاحتجاجات مع قيام الحكومة، في ١٤ نوفمبر ٢٠١٩م، برفع سعر لتر البنزين من ١٠ آلاف ريال إلى ١٥ ألف مع السماح للسيارة الخاصة بالحصول على ٦٠ لتر شهريًا بهذا السعر، على أن يتم بيع أي كمية إضافية بضعف الثمن.

ورغم أن الحكومة سعت إلى الترويج إلى أن الوفرة المالية التي ستنتج عن رفع سعر البنزين سيتم استخدامها في تقديم الدعم لنحو ١٨ مليون أسرة فقيرة، إلا أن ذلك لم يقلص من حدة الاستياء الداخلي، التي عبر عنها المواطنون بتنظيم احتجاجات في بعض المدن والقرى الإيرانية، تضمنت تجديد رفع شعارات "الموت للديكتاتور"، في إشارة إلى المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، و"لا غزة ولا لبنان.. روحي فداء إيران"، وهو الشعار الذي يوضح إدراك الشارع الإيراني للسبب الحقيقي في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يتمثل في إمعان النظام الإيراني في استنزاف الموارد المالية الإيرانية في الإنفاق على "مغامراته" في الخارج، ولاسيما ما يتعلق بتقديم الدعم المالي والعسكري لبعض التنظيمات المسلحة والإرهابية الموجودة في دول الأزمات بالمنطقة.

٣- تصاعد الانقسامات داخل النظام: كان لافتًا أن عام ٢٠١٩م، شهد اتساعًا في نطاق الخلافات داخل مؤسسات النظام الإيراني. فقد حرص المرشد، ومن خلفه بعض المؤسسات النافذة وفي مقدمتها الحرس الثوري، على تحميل المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية وتفاقم الأزمة الاقتصادية على عاتق حكومة الرئيس حسن روحاني، بسبب فشل رهانها على الاتفاق النووي الذي روجت إلى أنه سيفتح الباب أمام إعادة ضم إيران للمنظومة الاقتصادية العالمية وسيعيد الشركات الأجنبية الكبرى للاستثمار داخل إيران.

ففي ٢٣ مايو ٢٠١٩م، قال المرشد خامنئي أن "الطريقة التي عمل بها روحاني ووزير الخارجية جواد ظريف لم تكن مقنعة بالنسبة له خلال مراحل التفاوض النووي مع الدول الغربية"، مشيرًا إلى أنه وجه لهم مرارًا تذكيرًا في هذا الصدد. وقد بدا أن هذه الانتقادات منحت الضوء الأخضر لبعض مؤسسات النظام لشن حملة ضد الرئيس ووزير الخارجية، حيث وجه ٨٣ نائبًا من تيار المحافظين الأصوليين في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) اتهامات لروحاني بمخالفة تعليمات المرشد بسبب مساعيه للتفاوض مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهو ما توازى مع قيام كبير مستشاري الحرس الثوري غلام حسين غيب بور بشن حملة ضد وزير الخارجية جواد ظريف بسبب الزيارة التي قام بها بشكل مفاجئ إلى باريس للقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على هامش اجتماع قمة مجموعة السبع الكبرى في بياريتز، في ٢٥ أغسطس ٢٠١٩م، معتبرًا أنه "من المؤسف أن بعض التحركات تفوح منها رائحة الخيانة، وعلى الحكومات واجب التعامل مع الفساد، وكذلك الأمر بالنسبة للناس".

وبالتوازي مع ذلك، تصاعدت الاتهامات المتبادلة بالفساد بين مسؤولي النظام الإيراني، حيث وجه الرئيس حسن روحاني، في ١٠ نوفمبر ٢٠١٩م، انتقادات قوية لرئيس السلطة القضائية وخصمه السابق في الانتخابات الرئاسية الأخيرة إبراهيم رئيسي، حيث اعتبر أن الحملة التي يقودها الأخير لمكافحة الفساد تمثل محاولة لتصفية حسابات سياسية، واتهم السلطة القضائية بتضليل الشعب الإيراني، من خلال اعتقال بعض الشخصيات وإحضارهم إلى المحكمة وإحداث ضجة كبيرة دون معالجة قضايا الفساد الرئيسية التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.

ولا ينفصل ذلك دون شك، عن الحكم الذي أصدرته إحدى المحاكم في أول أكتوبر ٢٠١٩م، ضد حسين فريدون شقيق الرئيس روحاني ومستشاره الشخصي، بالسجن لمدة خمسة أعوام مع النفاذ ودفع غرامة قدرها ٩,٣ مليون دولار، لاتهامه في قضايا فساد واختلاس.

٤- اتساع نطاق التوتر مع القوى الدولية: تتفاقم أزمات إيران على الساحة الدولية باستمرار في ظل السياسة المتشددة التي تبنتها في التعامل مع التطورات الطارئة على تلك الساحة. إذ بدا أن النتائج التي حققها وصول إيران إلى الاتفاق النووي مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، والتي تمثل أبرزها في تحسن علاقاتها مع الدول الغربية وعودة الشركات الأجنبية للاستثمار في السوق الإيرانية وتزايد احتمالات انخراطها في المنظومة الاقتصادية العالمية، تبددت بسبب الإجراءات التصعيدية التي اتخذتها إيران على أكثر من صعيد.

فقد اتجهت إيران إلى الرد على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض العقوبات الأمريكية عليها، من خلال

استغلال بعض المواد التي يتضمنها الاتفاق النووي، ولاسيما المادتين ٢٦ و٣٦، لتخفيض مستوى التزاماتها في الاتفاق، حيث بدأت برفع مستوى عمليات تخصيب اليورانيوم من ٣,٦٧٪ إلى ٤,٥٪، ثم زيادة كمية اليورانيوم المخصب بالنسبة الجديدة إلى أكثر من ٣٠٠ كيلوجرام، وهي النسبة المنصوص عليها في الاتفاق، يليها رفع القيود التي كان يفرضها الاتفاق على عمليات البحث والتطوير، وآخرها إعادة تخصيب اليورانيوم إلى منشأة فوردو التي قامت إيران ببنائها تحت الأرض وفرضت حماية أمنية مشددة عليها.

وقد ردت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك برفع مستوى العقوبات التي تفرضها على إيران بالتوازي مع استمرار مساعيها لتكوين حشد دولي مناهض لطموحات إيران النووية وتدخلاتها الإقليمية، فيما بدأت الدول الأوروبية في الاقتراب تدريجيًا من السياسة الأمريكية إزاء إيران، على نحو بدا جليًا في مؤشرين رئيسيين: يتمثل أولهما، في إصدار كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩م، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بيانًا ثلاثيًا، يتهم إيران بالمسؤولية عن الهجمات التي تعرضت لها منشأتا بقيق وخريص التابعتان لشركة أرامكو السعودية، في ١٤ من الشهر نفسه، بما يتناقض مع الرواية الإيرانية التي تقوم على أن حركة المتمردين الحوثيين هي المسؤولة عن تلك الهجمات، حيث طالبت الدول الثلاث إيران بالموافقة على إجراء مفاوضات جديدة لا تشمل الاتفاق النووي فقط، وإنما تمتد أيضًا إلى الأمن الإقليمي وبرنامج الصواريخ الباليستية، وهو ما ترفضه إيران بشدة، حيث تعتبر أن التفاوض حول البرنامج الأخير يمثل خطًا أحمر بالنسبة لها، حسب تصريحات قائد الحرس الثوري حسين سلامي، في ١٦ نوفمبر ٢٠١٩م.

وينصرف ثانيهما، إلى التهديدات التي وجهتها الدول الثلاث إلى إيران عقب إعلان الأخيرة عن إعادة عمليات تخصيب اليورانيوم إلى منشأة فوردو، في ٥ نوفمبر ٢٠١٩م، حيث توعدتها بإعادة العمل بآلية العقوبات الدولية التي توقفت بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الذي صدر في ٢١ يوليو ٢٠١٥م، عقب الوصول إلى الاتفاق النووي قبل ذلك بأسبوع واحد.

وبدا أن العلاقات بين إيران وفرنسا تحديدًا هي الأكثر عرضة لمزيد من التوتر، خاصة بعد الانتقادات التي وجهها المرشد علي خامنئي إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في ٣ نوفمبر ٢٠١٩م، والتي قال فيها أن الأخير "إما ساذج أو متواطئ"، في إشارة إلى أنه يرى أن فرنسا تحاول رفع مستوى التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالتعامل مع إيران.

وقد بدا أن تلك الانتقادات الإيرانية تتنافى مع الجهود التي تبذلها فرنسا تحديدًا لإنقاذ الاتفاق النووي وتعزيز فرص استمرار العمل به خلال المرحلة القادمة، حيث بعث الرئيس ماكرون بكبير مستشاريه إيمانويل بون إلى طهران أكثر من مرة كان آخرها في ٩ يوليو ٢٠١٩م، لإقناعها بضرورة تقليص حدة إجراءاتها وخطواتها الاستفزازية من أجل تهيئة المجال أمام الانخراط في مفاوضات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما حاولت باريس استثمار انعقاد قمة مجموعة السبع الكبرى في بياريتز في ٢٥ أغسطس ٢٠١٩م، للتوسط بين طهران وواشنطن، على نحو بدا جليًا في استقبال ماكرون لوزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في بياريتز على هامش اجتماعات القمة، لمناقشة أفكار متبادلة للتهدئة بين الطرفين. ووصلت الجهود الفرنسية إلى ذروتها في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، في سبتمبر ٢٠١٩م، حيث حاول ماكرون تنظيم لقاء أو إجراء اتصال هاتفي بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والإيراني حسن روحاني، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق ذلك بسبب إصرار كل طرف على طرح شروط مسبقة قبل الاستجابة للمساعي الفرنسية.

ثانيًا: انعكاسات مباشرة:

إن مجمل ما سبق يشير إلى أن التفاعلات التي تجري على الساحتين الداخلية والخارجية الإيرانية تتجه نحو مسارين محتملين خلال عام ٢٠٢٠م.

المسار الأول، يتمثل في استمرار تفاقم الأزمتين السياسية والاقتصادية داخل إيران، دون أن يتمكن النظام من التعامل معها بشكل يقلص من حدتها. فقد كشفت الاحتجاجات التي شهدتها إيران بداية من ١٤ نوفمبر ٢٠١٩م، أن الإجراءات التي اتخذها النظام، على المستويين السياسي والاقتصادي، خلال المرحلة الماضية، لم تنجح في تهدئة حدة الاستياء التي انتابت الشارع الإيراني، الذي يشير إمعانه في حرق صور المرشد علي خامنئي إلى أن المكانة التي كان يحظى بها منصب المرشد في النظام لم تعد كما كانت من قبل وأن القيود الأمنية الشديدة التي تفرضها السلطات لم تعد تحول دون تعبير المحتجين عن هذا الاستياء الذي لا يبدو أنه سوف يتقلص خلال المرحلة القادمة، في ظل تصاعد تأثير العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية.

واللافت في هذا السياق، هو أن حالة الاستياء التي تبدو جلية على الساحة الداخلية ستتوازى مع ارتفاع وتيرة الصراع بين القوى السياسية التي سوف تسعى إلى تعزيز نفوذها داخل مؤسسات النظام، خاصة مع اقتراب موعد بعض الاستحقاقات السياسية العامة، على غرار الانتخابات البرلمانية التي سوف تجرى في فبراير ٢٠٢٠م، والانتخابات الرئاسية التي سوف تجرى في منتصف عام ٢٠٢١م، ولن يترشح فيها الرئيس حسن روحاني،

الذي لا يحق له تولي منصبه لثلاث فترات متتالية، على نحو يفتح الباب أمام مرشحين آخرين مثل محمد باقر قاليباف رئيس بلدية طهران السابق وعلي لاريجاني رئيس مجلس الشورى وإبراهيم رئيسي رئيس السلطة القضائية، وإن كان ذلك لا ينفي أن الأخير ربما يتطلع إلى المنصب الأهم في النظام، وهو منصب المرشد، حيث أنه أحد المرشحين المحتملين لخلافة المرشد الحالي في منصبه.

والمسار الثاني، ينصرف إلى استمرار التصعيد مع القوى الدولية والإقليمية المعنية بأزمات المنطقة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء اعتبارات عديدة، يتعلق أبرزها بأن هذا التصعيد ربما يكون سياسة متعمدة من جانب النظام الإيراني لتقليص حدة الضغوط الداخلية التي يتعرض لها بسبب إخفاقه في التعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الإيرانيون، بما يعني أنه سوف يحاول استغلال هذا التصعيد لتكوين حشد داخلي مؤيد لسياساته وتعزيز قاعدته الشعبية التي تهددت بشكل كبير بفعل الاحتجاجات الحالية التي مست مكانة المرشد في الصميم.

فضلاً عن أنه لا توجد مؤشرات في الأفق تزيد من احتمالات إجراء مفاوضات جديدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الخلافات العالقة على نحو يمكن أن يؤدي إلى رفع أو تجميد أو تقليص العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وتعزيز قدرة النظام مجددًا على مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعاني منها إيران حاليًا.

فقد فشلت جهود الوساطة التي بذلتها قوى إقليمية ودولية عديدة، على غرار فرنسا واليابان والعراق، بشكل سوف يراكم من المشكلات والخلافات العالقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تبدو مُصِرَّة على ضرورة تنفيذ إيران لشروطها الخاصة بالتوقف عن خطواتها التصعيدية وعدم إجراء أى تغيير يمكن أن يؤدي إلى تقليص تداعيات العقوبات قبل أن تمتثل إيران لهذه الشروط، خاصة وأنها مقبلة على الاستحقاق الرئاسي، حيث يسعى الرئيس دونالد ترامب إلى إعادة تجديد ولايته الرئاسية، وهو ما يعني في النهاية أن إيران مقبلة على أزمات متعددة على المستويين الداخلي والخارجي، لا يبدو أنها سوف تنجح في التعامل معها بالآليات نفسها التي تتبعها في المرحلة الحالية.

* رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية" بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

٢٠٪ من مقاعد مجلس الشورى للنساء ويضم المجلس الحالي ٣٠ امرأة من أصل ١٥٠ عضوًا

مكاسب المرأة السعودية في عام مضى تتصدر قائمة المجد وتسابق الزمن

وطنٌ كريم وأبناء بررة هكذا يبدو وطني المملكة العربية السعودية، فيومًا بعد يوم يولد إنجاز جديد بسواعد تعرف من أين يؤتى البناء، وعامًا بعد عام يتوالى العطاء بروح الحُب الذي لا ينضب، ولأن أبناء وبنات هذا الوطن العظيم قادرون على النهوض بوطنهم ليرى العالم وتيرة النجاح السعودي وكأن الصحراء قد أنجبت رجالا ونساءً لا فرق بينهم في ميزان الإنجاز فكل منهم يُشير طموحه إلى القمة، والمرأة السعودية تعمل إلى جانب الرجل. فهي بلا شك كل المجتمع كأم ترعرع على يديها جيل وطني بامتياز، فكان لها من العطاء ما يليق بمكانة الوطن بقلبها، فعلى مستوى عام ٢٠١٩م، على سبيل المثال لا الحصر برزت جهود وقدرات المرأة السعودية بشكل جلي أشرقت كما يُشرق نور الطموح والإبداع الذي يبدد عتمة المستحيل، وقد تصدرت المشهد خلال هذا العام بعد أن تولت عدة مناصب في الدولة باقتدار.

مها محمد الشريف

وحظيت بثقة ولاة الأمر بجدارة، وكان لها نصيب من السلك الدبلوماسي وعينت سفيرة لخادم الحرمين الشريفين لدى واشنطن، إنجاز اختصر الزمن ليقول للعالم أن المرأة السعودية بحجم ما يوكل لها، ومن المدهش أن هذه التطورات تقدم لنا فرصًا جديدة ونقطة تحول في نهاية المطاف تتكلل بالنجاح منذ البدايات لتسجل أروع الإنجازات قادرة على مواصلة السير وترك الأثر الذي يليق بإمكاناتها الكبيرة وقدراتها التي أشاد بها العالم.

إنه ميثاق ذو دلالة على التقدم في جميع المجالات وأيضًا في أدق التخصصات ومداها البعيد في الطب والهندسة والتخصصات الأخرى، و باستخدام ما توصلنا إليه حديثًا تلك القفزات السريعة التي تسابق الزمن وتحركت الساعة التي كانت تعمل ببطء حتى أصبح عالمنا المتطور يكتظ بكثير من الإنجازات المبهرة، ولدينا من الأسماء ما يعزز الفخر، العالمة والباحثة التي أذهلت أكبر الجامعات والأكاديميات العالمية وعلى المستوى المحلي وصلت أبنة الوطن إلى مراكز قيادات الصف الأول في الدولة كوكيل وزارة تقديرًا للدور الرائد الذي لاحظه المسؤول ووثق في إمكانات تؤهل لهذا المنصب الرفيع.

وما هذا إلا غيضٌ من فيض، فقد شهد هذا العام تمكين شامل للمرأة السعودية من خلال السماح بالقيادة والمشاركات الرياضية وفق الضوابط المحددة، حتى أصبح وطننا يباهي بإنجازات المرأة السعودية العالم، ولو أخذنا في سرد التخصصات والمنجزات لما استطعنا حصر ما تحقق، بفضل علمها وحكمتها أصبح كل مسعى سعينا إليه أكثر حراكًا عزز فرصها كونها شريكة تتصدر القائمة المشرقة الزاهية بشقائق الرجال صانعات الإنجاز ومنهن هذا العام من تقلدت مناصب بالمرتبة الممتازة كإنجاز لم يسبق له مثيل وكيل مساعد للرئيس العام لشؤون الحرمين للشؤون النسائية ومدير للصروح العلمية الكبيرة.

هذا التطور المتسارع أسس للعلم والمعرفة منصات ليكون القادم أجمل وأكثر تألقًا وتمكينًا في بلادنا المملكة العربية السعودية في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورؤية ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، تلك الرؤية الطموحة التي هيأت للمرأة بيئة إبداع تُلائم خصوصيتها وتبرز إبداعها يقينًا من القيادة بفاعلية في النهوض بالوطن ليضاهي بلدان العالم علمًا وفكرًا في زمن الوتيرة المتسارعة التي لا تتوقف.

وعلى أرض الواقع طُبقت رؤية المملكة ٢٠٣٠ بإنجازات غير مسبوقة للمرأة السعودية على المستوى الاقتصادي، حيث شهدت الفترة الماضية تحولات كبيرة بتولّي المرأة مناصب في كبرى المؤسسات المالية والاقتصادية، فتولّت رئاسة مجلس

إدارة "البنك الأول"، وترأست مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية "تداول"، وكانت أول سعودية تحتل منصبًا قياديًا في عملاق صناعة النفط السعودية "أرامكو"، وأول سعودية تبلغ منصب رئيس تنفيذي لمجموعة "سامبا" المالية.

نجاحات المرأة السعودية باتت عناوين للعديد من وسائل الإعلام العالمية والعربية والمحلية، بعد تعيينات متنوعة حسب التخصص من رئيسة تنفيذية لاتحاد الأمن السيبراني في ٢٠١٨م، إلى منصب نائبة للرئيس التنفيذي للمشاريع في "طيران ناس"، والالتحاق بوكالة الفضاء الأميركية "ناسا"ن إضافة إلى ذلك تحقق لها الانتخاب والترشح في المجالس البلدية وحق التعيين في مجلس الشورى.

وبالمثل، فإن الراصدين لتطور المجتمعات وقياس القدرات والمهارات يقيسون الزمن ليحصلوا على النتائج، ومنه كشفت بيانات للبنك الدولي عن تنامي دور النساء في مجال المال والأعمال بدول الخليج، وذكرت البيانات أن ١٤٪ من المؤسسات العربية تملكها سيدات أعمال فيما تشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي حجم ما تملكه سيدات الأعمال في المملكة العربية السعودية يتجاوز ٤٥ مليار ريال في البنوك السعودية كما تبلغ قيمة الاستثمارات العقارية باسم السعوديات نحو ١٢٠ مليار ريال كما أن ٢٠٪ من السجلات التجارية في المملكة بأسماء نساء.

تشكل المرأة ١٤,١١ في المائة من القوى العاملة في السعودية، وتبلغ نسبة مشاركتها في قطاع الدولة ٣٠ في المائة، وفي قطاع التعليم في الدولة ٨٤,١ في المائة، وأن ٤٠ في المائة من نسبة الأطباء السعوديين من النساء، وأكثر من ٢٠ في المائة من الأموال الموظفة في صناديق الاستثمار السعودية المشتركة تعود إلى النساء، وتملك سيدات الأعمال السعوديات نحو ٢٠ ألف شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة. وتبلغ نسبة استثمارات النساء نحو ٢١ في المائة من حجم الاستثمار الكلي للقطاع الخاص في المملكة، وإجمالي عدد السجلات التجارية المسجلة بأسماء سيدات أعمال نحو ٤٣ ألف سجل في مختلف مناطق المملكة.

تمتلك سيدات الأعمال السعوديات نسبة تصل إلى ٧٥ في المائة من مدخرات المصارف السعودية، ويبلغ حجم الاستثمارات النسائية نحو ٨ مليارات ريال، وتبلغ قيمة الاستثمارات العقارية باسم السعوديات نحو ١٢٠ مليار ريال، وهناك إقبال كبير من المرأة السعودية على استخراج السجلات التجارية والتوجه الاستثماري في جميع المجالات وخاصة العقارية والأسهم التي كانت حكرًا على الرجال سابقًا.

ففي ١٢ ديسمبر ٢٠١٤م، صدر أمر ملكي ينص بأن تكون المرأة عضوًا يتمتع بالحقوق الكاملة للعضوية في مجلس الشورى، وأن تشغل نسبة (٢٠٪) من مقاعد العضوية كحدٍ أدنى. ويضم المجلس الحالي في عضويته (٣٠) امرأة من أصل ١٥٠ عضوًا هم مجموع أعضاء مجلس الشورى السعودي. كما أُقرت مشاركة المرأة في الترشح والانتخاب لعضوية المجالس البلدية، والتي كانت في عام ٢٠١٥م. وتشغل مناصب عليا في الوظائف العامة، وأصبحت شريكًا مهمًا في العديد من الهيآت والجمعيات الأهلية: كالغرف التجارية، والأندية الأدبية، وجمعيات الخدمات الاجتماعية.

هناك بنيان راسخ قائم على أسس سليمة مواكبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت بها مدن المملكة، فقد خصصت الدولة خطط التنمية الخمسية الشاملة جانبًا كبيرًا من مشروعاتها لتطوير كافة مدن المملكة، ترتبط بوثيقة الازدهار الاقتصادي خلال فترة تنفيذ خطط التنمية دورًا هامًا في استكمال المدن لمعظم مرافقها ومختلف المؤسسات الخدمية بها، وقد نجحت خطط التنمية والسياسات المساندة لتحقيقها والبرامج التي تمّ التوصل إليها في تحسين الأوضاع المعيشية وجودة الحياة.

تلكم نقطة انطلاق بالغة الأهمية، ساعدت وهيأت الظروف لتحقيق إنجازات علمية وعملية على المستويين المحلي والعالمي، تتمثل في الطريقة المثلى والمسار الذي يحدد نبوغ المرأة السعودية في مجال تصميم الصواريخ بوكالة ناسا الأمريكية لدراسات الفضاء، والكيميائية البروفيسورة غادة بنت مطلق المطيري؛ التي تمكنت من تطوير جهاز جديد يستطيع حمل الدواء إلى النقطة المصابة بالالتهاب في داخل جسم الإنسان، ويعمل على اختراق الجسم لعلاج الالتهابات دون الحاجة إلى جراحة، وحصلت على جائزة الإبداع العلمي من أكبر منظمة لدعم البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية «H.I.N.»؛ كونها صاحبة أفضل مشروع بحثي يعتمد على النانو تكنولوجي من بين عشرة آلاف بحث.

ولذا، إذا أردنا أن نذكر جميع الأسماء امتلأت بها سماء الوطن بالنجوم المتلألئة، حيث أن لدينا من الكوادر العلمية الماهرة والمتوهجة والمؤثرة العديد المسجل في قائمة العلماء والمبتكرين ولهن نصيب وافر في التصنيف العلمي العالمي عمل منهن على اختراع مجس للموجات الصوتية والمغناطيسية، يمكن من خلاله تحديد الدواء المطلوب لجسم الإنسان، كما يساعد رواد الفضاء على مراقبة معدلات السكر ومستوى ضغط الدم في أجسامهم، وارتقين مكانة عليا في عدة مناصب منها منصب وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك كبيرة علماء أبحاث السرطان في مستشفى الملك فيصل التخصُّصي ومركز الأبحاث بالرياض وعضو مجلس الشورى الحائزة على وسام الملك عبدالعزيز من الطبقة الأولى في ٢٦ المحرم ١٤٣١هـ.

٤٥ مليار ريال ممتلكات سيدات الأعمال السعوديات في البنوك واستثماراتهن بنحو ١٢٠ مليار ريال و٢٪ من السجلات التجارية بأسمائهن

لا شك أن المملكة العربية السعودية تزخر بقدرات هائلة من أبناء وبنات الوطن، وقد أثبتت خطط التنمية في السعودية على زيادة مجالات فرص عمل المرأة السعودية، وزيادة إسهاماتها في سوق العمل بما لا يتعارض مع أطر الشريعة الإسلامية، حيث تتيح هذه الخطط أهمية قصوى لتنمية الموارد البشرية عبر التأكيد على مشاركتها بقوة في سوق العمل، سواء كانت من حملة المؤهلات العلمية بشكل عام، أم من حملة المؤهلات العليا والفنية بشكل خاص.

كما أن المرأة السعودية برزت في المجال السياسي والدبلوماسي، حيث اختيرت الدكتورة ثريا عبيد لرئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي يلعب دوراً جوهرياً في معالجة قضايا الأسرة والسكان في العالم، كما حصلت على جائزة حقوق الإنسان لدعوتها الصريحة لإنهاء التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وعدا ذلك فقد برزت المرأة السعودية في مجالات العمل التطوعي والإنساني، من خلال العمل في مواسم الحج.

لا يتوقف اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين، على تمكين المرأة في المجالات المختلفة فحسب؛ بل تكريمها أيضًا في المحافل والمهرجانات، حيث سلّم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله ورعاه وسدد خطاه في فبراير ٢٠١٨م، خلال حفل افتتاح المهرجان الوطني للتراث والثقافة وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى للدكتورة خيرية السقاف؛ تكريمًا لإنجازاتها الأكاديمية والإعلامية والأدبية والثقافية، ويعد هذا التكريم، تكريمًا للمرأة السعودية.

بالغ الشكر والامتنان لعهد زاهر، وقيادة حكيمة داعمة للمسيرة والتوجيه والعزم من أجل تمكين المرأة وتقديرًا لدورها صانعة الأجيال، وذلك بالدعم المستمر وفتح المجالات لها لخدمة وطنها، وساعد هذا الدعم على تطبيق نموذج القيادة على أرض الواقع، ولما قدمته رؤية المملكة ٢٠٣٠ للمرأة في كل خطوة من خطوات تطورها وتقدمها فكانت أحد الأركان المهمة لبناء المستقبل.

في زمن لا تزال تحرم فيه ملايين النساء حول العالم من حقوقهن، صدر أمرٌ سام بتمكين المرأة السعودية من الخدمات دون اشتراط موافقة وليِّ أمرها ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، واعتماد قيام وزارة الداخلية بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرُّش، ومواصلة دعم حقوق المرأة والأسرة والطفل.

وتعكس توجيهات وأوامر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، اهتمامًا كبيرًا بتحقيق كل ما يوفر حياة كريمة للمرأة، وأولت عناية بحقوقها، انطلاقًا من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي أوجبت حفظ حقوقها واحترام كرامتها وحرّمت أيّ ظلم يقع عليها، وعلى هذا الأساس تتضافر أنظمة المملكة، وفي مقدمتها النظام القضائي، لتشكل إطارًا قانونيًا يحمي ويعزّز حقوق المرأة، ويحظر التمييز ضدّها، ويوسع دائرة الخدمات المقدمة لها.

ومن أهم المحاور التي وضعتها المملكة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠ م، رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ٣٠ بالمئة، وذلك من خلال تمكينها في جميع المجالات، ومساعدتها على بناء مستقبلها بتوفير فرص متكافئة لتنمية مواهبها واستثمار طاقاتها بالتعليم والتدريب.

كما أُتيح للمرأة السعودية دخول السوق السعودي لتشجيعها على الاستثمار من خلال إقامة المشاريع التجارية والاستثمارية، التي تُسهم في توفير فرص عمل لسيدات سعوديات أخريات، وبرز عدد من سيدات الأعمال السعوديات في المحافل العالمية ممثلات لبلادهن، وذلك يعد خطوة مشرفة في تاريخ التنمية.

وحقّقت النساء السعوديات تفوقًا ونجاحًا باهرًا في المجالات العلمية حيث قدّمن في السنوات الماضية عددًا من الاختراعات والإنجازات التي وضعتهن في مصاف العلماء في العالم، ما دعا عددًا من المؤسسات العلمية الدولية المتميزة إلى دعوتهن إلى الانضمام أو المشاركة المباشرة في أبحاثها وتجاربها.

وفي حين خطت خطوات متسارعة وإيجابية في مجال الأعمال الخيرية والتطوعية، إضافة إلى دورها البارز في فعاليات الحوار الوطني، وفي المجالين الإعلامي والثقافي، ونجاحها في إدارة بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة والطفل والعنف الأسري والخدمة الاجتماعية بكل كفاءة واقتدار.

وتتيح المملكة الفرص للمرأة لإثبات قدراتها في مجال الخدمات الصحية والتعليم الصحي والبحث العلمي على مستوى العالم، وتولت مناصب قيادية في المجال الطبي تقديرًا لما وصلت إليه من علم وقيادة وجهود متميزة.

وتمنحها فرصة تمثيلها على المستويين الإقليمي والدولي، ولحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على دعم النشاطات الرياضية المختلفة، في تحول مهم للمستقبل، وفي إطار حرص الحكومة على الرعاية الصحية والرياضية لها. كما تمّ أخيرًا تمكين المرأة من دخول الملاعب الرياضية لحضور النشاطات الرياضية المختلفة.

وفي إطار ذات الاهتمام حظيت برعاية صحية أدخلت برنامج التربية البدنية في المناهج التعليمية لمدارس البنات جهود لا تتوقف، وحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين، على تمكينها في المجالات المختلفة فحسب؛ بل تكريمها أيضًا في المحافل والمهرجانات، حيث سلّم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان في فبراير ٢٠١٨م، خلال حفل افتتاح المهرجان الوطني للتراث والثقافة وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى للدكتورة خيرية السقاف؛ تكريمًا لإنجازاتها الأكاديمية والإعلامية والأدبية والثقافية، ويعد هذا التكريم، تكريمًا للمرأة السعودية. وهنا أود أن أشير إلى قفزة تاريخية للمرأة السعودية توفرت لها كل الإمكانات وهيأت لها كل الظروف، لكي تسير وفق رؤية ٢٠٣٠ التي قال عنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان: "هي خطة جريئة قابلة للتحقيق لأمّة طموحة. تعبر عن أهدافنا وآمالنا على المدى البعيد، وتستند إلى مكامن القوة والقدرات الفريدة لوطننا. وهي ترسم تطلعاتنا نحو مرحلة تنموية جديدة غايتها إنشاء مجتمع نابض بالحياة يستطيع فيه جميع المواطنين تحقيق أحلامهم وآمالهم وطموحاتهم في اقتصاد وطني مزدهر".

من هنا، بدأ الزمن في لحظة معينة، ولن يتوقف ليبدأ في مجرة أخرى دون نجاحات رؤية طموحة تواكب مسيرتها دولة وشعبًا، لوجود اعتبارات ضخمة لهذه النتائج المذهلة التي حققت مرحلة من مراحل العمل الجاد والدؤوب، وتطور يستحق التبجيل قياسًا على فترته الزمنية القصيرة. أخبر عنها صفوة الجماهير التي تحدث فرقًا في معاييرها وتقييمها وتقديرها للجهود الجبارة التي أعدت الخطط المستقبلية بإتقان.

وهو الأمر الذي يعني في جوهره قابليًة للفهم من حيث نمط التعليم الذي يقود سيادة الفضيلة ويجعل الحياة تستحق العيش والتبجيل، لأنها رؤية جديدة كفيلة بصناعة أفراد أخلاقيين يصلحون أنفسهم لتحقيق مزيد من التقدم والتواصل فيما بينهن لتبادل استراتيجيات الأعمال وتكوين شراكات جديدة.

* كاتبة سعودية مهتمة بالشأن السياسي

الأزمة الليبيَّة: أسبابُ الاستعصاء وآفاقُ التَّسوية

المعطيات ترجح انتصار الجيش الوطني الليبي وتحرير طرابلس

مع انتهاء عام ٢٠١٩م، يكُونُ عُمْرُ الأزمة السِّياسيَّة الليبيَّة ستَّ سنوات، إذا أخذنا في الاعتبار أنَّ بوادرها الأولى كانت مُنذُ ٢٠١٤م، حيثُ كانت ولاية المُؤتمر الوطني العام ستنتهي بحُلُول السابع من فبراير من ذلك العام، وبدأت تخرُجُ أصواتٌ من داخله تقترحُ التمديد لهُ حتى نهاية العام، وذلك لمْ يكُن موضع قبُولٍ شعبيٍّ، بل خرجت تظاهُراتٌ رافضةٌ لهُ في العديد من المُدُن الليبيَّة. ورغم ذلك واصل المُؤتمرُ الوطنيُّ أداءهُ لمهامِّه، بناءً على مُقرَّرات خارطة الطريق التي تمَّ إقرارُها من المُؤتمر، والتي تنتهي بتسليم السُّلطة إلى جسم مُنتخب آخر بعد عام. وقد أجريت انتخاباتُ مجلس النواب في أغسطس ٢٠١٤م، وفق قانُون الانتخاب قبل أنْ يتمَّ الطعنُ في الفقرة (١١) من المادة الثلاثين من التعديل الدستُوريِّ أمام المحكمة الليبيَّة العُليا التي حكمت في ٦ نوفمبر ٢٠١٤م، بعدم دستُوريَّة هذه الفقرة، وكلُّ ما يترتبُ عليها من آثار. وبعد جولاتٍ مُضنيةٍ من الحوار تمَّ التوقيعُ على "الاتفاق السِّياسيِّ الليبيِّ" في ١٧/ديسمبر/٢٠١٥م، بالصخيرات المغربيَّة. وهُو اتفاقٌ يتكوَّنُ من سبعةٍ وستين مادَّة، بالإضافة إلى الأحكام الإضافيَّة (١٥) مادَّة، والملاحق السِّتَّة.

خالد خميس السَّحاتي

ورغم أنَّ مجلس النواب أقرَّ الاتفاق في يناير ٢٠١٦م، إلاَّ أنَّهُ ألغى المادة (٨) من باب الأحكام الإضافيَّة، التي نقلت صلاحيَّات المناصب الأمنيَّة لمجلس رئاسة الوُزراء، ليُثير بذلك عُقدة الشق الأمنيِّ في الاتفاق، خاصَّة أنَّ إلغاء هذه المادَّة جاء حفاظًا من مجلس النواب على تحالُفاته مع المُشير خليفة حفتر، القائد العام للجيش الليبي التابع للبرلمان. كما برزت عراقيلُ أخرى في إنفاذ الاتفاق تجلَّتْ في عدم منح حُكُومة الوفاق الوطنيِّ الثقة من مجلس النواب، حيثُ بَدَا هذا الأخيرُ مُنقسمًا على نفسه تجاه تشكيلة الحُكُومة، ولم يمنع ذلك فايز السراج (رئيس المجلس الرئاسي لحُكُومة الوفاق) من دُخُول العاصمة طرابلس في نهاية مارس ٢٠١٦م، مُعتمدًا في ذلك على تحالفاتٍ مناطقيَّة في الغرب الليبيِّ مع مصراته، إضافة إلى بيان تأييدٍ لمئة من أعضاء مجلس النواب، بعد فشل اكتمال نصابه أو انعقاده من الأساس أكثر من مرَّة للتصويت على الحُكُومة، إضافة إلى الدَّعم الدَّوليِّ، وخاصَّة من القوى الأوروبية والولايات المُتحدة، كما أنَّ مجلس الأمن اعتبرها المُمثلة الشرعيَّة الوحيدة لهذا البلد، وراهنت عليها تلك الأطرافُ لتحقيق الاستقرار. كما أنَّ فايز السراج تلقى دعمًا مُضافًا من الغرب الليبيِّ، بعد تشكُّل المجلس الأعلى للدَّولة في أبريل ٢٠١٦م، كجُزءٍ من إنفاذ "اتفاق الصخيرات" على أرض الواقع. **ضمن هذا السياق، سوف نتناولُ في هذه المقالة الجوانب الرئيسية التالية:**

أولاً: أسبابُ تعقيد الأزمة الليبيَّة واستعصائها على الحلِّ.

ثانيًا: حربُ الجيش الوطنيِّ الليبيِّ على الإرهاب بالعاصمة الليبية: الأسبابُ والنتائجُ.

ثالثًا: المُبادراتُ الرَّاهنة لحلِّ الأزمة الليبيَّة، وأبرز سيناريُوهات المُستقبل.

أوَّلاً: أسبابُ تعقيد الأزمة الليبيَّة واستعصائها على الحَلِّ:

في ضوء الاستهلال السَّابق حول ملامح الأزمة الليبيَّة يُمْكِنُ القولُ أنَّ **من أبرز أسباب تعقيدها ما يلي:**

- **"البُعدُ الأيديُولوجيُّ"** في الصِّراع الدَّائر بين مُختلف الفرقاء، ففي حين يُحاربُ الجيشُ الوطنيُّ الليبيُّ من مُنطلق عقيدةٍ عسكريَّةٍ ترتكزُ على الولاء للّه، ثُمَّ للوطن، وحماية أمنه القوميِّ من "الجماعات الإرهابيَّة" على اختلاف أنواعها، نجدُ في المُقابل أنَّ تلك الجماعات تُحاربُ وفق أيديُولوجيَّاتٍ مُختلفة، حيث كان المشهد في تلك الفترة (خُصُوصًا ٢٠١٤-٢٠١٨م) يعجُّ بالعديد من

الحركات والجماعات الإرهابيَّة كتنظيم (القاعدة)، و(داعش)، و جماعة أنصار الإسلام و المُسلمين" والميليشيات المُتحالفة مع جماعة الإخوان، وغيرها..

- **ضعفُ مُؤسَّسات الدَّولة**، وتجاوُزُ مُعظم الاستحقاقات الدستُوريَّة، والضَّرب بالمصلحة الوطنيَّة عرض الحائط، وذلك بدا واضحًا في وُجُود حُكُومتين، إحداهُما: حُكُومة الوفاق الوطنيِّ المُنبثقة عن اتفاق الصخيرات، والحُكُومة المُؤقتة التي انبثقت عن البرلمان المُنتخب، ومقرُّهُ في طبرق، في مُقابل المجلس الأعلى للدَّولة، الذي نشأ بمُوجب "اتفاق الصخيرات"، باعتباره "هيأة استشارية" كما أنَّ ضعف هذه المُؤسَّسات قد بدا واضحاً أمام تغوُّل الميليشيات في طرابلس، حيثُ تقُومُ بالسيطرة عليها، وابتزاز العاملين فيها، ونشر الفوضى والرُّعب، والتدخُّل في عملها، والضغط على حُكُومة الوفاق لتحقيق مصالحهم.

- **وجُودُ مجمُوعة من الثروات في الدَّولة**، كالبترول والغاز، وسعي الميليشيات للسيطرة على هذه الثروات.

- **تناقُضُ مصالح الدُّول المُتدخلة في الأزمة الليبيَّة**، ودعمُ كُلٍّ منها لطرفٍ مُعيَّن من أطراف الأزمة على حساب الطرف الآخر، مما ساهم بشكلٍ واضح في مزيد من التعقيد والإرباك للمشهد الليبي. بالإضافة إلى وُجُود أطراف (دوليَّة ومحليَّة) مُستفيدة من الأزمة، والانقسام السِّياسيِّ، وتبذلُ جُهُودها لكي تستمرَّ أكثر.

- **التَّغيُّرُ المُستمرُّ في التحالفات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة**؛ نظرًا للتقلبات السِّياسيَّة والأمنيَّة التي واكبت وفاقمت تعقيدات المشهد العامِّ، وأبرزت تقاطُع المصالح القبليَّة، والجهويَّة، والأيديُولوجيَّة، فضلاً عن ما رافقها من تدخُّل إقليميٍّ ودوليٍّ. وخلال الأعوام الماضية لم تتوقف أطرافُ الصراع عن عقد التحالفات ونقضها، وهو ما يُفسِّرُ غياب القُدرة على ضبط المشهد المحلي، الذي يتسمُ بالانشطار المُستمرِّ.

- بالإضافة إلى ما سبق فإنَّ المُعضلة الجوهريَّةُ (في هذه الأزمة والوساطات التي تُجْرَى لحلِّها) تَكْمُنُ في **كيفيَّة التَّوصُّل إلى اتفاق سلام مقبُولٍ ومُتوازنٍ**، وقابلٍ للتنفيذ، يُلبِّي الاحتياجات المُتنافسة للفواعل المُتصارعة، في ضوء قيُودٍ مطرُوحة، كتعدُّديَّة أطراف الصراع وانقساماتهم الداخليَّة، وامتلاك كُلٍّ منهُم لظهيرٍ إقليميٍّ، وتردُّد القوى الكُبرى في التدخُّل العسكريِّ لحسم الصِّراع الليبيِّ.

- **الانقسامُ السِّياسيُّ بين النُّخب الليبيَّة**، وعدمُ توافُق المُؤسَّسات القائمة، وفقًا لاتفاق الصخيرات (البرلمان والمجلس الأعلى للدَّولة وحُكُومة الوفاق الوطني)، وضعفُها، وعدمُ رغبة القائمين عليها في الالتزام بخُطوات التحوُّل من المرحلة الانتقاليَّة إلى مرحلة دائمة يحكُمُها دستُورٌ دائمٌ يتمُّ الاستفتاءُ عليه، وانتخابات رئاسيَّة وبرلمانيَّة جديدة تُؤدِّي إلى اختيار نُخبة جديدة تقُودُ البلاد بدعمٍ شعبيٍّ.

ثانيًا: حربُ الجيش الوطنيِّ الليبيِّ على الإرهاب بالعاصمة الليبية: الأسبابُ والنتائجُ:

أطلق الجيشُ الوطنيُّ الليبيُّ في الرابع من أبريل ٢٠١٩م، عمليَّة عسكريَّة لتحرير العاصمة طرابلس من الميليشيات والجماعات الإرهابيَّة، وكان ذلك تطوُّرًا مُهمًّا في مسار الأزمة الليبيَّة، انعكس بشكلٍ واضح على مُجمل مُعطيات المشهد الليبيِّ المُعقَّد. وفي هذا الصَّدد، أكَّد القائدُ العامُّ للجيش الليبي المُشير أركان حرب/ خليفة حفتر (أكتوبر٢٠١٩م) أنَّ: الجيش الليبيَّ هُو جيشٌ نظاميٌّ، واجبُهُ الوطنيُّ هُو حماية العاصمة، وما يقُومُ به الجيشُ هُو دفاعٌ عن العاصمة، وليس هُجُومًا عليها.. فطرابلس يقطُنُها قُرابة مليُوني نسمة، ونحنُ نخُوضُ حربًا في مُواجهة مجمُوعات إرهابيَّة مُتطرِّفة وأخرى مليشياويَّة إجراميَّة أتاحت لها الظرُوفُ أنْ تُكدِّس كمِّيات هائلة من السِّلاح على مدى سنوات، وتتلقى أموالاً طائلة من خزينة الدولة، ومن دُول داعمة للإرهاب وتستعين بالمُرتزقة بالآلاف. ونحنُ بإمكاننا أن ننهي هذه الحرب خلال يوم أو يومين عن طريق اجتياح كاسح بالأسلحة الثقيلة من جميع المحاور، لكنَّ ذلك سيُؤدِّي الى دمار المدينة وخسائر كبيرة في صُفُوف المدنيين من سُكَّانها.. نحنُ نضعُ سلامة المُواطنين ومرافق المدينة فوق كُلِّ اعتبار، لذا حرصنا على استدراج تلك المجمُوعات إلى ضواحي المدينة، ونجحنا في ذلك، وألحقنا بها خسائر فادحة، وسندخُلُ طرابلس فاتحين بإذن الله، لنُعيد لها هيبتها ومكانتها ودورها كعاصمة لكُلِّ الليبيين، وعاصمة للأمن والسَّلام".

ولذلك يرى البعضُ أنَّ: هُنالك هدفان رئيسيَّان لهذه العمليَّة العسكريَّة، الأول: تكريس وضعية الجيش الوطني كقوة مركزية وطنية تسيطر على الوظيفة الأمنية للدولة، ومن ثم السعي إلى حيازة العاصمة لرمزيتها السياسية في بنية السلطة، لا سيما بعد أن أحكم الجيش سيطرته على معظم أراضي الدولة. الهدف الثاني: توفير مناخات أمنية مستقرة لإنفاذ الاستحقاقات السياسية المتعثرة، منذ توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥م، دون تدخلات قوى ميليشياوية أو قوى خارجية لها أطماع في ليبيا.

رؤية السعودية ٢٠٣٠ خطة لما بعد النفط أعقبت برنامج التحول الوطني

الذي استهدف تميز الأداء الحكومي وتعزيز الممكنات الاقتصادية والارتقاء

الجيش الليبيّ نجح في حَرْبِ طرابلس باستنزاف قُدرات الخَصْمِ وحصاره وحُصُوله على الدَّعم المحلِّيّ والإقليميّ والدَّوليّ

ومن الناحية الميدانية نلاحظ أن التقارير تفيد بأن حرب العاصمة (التي دخلت شهرها السابع حاليًا) حامية الوطيس بين الطرفين، وقد نجح الجيشُ خلالها في استنزاف قُدرات الخصم، واتَّضح جليًا مقدارُ الدَّعم الذي تقدِّمُهُ أطرافٌ خارجيَّةٌ لحُكُومة الوفاق والمليشيات الإرهابيَّة التي تدعمُها في مُواجهة الجيش الوطنيِّ، حيثُ أسقط هذا الأخيرُ عشرات الطائرات المُسيَّرة التركيَّة، وغنم كثيرًا من الأسلحة والذخائر والمُعدَّات الحربيَّة التي كانت تستخدمُها قوى التحالُف الميلشياويِّ".. وفي المُؤتمر الصحفيِّ الأسبُوعيِّ للناطق باسم القيادة العامَّة للقُوَّات المُسلحة اللواء أحمد المسماري أفاد في أواخر أكتوبر الماضي بأنَّ: "قوَّات الجيش تُحقق تقدُّمًا واسعًا حسب الخُطة الموضُوعة في عدَّة مواقع بالعاصمة، مُوضِّحًا أنَّ الجيش يعملُ على إنهاء الحرب في أقرب وقت". وأشار المسماري في تصريحات لهُ أنَّ: "معركة طرابلس وصلت إلى مرحلة حاسمة جدًا، لافتًا إلى أنَّ السَّاعات القادمة ستكُونُ حُبلى بالأخبار حول تقدُّمات القُوَّات المُسلحة، مُوضِّحًا أن خطة استدراج الإرهابيين خارج طرابلس، وحرب الاستنزاف تمَّت بنجاح، وهي شبيهة بعملية تحرير بنغازي، حيثُ تمَّ القضاءُ على رُؤُوسٍ كبيرة من الإرهابيين".

وتفيد التقارير أن الميليشيات تستخدمُ الجُزء العسكري بقاعدة معيتيقة الجوية بطرابلس والكلية الجوية بمصراته في تجهيز وتخزين الطائرات المُسيَّرة (UAV) وصواريخها، ومُضادات طائرات.

وفي ظلِّ مُعطيات داخليَّة وخارجيَّة مُعقدة أفرزت معركة طرابلس عدَّة اتِّجاهات رئيسيَّة أبرزُها ما يلي:

١- استمرار حدة المعارك على الأرض بين الطرفين، مع اكتساب الجيش الوطني الليبي نقاط قوة تفاوضية جديدة، حيث أن ثمة حالة من اللاحسم الميداني في المعركة، بسبب طبيعة ديناميتها كحرب للمدن، مما يسبب تكلفة إنسانية عالية للمعارك التي راح ضحيتها أكثر من خمسمائة شخص ونزوح أكثر من ثمانين ألف آخرين بحسب بعض المصادر.

٢- اصطفاف ميليشيات من طرابلس ومصراته وأجزاء من الزنتان، وميليشيات (إسلامية) خلف حكومة الوفاق الوطني، ورغم ذلك نجح الجيش في حيازة نقاط قوة ميدانية في أماكن مختلفة من العاصمة ومحيطها (خصوصا: غريان، ترهونة، صرمان، صبراتة)، مما جعل حكومة الوفاق الوطني وميليشياتها قيد الحصار والضغط (البري والبحري والجوي) من قبل الجيش الوطني.

٣- فرض الجيش الوطني مُعادلة سياسيَّة جديدة تتجاوزُ سياقات اتفاق الصخيرات، الذي تأسَّس عند توقيعه على موازين ميدانيَّة داخليَّة، وهُو ما يختلفُ كُلِّيًّا عن نظيرتها التي تميلُ للجيش الوطنيِّ حاليًا (٢٠١٩)، مع سيطرته على غالبيَّة الأراضي والنفط. وقد انعكس تأثيرُ تلك المُعادلة حين أبلغ المُشير خليفة حفتر الرئيس الفرنسي ماكرون في مايو من هذا العام أنه: "مُستعدٌّ للنقاش حول الحلِّ السِّياسيِّ، لكنَّ الوقت لم يحن بَعْدُ لعدم توافُر شُرُوط وقف إطلاق النار"..

ثالثًا: المُبادرات الرَّاهنة لحلِّ الأزمة الليبيَّة، وسيناريوهات المُستقبل:

شهدت الأزمة الليبية من خلال الجهد الدبلوماسي (العربي والدولي) طرح مجموعة من المبادرات، التي تمخضت عن عدد من الاجتماعات والملتقيات حول هذه الأزمة. **ومنها على سبيل المثال:**

١- **المُبادرات الفرنسية:** قدَّمت فرنسا مُبادرتها للحل السِّياسيِّ في "اجتماع باريس" بين المُشير حفتر وفايز السراج في يوليو ٢٠١٧م، وشملت نقاط الاتفاق وقفًا مشرُوطًا لإطلاق النار وتنظيم انتخابات رئاسيَّة ونيابيَّة عام ٢٠١٨م، وتنفيذ المادة الـ ٣٤ من الاتفاق السياسي بشأن الترتيبات الأمنية. وقال ماكرون إن "المُبادرة الفرنسية لإحلال الاستقرار في ليبيا جاءت على خلفية تزايُد العقبات التي منعت تطبيق اتفاق الصخيرات". ورأى البعض أن "موقف فرنسا من الجيش الليبي يُعتبرُ رسالة صريحة للأطراف الداخلية والخارجية على أنه الجهة الوحيدة التي ستُوكلُ إليها مُهمَّة الأمن والاستقرار في ليبيا". وفي ٢٠١٨/٥/٢٩ احتضنت باريس اجتماعا مُهمّاً حول الأزمة الليبية، (حضرهُ: المشير حفتر قائد الجيش الليبي، وعقيلة صالح رئيس مجلس النواب، وفايز السراج رئيس المجلس الرئاسي، وخالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة)، قُدِّمت فيه "مُبادرة فرنسية" تضمَّنت عدَّة بُنُود، منها: الدَّعوة إلى "توحيد البنك المركزيِّ الليبيِّ فورًا، وحلِّ جميع المُؤسَّسات المُوازية"، وإلى ضرُورة "الالتزام بدعم الحوار العسكريِّ الجاري في القاهرة وتوحيد الجيش الوطنيِّ الليبيِّ، وتشكيل الهيكل الوطنيِّ العسكريِّ الذي سيتمُّ تنفيذُهُ بعد الانتخابات تحت السُّلطة المدنيَّة". كما تضمَّنت "الإقرار بأهمية وضع أسس دستورية" للانتخابات القادمة. كما تم التأكيد على أن الجهة التشريعية الوحيدة التي ستعتمد "الأسس الدستورية" وقانون الانتخابات هي البرلمان بعد "استشارة" مجلس الدولة. كما أشارت إلى ما يشبه القرار الأممي بانتهاء كافة الأجسام الحالية وحكوماتها، وأنه في حال اعتماد ما أعلن عنه ستكون شرعية كل الأجسام المُوقعة عليه نابعة من وثيقة "اتفاق باريس"، والتي ستنتهي في ديسمبر ٢٠١٨ .لكن هذه المُبادرة لم تجد طريقها للتطبيق على أرض الواقع.

٢- **المُبادرات الإيطالية:** دعت إيطاليا إلى لقاء آخر حول الأزمة الليبية في إيطاليا، وبالفعل عُقد في باليرمو في: ١١ و١٢/ نوفمبر/٢٠١٨م، وانتهى إلى الاتفاق نظريًّا على عدَّة مبادئ منها: دعمُ خُطَّة المبعُوث الدولي غسان سلامة الخاصَّة بعقد مُؤتمر وطنيٍّ جامع في ربيع ٢٠١٩م، يليها إجراء انتخابات رئاسيَّة وبرلمانيَّة. وتأييد الجُهُود المصريَّة الخاصَّة بتوحيد المُؤسَّسة العسكريَّة الليبيَّة، ودمج فرعي البنك المركزي وغيرها.

٣- **مبادرات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا:** قدم غسان سلامة عدة مبادرات، منها (ما أشير له سلفًا) حول عقد مؤتمر وطني جامع، وكذلك قدم خطة أخرى مكونة من جانبين، الأول: إجراء حوار وطني موسع، ينتهي إلى تحقيق توافق مجتمعي، الثاني: تحديد موعد أولي للانتخابات في ربيع ٢٠١٩م، بناء على توافق وطني. ولكن البعثة بسبب صعوبة الظروف الأمنية أخفقت في تحقيق أي من بنود هذه المبادرة الأممية.

٤- **المُبادراتُ الليبيَّة:** أ-مبادرة مجلس النواب لتسوية الأزمة الليبية: وضع أعضاء مجلس النواب خارطة طريق لتسوية الأزمة، واتفقوا خلال اجتماعهم الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة في أكتوبر الماضي (٢٠١٩)، على تشكيل لجنة للتواصل مع البعثة الأممية، للإعداد لجلسة لمجلس النواب بمدينة غات الليبية أو أي مدينة أخرى، للعمل على مناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وكذلك ما يستجد من أعمال. واجتمع ٩٠ نائبًا من أعضاء مجلس النواب مُمثلين عن الدوائر الليبية الثلاثة عشر، بدعوة من مجلس النواب المصري بالقاهرة، في إطار التشاور حول آخر المستجدات، وسُبل حل الأزمة الليبية، واستكمالاً للقاء القاهرة الأول. ب- مُبادرات حكومة الوفاق الوطني: أطلق فايز السراج رئيس حكومة الوفاق في يونيو الماضي مُبادرته للتفاوُض على ما أسماه "إنهاء الهُجُوم على طرابلس"، إلا أن أحدًا لم يعر مبادرته اهتمامًا، ما دفع خالد المشري القيادي الإخواني رئيس مجلس الدولة الاستشاري التابع للسراج لإعلان مبادرته الخاصة، والتي لم تختلف عنها إلا في تمسكه بأن يكُون لهُ دورٌ في المُستقبل. إن تعدد المبادرات هو مُؤشر واضح على تشتت أمر

تحالف (الوفاق مع الميليشيات). وعلى الشعور بقرب خسارتهم لمعركة السيطرة على العاصمة الليبية.

٥- الجدلُ حول المُبادرة الألمانية ومُؤتمر برلين: تستعدُّ ألمانيا لعقد مُؤتمر حول ليبيا نهاية العام الحالي، ستجتمعُ فيه مُعظمُ الأطراف الدَّوليَّة المُؤثرة في الملف الليبيِّ لبحث حلٍّ سياسيٍّ يُنْهِي النزاعَ القائمَ، وتغيبُ فيه القوى المحليّة الفاعلة، وقد رافقته تساؤلات عن مدى واقعية الأهداف التي يسعى المُنظمُون إلى تحقيقها، وفُرص نجاح المُؤتمر بعد تغييب أطراف الصِّراع الرئيسيَّة منهُ، خاصَّةً في ظلِّ تواصُل التَّصعيد العسكريِّ داخل البلاد. وتُراهنُ ألمانيا التي طالما بقيت طرفًا مُحايدًا في الملف الليبيِّ على إنجاح هذا المُؤتمر الذي سيُعقد في برلين، وبدأت لهذا الغرض منذ أسابيع، تحرُّكاتٌ دبلوماسيَّة على أكثر من مُستوى، لضمان حُضُور الجهات الإقليميَّة والدَّوليَّة المُنخرطة في الأزمة الليبيَّة، خاصَّة فرنسا وإيطاليا وروسيا، منْ أجل الاتفاق حول البُنُود الرَّئيسيَّة والحُلُول السِّياسيَّة اللازمة لوقف الحرب في ليبيا، وعدم تكرار أخطاء مُؤتمري باريس و باليرمو. وبعد عدَّة تجاذُبات، قرَّرت الحُكُومة الألمانيَّة، تحديد شهر ديسمبر (٢٠١٩) موعدًا مبدئيًّا لعقد المُؤتمر. ومن خلال مُبادرتها تُريدُ المُستشارة الألمانية: أنجيلا ميركل وقف النزيف الليبيِّ، وتحويل ليبيا من بُؤرة للمشاكل والصِّراعات إلى مُلتقى للتوافُق الإقليميِّ والدَّوليِّ يُحقِّقُ الاستقرار لإفريقيا وضفَّتي البَحْرِ الأبيض المُتوسِّط. ويُلاحَظُ أنَّ التكتُّم والحذر الشديد في العاصمة برلين يُحيطُ بمُجريات التَّحضيرات لهذا المُؤتمر؛ في مُحاولة لتوفير أقصى شُرُوط النَّجاح للمُبادرة الألمانيَّة التي تُوصفُ بـ"الفُرْصَة الأَخِيرَة" للحَلِّ السِّلْمِيِّ، وإيقاف النَّزيف الليبيِّ. وقد استبق الجيشُ الوطنيُّ الليبيُّ عقد مُؤتمر برلين، بالتأكيد على تمسُّك القيادة العامَّة للجيش الليبي بكُلِّ جُهدٍ دوليٍّ لتحقيق السَّلام والاستقرار، والقضاء على الإرهاب، وتفكيك الميليشيات، وجمع السِّلاح.

* سيناريوهات مُستقبل الأزمة الليبية:

من خلال تحليل مُعطيات الواقع في المشهد الليبيِّ، وقراءة ملامح عدد من المُتغيِّرات (الدَّاخليَّة والخارجيَّة) ذات العلاقة بالأزمة الليبيَّة الرَّاهنة، والاطلاع على عدد من التقارير والدِّراسات ذات الصِّلة بموضُوع البحث، يُمكنُ القولُ أنَّ ثمَّة عدد من السيناريوهات التي قد تتجهُ نحْوَهَا تطوُّراتُ المشهد الليبيِّ في الفترة القادمة وأبرزُهَا:

السيناريو الأول: انتصارُ الجيش الوطنيِّ الليبيِّ على الميليشيات وتحرير العاصمة الليبيَّة: حيثُ يتضمَّنُ هذا السيناريو سيطرة الجيش الوطنيِّ الليبيِّ على طرابلس، واسقاط حُكُومة الوفاق الوطنيِّ وحُلفائها من الميليشيات وجماعة الإخوان وعصابات الجريمة والإرهاب، وفي هذه الحالة ستنتقلُ مُؤسَّساتُ الدَّولة الشَّرعيَّة إلى العاصمة، وسيتمُّ تشكيلُ حُكُومة وطنيَّة لإدارة شُؤُون الدَّولة، حتى إجراء الانتخابات البرلمانيَّة والرِّئاسيَّة، والتصويت على الدستُور، والانتقال بالدَّولة إلى خُطوات مُتقدِّمة في المسار الدِّيمُقراطيِّ.

السيناريو الثاني: استمرارُ الوضع القائم: حيثُ يتضمَّنُ هذا السيناريو استمرارًا لمُعطيات الوضع القائم، حرب العاصمة بين الجيش الوطنيِّ والميليشيات المُتحالفة مع حُكُومة الوفاق، وعدم تقدُّم الجيش نحو اقتحام العاصمة حماية للمدنيين، وخوفًا على المرافق الحيويَّة الموجُودة في العاصمة، وذلك في ظلِّ استمرار الدَّعم التركي والقطري لحُكُومة الوفاق والميليشيات المُتحالفة معها، ممَّا يعني مزيدًا من التعثُّر في الانتقال إلى خُطوات أخرى على سُلَّم الانتقال الديمُقراطيِّ في ليبيا.

الخاتمة

وفي ظلِّ المُعطيات الحاليَّة في ليبيا يُمكنُ ترجيحُ السيناريو الأوَّل، وهُو: "انتصارُ الجيش الوطنيِّ الليبيِّ على الميلشيات وتحرير العاصمة الليبيَّة"، لعدَّة أسباب منها: أنَّ الجيش الليبيَّ نجح في حَرْبِهِ على العاصمة طرابلس خلال الأشهر السَّبعة الماضية في استنزاف قُدرات الخَصْم، ومُمارسة الحصار عليه من جميع المَحَاوِر، بالإضافة إلى حُصُول الجيش على الدَّعم المحلِّي (البرلمان والحُكُومة المُؤقتة والالتفاف الشَّعبيِّ حَوْلَهُ) والإقليميِّ (مصر والسعودية والإمارات المُتحدة وبعض دول الجوار الإفريقيِّ) والدَّوليِّ (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا)، ونجاحه الواضح أيضًا في تحقيق مُعظم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها خلال هذه الحرب، وأبرزها: دحر الميليشيات الإرهابية، وقطع العديد من طرق إمدادها، وتحرير التراب الليبي من الإرهاب، بعد أن حرر الجيش الوطني شرق البلاد وجنوبها، وقام بتأمين منطقة الهلال النفطي الاستراتيجية، وهذا يعني أن الجيش الليبي ماضٍ بعَزْم في أداء دوره الرئيسي المُتمثل في حماية الأمن الوطني للدولة، وسيادتها وثرواتها، وسلامة أراضيها. ويُمكنُ القولُ ختامًا: أنَّ تسوية الأزمة الليبية رَهْنٌ بتوافُق الفُرقاء الليبيين حَوْلَ أُسُس وتوافُقات تلك التسوية المنشُودة، وتقارُب مصالح الأطراف الإقليميَّة والدَّوليَّة الفاعلة في الأزمة الليبيَّة.

* مُحاضرٌ بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي، ليبيا

قراءة في مستقبل المصالح المشتركة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي

"بريكست": ستشهد الودائع الخليجية في بريطانيا جمودًا وترتفع بأحد ثلاثة شروط

من ٢٩ مارس، إلى ١٢ أبريل، ثم من ٢٢ مايو، إلى ٣١ أكتوبر ٢٠١٩م، ثم حتى ٣١ يناير ٢٠٢٠م، هذه المواعيد والتواريخ أحاطت المشهد الأوروبي عامة والبريطاني خاصة بأسئلة تتعلق بالمصير المجهول لأقوى تكتل اقتصادي وسياسي على مستوى العالم، فأوروبا تتداعى وتتغير الصورة الذهنية لمنظومة الاتحاد الأوروبي التي تحضر عالميًا بمظاهر قوة عملاقة على مستوى الصناعة والتجارة والسياحة والاستثمار والتأثير الدولي السياسي والعسكري، كما تتلاشى عن بريطانيا صورة جاذبية الاستقلال بالتحرك خارج قيود الاتحاد تحت وقع ثقافة تصاعد أزمة سياسية استقالت على أثرها رئيسة الوزراء وتسعة وزراء، وتحركت المحكمة البريطانية العليا لفصل الاشتباك بين رئاسة الوزراء والبرلمان.

محمد محمد إبراهيم

ويجيب هذا المقال على سؤال من أسئلة "بريكست" المفتوحة على التداعيات المتبادلة أوروبيًا وبريطانيًا وتأثيرها على مستقبل العلاقات الأوروبية ـ الخليجية... غير أن الضرورة الموضوعية تقتضي الإشارة الخاطفة في البداية إلى الخلفية التاريخية لتشكل الاتحاد الأوروبي وعصره الذهبي ومظاهر قوته، ومسيرة بريطانيا في الانضمام ومبررات الانسحاب، ثم تأتي التفاصيل:

بدأت أولى محطات تشكل الاتحاد الأوروبي بإعلان "اتحاد البينلوكس" الموقع بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ في ١٩٤٤م، تلاه ميلاد "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" ثم "المنظمة الأوروبية للفحم والصلب" في ١٩٥١م، ثم "تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية" ٢٥ مارس ١٩٥٧م، كتحول هام باتجاه (السوق المشتركة) التي فتحت أوروبا على سوق موحدة مقرونة بحرية انتقال العُمَّال ورؤوس الأموال، ملغية القيود الجمركية. بعد ذلك أتت محطة انضمام الدانمارك وأيرلندا وبريطانيا، في عام ١٩٧٣م، كخطوة أجد باتجاه التأسيس لكيان يتمتع بالقوة والحضور الدولي، لتنضم تبعًا لهذا التحول "اليونان"، إسبانيا والبرتغال، لتفضي هذه الانضمامات إلى "اتفاقية ماستريخت" في ١ نوفمبر ١٩٩٣م، التي ظهر فيها مسمى الاتحاد لأول مرّة كبديل للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم انضمام "قُبْرص"، و"استونيا"، و"هنغاري"، و"ليتوانيا"، و"مالطا"، و"بولندا"، و"سلوفاكيا"، و"التشيك"، و"سلوفينيا"، ورومانيا وبلغاريا، وصولاً إلى اكتمال خارطة قوام الاتحاد الأوروبي ٢٨ دولة، وذلك بانضمام "كرواتيا" في العام ٢٠١٣م.

وتخللت هذه المحطات تحولات تفصيلية شهدت ظهور ما يعرف بـ "منطقة شنغن" التي وقعت اتفاقيتها في ١٩٨٥م، من قبل ٥ دول أوروبية، وفي العام ١٩٩٥م، تم إلغاء الرقابة على الحدود، الفاصلة بين ٢٦ دولة أوروبية. ٢٢ دولة منها تمتلك العضوية الكاملة في الاتحاد، و٤ دول: (إيسلندا- وليختشتاين- والنرويج- وسويسرا) أعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا). وفي عام ١٩٩٧م، أدرجت الاتفاقية في صلب قانون الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة أمستردا.

غير أن "اتفاقية ماستريخت" شكلت بداية العهد الذهبي المقرون بتآلف متسارع جمع أجزاء مشهد القوة الاقتصادية والمالية والسياسية للاتحاد الأوروبي، وحضوره المتسارع الصادر من ذاكرة واعية بضرورة استغلال عوامل النماء في الجغرافيا المفتوحة على تنوع الموارد، وشبكة الطرق والمواصلات والسكك الحديدية السريعة، ووفرة الإمكانيات الفنية والخبرات المتسلحة بروح المبادرة، وتشجيع الإنتاجية والمَيْكَنة المبكرة، والبحث العلمي والملكية الفكرية، والشراكة مع القطاع الخاص.

من المتوقع أن تقوم دول الخليج بشراء أصول بريطانية أو الاستثمار هناك بشكل أفضل لقوة الدولار في مواجهة الاسترليني

فيما تعد العملة الموحدة (اليورو)، والتقدم الصناعي والتجاري والشركات متعددة الجنسية، والإدارة المؤسسية الاتحادية العليا، والمأسسة الإدارية الوسطية، أهم مقومات حضور الاتحاد الأوروبي ومظاهر قوته المعززة بمنطقة الراين، حيث النهر العظيم - ١٣٢٠ كيلو متر- النابع من شرق سويسرا، ليمر بـ"لختنشتاين والنمسا وفرنسا وألمانيا وهولندا باتجاه بحر الشمال، مستقبلاً روافد نهرية غزيرة أحالته إلى مجرىً ملاحي حافل بتنقل المراكب والأساطيل الهولندية والألمانية المُحَمَّلة بالفحم ومشتقات النفط، وخامات المعادن والحبوب، وغيرها من البضائع التي تتوزع على مرافئ استراسبورج" الفرنسية، و"مانهايم"، و"كولون"، و"دوسبورج" الألمانية و"روتردام" الهولندية.

يضاف إلى ذلك "بحر الشمال" بسواحله الزرقاء لبريطانيا والنرويج وهولندا وبلجيكا، وفرنسا. ليشكل أهم مصايد العالم، ومياهه الحافلة بحركة التجارة والسياحة والنقل، وأحد أهم الممرات المائية الدولية لارتباطه بموانئ لندن بإنجلترا، وهامبورج بألمانيا، وأمستردام وروتردام بهولندا، وأنتورب ببلجيكا، ودنكرك بفرنسا، ولالتقائه بالمحيط الأطلسي أكثر المحيطات ازدحامًا بحركة الملاحة العالمية.

بريطانيًا.. طموح الانضمام ومبررات الانسحاب

على طريق الانضمام إلى السوق الأوروبية، خاضت بريطانيا مفاوضات مضنية استمرت عشر سنوات، لكن انضمامها -المتأخر مقارنة بالدولة الأوروبية الكبرى- في ١٩٧٣م، شكل تحولاً كبيرًا أثرى مظاهر قوة أوروبا، كونها ثالث اقتصاد في الاتحاد الأوروبي (٢,٨ تريليون دولار) بعد ألمانيا وفرنسا، والخامسة على مستوى العالم. والسابعة عالميًا من حيث السكان (٦٥,١ مليون نسمة في ٢٠١٥م). كما تصنف عملتها (الجنيه الاسترليني) في المرتبة الثالثة في النظام النقدي الدولي بعد الدولار الأميركي واليورو وفيها أكبر سوق مالية في العالم. كما تحقق بريطانيا قرابة ٢٠ مليار يورو في صادراتها للاتحاد من قطاع الخدمات المالية فقط.. وتحتل المركز الأول أوروبيًا من حيث جذب الاستثمارات

الأجنبية، حتى خلال فترة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، وكذلك أزمة الديون السيادية الأوروبية ٢٠١٠م. وأحد أهم وجهات السياحة العالمية. لتحدث بريطانيا بهذه المقومات وبانضمامها- توازنًا في مشهد تجاذبات التكتلات العالمية وأحلافها المالية والاقتصادية والسياسية.

وفي طريقها للانسحاب أحدثت بريطانيا تحولاً دراماتيكيًا مفاجئًا في مهابة الحضور العالمي للاتحاد الأوروبي، بل ومخيفًا في نظر المراقبين الذين كانوا يتحدثون في بادئ الأمر عن التأثيرات المستقبلية في حال تحقق -ما عرف عقب استفتاء يونيو ٢٠١٦م بـ**BREXIT** أي انسحاب بريطانيا (**British Exit**) من الاتحاد الأوروبي كفكرة ظهرت عقب فوز حزب الاستقلال البريطاني في الانتخابات التشريعية البريطانية التي أجريت في ٧ مايو ٢٠١٥م، والذي تبنى القانون الذي ينصّ على تنظيم استفتاء شعبي قبل نهاية ٢٠١٧م، وهو ما تم في ٢٣ يونيو ٢٠١٦م ليصوت ٥١,٩٪ من الناخبين لصالح الخروج من الاتحاد. منطلقين من مبررات داخلية كالانتماء الثقافي والاجتماعي، والتحديات الاقتصادية والرؤى الاستشرافية لمستقبل نظام العالم الاقتصادي.. إضافة إلى الإحساس بمحدودية استقلال القرار السياسي البريطاني. ومبررات خارجية تتمثل في قيام تجارب دول أوروبية ناجحة ليست في الاتحاد كسويسرا.

وانطلاقًا من تلك المبررات التي تم تسويقها بعناية، كانت مسألة بريكست مثيرة جدًا لأطياف واسعة من الأحزاب البريطانية ومعظم شرائح الشعب، حكومة ومعارضة، لكن الانسحاب كما يبدو أكثر تعقيدًا من الانضمام وهي حقيقة عكستها مسارات الجدل التي شهدها النصف الأخير من العام ٢٠١٦م وما تلاه حتى منتصف نوفمبر ٢٠١٨م الذي شهد توقيع الاتحاد الأوروبي على اتفاق "بريكست" الذي ينص على فترة انتقالية تنتهي في الـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، قابلة للتمديد مرة واحدة، شريطة أن يقدم الطلب قبل مطلع يوليو ٢٠٢٠م، على أن تبقى بريطانيا ضمن السوق الداخلية للاتحاد والوحدة الجمركية لتفادي حصول انفصال حاد بالنسبة لاقتصادها. ويجب عليها الاستمرار في الاعتراف بالقوانين الأوروبية من دون امتلاك حق التصويت، ودفع مساهمات العضوية المالية، ووفاء الجانبين بالتزامات ترتبط بتمكين مواطني بريطانيا في دول الاتحاد والعكس من الاحتفاظ بحرية تنقلهم وحقوقهم الأخرى، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، والتزام بريطانيا بدفع ما بين ٣٥-٣٩ مليار جنيه استرليني خلال عضويتها، ولها أن تشارك في المخططات المالية السنوية حتى نهاية الفترة الانتقالية الأولى، ولا يحق لها بعد ذلك حتى ولو تم تمدد الفترة الانتقاليَّة، إضافة إلى تقديم بريطانيا حلول إجرائية وملموسة لملف أيرلندا الشمالية وبما يكفل عدم إغلاق الحدود أو ترسيمها حتى لا تعود مراقبة الأشخاص والبضائع لأن ذلك يتنافى مع القوانين الاتحادية الأوروبية. وتوصل الطرفان- في قمة بروكسيل الاستثنائية ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨م- إلى اتفاق الانفصال الذي سيُلحق به إعلان سياسي يضبط مسار العلاقات المستقبلية بينهما.

لكن هذا الاتفاق الذي يتطلب تصويت الأغلبية في البرلمان البريطاني شكل بداية المشكلة فقد اعتبر برلمانيون ومعارضون بريطانيون نقاطه تنطوي على إجراءات واشتراطات إجرائية ستضع بريطانيا أمام مشاكل اقتصادية غير مسبوقة، إذ أفادت وثائق حكومية مسربة، أن بريطانيا ستواجه نقصًا في الوقود والغذاء والدواء، وفقدان الوظائف وتعطل في موانئها لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق. وإن الرسوم الجمركية لاستيراد البنزين ستؤدي إلى إغلاق مصفاتي نفط وخسارة ألفي وظيفة وإضرابات وتعطيلات، وهذا ما جعل البرلمان يرفض اتفاق تريزا مع الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات.

ما غاب عن المراقبين الذين أسهبوا في الحديث عن تداعيات ما بعد الانسحاب، هو التأثيرات التي تزامنت مع تكرار تأجيل موعد بريكست من ٢٩ مارس ٢٠١٩م، إلى ١٢ إبريل، ثم إلى ٢٢ مايو ثم إلى ٣١ أكتوبر ثم إلى ٣١ يناير ٢٠٢٠م. وبين المسافات الزمنية لهذه المواعيد استقالت رئيسة الوزراء ماي تريزا في ٢٤ مايو الماضي تحت قبة البرلمان بعد فشلها بالوفاء بوعدها بمصادقة أكثرية البرلمان على اتفاق الانسحاب، ليصعد خلفا لها بوريس جونسون الذي وعد عقب فوزه- بالانسحاب في الموعد المحدد حتى دون اتفاق، لتتعهد المعارضة البريطانية بإسقاطه في حال استمر على إصراره، واستقال تسعة وزراء من حكومته، ما حدا بجونسون إلى إعلان تعليق جلسات البرلمان، الأمر دفع المحكمة البريطانية العليا بإصدار حكم أبطل هذا الاعلان كونه خطوة غير قانونية.. ورغم إصرار جونسون على الانسحاب في ٣١ أكتوبر دون اتفاق، إلا إنه قبل جبرًا بطلب مهلة ثالثة أعلن الاتحاد الأوروبي في ٢٨ أكتوبر٢٠١٩م، قبولها والتمديد حتى ٣١ يناير ٢٠٢٠م مؤكدًا أن الانسحاب قد يتم في حال تم التوصل إلى اتفاق قبل ذلك الموعد.

"البريكست".. تداعيات تطال الطرفين

بريطانياً.. يتوقع المراقبون إن اتفاقية "بريكسيت" ستكلف بريطانيا ١٠٠ مليار استرليني سنويًا بحلول ٢٠٣٠م، وسيتناقص الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣,٩ سنويًا. وسينخفض الناتج

القومي الإجمالي بنسبة ٦٪ بحلول سنة ٢٠٣٠م وستفقد بريطانيا امتيازات العضوية الكاملة في حُرِيَّة دُخُول البضائع والسلع والخدمات بدون تعرفة جمركية لأكبر سوق موحدة في العالم، مع تلاشي مكانة لندن كأبرز سوق مالي أوروبي دولي لصالح لوكسمبرج، كما أن المؤسسات المالية المستقرة في لندن والناشطة في السوق الأوروبية الموحدة، ستخسر جواز عبورها الأوروبي، وستفقد لندن -تبعًا لذلك- نحو (١٠٠) ألف وظيفة كانت مرتبطة بتصدير خدمات مالية داخل الاتحاد الأوروبي وستنتقل هذه الوظائف إلى داخل الفضاء الأوروبي. إضافة إلى ذلك يتوقع انخفاض إجمالي التجارة بين بريطانيا والاتحاد بنحو ٤٦٪، وسينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي ٣٪ سنويًا، وسينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٢١٪. كما سيتراجع عائد الضرائب لخزينة بريطانيا نحو ١,٥-٢٪، ما يعادل ١٨-٢٣ مليار استرليني خلال تلك الفترة، فيما سترتفع الضرائب المستحقة على البريطانيين وتخفض النفقات، لتعويض نقص مالي بقيمة ٣٠ مليار جنيه إسترليني.

أما أوروبيًا، فيرى المراقبون أن الاتحاد سيتحمل تراجع إجمالي الناتج القومي للاتحاد بنسبة ١٦,٧٪ ما يعادل ٢,٧٦١ تريليون دولار أمريكي. كما أن حصة الفرد ستتراجع إلى ٣٠,٢ ألف دولار. وانهيار جزئي للصورة الذهنية التي تؤطر المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي كأهم كيان عالمي، وسيفتح الباب على نماذج أخرى من الدول الأعضاء تريد الانسحاب.. ليفضي هذا التداعي القسري إلى فقدان الفكرة الأوروبية لجاذبيتها. وخفوت الرضى الشعبي والسياسي القُطْرِي بما يجري في الطَبَقَة العُلُويَّة لمحركي الاتحاد.

إضافة إلى انكشاف هشاشة الاتحاد كمشروع سياسي في مواجهة الأزمات، فمليون لاجئ سوري تسببوا في انقسام الاتحاد، ونشوء حدود مغلقة لأول مرة في تاريخ الاتحاد منذ نشأته، في تكتلات جزئية تواجه اللاجئين، وصعود متسارع لليمين المتطرف وغياب آليات المواجهة وفق رؤى مشتركة. وفقدان مثلث التوازن القائم في الترويكا الأوروبية بين (لندن - باريس - برلين) كقوة نووية صاحبة مَقْعَدٌ دائم في مَجْلِس الأمن، وتحولها إلى (أوروبا جديدة متعددة الأقطاب) يحيط بأقطابها قوتان نوويتان عند الأطراف بريطانيا العضو السابق، وروسيا الخصم اللدود، إضافة لفقدانه امتداد استراتيجي بفقدان دور بريطانيا المحوري في الربط -عبر الأطلسي- بين "بروكسل" و"واشنطن".

"بريكست".. ودول مجلس التعاون الخليجي

إن الحديث عن مدى التأثيرات القائمة والمحتملة لانسحاب بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي سلبًا وإيجابًا، يقتضي الإشارة الخاطفة إلى مؤشرات المصالح المشتركة منذ توقيع الاتفاق الخليجي الأوروبي الموقع بين المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي في ١٩٨٩م، الذي كان بداية رسمية للتعاون، ثم تسارعت بعد ذلك مؤشرات الشراكة الاقتصادية، إلى التعاون شبه المصيري سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا خصوصًا إذا ما أدركنا أن النفط ومشتقاته يمثل ٧٠٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من دول الخليج ليغطي ٢٠٪ من احتياج الاتحاد من الطاقة، فتوقف النفط يعني توقف الحياة وشللها لعدم كفاية البدائل أو الواردات من الأسواق الدولية الأخرى.. وفي المقابل يمثل الاتحاد الأوروبي عمقًا استهلاكيًا بالغ الأهمية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تؤكد المؤشرات إن إجمالي قيمة الصادرات النفطية الخليجية إلى أوروبا بلغ ٣٢,٧ مليار دولار، وتأتي السعودية ضمن أهم الدول المصدرة للنفط إلى الاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠١٦م، صدرت المملكة ما يقدر بنحو ٧,١ مليون برميل يوميًا من النفط الخام ووفقًا لمؤشرات التجارة العالمية تلقت أوروبا ١٠٪ من هذا الإنتاج أي قرابة ٧٠٠ ألف برميل من النفط في اليوم.

ورغم إن التجارة البينية بين الجانبين شهدت نموًا مطردًا في الفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠١٧م، إذ زاد إجمالي التجارة بنسبة ٥٤٪ في عشر سنوات، إلا إنها شهدت تذبذبًا بين العامين الأخيرين، حيث تراجعت قيمة التبادل التجاري بين مجلس التعاون وبين دول الاتحاد الأوروبي من ١٥٥ مليار يورو في عام ٢٠١٧م إلى ١٤٣ مليار يورو في عام ٢٠١٨ م، وهو ما يؤكد اعتراض تداعيات بريكست وأزمته لمسار التطور المأمول.. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون، تنوعت في مجالات أخرى رغم ارتكازها على المنتجات الصناعية (٩١٪) مثل محطات توليد الطاقة وقاطرات السكك الحديدية والطائرات، إضافة إلى الآلات الكهربائية والأجهزة الميكانيكية، فمثلاً بلغت صادرات الآلات ومعدات النقل ٤٧,٧ مليار يورو بنسبة ٤٨,٠٪، والمواد الكيميائية وصلت ١٠,٥ مليارات يورو بنسبة ١١٪، من الفئات الرئيسة للمنتجات المصدّرة عام ٢٠١٦. أما واردات الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون الخليجي،

بريطانيا أثرت مظاهر قوة الاتحاد الأوروبي فهي ثالث اقتصاد في أوروبا (٢,٨ تريليون دولار) والخامسة عالميًا والسابعة من حيث السكان

"بريكست" تكلف بريطانيا ١٠٠ مليار استرليني سنويًا ويتناقص الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣,٩ سنويًا وينخفض ٦,٦٪ بحلول ٢٠٣٠

فهي الوقود المعدني ومنتجات التعدين التي بلغت وارداتها ٢٨,٧ مليار يورو بنسبة ٦٦٪، وبلغت واردات أوروبا من اللؤلؤ والمعادن الثمينة ٢,٨ مليار يورو بنسبة ٦,٣٪ من وارداتها من الخليج.. أما حجم التبادل الاستثماري الخليجي الأوروبي فهو كبير جدًا ويمكن الإشارة إلى أن حجم استثمارات دول الخليج في الاتحاد الأوروبي بلغ -حسب مكتب الإحصاءات الأوروبي "يوروستات"- ٩٢ مليار يورو (١٠٥ مليارات دولار) بنهاية عام ٢٠١٧، في حين يستثمر الاتحاد ٩٨ مليار يورو (١١٢ مليار دولار) في دول الخليج. فيما بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لمستثمرين مقيمين خليجيين في الاتحاد الأوروبي ٧ تريليونات يورو في نهاية عام ٢٠١٧م، بتراجع بنسبة ٤,٨٪ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦م، كما قدر إجمالي الاستثمارات الخليجية في بريطانيا بأكثر من ١٣٠ مليار دولار في ٢٠١٦م، وترغب الحكومة البريطانية والقطاع الخاص فيها في الحصول على فرص استثمارية في الخليج خاصة تنفيذ المشروعات العملاقة ومشروعات البنية الأساسية التي تقدر قيمة الاستثمار فيها خلال العشر سنوات القادمة ٢٠٠ مليار دولار.

وتبعًا لمؤشرات هذه التعاون الاقتصادي والسياسي فإن تداعيات بريكست ستطال الجانبين الخليجي والأوروبي وعلى **مسارين متداخلين هما:**

أولا: التداعيات السلبية المتبادلة

- يتوقع أن تتأثر الاستثمارات الخليجية المشار لها سابقًا في دول الاتحاد الأوروبي بالذات في بريطانيا بعد انسحابها من السوق الأوروبية.
- ستشهد الودائع المالية الخليجية في المصارف البريطانية جمودًا غير مسبوق، ولن تشهد أي ارتفاع في المستقبل، إلا بتوفر أحد ثلاثة شروط أو كلها:
- إذا تزامنت مع مراحل الانسحاب موجة من الكساد الاقتصادي الأوروبي
- إذا قام الأوروبيون بسحب رؤوس أموالهم من داخل بريطانيا.
- إذا حدث تراجع حاد في قيمة الإسترليني. وتاليًا لذلك لن يكون أمام البنك المركزي البريطاني مهربًا من زيادة معدلات الفائدة، كوسيلة فعالة لجذب المزيد من الودائع. وهذا ما هو حاصل الآن خصوصًا مع تراجع قيمة الاسترليني أمام الدولار واليورو بسبب تأجيل مواعيد الانسحاب.
- ستتأثر الاستثمارات الخليجية نظرًا لتراجع قيمة العقارات البريطانية إلى ١٨٪. بعد أن وصلت نسبة زيادة أسعارها ٤٠٪، وهي مقيمة بأعلى من قيمتها في "لندن" مقارنة بـ ١٥ مدينة عالمية أخرى.
- يتوقع تراجع قدرة المستثمرين الخليجيين في تحمل الخسائر في حال استمر مؤشر انخفاض أسعار العقارات بين ١-٤ ٪، أما إذا صعدت الخسائر فوق ذلك فسيدفعهم للمغادرة لقناعتهم بعدم القدرة على استعادة الخسائر في المستقبل.

ثانيًا: التداعيات الإيجابية المتبادلة

- يتوقع أن تتدفق الاستثمارات الأوربية بصفة ثنائية خارج قيود الاتحاد، في العشر سنوات القادمة، وستتاح الفرصة لبريطانيا أكثر في توسيع استثماراتها في الخليج خصوصًا في المملكة العربية السعودية التي فتحت برؤيتها المستقبلية حتى عام ٢٠٣٠م، آفاقًا استثمارية رحبة في كل المجالات الحيوية.
- يتوقع أن يقوم المضاربون الخليجيون باستغلال فرصة انهيار الأسعار العقارية في "لندن" وتكثيف استثماراتهم على أمل تحسن الأوضاع السعرية مستقبلا، والبيع عند ارتفاع الأسعار وتحقيق معدل ربح ملموس.
- اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي ستكون في وضع نسبي أفضل، خصوصًا وخروج بريطانيا سيؤدي إلى تراجع قيمة الإسترليني واليورو بقوة أمام الدولار الأمريكي. وذلك لأن النفط يقيم في الأسواق الدولية بالدولار.
- من المتوقع أن يكون باستطاعة دول الخليج القيام بعملية شراء أصول بريطانية أو الاستثمار في بريطانيا بشكل أفضل نظراً لقوة الدولار الأمريكي في مواجهة الاسترليني.
- يتوقع أن يندفع الاتحاد الأوروبي، أو بريطانيا، أو بكليهما إلى بناء تحالفات اقتصادية تعزز استثماراتهما في منطقة الخليج الغنية بالثروات النفطية.
- قيام بعض القطاعات الاقتصادية الأوروبية أو البريطانية كالقطاع المصرفي وقطاع الطاقة النفطية أو المتجددة -التي تعدُّ أبرز قطاعات الاقتصاد الأوروبي والبريطاني-بنقل نشاطاتها الاقتصادية إلى منطقة الخليج.

* كاتب يمني

الواقع الاقتصادي بين تراجع الاستثمارات الأجنبية وارتفاع الديون الخارجية

المغرب خلال ٢٠١٩: الرهانات الاقتصادية والتوترات الإقليمية

حافظ المغرب خلال ٢٠١٩م، على مكانته كأكثر الأماكن جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا، بالمقارنة مع مصر وتونس والجزائر، لكن رغم ذلك فقد شهد تراجعًا ملحوظا في حجم تدفق هذه الاستثمارات، وحسب إحصائيات مكتب الصرف فقد انخفضت بنسبة ٣٢٪ في الفترة الممتدة ما بين يناير وسبتمبر ٢٠١٩م، بالمقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠١٨م. أما الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج فقد ارتفعت خلال عام ٢٠١٩م، بنسبة ٧٨,٨٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٨م. ويعزى تراجع الاستثمارات الأجنبية بالمغرب خلال ٢٠١٩م، أساسًا إلى تراجع إسهام الدول العربية، خاصة الخليجية، في نسبة هذه الاستثمارات، مما يدعو إلى مضاعفة الجهود لتطوير آليات وطرح مشاريع اقتصادية جديدة قادرة على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما تم تأكيده خلال الزيارة التي قام بها عساف سالم أبو اثنين رئيس لجنة الصداقة السعودية ـ المغربية بمجلس الشورى السعودي خلال زيارته للمغرب في أكتوبر ٢٠١٩م.

د. فؤاد فرحاوي

وشهدت المبادلات التجارية المغربية ما بين يناير وسبتمبر ٢٠١٩م، ارتفاعًا في حجم الصادرات بنسبة ٣,٥٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٨م، تركزت أساسًا على قطاع صناعة السيارات والفوسفات والصناعات الغذائية والفلاحية. أما الواردات خلال نفس الفترة فقد ازدادت بدورها بنسبة ٣,١٪ بالمقارنة. أما القروض الأجنبية فقد شهدت ارتفاعات كبيرة خلال السنوات الماضية بالمغرب، واستمر هذا الوضع في عام ٢٠١٩م، حيث بلغت في شهر يونيو ٥٣,٢ مليار دولار، في حين كانت تبلغ فقط ١٧,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦م، (الرسم البياني مرفق).

وتركزت القروض التي حصل عليها المغرب لتمويل مشاريع البنيات التحتية وتطوير العالم القروي والطاقة وغيرها. وقد تعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، أهم الدول العربية التي منحت القروض للمغرب عام ٢٠١٩م، هذا إضافة إلى ألمانيا والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية. (انظر الجدول)

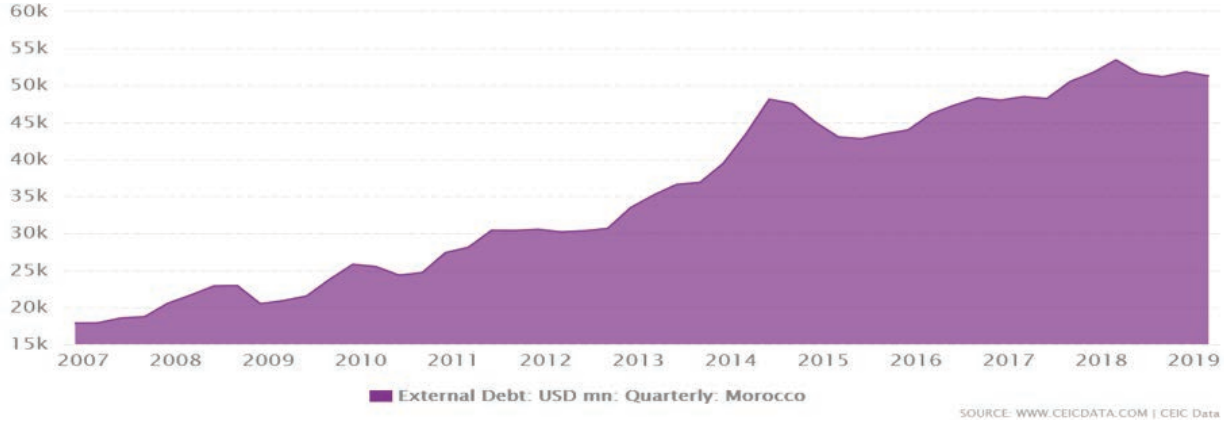

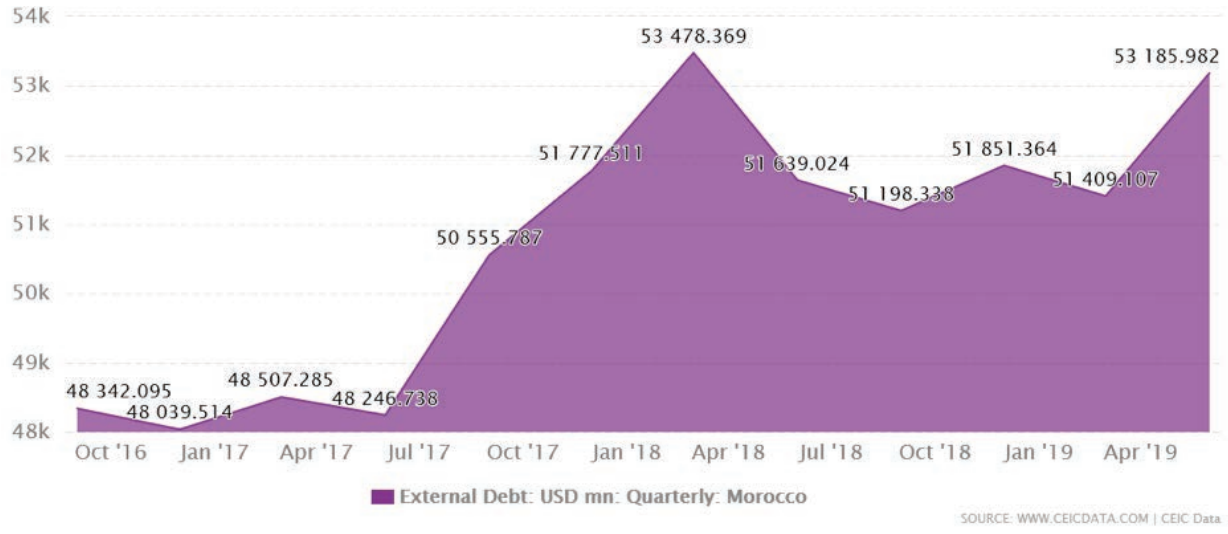

الجهة المانحة	الجهة الممنوح لها	القيمة	تاريخ	المشروع الممول
الصندوق السعودي للتنمية	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	٣٧٥ مليون ريال سعودي	٢٠١٨/٠٤/٢٧ (تم إقراره في ٢٠١٩/٠٦/١٠)	تزويد أربع مناطق بالماء الصالح للشرب
البنك الإسلامي للتنمية	الحكومة	٤ ملايين دولار أمريكي	٢٠١٩ ٠٤/٠٦	مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة
	الحكومة	٨٩ مليون و٧٨٠ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ /٠٤/٠٦	مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة
والصندوق العربي للإنماء	الحكومة	٤٢ مليون دينار كويتي	٢٠١٩ /٠٦/١٩	مشروع الطريق المداري بلعيون
الاقتصادي والاجتماعي	الحكومة	٣٠ مليون دينار كويتي	٢٠١٩ /٠٦/١٩	لتعلية سد محمد الخامس
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	الحكومة	٤٨ مليون و٢٠٠ ألف أورو	٢٠١٩ /٠٥/٢٩	دعم الإدماج الاقتصادي للشباب
	الحكومة	٦١١ مليون و٣٠٠ ألف أورو	٢٠١٩ /٠٣/١٤	دعم سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والاقتصادي الرقمي
	الحكومة	٤٤٦ مليون أورو	٢٠١٩/٠٨/١٥	لدعم قطاع التربية
البنك الإفريقي للتنمية	الحكومة	٢٦٨ مليون أورو	٢٠١٩ /٠٣/٢٨	برنامج تسريع التصنيع في المغرب- المرحلة الثانية
	الحكومة	٩٦ مليون و٦٠٠ ألف دولار	٢٠١٩ /٠٢/١٢	البرنامج المبني على النتائج من أجل تحسين الولوج إلى الشغل.
	المكتب الوطني للمطارات	٧٥ مليون أورو	٢٠١٨ /١٢/٢١	توسيع وتحديث مطار الرباط –سلا
	للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	٧٩ مليون ٣٣٠ ألف أورو	٢٠١٨ /١٢/٢١ (أقر في ٢٠١٩/٠٣/٠٦)	لتمويل مشروع استدامة وتأمين الولوج إلى الماء

مؤسسة الائتمان لإعادة الإعمار الألماني (KFW)	للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب	عقد ضمان قدره ٢٧ مليون أورو	٢٠١٩/٠٢/٢٧	عقد ضمان قرضين بين المملكة المغربية و KFW في ٢٧ فبراير برنامج تزويد المراكز الصغرى والمتوسطة بالماء الصالح للشرب
	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	٣٠ مليون أورو	٢٠١٩ /٠٣/١٩	مشروع محطة لتحلية ماء البحر بسيدي إفني
	مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد (FCK)	عقد ضمان قرض قدره ٣٦ مليون و٥٠٠ ألف أورو بضمان من	٢٠١٨ /١٢/٢١ (تم إقراره في ٢٠١٩/٠٤/٢٩)	تمويل مشروع المعدات الطبية وغير الطبية لفائدة المستشفى الدولي الجامعي محمد السادس ببوسكورة
	للوكالة المغربية للطاقة المستدامة MASEN	عقد ضمان قدره ٥٠ مليون أورو	٢٠١٩ /٠٢/٢٦	مشروع ربط محطة نور ميدلت
المصدر: المعطيات تم استخلاصها من الجريدة الرسمية المغربية المنشورة خلال عام ٢٠١٩.				

أ) الرهان على الدبلوماسية الاقتصادية ومراجعة النموذج التنموي المغربي

إن الواقع الاقتصادي للمغرب، بالرغم من الإنجازات المحققة في السنوات الماضية، إلا أنه لازال يعاني من اختلالات، خاصة ما يتعلق بانعكاساته على الصعيد الاجتماعي، حيث لم تتمكن المشاريع الاقتصادية من تصحيح التفاوتات المجالية والترابية على الصعيد التنموي، كما أن نسبة البطالة مرتفعة وسط الشباب. هذا الوضع جعل ملك البلاد يعلن خلال افتتاحه للدورة البرلمانية في خطاب العرش ليوم ٣٠ يوليو ٢٠١٩م، عن مراجعة النموذج التنموي والدعوة إلى مسار جديد للتنمية والاقتصادية والاجتماعية قادر على تصحيح التفاوتات من جهة، ويخلق نخبة اقتصادية جديدة للبلاد.

وقد راهن المغرب خلال ٢٠١٩م، في سياق البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، على الديبلوماسية الاقتصادية عبر تنويع الشركاء الاقتصاديين، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل مشاريعه. وفي هذا السياق أعلن في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م، عن إحداث المنطقة الحرة للتصدير "طنجة أوطوموتيف سيتي"، وعزز أيضًا من حضوره الدولي في سوق الفوسفات عبر إنشاء شركات تابعة للمكتب الشريف للفوسفات في كل من الهند والمكسيك، وعلى الصعيد التجاري أقر في يوليو ٢٠١٩م، الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية المنشأة في ٢١ مارس ٢٠١٨م، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من القبول المبدئي لانضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا في يونيو ٢٠١٧م، إلا أنه لحد الآن لم يحصل المغرب على العضوية الكاملة، ولعل القدرة التنافسية للشركات المغربية تطرح بعض المخاوف عند بعض الفاعلين الاقتصاديين، مما يجعلها تفضل البحث عن آليات لحماية نشاطها.

١) المغرب والتحديات الأمنية والاستراتيجية في محيط متقلب

مر المغرب خلال عام ٢٠١٩م، بتطورات مهمة على الصعيد الأمني والاستراتيجي، حيث شكل ملف الهجرة السرية محورًا رئيسيًا في علاقاته مع جواره الإقليمي، كما شهد ملف الإرهاب محور سياسته الخارجية من خلال توسيع شبكة تعاونه الدولي لمكافحته مع استمراره في معالجته بمقاربة متعددة الأبعاد على الصعيد الداخلي.

أ) عودة هاجس الهجرة السرية غرب المتوسط

عاد ملف الهجرة السرية عبر المغرب نحو أوروبا إلى واجهة المباحثات الأمنية المغربية ـ الأوروبية عمومًا والمغربية الإسبانية خصوصًا، إذ سجلت التقارير ارتفاع موجة الهجرة عبر قوارب الموت ارتفاعًا كبيرًا ما بين عام ٢٠١٨ وبدايات ٢٠١٩م، وكان ملفات التطور الذي حصل على صعيد قدرات شبكات تهريب البشر في معداتها، حيث انتقت من استعمال القوارب الخشبية المزودة بمحركات إلى نقل المرشحين للهجرة السرية عبر قوارب مطاطية جد متطورة لم تعهدها المنطقة، مما أثار مخاوف أمنية كبيرة سواء في المغرب أو أوروبا، لاسيما مع احتمال ارتباط شبكات تهريب البشر بتجارة المخدرات أو إمكانية تسلل إرهابيين عبرها.

٣٢٪ حجم انخفاض دفق الاستثمارات خلال الفترة الممتدة ما بين يناير وسبتمبر ٢٠١٩ بالمقارنة مع نفس الفترة نفسها في العام ٢٠١٨

وتعتبر إسبانيا أكثر المستقبلين للمهاجرين غير النظاميين في أوروبا وأكثرها تضررًا في غرب الحوض المتوسطي، ففي عام ٢٠١٨م، وصل عددهم ٦٤,٣٠٠ شخص، غير أنه منذ فبراير ٢٠١٩م، بدأت تتناقص وتيرة هذه الهجرة نحو إسبانيا. وبحلول أكتوبر ٢٠١٩م، تراجع عدد المهاجرين السريين إلى ٢٣,٦٠٠، أي بنسبة ٤٧٪ مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٨م. وشكل المغرب إلى غاية ٢٠١٩م، البلد الأصلي لحوالي ٣٠٪ من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى إسبانيا، وتليهم بعد ذلك الجزائر وغينيا ومالي والكوت ديفوار.

ويعزى التراجع الذي حصل بين فبراير وأكتوبر من عام ٢٠١٩م، في عدد المهاجرين السريين لإسبانيا إلى التطور الذي حصل في التعاون المغربي الأوروبي على هذا الصعيد، خاصة بعد أن رفض المغرب أن يتحول إلى دركي أوروبا دون أن التجاوب مع الاحتياجات المغربية في مواجهة الظاهرة. وفعلاً قدم الاتحاد الأوروبي دعمًا ماليًا ولوجيستيًا للمغرب لإدارة الحدود ومكافحة مهربي المهاجرين. وقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٣٨ مليون أورو لدعم المغرب بالتعاون مع إسبانيا في مواجهة الظاهرة، وشمل التعاون مجال تفكيك شبكات الهجرة وتمويل الإعادة الطوعية للمهاجرين، فضلاً عن وضع خطط تجريبية للتطوير مهارات العمالة في المغرب بما يتماشى مع احتياجات العمل في أوروبا، بالإضافة إلى فتح نقاش مغربي أوروبي حول الهجرة في إطار شراكة التنقل.

إن التحديات التي يفرضها موضوع الهجرة في العلاقات المغربية – الأوروبية له أبعاد أمنية واستراتيجية على الصعيدين الإفريقي والمتوسطي، فقد تحول المغرب إلى مخاطب إفريقي لدى الأوروبيين، ودعمت بروكسيل الرباط في احتضانه للمهاجرين الأفارقة الذين كانوا يقصدون أوروبا من خلال آليات قانونية تسمح لهم بالإقامة والاستقرار في المغرب. وقد تحول موضوع الهجرة إلى إحدى محاور الدبلوماسية المغربية في إفريقيا، خاصة بعد استعادة مقعده في الاتحاد الإفريقي في يناير ٢٠١٧م، وفي هذا السياق صوت البرلمان المغربي على قانون إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط التابع للاتحاد في ٢٥ يونيو

التمدد إلى المحيط الأطلسي مناورات بحرية أوروبية قبالة الدار البيضاء

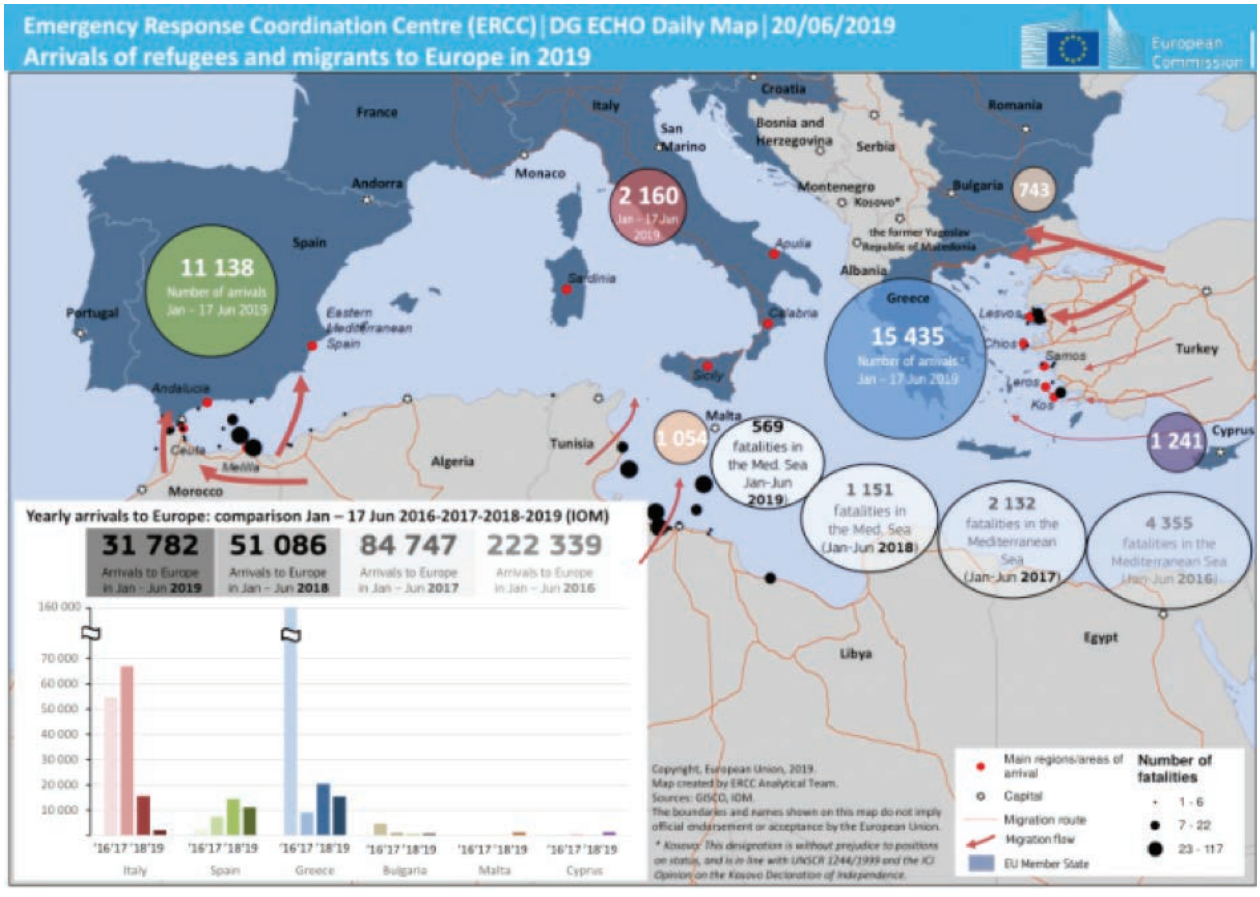

٢٠١٩م. أما على الصعيد المتوسطي، فإن الهواجس الأمنية في العلاقات الأوروبية مع المغرب مرتبطة بتصاعد الاضطرابات الأمنية وسط الحوض المتوسطي بسبب الاضطرابات في ليبيا، التي تزيد الضغط الأمني على مالطا وإيطاليا، وبالرغم من الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل حصر الهجرة السرية عبر ليبيا، إلا أن اشتداد المواجهات العسكرية بين أطراف النزاع في محيط طرابلس خلال عام ٢٠١٩م، أدت إلى التأثير سلبًا على مكتسبات تلك الجهود. وفي شرق المتوسط أيضًا تزداد المخاوف الأوروبية من تدفق المهاجرين عبر اليونان وقبرص بسبب التهديد التركي المتواصل بفتح الأبواب للاجئين السوريين نحو أوروبا، خاصة بعد التطورات التي شهدها الملف السوري بما فيها التوجسات المرتبطة بمرحلة ما بعد مقتل زعيم تنظيم داعش الإرهابي أبوبكر البغدادي. وعمومًا، فإنه يمكن القول إنه بالرغم من تراجع نسبة تدفق المهاجرين السريين إلى أوروبا عام ٢٠١٩م، بالمقارنة مع السنة التي قبلها، فإن شرق المتوسط احتل المرتبة الأولى بواقع ١٥٤٣٥ مهاجر عبروا اليونان و١٢٤١، تليه إسبانيا في غرب المتوسط بواقع ١١١٣٨، ثم إيطاليا ٢١٦٠ ومالطا ١٠٥٤ في وسط المتوسط، وذلك طيلة الفترة الممتدة بين يناير وأواخر يونيو ٢٠١٩م. (أنظر الخريطة).

ب) الإرهاب بين إعادة الإدماج وتوسيع الشراكات الدولية

واصل المغرب خلال عام ٢٠١٩م، مقاربته المتعددة الأبعاد في محاربة الظاهرة الإرهابية على الصعيد الداخلي، فأمنيًا تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية من اعتقال وتفكيك عدد من الخلايا الإرهابية في مدن متفرقة، منها الدار البيضاء والناظور ووزان وبركان وتطوان وطنجة والراشيدية وتنغير. والملاحظ أن أغلب الخلايا التي تم اعتقالها، إما أفرادها من العائدين من مناطق القتال مع داعش في العراق وسوريا، أو أنها كانت تقوم بالدعاية للتنظيم، أو أنها ترغب في الالتحاق بمعسكرات الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، فضلاً عن تخطيطها لتنفيذ هجمات على مواقع في المدن. ويشار أنه ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٩م، اعتقل المغرب ٦٩ خلية إرهابية ٦٣ منها ارتبطت بتنظيم "الدولة الإسلامية".

وبعد التطورات التي شهدتها الساحة السورية في عام ٢٠١٩م، صار أكبر هاجس أمني هو عودة مقاتلي التنظيمات الجهادية و"داعش" بعد هزيمتهم، أو ربما الانتشار في مناطق أخرى، كليبيا ومنطقة الساحل والصحراء. وحسب إحصائيات مكتب الأبحاث القضائية المغربي، فإنه إلى غاية مارس ٢٠١٨م، التحق ما مجموعه ١٩٦٤ من المغاربة بالتنظيمات الجهادية المختلفة بالعراق وسوريا، أغلبهم انضم إلى "داعش"، منهم ١٠٠١ من الرجال و٢٨٥ من النساء و٣٧٨ من الأطفال، هذا عن غير ٣٠٠ مقاتل التحق بليبيا (أنظر الجدول والرسم البياني). كما انضم إلى هذه المناطق ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ مقاتل أوروبي من أصول مغربية، مما جعل المغرب في صدارة الدول المتعاونة مع أوروبا للتصدي للآثار الأمنية المحتملة لهؤلاء على الصعيد الدولي.

الجدول رقم: المقاتلين المغاربة في التنظيمات الجهادية بالخارج

العدد	المقاتلين المغاربة في العراق وسوريا
٩٢٩	الدولة الإسلامية في العراق وسوريا
١٠٠	حركة شام الإسلام
٥٠	جبهة النصرة
٥٨٥	تنظيمات أخرى
٣٠٠	المقاتلين في ليبيا
١٩٦٤	مجموع المقاتلين

Source: Egmont Paper 107, Brussels, April 2019, p:25.

وخلال أكتوبر ٢٠١٩ م، أكد عبد الحق الخيام، مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية، أنه تم تقديم ٢٦٠ شخص للمحاكمة من المقاتلين في سوريا والعراق، وأنه لا خوف من عودتهم شريطة تطبيق المسطرة القانونية، أما الأطفال والنساء العائدات مع هؤلاء فلا يقدمون إلى المحاكمة، وإنما يخضعون لبرامج إعادة التأهيل والإدماج في المجتمع. واستمر المغرب أثناء ٢٠١٩ م، المرحلة الثالثة من "برنامج مصالحة"، الذي تشرف عليه إدارة السجون بالتعاون مع الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، بغية التأهيل العلمي والفكري ممن حوكموا في قضايا الإرهاب، ولهذا البرنامج ثلاثة أهداف هي: أن يتقبل السجين المسؤولية عن أفعاله الخاصة، ويتصالح مع العقيدة الإسلامية، ومع المجتمع. ويسعى المغرب من خلال هذه التجربة أن يسوق نموذجه في محاربة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أهلت التجربة المغربة المتعددة الأبعاد في مكافحة الإرهاب بأن يضطلع بأدوار إقليمية ودولية في هذا المجال، وفي هذا السياق تم إعادة انتخاب المغرب للمرة الثالثة في الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب خلال الدورة الـ ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٩م، علمًا أنه في أثناء ترأسه للمنتدى قبل هذه الفترة بمعية هولاندا تقدمت الدولتان بمبادرة تتعلق

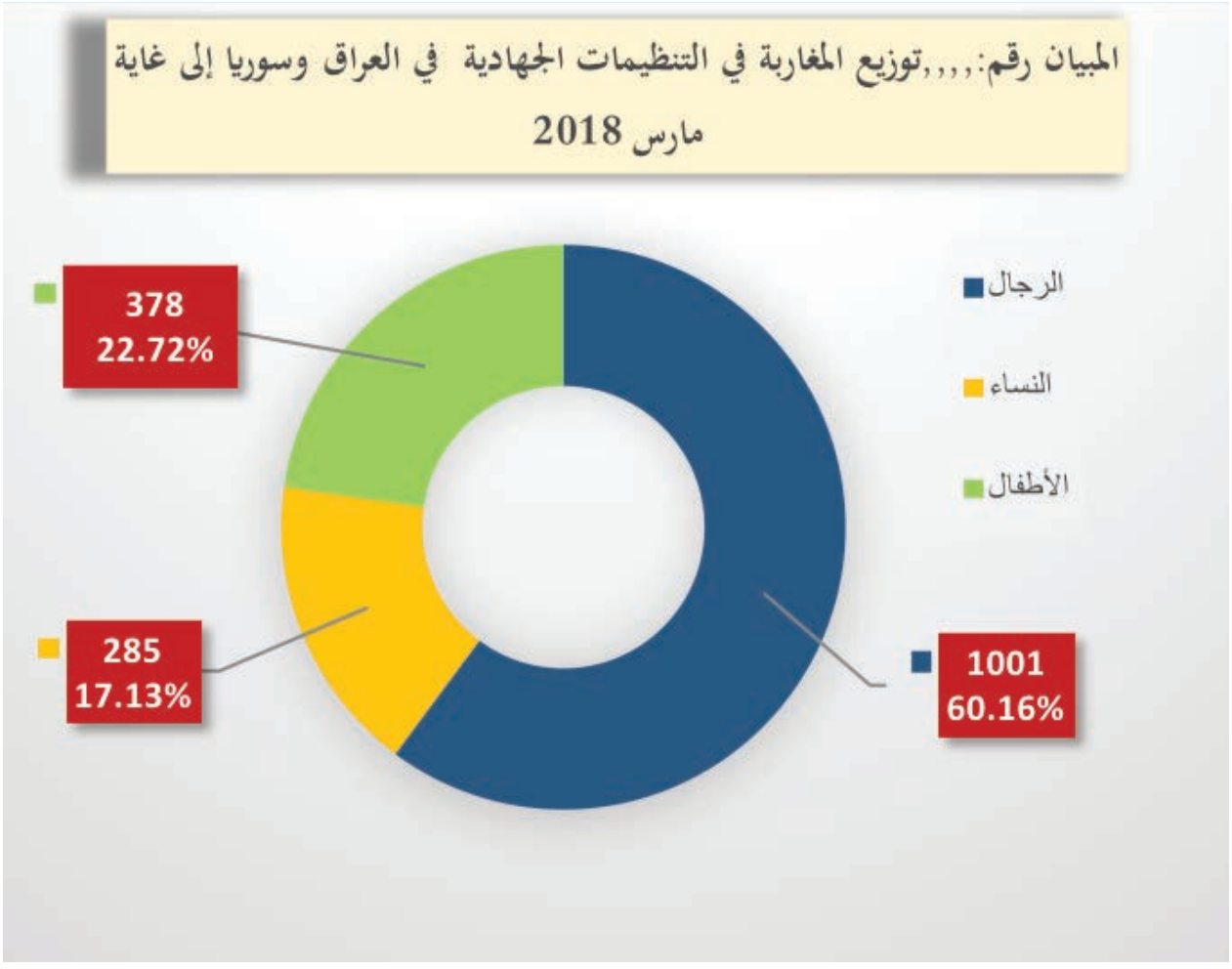

بتتبع ومعالجة ظاهرة المقاتلين الأجانب في مناطق النزاع، خاصة عند عودتهم إلى بلدانهم، لاسيما من سوريا والعراق. ويشمل مجال التعاون بين الدول في إطار هذه المبادرة: تطوير الاستخدام الفعال لقوائم المراقبة، ومشاركة المعلومات، وأمن الحدود. وقد حقق المغرب تطورًا مهمًا على صعيد شراكته الأمنية الدولية خلال عام ٢٠١٩م، وذلك عندما قدم معلومات استخباراتية أوصلت سلطات سيريلانكا إلى منفذي العملية الإرهابية التي استهدفت كنائس وفنادق خلال أبريل من نفس السنة، وجنب المغرب أيضًا لاحقًا سيريلانكا هجمات إرهابية أخرى كان يتم التخطيط لها في شهر مايو ٢٠١٩م، إثر تنسيق أمني مغربي هندي. وتعد مذكرة التفاهم الموقعة بين الهند والمغرب في فبراير ٢٠١٩م، أهم التطورات التي شهدها المغرب على صعيد شراكته الدولية في مجال مكافحة الإرهاب والتشدد الديني، إذ ستسمح له بتوسيع تعاونه على هذا الصعيد مع دول شرق آسيا، وليس فقط في الحوض المتوسطي والمنطقة العربية.

ت) المغرب وسياسة الخضور والحذر في المنطقة المغاربية

مرت المنطقة المغاربية بتطورات مهمة خلال ٢٠١٩م، وشكلت مرحلة ما بعد ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة منعطفًا، الأزمة الجزائرية مع الإعلان عن ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الترشح لولاية خامسة.

- الأزمة الليبية
- الأزمة الجزائرية
- مسألة التنافس الدولي في المنطقة المغاربية
- جدل اللغة في المغرب وإسبانيا وقضية الوضع المتقدم
- الانفتاح على موريتانيا

ث) أزمة عدم اليقين وتزايد حدة التنافس الدولي في المحيط المغربي

* أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس ـ المملكة المغربية.

أدخلت ٢٨ دولة ٥٨ إصلاحًا و٣ دول منها ضمن العشر الأول عالميًا

واقع ومستقبل الاستثمارات الخليجية في إفريقيا: رؤية تحليلية استشرافية

يلعب الاستثمار دورًا كبيرًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر إفريقيا أحد أهم القارات التي تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فهي غنية بكل الموارد، وتشهد نشاطًا اقتصاديًا واسعًا وتدفقًا لاستثمارات كبيرة من شتى الدول العالم خاصة الصين وأوروبا. ونظرًا لطبيعة الروابط بين دول الخليج العربي والقارة الإفريقية، فقد تزايدت مؤخرًا العلاقات الاقتصادية بينهم واتخذت العديد من الأشكال كالتجارة والمعونات والمساعدات، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. حيث بلغت تدفقات استثمارات دول الخليج إأفريقيا جنوب الصحراء نحو ٣,٩ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٥م، وتركزت في جنوب إفريقيا، وكينيا، وأوغندا، ونيجيريا، ومعظمها في مشروعات البنية التحتية، التي بلغت نحو ٧-١٠٪ من إجمالي الاستثمارات الخليجية في إفريقيا بمبلغ ٣٠ مليار دولار، يليها القطاع الزراعي، والخدمات المالية والمصرفية وخاصة تلك التي تعمل وفقًا لمبادئ التمويل الإسلامي. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرض للنقاط التالية:

د. جيهان عبد السلام عباس محمود

أولاً- بيئة الاستثمار في إفريقيا.
ثانيًا- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا.
ثالثًا- واقع الاستثمار الخليجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة بإفريقيا.
رابعًا- فرص الاستثمار الخليجي المستقبلية في إفريقيا.
خامسًا- التحديات التي يواجهها الاستثمار الخليجي في إفريقيا، وفيما يلي التفصيل:

أولاً- بيئة الاستثمار في إفريقيا:

أدركت أغلب الدول الإفريقية منذ مطلع التسعينات أهمية الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار، وأصدرت تشريعات لتيسير بيئة الأعمال الاستثمارية وجعلها أكثر جاذبية، حيث قامت ٢٨ دولة بإدخال ٥٨عملية إصلاحية خلال عام ٢٠٠٧م؛ وصنفت ثلاث دول إفريقية ضمن مجموعة العشر دول الأولى في العالم التي أدخلت إصلاحات لتشجيع الاستثمارات، وهذه الدول هي: السنغال وبوركينا فاسو وبتسوانا وموريشيوس. ومن أهم تلك الإجراءات ما يهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات، وتخفيض رسوم الواردات والصادرات، إلى جانب إصلاحات في حماية حقوق الملكية وحرية تحويل رؤوس الأموال فضلاً عن رفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية، امتيازات أخرى. تركيز الدول الإفريقية على حماية المستثمرين الأجانب خاصة مستثمري الخليج، وظهر ذلك في معاهدات ثنائية بين دول الخليج وإفريقيا، منها توقيع ١٧ اتفاق للاستثمار الثنائي في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ما يقرب من ثلثها تم توقيعه عام ٢٠١٣م.

ثانيًا-حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا:

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا منذ نهاية التسعينيات. ويوضح الشكل رقم (١) هذا التطور في دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث ارتفع من ٢٢٨,١ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٠م، الى ٩٥,٣٧ مليار دولار عام ٢٠١٥م. في الوقت الذي تتوجه معظم تلك الاستثمارات إلى دول شمال إفريقيا خاصة مصر والمغرب وتونس، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى تلك الدول نحو ٨,١٤ مليار دولار عام ٢٠١٥م.

شكل رقم (١) قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء والشمال الإفريقي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)
مليار دولار أمريكي

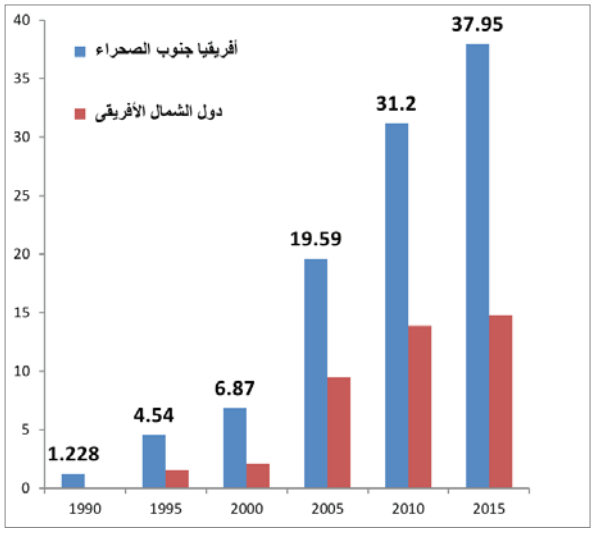

- من إعداد الباحثة استنادًا إلى المرجع التالي:

The World Bank : Foreign Direct Investment, Net Inflows (BoP, current US$), at:
https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=ZQ-EG-DZ-LY-TN

ويبين الشكل رقم (٢) أهم الدول المستثمرة في إفريقيا من حيث قيمة رأس المال المستثمر، حيث تأتي الصين في المقدمة بإجمالي حجم استثمار ١,٣٦ مليار دولار، أي تستحوذ على ما نسبته ٣٩٪ من السوق الاستثماري الإفريقي، يليها دولة الإمارات العربية المتحدة بإجمالي حجم استثمار يصل إلى ١١ مليار دولار وتستحوذ على ١٢٪ من السوق الاستثماري الإفريقي، والمملكة العربية السعودية في المرتبة الخامسة بإجمالي استثمارات ٨٣ مليار دولار ونصيب من السوق يصل إلى ٤٪ للعام ذاته. وقد بلغ إجمالي حجم الاستثمار الخليجي في إفريقيا جنوب الصحراء فقط ما لا يقل عن ٣,٩ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م، حيث بلغ في النصف الأول من عام ٢٠١٥م، نحو ٢,٧ مليار دولار في الوقت الذي استثمرت فيه دول الخليج عشرة أضعاف هذا المبلغ في دول الشمال الإفريقي فقط.

شكل رقم (٢) أهم الدول المستثمرة في إفريقيا من حيث قيمة رأس المال المستثمر لعام ٢٠١٦
مليار دولار أمريكي

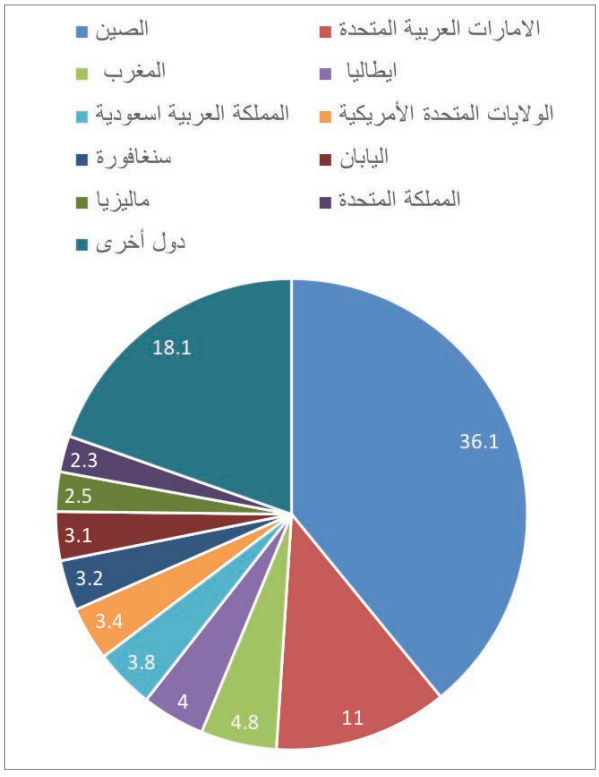

- من إعداد الباحثة استنادًا إلى المرجع التالي:

Analyse Africa : The Africa Investments Report 2017 , P. 6 , at:
http://africabusiness2020.com/2017/10/15/free-download-africa-investment-report-2017/

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا فنحو ٤٠٪ منها موجه لقطاع التشييد والبناء، و٢١٪ للصناعات التحويلية، و١٤٪ للخدمات اللوجيستية وقطاع النقل، و١٣٪ لقطاع الكهرباء والطاقة، و٥٪ لقطاع الزراعة. وتزايدت استثمارات الخليج في إفريقيا بعدة قطاعات هي الزراعة والتجارة والاتصالات والقطاع المالي والبنية التحتية. وتحتل الإمارات المرتبة الأولى خليجيًا في إفريقيا وتعددت استثماراتها

الصين في مقدمة مستثمري إفريقيا بـ ١,٣٦ مليار دولار يليها الإمارات بـ ١١ مليارًا والسعودية في المرتبة الخامسة بـ ٨,٣ مليارًا

في شركات الطيران والتشييد والبناء، وصناديق الاستثمار. وتصدرت نيجيريا وجنوب إفريقيا وكينيا وأوغندا قائمة الدول الإفريقية التي اجتذبت العدد الأكبر من الشركات الخليجية باستقطابها ما بين ١٠ إلى ٢٥ شركة خليجية.

شكل رقم (٣) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا لعام ٢٠١٦

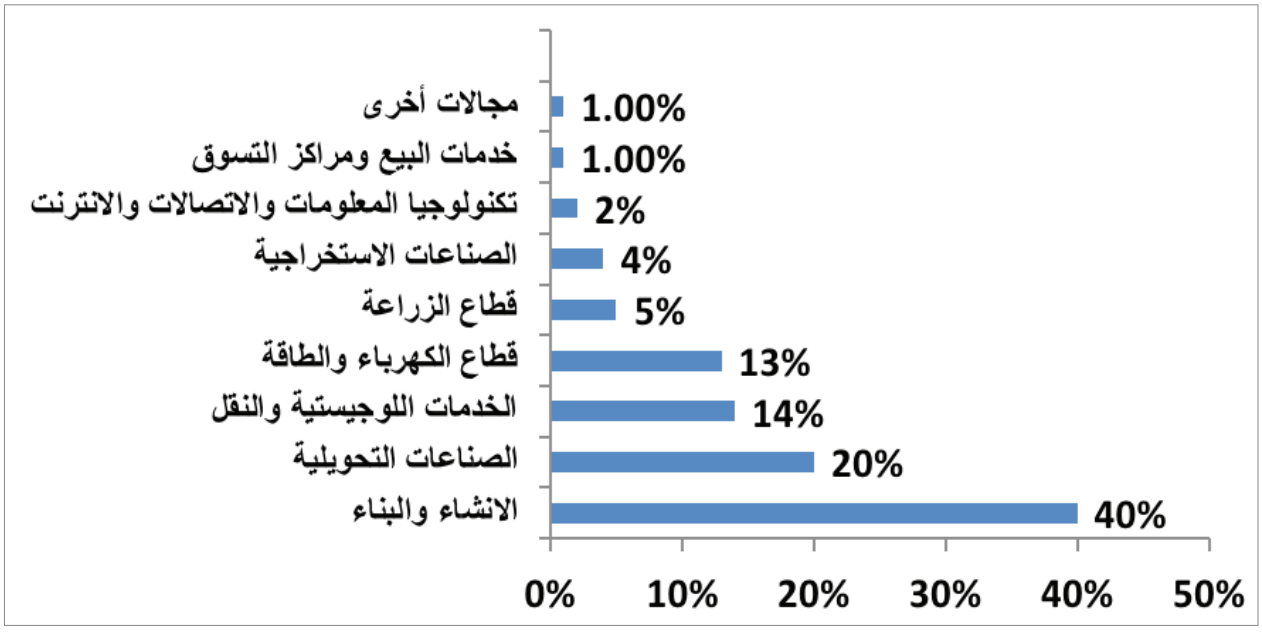

- من إعداد الباحثة استنادًا إلى المرجع التالي:

Analyse Africa : The Africa Investments Report 2017 , P. 8, at:
http://africabusiness2020.com/2017/10/15/free-download-africa-investment-report-2017

ثالثًا- واقع الاستثمار الخليجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة بإفريقيا:

تتعدد فرص الاستثمار في إفريقيا، فهي تضم نحو ثلث أراضي العالم المتاحة للزراعة، إلى جانب الطاقة الكهرومائية والموارد البحرية والسمكية والغابات واحتياطات النفط والغاز، كذلك الثروات المعدنية حيث تمتلك إفريقيا أكبر مخزون من المعادن الاستراتيجية، فمن بين ٥٠ معدنًا هامًا في العالم يوجد بإفريقيا ١٧ منها، فهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي البوكسيت، والفروكروم، والكوبلت والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية.

أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الخليجي في إفريقيا **فيمكن إجمالها فيما يلي:**

- قطاع الطيران:

تعد إفريقيا واحدة من أسرع أسواق الطيران في العالم، واستطاعت دول الخليج أن تؤسس شركات لها للعمل في إفريقيا، وأصبحت إفريقيا سوق نشط لثلاث شركات طيران خليجية هي: طيران الإمارات، اتحاد الطيران، الخطوط الجوية القطرية. فعلى سبيل المثال استطاعت الشركة الإماراتية Africa Express Airways أن تربط منطقة القرن الإفريقي، فتأخذ طريقها من نيروبي لدبي عبر مدغشقر. حيث يتوجه طيران الإمارات إلى ٢٦ دولة إفريقية وتحصل على ٤,١٠٪ من عائدتها من السوق الإفريقية. وتعتبر الإماراتية أحد أهم الخطوط في جنوب إفريقيا، وهي الناقل الوحيد غير الإفريقي الذي يعمل ضمن الخطوط الرئيسية في إفريقيا. كذلك شركة Fly Dubai وهي إحدى شركات الطيران منخفضة التكلفة في الإمارات ولديها بصمة كبيرة في إفريقيا ولها ١٢ وجهة هناك، كما سجلت معدل نمو ٥,٣٪ بين الإمارات وإفريقيا ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦م. كذلك توجه قطر خدماتها لنحو ٢٧ وجهة إفريقية، واتحاد الطيران موجه إلى عشر دول كما اشترت ٤٠٪ من حصة شركة سيشل للطيران.

- قطاع النقل:

قطاع النقل أحد أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الخليجية. ومن أبرز مشروعات هذا القطاع، إدارة موانئ دبي العالمية لمحطة الحاويات (دوراليه) عام ٢٠٠٠م، وكان أول استثمار لموانئ دبي العالمية خارج دبي، حيث استثمرت موانئ دبي العالمية فيها نحو مليار ونصف دولار مما جعل جيبوتي، ثالث أكبر ميناء للحاويات في إفريقيا، وتساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي.

كما استثمرت موانئ دبي العالمية في موانئ في الجزائر ومصر والسنغال وموزمبيق. وفي عام ٢٠٠٧م، قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية تشغيل وتطوير محطات الحاويات بداكار، وتمتلك الشركة حوالي ٩٠٪ من أسهم ميناء داكار بجمهورية السنغال باستثمار بلغ حوالي ٧٥ مليون يورو. كما ترغب الشركة في توسيع مجالات عملها في إفريقيا من خلال الاستثمار في ميناء "مابوتو بجمهورية موزمبيق"، وميناء "دار السلام" بتنزانيا المتحدة. وقد وقعت "جافزا" التابعة لشركة دبي العالمية اتفاقية مع الحكومة السنغالية لإقامة منطقة اقتصادية خاصة في السنغال واستثمرت الشركة حوالي ٨٠٠ مليون دولار في المشروع الذي تم الانتهاء من مرحلته الأولى عام ٢٠١٠.

وتجدر الإشارة أيضًا في هذا الصدد إلى صندوق الاستثمار في البنية التحتية التابع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمدعوم من ثلاثة مستثمرين خليجيين، حيث قام باستثمار في ميناء الإسكندرية للحاويات، بالإضافة إلى شركة (أجيليتي) الكويتية، التي تمارس أنشطتها في ١١ دولة إفريقية، وتعمل في قطاع الموانئ أيضًا.

- قطاع الاتصالات:

ويعتبر هذا القطاع من أكثر الفرص الاستثمارية في إفريقيا، ويرجع ذلك إلى انخفاض المخاطر في هذا القطاع مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية. وأهم الشركات العاملة في قطاع الاتصالات هي شركة الاتصالات الإماراتية التي تدير شركات المحمول في ١٤ دولة عبر غرب وشمال إفريقيا وتخدم نحو ٧,٦٩ مليون مشترك.

كذلك شركة زين الكويتية وإن كانت قد خفضت أنشطتها في إفريقيا بعد أن باعت منطقة جنوب الصحراء الكبرى لشركة بهارتي الهندية عام ٢٠٠٩، حيث توجد في السوق الإفريقي منذ عام ٢٠٠٥م، وتمتلك تسع شبكات للمحمول في إفريقيا من بينها توجو، بنين، بوركينا فاسو، نيجيريا، الكاميرون، ومالي. وتعمل بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص المحلي، وتمتلك الشركة ٥١٪ من شركة "زانتل" في تنزانيا و٧٠٪ من أسهم شركة "اتلانتيك تيليكوم"، التي تمتلك أغلبية الحصص في العديد من شركات الهواتف المتنقلة في بوركينا فاسو، والجابون، والنيجر وتوجو، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وساحل العاج، ويبلغ عدد المشتركين فيها نحو ٨,٢ مليون مشترك كما تمتلك الشركة "اتصالات بنين"، وتقوم بالتفاوض في عدد آخر من الدول الإفريقية للحصول على تراخيص للعمل بها.

كما قامت الشركة في عام ٢٠٠٧ بشراء ٧٥٪ من أسهم شركة "ويسترن تيليسيستمز ليمتد" في غانا مقابل ١٢٠ مليون دولار. وستتم عملية تملك الشركة من خلال وحدة سيلتل التابعة لشركة زين، والتي امتلكتها في عام ٢٠٠٥م، مقابل ٣٦,٣ مليار دولار أمريكي. وتعمل شركة زين بالشراكة مع كل من القطاع الخاص والحكومات في ١٥ دولة إفريقية هم: تشاد، الجابون، مدغشقر، الكونجو، سيراليون، الكونجو الديمقراطية، زامبيا، نيجيريا كينيا، تنزانيا، بوركينا فاسو، غانا، النيجر، ملاوي، أوغندا.

- البنية التحتية:

يعتبر قطاع البنية التحتية في إفريقيا أحد أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمارات الخليجية نظرًا لخبرة دول الخليج في هذا القطاع وحاجة إفريقيا إلى المزيد من تلك المشروعات. وقد أفادت غرفة تجارة وصناعة دبي بأن الاستثمارات الخليجية في قطاع البنية التحتية في قارة إفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥م، شكلت ما بين ٧ و ١٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، مؤكدة أن حجم الاستثمار الخليجي في هذا القطاع بلغ ٣٠ مليار دولار، بينها ١٥ مليار دولار كاستثمارات مباشرة، و١٥ مليار دولار كمساعدات وقروض ومنح. ومازال قطاع البنية التحتية في إفريقيا بحاجة للعديد من الاستثمارات قد تصل لنحو ٩٣ مليار دولار سنويًا حتى عام ٢٠٢٠م. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الخليجي قد ركز على مشروعات البنية التحتية في شمال إفريقيا، التي تلقت الجزء الأكبر من المساعدات (نحو ٦٥٪ من الإجمالي)، والحصة الأكبر من الاستثمارات المباشرة الخاصة (٦٠٪).

- قطاع الطاقة:

يعتبر قطاع الطاقة أحد أهم القطاعات الاستثمارية في إفريقيا، فعلى الرغم من تعدد مصادر الطاقة في إفريقيا إلا أنها غير مستغلة بشكل جيد، فعلى سبيل المثال مجال الطاقة الكهرومائية الكامنة في إفريقيا، والتي تناهز ١٧٥٠ تيراواط ساعة، ورغم إمكانية ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، إلا أنه لم يُستغلّ سوى ١٥٪ من

هذه الطاقة الكامنة مما يجعله مجال واعد للاستثمار في إفريقيا. أما بالنسبة للنفط والغاز فيقدر الخبراء حجم النفط الإفريقي ما نسبته ٧-٩٪ إجمالي الاحتياطي العالمي، أي ما يوازي ٨٠-١٠٠مليار برميل خام، وما زالت إفريقيا لم تستغله بما يخدم احتياجاتها، وهو أيضًا مجال مفتوح أمام المستثمرين للحصول عليه وعلى مشتقاته.

كذلك في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تتوافر في إفريقيا بشكل كبير ولا تجد من يستغلها؛ وبالتالي فهي اتجاه جديد للاستثمار في إفريقيا. وتحتاج دول الخليج العربي التوجه نحو هذا المجال في الاستثمار.

وكانت شركة «مبادلة» أولى الشركات الخليجية التي عملت في القارة، إذ استحوذت في عام ٢٠٠٦م، على حصة ٢٥٪ في تطوير محطة توليد الكهرباء في الجزائر. ومن بين أبرز الشركات على الساحة الإفريقية اليوم «أكوا باور» السعودية و«طاقة» الإماراتية وشركة الكهرباء والماء القطرية، ومعظم التمويل الخليجي في الطاقة المتجددة كان على شكل مساعدات، إذ يلاحظ كذلك ظهور مشروعات تجارية في هذا القطاع، كما بنت شركة «مصدر» أكبر محطة توليد للكهرباء بوساطة الألواح الكهروضوئية في موريتانيا، وبقدرة إنتاجية تبلغ ١٥ ميغاواط، إضافة إلى محطة توليد الطاقة من الرياح في سيشيل.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي المستثمر الرئيسي من ضمن مجموعة دول الخليج العربي في مجالات الطاقة في إفريقيا، ففي عام ٢٠١٦م، أبرمت شركة Phanes Group وهي شركة إماراتية للطاقة الشمسية صفقة مع نيجيريا لبناء ثلاث محطات شمسية وشركة الطاقة الإماراتية التي تدير عمليات تطوير المواد الهيدروكربونية في غرب إفريقيا. وفي عام ٢٠١٣م، أعلنت شركة (مبادلة) في أبو ظبي أنها ستخلق أكبر مجموعة من الخلايا الشمسية الكهروضوئية بما نسبته ٣٨٪ في موريتانيا.

- قطاع الزراعة:

تتمتع إفريقيا بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها ١٣نهرًا)زامبيزي، شيري، بونجولا، لونجوا، أوجوي، نهر ساند، ليمبوبو، روفيجي، أوكافانجو، مارا، فكتوريا، أوليفانتس، ونهر النيل) إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية حيث تقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي ٣٥٪ من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها ٧٪ فقط في الزراعة. وبالتالي يعتبر الاستثمار في المجال الزراعي من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في إفريقيا.

وتقود الشركات الخليجية الاستثمارات في قطاع الزراعة بإفريقيا، في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي بالمنطقة خاصة مع ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وأزمة الغذاء المتوقعة بحلول عام ٢٠٢٠م، حيث ستصل فاتورة استيراد الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أكثر من ٥٣,١ مليار دولار أمريكي للعام الواحد، أي ما يقرب من ٨٪ من إجمالي الواردات. وفي ضوء تقارير منظمة الغذاء والزراعة العالمية (فاو) التي تتوقع أن تستورد دول مجلس التعاون الخليجي ٦٠٪ من غذائها خلال عام ٢٠١٨م، والإحصائيات التي تشير إلى أن قيمة الفجوة الغذائية في دول الخليج تتجاوز ١٢ مليار دولار سنويًا، فإن الاستثمار الزراعي الخليجي في الخارج خاصة في إفريقيا يصبح ضرورة من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية المتزايدة. كما أن المزايا التي تمنحها الدول الإفريقية تجعل من السهولة تحويل إفريقيا إلى سلة غذاء خليجية سهلة ومربحة، مثل الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدمها الدول الإفريقية من تملك الأراضي الزراعية بنظام حق الانتفاع لمدة (٩٩) عامًا، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية الكاملة وحرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الدول الإفريقية. بالإضافة إلى المساهمة في القضاء على الجوع الذي ينتشر في إفريقيا مما يساهم في تنفيذ برامج الأمم المتحدة، ويدعم العلاقات الإنسانية بين الشعوب الخليجية والإفريقية.

وفيما يتعلق بالاستثمار الخليجي في مجال الزراعة بإفريقيا، اشترى العديد من المستثمرين الخليجيين مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في إفريقيا أهمها دولة الإمارات العربية المتحدة التي اشترت مساحات من الأراضي الزراعية في عدد من الدول الإفريقية أهمها غانا ومصر والجزائر والسودان وناميبيا كما هو موضح في الشكل رقم (٤) كما أطلقت شركة Jenaan Investment ومقرها أبوظبي مشروعًا مشتركًا مع الحكومة السودانية لإنشاء مشروع Amtaar Investment، وهو مشروع زراعي يغطي ١٠٠٠٠ هكتار من الأراضي في جميع أنحاء السودان. كذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية حيث استثمرت في عدد من الدول الإفريقية جاءت على رأسهم دولة إثيوبيا ثم السودان وموريتانيا ومصر كما يتبين من الشكل رقم (٥). وتعتبر المملكة السعودية القائد الأكبر في مجال الاستثمار الزراعي في إفريقيا فهي تستثمر حوالي ٢ مليون هكتار في عدد من الدول الإفريقية، ونحو ٧٠٪ من الصفقات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (وخاصة السودان وإثيوبيا) قامت بها الشركة السعودية Saudi Star Agricultural Development حيث التزمت باستثمار ما قيمته ٥,٢ مليار دولار في إثيوبيا بحلول ٢٠٢٠م. كما اشترت

قطر مساحات كبيرة من الأراضي الكينية، كذلك سلطنة عمان والبحرين.

شكل رقم (٤) مساحات الأراضي الزراعية بالهيكتار المشتراة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض الدول الإفريقية حتى عام ٢٠١٦

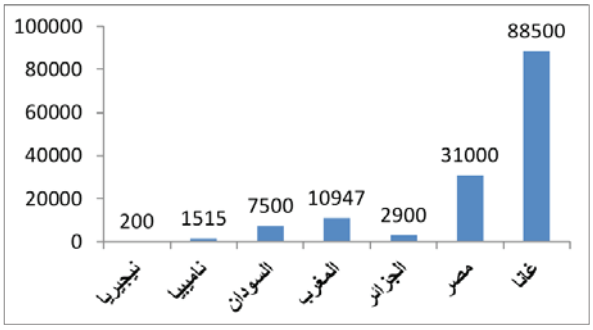

-من إعداد الباحثة استنادًا إلى المرجع التالي :

Simon Allison, and Joseoph Dana, Bridging The Red Sea: How To Build An Africa GCC Partnership, October.2017, P.11, at: https://emerge85.io/.../bridging-the-red-sea-how-to-build-an-africa-g

شكل رقم (٥) مساحات الأراضي الزراعية بالهيكتار التي يتم الاستثمار الزراعي فيها من قبل دولة المملكة العربية السعودية في بعض الدول الإفريقية حتى عام ٢٠١٦م.

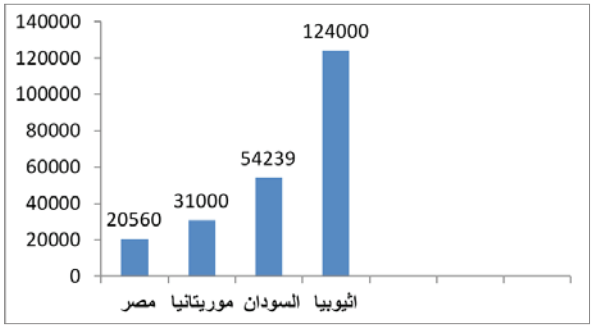

- من إعداد الباحثة استنادًا إلى المرجع التالي:

Simon Allison, and Joseoph Dana, Bridging The Red Sea: How To Build An Africa GCC Partnership, October.2017, P.9, at: https://emerge85.io/.../bridging-the-red-sea-how-to-build-an-africa-g

- التعدين:

على الرغم من غنى القارة الإفريقية بالثروات المعدنية إلا أن الاستثمارات الخليجية في هذا القطاع مازالت محدودة للغاية حيث يفتح المجال أكثر للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات خاصة الأوروبية والصينية، كذلك إسرائيل التي تستخدم الماس الإفريقي وتعده كحُلي إلى أن أصبحت من أشهر دول العالم في صناعة الماس.

ومن أهم الشركات الخليجية العاملة في قطاع التعدين في إفريقيا، شركة استثمار رأس الخيمة للمعادن وهي شركة إماراتية بدأت أعمالها بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في أبريل ٢٠٠٧م، باستثمار قدره ٣٠ مليون دولار أمريكي. واستطاعت استغلال مناجم النحاس والكوبلت والجير بمنطقة" لوبومباشي "في جمهورية الكونجو الديمقراطية، ولدى الشركة خطط مستقبلية للاستثمار في مجال إنتاج الأسمنت في جمهورية زامبيا.

- الاستثمارات غير المباشرة (استثمارات الحافظة المالية):

وفيما يتعلق باستثمارات الحافظة المالية، فلا توجد بيانات محددة عن حجم هذا الاستثمار إلا أنه بدأ في الظهور في إفريقيا من قبل العديد من دول الخليج العربي، فعلى الرغم من محدودية وصغر البورصات في إفريقيا (باستثناء جنوب إفريقيا) ظهرت العديد من المحاولات الاستثمارية في تلك الأسواق آخذة في ذلك عدة أشكال مثل شراء جزء من أسهم مؤسسة أخرى كما فعل بنك قطر الوطني عندما قام بشراء ٢٣٪ من حصة بنك ايكو بانك في توجو. كما استثمرت شركة The Investment Corporation of Dubai ٣٠٠ مليون دولار في مصنع دانجوت للإسمنت في نيجيريا.

كما اتخذ هذا الاستثمار شكل آخر في إفريقيا وهو التمويل الإسلامي الذي ارتكز على إصدار السندات السيادية الإسلامية. ففي عام ٢٠١٤م، أصدر بيت الكويت للتمويل Kuwait Finance House أول سندات سيادية إسلامية في جنوب إفريقيا بقيمة ٥٠٠ مليون. وتتوقع العديد من المؤسسات، بما في ذلك وكالة «ستاندرد آند بورز»، والمركز الماليزي المالي العالمي، أن تسجل سوق الصكوك في إفريقيا نموًا محتملاً، إلا أن التحديات التي تواجه نمو التمويل الإسلامي تكمن في أن ما بين الإعلان عن النية والإصدار الفعلي، هناك غالبًا فترة تأخر طويلة بسبب العقبات السياسية والقانونية وتكاليف الإصدار.

رابعًا- فرص الاستثمار الخليجي المستقبلية في إفريقيا:

ترى العديد من الدراسات البحثية أن أفريقيا مازالت غنية بالمزيد من الفرص الاستثمارية التي لم يتم التطرق اليها بشكل كبير من قبل المستثمرين من دول الخليج. وتتركز تلك الفرص في القطاعات غير السلعية في إفريقيا مثل: السياحة والخدمات

المالية والتعليم. وتتزايد أهمية تلك القطاعات مع تراجع تكاليف الاستثمار في إفريقيا مقارنة بغيرها من الدول الأوروبية والآسيوية.

وفيما يلي عرضًا مختصرًا للقطاعات محل التركيز:

- السياحة:

على الرغم من امتلاك القارة الإفريقية لطبيعة خلابة قادرة على جذب السياح بشكل كبير الا أنها مازالت تعاني من العديد من المشكلات في هذا القطاع أهمها ضعف الخدمات الفندقية. وهو ما ركزت عليه دول شرق إفريقيا مؤخرًا حيث استقطبت مجموعة من المشروعات الفندقية السعودية مع وجود اثنين من أكبر سلاسل الفنادق الخليجية تخططان لدخول المنطقة. كما افتتحت مجموعة الفنادق الفاخرة (مجموعة جميرا)، فندقًا في موريشيوس في عام ٢٠١٨م، وبحثت المزيد من الفرص في نيجيريا وكينيا وأنجولا وجنوب إفريقيا. كذلك شركة راني للاستثمار في دبي وهي أكبر مستثمر في قطاع السياحة في موزمبيق. كما افتتحت البحرين منتجع محيط الجنة في زنجبار بتنزانيا عام ٢٠٠٤م، كما أقيم ما سمى ب safari lodge وهو استثمار سعودي بالقرب من شلالات فيكتوريا في زيمبابوي عام ١٩٩٩م. لتمتلك دول الخليج ما يزيد عن ٢٠ فندقًا ومنتجعًا سياحيًا يمتد ما بين غانا حتى موزمبيق.

كذلك استثمارات مجموعة الخرافي الكويتية التي بدأت نشاطها في مجال السياحة بإفريقيا وقطاع المقاولات منذ أوائل عام ١٩٩٠م، وقامت ببناء وإدارة الفنادق والمنتجعات بحجم استثمارات يبلغ حوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وتعمل الشركة في كل من جنوب إفريقيا، جامبيا، إثيوبيا، وتمتلك فندق "ريجنسي جوهانسبيرغ" وعدة فنادق في داكار وأديس أبابا ومنتجعات في جامبيا. ولا تعتمد الشركة على شركاء من القطاع العام أو الخاص ولكنها تعتمد على بعض الكوادر المحلية لإدارة استثماراتها في إفريقيا.

- البنوك والخدمات المالية:

في ظل كون القطاع المصرفي في إفريقيا أقل تطورًا وتنافسية من الدول الأخرى في العالم، الا أنه يتسم بارتفاع مستوى الربحية مما يجعل هناك مميزة نسبية للاستثمار الخليجي في هذا القطاع خاصة في إطار توجهها نحو تمويل مشروعات التجارة والبنية التحتية. ومن أهم البنوك التي تسعى نحو التوسع بشكل ملحوظ في إفريقيا كل من بنك قطر الوطني (أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي)، وبنك أبو ظبي الوطني، في حين أن البعض الآخر مثل بنك الاتحاد الوطني وبنك أبو ظبي الإسلامي، لا يعملان إلا في شمال إفريقيا. وقد استحوذ بنك قطر الوطني على بنوك في مصر وليبيا وتونس، وأنشأ فروعًا في موريتانيا والسودان وجنوب السودان، كما حصل على ٢٣٪ من أسهم إيكوبنك في عام ٢٠١٤م. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى فرص استثمارية جديدة في مجال التمويل الإسلامي وإنشاء البنوك الإسلامية مع كون حوالي ٣٠٪ من سكان إفريقيا جنوب الصحراء مسلمين، لذا فمن المحتمل أن يكون هناك طلب متزايد على التمويل الإسلامي. حيث كان بنك البركة البحريني رائداً في هذا المجال وأسس أول بنك إسلامي في جنوب إفريقيا في عام ١٩٨٩.

أما فيما يتعلق بالخدمات المالية فتعتبر شركة دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكبر الشركات التي تقدم الخدمات المالية في إفريقيا، كما تعاونت شركة زين الكويتية مع بنك الخرطوم في السودان لتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. هذا بالإضافة إلى شركة الإمارات للصرافة التي تعمل في عشر دول إفريقية وتوسعت في نيجيريا وغانا وجنوب إفريقيا عام ٢٠١٤م، وإن كانت شركات التأمين حتى الآن لم تتوسع بشكل كبير في إفريقيا.

- مراكز التسوق:

تعتبر مراكز التسوق فرصة كبيرة للمجال الاستثماري في إفريقيا، فقبل عام ٢٠١٤م، كان هناك ما يقرب من ١٢ مركز تسوق شمال الجنوب الإفريقي. وما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ م، افتتح ١٢ مركز آخر والعديد من المتاجر الكبرى في جنوب إفريقيا. ومن أشهر مراكز التسوق والبيع بالتجزئة التي انتشرت في معظم الدول الإفريقية مجموعة مراكز شركة ماجد الفطيم الإماراتية التي تسمى (كارفور) التي انتشرت شمال وغرب إفريقيا. كما افتتحت دول الخليج العديد من المتاجر التي تتعامل في الماركات العالمية والتي انتشرت في دول الشمال الإفريقي، كذلك في كينيا وتنزانيا ونيجيريا وزامبيا.

وسوف ترتكز تلك الفرص الاستثمارية المستقبلية على دول بعينها بعيد عن دول الشمال الإفريقي وخاصة مصر والمغرب، مثل إثيوبيا التي تتميز بوجود سوق ضخم مع ارتفاع عدد السكان إلى ما يزيد على ٩٠ مليون نسمة، وعمالة رخيصة، وبيئة سياسية واجتماعية مستقرة نسبيًا، حيث إنه الاقتصاد الأسرع نموًا في إفريقيا، وتسعى حكومته بنشاط إلى تحسين المشهد الاستثماري من خلال تطوير البنية التحتية وعمليات تسجيل الأعمال الأكثر كفاءة. كذلك هناك فرص استثمارية واعدة في كل من رواندا وموزمبيق وكينيا باعتبارها المركز الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة شرق إفريقيا، فضلاً عن تزايد الاهتمام بمنطقة غرب إفريقيا مثل (الكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وغينيا، والسنغال) حيث تصنف على أنها منطقة ديناميكية وجاذبة للاستثمارات والأعمال التجارية.

خامسًا-التحديات التي تواجه الاستثمار الخليجي في إفريقيا:

تواجه الاستثمارات الأجنبية عادة بالعديد من المشكلات خاصة إذا كانت الدول المضيفة لتلك الاستثمارات مازالت دول نامية لم تصل بعد إلى مرحلة الإصلاح الاقتصادي الشامل والاستقرار

على الرغم من غنى القارة الإفريقية بالثروات المعدنية إلا أن الاستثمارات الخليجية في هذا القطاع محدودة مقابل أوروبا والصين وإسرائيل

السياسي الذي يضمن بيئة مناسبة لزيادة كفاءة وفاعلية وربحية الاستثمار. وفيما يتعلق بإفريقيا، تعاني اقتصادات معظم دول القارة وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء من بعض العقبات التي تواجه المستثمرين وتحد من كفاءة استثماراتهم، **وتتمثل فيما يلي:**

– تراجع مستوى الشفافية في المعاملات المالية، وضعف البيانات.

– عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتزايد حدة الصراعات والحروب الأهلية مما يمنع العديد من الدول من الاستثمار في الدول محل الصراع.

– ضعف البنية التحتية وطرق النقل والمواصلات في معظم الدول الإفريقية

– من ناحية أخرى، فإن اعتماد القارة على تصدير المواد الأولية يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات أسعار هذه المواد في السوق العالمية، والذي يرتبط بعوامل خارج نطاق القارة نفسها.

– تسابق الدول نحو الاستثمار في إفريقيا، في مقدَّمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا إضافة إلى إيران وتركيا وماليزيا والهند وكوريا وتايوان والبرازيل، مما يجعل دول الخليج العربي في تحد أكبر لإثبات وجودها الاقتصادي في إفريقيا.

– المعوقات الإدارية المتعلقة ببطء الإجراءات الخاصة بالاستثمارات في إفريقيا، فضلا عن العقبات القانونية المتعلقة بتغيير الإجراءات والقوانين وتطبيقها، وحل النزاعات وتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع بعض البلدان الإفريقية والتي تمنح الأفضلية لمنتجات الشركات العربية من حيث تخفيض الرسوم الجمركية أو أولوية الشراء.

– افتقار بعض الدول الإفريقية إلى العنصر البشري الكفء والمدرب على طبيعة الأعمال التي تنجزها الاستثمارات.

– تقلب أسعار العملات مما يؤثر بشكل كبير على التكاليف المتوقعة للمشروعات الاستثمارية، وعلى الأرباح المحولة إلى الدول الأم لتلك الاستثمارات.

– ضعف الحوكمة وعدم احترام العقود.

– المعوقات المالية الخاصة بتمويل المشروعات والبطء في دفع المستحقات في بعض الأحياء والتعثر في توفير السيولة النقدية في الدول الإفريقية بالدولار الأمريكي أو العملات الأخرى الدولية وانخفاض قيمة العملات المحلية.

* مدرس الاقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

قراءة في كتاب:

"انزياح المركزية الغربية"
إحاطة سوسيولوجية بالمفكّرين ما بعد الكولونيالية

صدر عن مؤسّسة الفكر العربي كِتاب "انزياح المركزية الغربية. نقد الحداثة لدى مثقّفي ما بعد الكولونيالية الصينيّين والعرب والهنود"، للباحث الفرنسي توماس بريسّون، وترجمة د. جان ماجد جبّور. يعالج الكتاب مسألة استمرار المركزية السياسية والفكرية للغرب.

آراء حول الخليج : بيروت

ويتساءل الكاتب: كيف يحصل أنه بعد عقودٍ من نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية، لا يزال عالَمنا يعتمد على المعارف التي تمّ تعميمها أصلاً لترسيخ أقدام الفتوحات الإمبريالية؟ لماذا لم يترافق إنهاء الاستعمار السياسي مع إنهاء الاستعمار العلمي، ممّا يُسهم مجدّدًا في تعدّد مراكز إشعاع عالم الفكر؟ ويرى أن الإجابة عن هذه الأسئلة، تمّت من خلال إطلاق أطر بحثية ابستمولوجية وسياسية عدّة، من بينها: "الكونفوشيوسية الجديدة"، التي بدأت في مطلع القرن العشرين في آسيا، ثم أُعيد إحياؤها في السبعينيات والثمانينيات من باحثين أمريكيين ينحدرون من أصولٍ صينية، و"دراسات ما بعد الكولونيالية"، وهي ثمرة التعاون بين مفكّرين عرب وهنود يعملون في جامعات أمريكية.

ويشير الكاتب إلى أن العديد من الباحثين الهنود طرحوا منذ نهاية السبعينيات، أُسُس تفكير نقدي، تأريخي ونظري، حول إرث الحداثة الغربية، مُسلّطين الضوء على التباس الفضاء المفاهيمي الذي وضعه الاستعمار بين أيدي الهنود، للتفكير في واقع خضوعهم للهَيمنة. تمحورت عمليات التفكير هذه حول مشروع تفكيك هذه الهيمنة، من خلال رفض ادّعاءات الغرب بمشروعيّته العالمية. لافتًا إلى أن العلاقة بين الهيمنة السياسية والهيمنة الفكرية طُرِحت في الوقت نفسه من قبل مثقّفين عرب أثناء النقاش حول الاستشراق، والذي انطلق مع صدور كتاب إدوارد سعيد الذي حمل العنوان نفسه: "الاستشراق". وقد اتجهت عمليات تفكير المثقفين الهنود والعرب نحو السعي لإيجاد طرائق معرفية متعدّدة خارج أطر الغرب وتلاقت بدءًا من ثمانينيات القرن الماضي، وذلك بفضل التحاق هؤلاء للعمل في الجامعات الأنغلوسكسونية وانتشار نصوصهم (المكتوبة باللغة الإنكليزية)، مما أعطى لنقدهم بُعدًا عالميًا.

ينقسم الكتاب إلى جزأين: الأوّل "الكونفوشيوسية الجديدة، حداثة آسيوية في أمريكا" ويتضمن ثلاثة فصول، الأوّل عن أصول الكونفوشيوسية الأمريكية وكيفية انهيار وإعادة بناء الكونفوشيوسية في العصر الحديث، ويتوقف الثاني عند الكونفوشيوسية والحداثة الآسيوية والتغييرات الاجتماعية، والفصل الثالث يتطرق إلى حقوق الإنسان باعتبارها نقطة تحوّل سياسية للكونفوشيوسية الجديدة.

والجزء الثاني "نظرة جديدة على العوالِم غير الغربية: مثقفون عرب وهنود في الولايات المتّحدة" يتضمن فصلاً حول الاستمرارية والقطيعة في النقد العربي ويتناول كتاب الاستشراق لإدوارد سعيد، وفصل أخير يرصد "دراسات التابع" الهندية و"المنعطف السعيدي" ومشروعات التأريخ البديلة.

والمؤلف توماس بريسّون هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الثامنة، وباحث في "مركز البحوث الاجتماعية والسياسية في باريس" (Cresppa)، وفي "البيت الفرنسي-الياباني" (CNRS-Tokyo). له العديد من المؤلّفات، من بينها: "المثقفون العرب في فرنسا: هجرات وتبادلات فكرية". أما جان ماجد جبّور فهو أستاذ في الجامعة اللبنانية ، باحث ومترجم ، له مؤلّفات عدّة، فضلاً عن عدد من الكتب المترجمة. منها: "عندما يُعيد الجنوب اختراعَ العالَم" لبرتران بادي.

مراجعة تيارات الفكر العربي

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

في الوقت الذي يعاني فيه الفكر العربي من تناقضات واضحة، ومن حالة ضعف عام وانقسام. تنطلق مع بداية شهر ديسمبر الحالي فعاليات مؤتمر مؤسسة الفكر العربي "فكر١٧" الذي تنظمه المؤسسة بالتعاون مع مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي "إثراء" في مدينة الظهران السعودية، وعنوان المؤتمر ومحاوره وجلساته والمشاركين فيه تجعله في غاية الأهمية، فعنوانه الرئيس هو "نحو فكر عربي جديد".

هذه المؤسسة التي تحمل أسم "الفكر العربي" توقد الشموع لتبدد الظلام الذي يجتاح المنطقة العربية جراء الفرقة، وعدم وجود مشروع عربي واضح، بل تشهد الساحة العربية انقسامات، وتشتت في الأفكار والتوجهات، واختلاط الشعارات بالأيدولوجيات، مع تعرض المنطقة لحملات ممنهجة من الاختراقات الإقليمية والدولية، وهذه الاختراقات واضحة وليست مجرد (أوهام) نظرية المؤامرة التي مازال البعض يعتبرها دربًا من دروب الخيال ؛ بينما هي حقيقة دامغة.

ويأتي هذا المؤتمر (٢ -٥ ديسمبر) تتويجًا لعدد من مؤتمرات المؤسسة التي تعقدها سنويًا، وكانت الخمس الأخيرة منها والتي تشرفتُ بحضورها، مهتمة بقضية التكامل العربي في كافة مجالاته، لتحصين الأمة العربية ضد المخاطر الأمنية والعسكرية، وتعظيم الاستفادة من مواردها الاقتصادية، والاهتمام بالبحث العلمي ومواكبة التطور من أجل اللحاق بالركب العالمي الحديث، وفي هذه النسخة من المؤتمر، جاء دور مناقشة "نحو فكر عربي جديد" حيث أصبح ذلك ضرورة قصوى في ظل الفراغ الفكري في المنطقة العربية ما يجعل شباب الأمة في حالة تشبه (انتظار الاختطاف) ممن يريد العبث بالعقول العربية الشابة، لذلك يركز المؤتمر على الحاجة الملحة لمراجعة تيارات الفكر العربي والمفاهيم السائدة فيها، في ضوء التحولات العميقة التي تحدث في العالم.

وكعادة مؤتمرات المؤسسة، تحشد مئات المفكرين العرب في هذه المؤتمرات من نواكشوط ومراكش غربًا، حتى مسقط شرقًا مرورًا بكافة العواصم العربية وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ومسؤولين كبار، ويقف خلف هذه الإنجازات رمز عروبي صادق في توجهاته، وهذا الصدق تترجمه كلماته الافتتاحية لهذه المؤتمرات هو صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين وأمير منطقة مكة المكرمة ورئيس ومؤسس هذه المؤسسة العملاقة، ويأتي معه أمين عام المؤسسة البروفيسور هنري العويط الرجل المتفاني في خدمة القضايا العربية عبر دوره في مؤسسة الفكر العربي.

وقد دأبت المؤسسة من خلال مؤتمراتها عقد جلسات عامة تناقش العناوين الكبرى، بالتوازي مع جلسات فرعية متخصصة، تجعل المشارك في حيرة من أمره في أي الجلسات الفرعية يشارك نظرًا لغزارة المضمون وأهمية المتحدثين، ففي النسخة الجديدة من المؤتمر تنعقد الجلسة الافتتاحية حول" الفكر العربي وآفاق التجديد" ثم جلسة عامة حول "العالم اليوم... العالم غدًا: التحولات والتحديات والرؤى" وفي اليوم ذاته تنعقد أربع جلسات متخصصة حول "نحو سياسات تربوية جديدة لبناء فكر عربي جديد - دور العلوم الاجتماعية والإنسانية في تجديد الفكر العربي - تجديد النظر في مفاهيم الدولة والمواطنة والمشاركة - التعددية وثقافة التسامح والسلم الاجتماعي" ، وفي اليوم الثالث تأتي الجلسات المتخصصة حول "نحو مفهوم جديد للتنمية - الصناعة والتصنيع كركائز للتنمية - دور مؤسسات المجتمع المدني في تجديد الفكر العربي" ، ثم جلسة عن الثورة الصناعية الرابعة، وجلسة عامة حول "المثقفون العرب ودورهم في تجديد الفكر العربي" ، وجميع هذه الجلسات جديرة بالنقاش والاهتمام.

كما يصدر التقرير الثقافي العربي عن المؤسسة كل عام مع انعقاد المؤتمر، وتقرير هذا العام جاء في وقته ومناسبته ، حيث يحمل عنوان " فلسطين في مرايا الفكر والثقافة والإبداع" بمناسبة الذكرى السبعين المؤلمة للنكبة العربية الكبرى (١٩٤٨- ٢٠١٨م) ، وقال مدير عام المؤسسة البروفيسور هنري العويط عن هذا التقرير "تعتبر مؤسسة الفكر العربي أن الثقافة لا يسعها أن تبقى على الحياد في المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني لمقاومة الاحتلال، وفي نضاله من أجل الحفاظ على هويته، وحماية تراثه، وصون تاريخه وذاكرته، واسترجاع حقوقه المشروعة في أرضه، وقيام دولته".

مخرجات مؤسسة الفكر العربي، وغيرها التي تنبه بالمخاطر، وتسلط الضوء على التحديات موجودة على الأرفف وفي أدراج الكثير من المراكز البحثية والثقافية، وفي دهاليز مؤسسات العمل العربي المشترك، والمطلوب وجود إرادة سياسية عربية تتبنى التنفيذ من أجل مواجهة تحديات الوجود العربي المستهدف في بقائه وفي عقر داره، وإما البقاء أو عدم الوجود في ظل المشروعات القومية المتصارعة على المنطقة.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مؤسسة الفكر العربي
ARAB THOUGHT FOUNDATION

إثراء ithra

فكر 17

الظهران

FIKR 17 DHAHRAN 2019

2 - 5 ديسمبر

نحو فكرٍ عربيّ جديد

مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي (إثراء)
الظهران - المملكة العربيّة السعوديّة

#فكر17

الرعاية الإعلاميون

العربية Al Arabiya
الشرق الأوسط
عكاظ
البيان
اليوم
الصباح
القافلة
24 الخبر بين لحظة وضحاها
العين
البلد
الغد
الوطن
عمان
الرياض
الجريدة
البوابة صحافة شكل ثاني
النهار
Saudi Gazette
EMIRATES 24|7
الأيام
الصراط
الرؤية
الإمارات اليوم
النهار
الاقتصادي
ARAB NEWS
الأنباء
عمون
LBC
الإمارات
خليجية
مركز الخليج للأبحاث
آراء حول الخليج

المشاركة بناءً على دعوة مُسبقة

www.arabthought.org